

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة دمشق
قسم التاريخ

التجارة المملوكية في العصر المملوكي

(٦٤٨-٧٦٦هـ / ١٢٥٠-١٣٦٥م)

أطروحة أعدت لنيل درجة دكتوراه في تاريخ العرب والإسلام

إعداد الطالبة

نسرين اسعد أسعد

إشراف

الأستاذ الدكتور

علي سليمان الأحمد

دمشق ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

الإهداء

من جد وجد ومن زرع حصد ومن سار الدرب وصل

بعد هذه الرحلة الدراسية الطويلة والمتعبة ولكن ممتعة ومفيدة، أهدي ثمرة هذا الجهد والتعب والانتظار إلى من لولاهم ما تمكنت من تحقيق الحلم المنتظر:

أمي وأبي الغاليين

زوجي الحبيب محمد، وأولادي الأعزاء نسمة وحسان

أخوتي وأخواتي وأصدقائي الأعزاء

والشكر الأول والأخير إلى الأستاذ المشرف الدكتور علي الأحمد، وإلى أعضاء اللجنة المشرفة الموقرين، مع فائق الاحترام والتقدير

تقديم:

تعد الكتابة في تاريخ العصور الوسطى ولا سيما التاريخ الاقتصادي من الكتابات النادرة أو حتى القليلة التي تطرق إليها الباحثون وخصوصاً في الرسائل الجامعية والأبحاث العلمية، الأمر الذي دفع إلى اختيار موضوع "تجارة الكارم في العصر المملوكي" موضوعاً للبحث والدراسة، وقد تناولت هذه الدراسة الجانب الاقتصادي في الدولة المملوكية لما لهذا الجانب من أهمية كبيرة تتبدى في كونه الداعم الرئيسي لاقتصاد الدولة المملوكية طيلة سنوات حكمها لمصر وبلاد الشام والتي استمرت من (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م).

فبعد أن لحق الفساد والانحطاط بقطاعين رئيسيين من قطاعات الاقتصاد في الدولة المملوكية وهما: قطاع الزراعة والصناعة، وضعف إنتاجهما ولم يعد يفي بمتطلبات الطبقة الحاكمة لم يجد الممالك أمامهم سبيلاً لدعم اقتصاد البلاد إلا من خلال الاعتماد على التجارة باعتباره القطاع الوحيد من قطاعات الاقتصاد الذي بقي مزدهراً آنذاك، بسبب توفر مقومات عديدة ساعدت على بقائه مزدهراً ومن هذه المقومات الموقع الجغرافي المهم لبلاد الشام ومصر ورعاية السلاطين ودعمهم لهذا القطاع وتأمين الحماية له، بالإضافة إلى الاستقرار الداخلي الذي شهده البلاد زمن حكم الممالك مما وفر المناخ الملائم للعمل والمتاجرة.

من هنا جاءت الفكرة للكتابة عن هذا الموضوع ومحاولة الوقوف جلياً على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتجارة الكارمية زمن الدولة المملوكية، ولا سيما أن تجار الكارم كانوا قد بلغوا منزلة عظيمة من النفوذ والجاه وكان لهم دوراً على مختلف الأصعدة الثقافية والحضارية العسكرية والسياسية. فمنذ أن كان تجار الكارم هم المسيطرون على التجارة في الدولة المملوكية اعتبرهم السلاطين معيناً لا ينضب ومورداً هاماً للمال والثروة الذين هما عصب الحياة والقوة بالنسبة لدولة الممالك ليس لها فقط بل ولكل دولة قوية تريد البقاء والاستمرار. وعليه كانت هذه الدراسة لتلقي الضوء على تجارة الكارم التي غدت رمزاً من رموز الاقتصاد في تاريخ العصور الوسطى.

ووفقاً لهذه المعطيات، جاء البحث مقسماً إلى ستة فصول يسبقها مقدمة ممهدة للبحث الذي يذيل بخاتمة، فضلاً عن بعض الملاحق والتي هي عبارة عن بعض الخرائط للطرق التجارية التي سلكها تجار الكارم في نقل بضائعهم من وإلى مصر وبلاد الشام، كذلك من الملاحق قائمة بأسماء أشهر تجار الكارم زمن الدولة المملوكية ممن كان لهم نشاط سياسي وتجاري وتعليمي بارز في تلك الحقبة.

- جاء الفصل الأول: ليناقدش معنى التسمية، وماذا تعني لفظة "الكارم"، وعلى من أطلقت ومتى، وقد تم أيراد مجموعة من آراء الباحثين التاريخيين في هذا المجال من عرب ومستشرقين. كما تناول نشأة التجارة الكارمية، وكيف أن بداية ظهور تجارة الكارم في العالم العربي بدأت في مصر زمن الدولة الفاطمية، وكيف اهتم الفاطميون بالتجارة الكارمية وعملوا على حمايتها وساهموا في زيادة نشاطها في مصر. ومن ثم جاء الحديث عن دور الدولة الأيوبية في تأمين الرعاية لتجار الكارم وحمايتهم من خطر القراصنة الذين كانوا متواجدين على طول سواحل البحر الأحمر، كما تمت الإشارة إلى عملية انتقال السلطة في العالم العربي من الأيوبيين إلى المماليك وما موقف تجار الكارم من عملية الانتقال تلك.

- والفصل الثاني: تناول تجارة الكارم بوصفها مصدراً من مصادر الدخل المهمة في الدولة المملوكية، وكيف كانت تجارة الكارم تدر المال والثروة على البلاد وكيف ساهمت في دعم الاقتصاد العام للبلاد. كذلك تم الحديث عن الجهود التي بذلها سلاطين المماليك لحماية تجارة الكارم سواءً على صعيد محاربة القراصنة في البحر الأحمر أو المحيط الهندي وتأمين الطرق التجارية البرية والحد من غارات قطاع الطرق. وتنظي عملية انتقال التجار في البلاد وتسهيل ذلك عن طريق ما يعرف بجوازات المرور. بالمقابل تم الحديث عن المساعدات التي قدمها تجار الكارم للدولة المملوكية والتي تجلت بالمساعدات العسكرية وتقديم القروض المالية للسلاطين مدة أجل أعمار البلاد أو من أجل السلاطين أنفسهم. وختم الفصل بالحديث عن أهمية العلاقات التجارية لتجار الكارم وما كان لها من دور في زيادة نشاط الكارم مما جعل تأثير هذه التجارة عظيماً على الدولة المملوكية.

- الفصل الثالث: تناول الحديث عن الوضع الاجتماعي لتجار الكارم زمن الدولة المملوكية، وعن مكانتهم داخل المجتمع المملوكي وأهم الوظائف التي شغلها تجار الكارم بالإضافة إلى عملهم في مجال التجارة وما هي الجهود التي قام بها تجار الكارم في مجال العمران وفي المجال الحضاري وفي مجال نشر تعاليم الدين الإسلامي والثقافة العربية في معظم البلاد التي قدموا إليها.

- الفصل الرابع: وفيه تم استعراض أهم الأسواق التي كانت مكاناً لتصريف البضائع الكارمية في مصر وبلاد الشام، والهند والصين. كذلك تم ذكر أهم الوكالات والقياسر التي كانت تابعة لتجار الكارم وعن الإجراءات التجارية والمكوس والضرائب التي فرضت على تجارة الكارم وكيف أن بعضاً منها قد تم إلغاؤه وبعضها الآخر ما زال معمولاً به وما هي أهم السلع التي تاجر بها أولئك التجار وكيف كانت مراكز تجار الكارم.

- الفصل الخامس: تناول هذا الفصل أهم الطرق التجارية التي سلكها تجار الكارم في رحلاتهم سواءً أكانت طرقاً برية أم بحرية وما هي الصعوبات التي واجهت أولئك التجار كذلك تم الحديث عن مراكز تجارة الكارم في كل من مصر وبلاد الشام والمحيط الهندي والبحر المتوسط والصين.
- الفصل السادس: انفرد بالحديث عن العوامل التي ساهمت في انهيار تجارة الكارم بعد أن وصلت إلى درجةٍ عظيمةٍ من التقدم والازدهار.
- ثم جاءت الخاتمة: لتعرض حصيلة ما توصل إليه البحث من نتائج فضلاً عن تقديم ملخص عن تجارة الكارم منذ ظهورها في العالم العربي زمن الفاطميين وحتى نهايتها وزوالها في مصر وبلاد الشام.
- قسم الملاحق والخرائط: ويحوي هذا القسم على أربعة ملاحق خاصة بتجارة الكارم، الملحق رقم واحد، وهو عبارة عن قائمة بأسماء أشهر تجار الكارم، الملحق رقم اثنان، ورقم ثلاثة، ويمثلان شجرة عائلة لأهم العائلات المصرية التي عملت بتجارة الكارم، أما الملحق رقم أربعة، مجموعة من الخرائط لأهم الطرق التجارية البحرية والنهرية التي سلكها التجار.
- قائمة المصادر المعتمدة.
- قائمة المراجع العربية والمعرّبة المعتمدة.
- قائمة المراجع الأجنبية المعتمدة.

دراسة لأهم المصادر والمراجع

استندت هذه الرسالة إلى مجموعة من المصادر والمراجع التاريخية المهمة والمتنوعة فكان بعض تلك المصادر شديد الصلة بموضوع البحث ويغطي كامل فصول الدراسة، وبعضها الآخر كان متعلقاً بجوانب محددة من الموضوع.

وإليك نظرة سريعة على أهم تلك المصادر والتي تم تصنيفها بحسب الأقدم بالوفاة :

- كتاب "تشریف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور"، لابن عبد الظاهر، محيي الدين عبد الله، (ت ٦٩٢هـ/١٢٩٢م)، الذي تضمن عرضاً لمرسوم السلطان قلاوون الصادر في سنة ٦٨٧هـ/١٢٨٨م، والقاضي بتشجيع التجار الذين كانوا يتعاملون مع مصر كما تضمن أيضاً العديد من المعاهدات التي أبرمها السلطان قلاوون مع الصليبيين ومع التجار الأوروبيين من أجل إنعاش وحماية تجارة الكارم، وهذا ما أغنى الفصل الثاني من الأطروحة والمتعلق بمحاولات سلاطين المماليك المتكررة لحماية ودعم تجارة الكارم.
- كتاب "الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية"، لابن أبيك الدواداري، أبو بكر بن عبد الله، (ت ٧٣٤هـ/١٣٣٤م)، والذي أغنى الفصل الأول من الأطروحة ولاسيما عند الحديث عن بدايات نشأة التجارة الكارمية وكيف أن هذا الكتاب وردت فيه ولأول مرة فكرة أن انقطاع الكارم عن مصر كان أحد أسباب الغلاء الذي ظهر في مصر سنة ٤٥٦هـ/١٠٦٢م.
- كتاب "البداية والنهاية"، لابن كثير الدمشقي، عماد الدين أبي الفداء، (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٣م)، وهو كتاب هام ومن المصادر المهمة في التاريخ العام ولاسيما الفترة المملوكية والذي كان شاهد عيان على كثير من الأحداث التي كتب عنها.
- مخطوط "الإمام بما جرت به الأحكام المقضية في واقعة الإسكندرية"، للنويري السكندري، محمد بن قاسم محمد، (ت ٧٧٥هـ/١٢٧٣م)، وتكمن أهمية هذا المصدر (المخطوط) في كونه قدم شرحاً مفصلاً لموقعة الإسكندرية على أثر غزو القبارصة لها وهذه الموقعة التي كانت السبب المباشر لانتهيار تجارة الكارم وزوالها من مصر وبلاد الشام وهذا تناولته الأطروحة في فصلها السادس. وفي هذا المخطوط توصل النويري إلى نتيجة مفادها أن سبب الغزوة كان سبباً اقتصادياً بحتاً.

- كتاب "تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار"، لابن بطوطة، محمد بن عبد الله، (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧م)، والذي أشار إلى أهم السلع الكارمية التي تاجر بها تجار الكارم وأهم المراكز التجارية والموانئ التي نشطت من خلال تجارة الكارم حيث قدم هذا الرحالة معلومات هامة عن مصر في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي وهذا الذي ورد في الفصل الخامس من البحث.
- كتاب "الانتصار لواسطة عقد الأمصار"، لابن دقماق، صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدير العلائي، (ت ٨٠٩هـ/١٤٠٦م)، والذي تكمن أهميته في أنه أفاد البحث عند الحديث في الفصل الرابع عن المنشآت التجارية التابعة لتجارة الكارم كالأسواق والوكالات والقياسر التي أمتلكها تجار الكارم وكيف خدمت هذه المنشآت تجارة الكارم.
- كتاب "العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية"، للخزرجي، (ت ٨١٢هـ/١٤١٠م)، والذي أشار إلى أخبار دولة بني رسول باليمن وقدم معلومات مهمة عن علاقة ملوك هذه الدولة بتجار الكارم.
- كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشاء"، القلقشندي، أبو العباس أحمد، (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م)، الذي أفاد البحث كثيراً لاحتوائه على الكثير من المعلومات عن تاريخ الكارم منذ بدايته في العصر الفاطمي وحتى العصر المملوكي، كما أنه قدم معلومات عن التسهيلات التجارية التي قدمها سلاطين المماليك لتجار الكارم في مصر وبلاد الشام وأشار إلى أهم الوظائف التي شغلها تجار الكارم في الدولة المملوكية أي أنه أغنى الفصل الثاني والثالث من الأطروحة بكم لا بأس به من المعلومات القيمة والنادرة.
- كتاب "العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين"، للفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد المكي (ت ٨٣٢هـ/١٤٢٨م)، والذي قدم معلومات هامة عن بعض تجار الكارم الذين أسهموا في تحويل التجارة من ميناء عدن على البحر الأحمر إلى ميناء جدة كما وأسهم باغناء البحث ولا سيما عند الحديث في الفصل الخامس عن أهم طرق التجارة التي سلكها تجار الكارم.
- كتاب "السلوك لمعرفة دول الملوك"، للمقريزي، تقي الدين أحمد، (ت ٨٤٥هـ/١٤٤٢م)، وكتاب "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار"، اعتمد على هذين المصدرين كثيراً في جميع فصول هذه الأطروحة وأما البحث كثيراً بمعلومات وفيرة وجيدة ولا سيما عند الحديث في الفصل الرابع عن المنشآت التجارية التابعة لتجار الكارم.

- كتاب " الدرر الكامنة في أعيان المائة الكامنة"، لابن حجر العسقلاني، شهاب الدين بن علي بن محمد (ت ٨٥٣هـ/١٤٤٩م)، والذي أفاد البحث ولاسيما الملاحق وخاصة الملحقات رقم واحد الذي خصص للحديث عن كبار تجار الكارم وقدم شرحاً عن كل تاجر باعتبار أن هذا الكتاب يعد من أهم كتب التراجم في التاريخ العربي الإسلامي
- كتاب " عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان"، للعيني، بدر الدين، (ت ٨٥٥هـ/١٤٥١م)، الذي قدم للبحث معلومات عن أهم الإجراءات التي اتخذها سلاطين المماليك في سبيل تأمين وحماية تجارة الكارم وقد أغنى بذلك الفصل الثاني من الأطروحة.
- كتاب " زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك"، لابن شاهين الظاهري، غرس الدين خليل، (ت ٨٧٣هـ/١٤٦٨م)، والذي أفاد البحث في فصله الثالث عند الحديث عن كيفية إسهام تجار الكارم بالحياة العمرانية وأهم المنشآت العمرانية التي أنشئها تجار الكارم في مصر وبلاد الشام زمن الدولة المملوكية.
- كتاب " النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة"، لابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف، (ت ٨٧٤هـ/١٤٩٦م)، الذي يعد من المصادر المهمة للبحث والذي لأمد الأطروحة بمعلومات هامة عن الدولة المملوكية الأولى ولا سيما عند الحديث في الفصل الثاني عن أهم سلاطين المماليك الذين اهتموا بتجارة الكارم من مثل السلطان الظاهر بيبرس والسلطان المنصور قلاوون، باعتبار أن هذا المؤرخ من المؤرخين الذين عاصروا الدولة المملوكية الأولى وكان مقرباً جداً من البلاط المملوكي وشاهد كثيراً من الأحداث التاريخية المتعلقة بدولة المماليك الأولى عن كثب. كذلك كتابه " المنهل الصافي" أفاد البحث عندما سلط الضوء على بعض الشخصيات الهامة من كبار تجار الكارم وقدم شرحاً مفصلاً عنها.
- كتاب " الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، للسخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، (ت ٩٠٢هـ/١٤٩٧م)، والذي يعد من كتب التراجم الهامة والذي أغنى البحث بمعلومات هامة عن سيرة حياة أغلب تجار الكارم الذين عاشوا في القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي.

واعتمد البحث أيضاً على بعض المراجع العربية والمعرّبة منها:

- كتاب نعيم زكي، "طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب"، الذي أفاد البحث في الفصل الخامس عند الحديث عن الطرق التجارية والمراكز التجارية التي عنيت بتجارة الكارم.
- كتاب هايد "تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى"، والذي أفاد البحث وقدم معلومات أغنت الفصل الثاني منه عند الحديث عن المعاهدات التجارية التي وقعت بين تجار الكارم في مصر وبلاد الشام وبين التجار الأجانب وأيضاً عند الحديث عن خطر القرصنة الموجه ضد قوافل الكارم.
- كتاب السيد عبد العزيز سالم، "البحر الأحمر في التاريخ الإسلامي" الذي أمد البحث بمعلومات عن تجارة البحر الأحمر على مر العصور وأيضاً قدم معلومات عن المراكز التجارية النشطة زمن تجارة الكارم مثل عيذاب والقصير والسويس والفسطاط وهذا كله أفاد البحث في فصله الخامس بشكل كبير جداً.
- كتاب جورج فاضل حوراني، "العرب والملاحة في المحيط الهندي"، الذي خدم البحث في فصله الخامس أيضاً بتقديمه الكثير عن الملاحة التجارية في المحيط الهندي أحد المراكز الهامة لتجارة الكارم وأهم الطرق التجارية التي سلكها تجار الكارم لنقل بضائعهم من الهند و الشرق الأقصى إلى مصر وبلاد الشام.
- كتاب عزيز عطية، "العلاقات بين الشرق والغرب"، من المراجع المعربة الهامة لهذا البحث حيث أعطى صورة واضحة عن طبيعة العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين الشرق العربي الإسلامي والغرب الأوروبي.
- كتاب صبحي ليب، "التجارة الكارمية"، يمكن اعتباره من أوائل الكتب التي اهتمت بموضوع التجارة الكارمية وكتبت عنها وقد أغنى هذا المرجع البحث في فصوله كلها تقريباً.

- كتاب محمد عبد الغني الأشقر، "تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي"، من المراجع الهامة التي كتبت عن التجارة الكارمية وأفاد البحث أيضاً في جميع فصوله تقريباً ولاسيما في الفصل الخامس والفصل الثالث.

كما تم الإطلاع على عدد من المقالات والدراسات لباحثين عرب وأجانب منهم:

- الشاطر البصيلي، الكارمية، مقالة نشرت في مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، العدد الثالث عشر، ١٩٦٧. هذه المقالة أفادت البحث في الفصل الأول وخاصةً عند الحديث عن تفسير معنى الكارم وعن نشأة الكارم.
- عطية القوصي، أضواء جديدة على تجارة الكارم، مقالة نشرت في مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية العدد الثاني والعشرون، ١٩٧٥. أفادت البحث أيضاً في الفصل الأول والثاني والخامس .
- جواتين، أضواء جديدة على بداية تجارة الكارم، مقالة نشرت عام ١٩٨٩. وقد أفادت البحث في الفصل الأول والثاني والرابع.

تمهيد:

عندما يتفحص الباحث التاريخي تاريخ العالم العربي الإسلامي في العصور الوسطى، منذ النصف الثاني من القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، حتى مطلع العصور الحديثة، يلاحظ مدى ما تأثر به هذا التاريخ بفعل سيطرة المماليك على المنطقة العربية ويلمس بالوقت نفسه كيف نعمت هذه المنطقة أو عانت عقب تمكنهم من حكم مصر وبلاد الشام، وإذا ما تفحص الباحث أحداث التاريخ في مصر وبلاد الشام في الحقبة المشار إليها يلاحظ أنها تأثرت بالدور الذي أداه المماليك القادمون إليها من جنوب بحر قزوين نتيجة السبي بالحروب أو الشراء وظل توافد هؤلاء المماليك إلى مصر وبلاد الشام لا ينقطع منذ العصور العباسية المتأخرة، وقد أتاحت لهم التطورات في المنطقة نوعاً من الهيمنة العسكرية والسياسية وليخطوا لهم منهجاً وطريقاً خاصاً لهم في الحكم ويتركوا بصمات واضحة في تاريخ منطقة الشرق الأدنى عموماً وتاريخ مصر وبلاد الشام خصوصاً.

فمن هم المماليك؟ المماليك: كلمة عربية مفردتها مملوك، وتعني العبد الذي يشتري ويبيع. ويرأي الباحثين التاريخيين فالمماليك: هم الرقيق الأبيض الذي كان يجلب من بلاد الترك وجنوب بحر قزوين، ويبيع في أسواق النخاسة العربية في مصر والشام والعراق وبقية الحواضر العربية، حيث كان يتم التهافت على شرائهم وامتلاكهم من قبل الحكام والأمراء العرب وبأسعار باهظة. عاش المماليك في الدولة العربية داخل محميات عسكرية مغلقة خصصت لإقامتهم فيها حيث قضوا أوقاتهم في التدريب على الفنون الحربية وتعلم الفروسية والرمية والقيم والأخلاق العربية الأصيلة مثل الشجاعة والكرم والشهامة، تمهيداً لاستخدامهم بالفرق العسكرية الخاصة والاعتماد عليهم في تأمين الدعم للخلفاء وكبار الأمراء والقادة والولاة في الدولة العباسية. (١) ويعود الفضل في ظهور المماليك لأول مرة على مسرح التاريخ السياسي والعسكري إلى أيام الخليفة المعتصم العباسي (٢١٨-٢٢٧هـ/٨٣٣-٨٤٣م)، الذي كان مولعاً بشراء العبيد الترك لتأمين الحماية له ولبلاطه، خاصة بعد فقدان الثقة بالعناصر العربية الفارسية التي كانت أساس السلطة في بداية تأسيس الدولة العباسية، بسبب ما نشب بينهم من فتن. (٢) وأضحى المماليك مع مرور الوقت الأداة العسكرية الوحيدة في بعض الدول العربية، مثل الدولة الأيوبية التي اعتمد سلاطينها على المماليك كقوة عسكرية أساسية في الجيش العربي الأيوبي ولا سيما في عهد صلاح الدين الأيوبي وأولاده الذين احاطوا أنفسهم بالمماليك كقوة وحاشية للملك ومنحوهم المناصب السياسية في الدولة الأيوبية. (٣)

١- حطيط، أحمد، قضايا من تاريخ المماليك السياسي والحضاري، دار الفرات، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣، ص ١٦-١٧.

٢- عاشور، سعيد عبد الفتاح، الظاهر بيبرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٣.

٣- حطيط، أحمد، المرجع السالف، ص ١٧.

فاستغل المماليك المعروفون بالذكاء الحاد هذه المناصب وتمكنوا من تأسيس دولة المماليك الأولى (البحرية)*، التي ورثت الدولة الأيوبية في حكم مصر وبلاد الشام من عام (٦٤٨-٧٨٤هـ/١٢٥٠-١٣٨٢م)، لم تكن دولة المماليك البحرية من طراز الدول المستقلة السابقة التي تعاقبت على حكم مصر وبلاد الشام، حيث كان لها من الظروف التي أحاطت نشأتها والأحداث التاريخية الخارجية التي صحبت مولدها وطبيعة حكامها ونظام حياتهم وتربيتهم كل هذا أدى إلى إضفاء طابعاً خاصاً على دولتهم من عصرهم عصباً بارزاً بين عصور التاريخ العربي في مرحلة العصور الوسطى. ذلك أنه أحاطت بنشأة دولة المماليك البحرية ظروف قاسية، إذ ولدت تلك الدولة لتواجه مشكلتين كبيرتين كانتا في حقيقة الأمر أكبر خطرين هددتا البلاد الإسلامية والشرق الأدنى في العصور الوسطى، وهما خطر الفرنجة الصليبيين وخطر المغول. فالفرنجة كانوا قد ثبتوا أقدامهم في بلاد الشام وأطراف العراق منذ أواخر القرن الحادي عشر الميلادي ومن ثم أخذوا يمدون نشاطهم إلى مصر ووسط هذا الصراع القائم بين العرب والفرنجة ولدت دولة المماليك ووجد سلاطينها أنفسهم أمام مسؤوليات ضخمة ويقع على عاتقهم تطهير العالم العربي الإسلامي من الدخلاء المعتدين. لم يتقاعس المماليك عن النهوض بتلك المسؤوليات الضخمة فواصلوا الجهاد ولم يكتفوا بطرد الفرنجة من بلاد الشام، وإنما استأنفوا الحرب ضدهم في بقية قواعدهم في أرمينيا الصغرى وجزيرتي قبرص ورودس، وطوال تلك الحروب أظهر المماليك من ألوان البطولة ما جعلهم مضرب الأمثال عبر التاريخ^(١) على أن الحروب ضد الصليبيين لم تكن الحروب الوحيدة التي خاضها المماليك، بل كان هناك خطر آخر لاح في سماء العالم الإسلامي وهدده تهديداً فاق تهديد الفرنجة أنفسهم وهو الخطر المغولي. وهنا أخذ الجيش المملوكي بقيادة الحملات العسكرية ضد المغول لدرء خطرهم عن البلاد والعباد وراح ينزل بهم الهزائم المتكررة الواحدة تلو الأخرى تارةً عند حمص وأخرى عند أطراف العراق والهزيمة الكبرى التي لحقت بالمغول وسجلت نهاية وجودهم في العالم العربي الإسلامي كانت في عين جالوت، كل هذا أكسب عصر المماليك أهمية خاصة في التاريخ ومكن لأولئك السلاطين البقاء والاستمرار وزاد من أهمية مصر وبلاد الشام بصورة لم يسبق لها مثيل في ذلك الوقت. وبنهاية معركة عين جالوت، بدأ عصر دولة المماليك في مصر والشام هذه الدولة التي استطاعت طوال مدة حكمها من المحافظة على وحدة المنطقة العربية الإسلامية الواقعة تحت سيطرتها على الرغم من قيام عدة محاولات لفصل مصر عن بلاد الشام ووقفت بوجه كل التحديات والأخطار التي اعترضت وجودها السياسي والعسكري وصمدت وتمكنت من تثبيت أقدامها والظهور بمظهر القوي المدافع عن دولته وبلادها^(٢).

١- حطيط، أحمد، قضايا من تاريخ المماليك السياسي والحضاري، ص ١٧-١٨.

٢- الفاقشندي، أبو العباس أحمد، صبح الأعشى في صناعة الانشاء، ١٤ جزء، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج ٤، ص ٦٩. وانظر، ابن تغري بردي، أبو المحاسن الدين يوسف، النجوم الزاهرة في خبتر مصر والقاهرة، ١٦ جزء، القاهرة، ١٩٦٣، ج ٧، ص ١٠٣-١٠٥.

بدأ المماليك البحرية حكمهم لمصر وبلاد الشام في سنة (٦٤٨هـ/١٢٥٠م)، استمروا بالحكم حتى سنة (٧٨٤هـ/١٣٨٢م)، فكانت هي المرحلة الأفضل في تاريخ المماليك إذ إن المماليك بدؤوا حكمهم بدايةً قوية إلى حد كبير مما أدى لحصول حالةٍ من الاستقرار العام في كل نواحي الحياة في مصر وبلاد الشام وربما يعود السبب في نشوء هذا الاستقرار إلى قوة وحكمة السلاطين الذين اعتلوا عرش الدولة المملوكية في بداياتها فقد استطاع بعض هؤلاء السلاطين من قيادة الدولة بحكمةٍ واقتدار فحافظوا على وحدة البلاد ولم يقسموها على عكس أسلافهم الأيوبيين على الرغم من اختلاف أصولهم فكان فيهم التتار والجرأكسة والأتراك والروس ولكن رغم كل هذا التنوع في الأصول إلا أنهم استطاعوا بناء دولةٍ قوية قادرة على مواجهة أعدائها وتحقيق النصر عليهم مثلما سبق وذكر. (١)

كان أول من حكم من المماليك البحرية السلطنة شجر الدر زوجة السلطان الصالح نجم الدين أيوب، التي اعتلت عرش السلطنة في مصر سنة (٦٤٨هـ/١٢٥٠م)، بعد أن توفي زوجها وفي وقت كانت فيه البلاد تمر بأصعب الظروف فالفرنجة الصليبيين موجودين في دمياط في مصر الشمالية ويعدون العدة لدخول القاهرة والاستيلاء عليها فما كان من السلطنة إلا أن تخفي خبر وفاة زوجها وتدير أمور الدولة بنفسها واستمرت بالحكم ثمانين يوماً أمضتها في مواجهة خطر الفرنجة الذين يحاصرون القاهرة بعد أن استولوا على دمياط وفارسكو والمنصورة . إلا أن وجودها على عرش السلطنة المملوكية أثار حفيظة الناس ضدها فهم لم يتقبلوا فكرة أن تحكمهم امرأة، فعزمت شجر الدر حفاظاً على الدولة الناشئة ومن أجل الوقوف بوجه الأخطار الخارجية التخلي عن العرش والزواج من الأمير المملوكي عز الدين أيبك التركماني الصالحي المعروف بهدوئه وابتعاده عن الصراعات السياسية. وكان معظم الأمراء المماليك موافقين على هذا الزواج ظناً منهم أنهم سيتمكنون من التخلص من عز الدين أيبك وقت ما يشاءون بسبب ضعف شخصيته، لكن الأمور لم تجري مثلاً خطط أمراء المماليك فقد برهن عز الدين أيبك أنه قدر المسؤولية وأظهر من القوة والحنكة السياسية في إدارة الدولة والوقوف بوجه التهديدات والمصاعب ما جعل الكثير من الأمراء يحسبون حسابه ويغيرون نظرهم له، إلا أن حكمه لم يدم طويلاً فقد انتهت حياته على زوجته شجر الدر التي ساءها أن يحل مكانه في حكم البلاد فدبرت له مكيدةً وتآمرت مع مجموعة من غلمان القصر ودفعت بهم إلى قتله بالسيوف وهو في الحمام. إلا أنها لم تقلت من العقاب حيث قام الأمير المملوكي سيف الدين وهو من مماليك السلطان عز الدين أيبك، باعتقالها وتسليمها إلى زوجة أيبك الأولى، التي أمرت جواريتها بضرب شجر الدر حتى الموت وإلقاء جثتها من إلى القلعة. (٢)

١- الأحمد، علي سليمان، زعرور، إبراهيم، تاريخ العصر المملوكي في مصر والشام، ص ٤٧.

٢- الأحمد، علي سليمان، زعرور، إبراهيم، المرجع السالف، ص ٤٧-٤٨.

بعد هذه الأحداث المأساوية التي حدثت داخل البلاط المملوكي تم الإسراع بتنصيب نور الدين علي ابن السلطان عز الدين أيبك سلطاناً جديداً على عرش السلطنة وكان شاباً صغيراً لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره، حكم هذا السلطان الشاب السلطنة تحت وصاية سيف الدين قطز الذي لم يدخر وسعاً في إظهار السلطان نور الدين بمظهر السلطان الضعيف الغير قادر على إدارة شؤون البلاد، وإنه لا بد من أن يعتلي العرش رجل قوي وقادر على مواجهة التحديات التي تتعرض لها الدولة وفعلاً تم له ما أراد وتمكن في سنة (٦٥٧هـ/١٢٥٩م)، من إزاحة نور الدين أيبك واعتلاء عرش السلطنة بدلاً منه مسوفاً فعلته تلك بالخطر المغولي الذي بات يهدد اليار المصرية وأنه لابد من وجود سلطان قوياً يقف بوجه هذا الاعتداء ووضع حد له، وفعلاً قام بجمع جيش كبير وأعد العدة لمواجهة الفرنجة الصليبيين في موقعة عين جالوت بفلسطين وتمكن من تحقيق النصر على المغول، بعد هذه المعركة توجه قطز إلى دمشق ورتب الأمور فيها وعين لها نائباً عنه يدير مصالحها، كذلك فعل مع حلب وقبل عودته إلى القاهرة تمت تصفيته بعد أن تأمر عليه بعض أمراء المماليك ومنهم الأمير بيبرس وكان ذلك في بلدة القصير بمنطقة الشرقية بمصر (١)

بعد مقتل السلطان سيف الدين قطز تم تنصيب بيبرس البندقداري سلطاناً على مصر وبلاد الشام واتخذ لقب القاهرة ثم الظاهر وكان ذلك سنة (٦٥٨هـ/١٢٦٠م)، واستمر الظاهر بيبرس في حكم البلاد حتى سنة (٦٧٦هـ/١٢٧٧م)، وتعد مرحلة حكم السلطان الظاهر بيبرس من أهم المراحل التاريخية للدولة المملوكية وعد السلطان الظاهر بيبرس من أهم وأعظم سلاطين الدولة المملوكية الأولى حيث اتصف بالحزم والذكاء وبعد النظر، فما أن آلت إليه السلطة حتى أسرع وأتخذ عدة إجراءات هدفت إلى تثبيت مكانته في السلطة وتدعيم دولته الناشئة وكان من تلك الإجراءات التقرب من كبار الأمراء وكسب ودهم وذلك بتوزيع المناصب السياسية الهامة عليهم، كما أقدم على تخفيف الضرائب عن السكان من أجل كسب تأييدهم وقام أيضاً بإعادة إحياء الخلافة العباسية واستغلال الخليفة العباسي لصالحه وتعد هذه الخطوة التي قام بها من أهم الدعائم التي رسخت أركان الدولة المملوكية في العالم الإسلامي، ففي الواقع انه بعد سقوط العاصمة بغداد بيد المغول وقتل الخليفة المستعصم بالله العباسي (٦٤٠-٦٥٦هـ/١٢٤٢-١٢٥٨م)، شعر العالم الإسلامي بفراغ روحي كبير وبفقدان منصب القيادة الروحية أصبح من المستحيل أن يظهر خليفة عباسي آخر يحكم البلاد في ظل الوجود المغولي فيها فكان لابد من إعادة فكرة وجود الخلافة في حياة الناس لهذا أمر السلطان الظاهر بيبرس بالبحث عن أحد الأفراد من أسرة بني العباس وهو أحمد بن الظاهر بن الناصر العباسي واستقبله بالقاهرة استقبلاً حافلاً وأعلنه خليفة المسلمين (٢)

١- الأحمدي، علي سليمان، زعرور، إبراهيم، تاريخ العصر المملوكي في مصر والشام، ص ٥٠-٥٢.

٢- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٦٩٠. ، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، ج ٧، ص ١٠٣-١٠٥.

وقد حضر حفل إعادة إحياء الخلافة العباسية في القاهرة عدد من رجال الدين والقضاة والعلماء وأشهدهم السلطان الظاهر بيبرس على مبايعة حمد بن الظاهر بن الناصر العباسي بالخلافة ومنحه لقب المستنصر بالله. (١) هدف الظاهر بيبرس من تنفيذ هذه الخطوة إلى إعطاء دولته سنداً ودعماً شرعياً كانت بحاجة إليه لتكون دولة قوية مُهابة الجانب يحسب لها ألف حساب. (٢) كذلك منحت هذه الخطوة سلاطين المماليك مكانة أعلى من مكانة باقي الأمراء والملوك في إمارات الدول الإسلامية الأخرى، حيث أن هؤلاء الأمراء والحكام لا يمكن أن يحصلوا على لقب "سلطان" لأن هذا اللقب حصل عليه الظاهر بيبرس من الخليفة العباسي نفسه الذي يعد مصدر السلطة في العالم الإسلامي. (٣) وتم للظاهر بيبرس ما أراد وتمكن من الحصول على الدعم الديني الذي كان بحاجة عليه فتفرغ بعدها لمواجهة الأخطار الخارجية التي كانت تحقق بالدولة المملوكية الأولى، فاهتم بتحسين الثغور وبناء القلاع فيها لاتخاذها قواعد انطلاق لمحاربة الأعداء فأعاد بناء القلاع في بلاد الشام التي كان المغول قد قاموا بتخريبها وشحنها بالمقاتلة وزودها بالموء والأسلحة، كذلك أمر الظاهر بيبرس ببناء الأبراج للمراقبة على طول المناطق الحدودية مع الفرنجة الصليبيين لحفظ هذه الطرق من اعتداءات الفرنجة ولتحقيق الأمان فيها. (٤) كما اهتم الظاهر بيبرس بالجيش المملوكي وبتنمية قوته العسكرية فعمد إلى تكوين جيش قوي كثير العدد فاستقدم له مماليك من بلاد القبحاق وآسيا الصغرى وشواطئ البحر الأسود، وغدت دولة المماليك بفعل قوة جيشها من الدول الأقوى عسكرياً محققةً بفعل قوة هذا الجيش انتصارات كبيرة على أعدائها من فرنجة صليبيين مغول. (٥) فكر الظاهر بيبرس بمد سلطانه إلى السواحل الشامية التي كانت لا تزال بيد الفرنجة الصليبيين ومع حلول سنة (٦٩٠هـ/١٢٩١م)، بدأ الظاهر بيبرس بشن الحملات العسكرية لطرد الفرنجة الصليبيين من بعض المعاقل الشامية التي كانت لا تزال بحوزتهم واستكمل باقي سلاطين المماليك هذه المهمة حتى تم طرد الفرنجة من حصن عكا سنة (٦٩٠هـ/١٢٩١م)، وكان ذلك على عهد السلطان الأشرف خليل (٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٠-١٢٩٣م)، (٦) وتم فيما بعد تحرير جزيرة أرواد سنة (٧٠٢هـ/١٣٠٢)، وبهذا تحرر كامل الساحل الشامي وعاد من جديد إلى حضن الدولة المملوكية. (٧)

١- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ابن تغري بردي، النجوم الواهرة، ج٧، ص١٠٥.

٢- المقرئ، تقي الدين أحمد، السلوك لمعرفة دول الملوك، نشر محمد مصطفى زيادة، ٣ أجزاء القاهرة، ج١، ص٤٤٨.

٣- ابن عبد الظاهر، محيي الدين بن عبد الله، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق عبد العزيز الخويطر، الرياض، ١٩٧٦، ص٩٩-١٠٠.

3- Arnold, T, W, The Caliphate of Islam, Oxford, 1941, p. 99.

٤- القلقشندي، المصدر السالف، ج٤، ص٤٥٧-٤٦٤.

٥- ابن تغري بردي، المصدر السالف، ج٧، ص١٠٣.

٦- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل، المختصر في أخبار البشر، ٤ أجزاء، بولاق، القاهرة، ١٢٨٦هـ، ج٤، ص٢٦.

٧- إلياس قطار، نيابة طرابلس في عهد المماليك، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٣.

كما تميز عهد الظاهر بيبرس بالدأب على تحسين وتطوير دولته في كل المجالات فعمد إلى تطوير الدولة من الناحية الإدارية وبصورة متقنة ويعتقد أن الظاهر بيبرس أبقى على بعض التنظيمات الإدارية في دولته والعائدة إلى العصرين الفاطمي والأيوبي، مع تأثره الواضح بما كان لدى المغول من نظام إداري جيد حيث أنه وبعد معركة عين جالوت أسر المماليك عدداً لا بأس به من المغول سكنوا في مصر والشام وعرفوا بالمغول "بالوافدية" واختلطوا بالمجتمع المملوكي وأثروا وتأثروا بهم وراحوا ينشرون عاداتهم وتقاليدهم داخل المجتمع المملوكي. (١) ويبدو أن الظاهر بيبرس قد أعجب بطريقة المغول في إدارة دولتهم لهذا فقد رتب الأمور الإدارية في دولته بشكل يشبه ما كان معتمداً في دولة المغول. (٢) وبسبب ما استحدثه الظاهر بيبرس من نظم وقواعد دعمت الدولة المملوكية الناشئة فقد حاز على إعجاب المؤرخين في الشرق والغرب وعد بحق المؤسس الحقيقي لدولة المماليك البحرية (الأولى). فقد وصف المؤرخ ابن تغري بردي الظاهر بيبرس بقوله: "كان الملك الظاهر بيبرس، رحمه الله، ملكاً شجاعاً مقداماً غازياً مجاهداً مرابطاً خليفاً بالملك خفيف الوطأة سريع الحركة يباشر الحروب بنفسه..... يحب أن يطلع على أحوال أمرائه وأعيان دولته، حتى لا يخف عليه من أحوالهم شيء، وكان يميل إلى أهل التاريخ ميلاً زائداً ويقول: سماع التاريخ أعظم التجارب". (٣)

سار سلاطين المماليك فيما بعد على النهج نفسه الذي سار عليه السلطان الظاهر بيبرس، حيث كان همهم الوحيد تثبيت أركان الدولة والعمل على تقويتها من الداخل والخارج، فها هو السلطان المنصور سيف الدين قلاوون الألفي (٦٧٨-٦٨٩هـ/١٢٧٩-١٢٩٠م)، أحد سلاطين الدولة الأقوياء سطع نجمه على عهد الظاهر بيبرس كأمر قوي وارتفعت مكانته في عهده واعتمد عليه في كثير من المعارك والحروب. (٤) فقد كان راغباً في السلطة لكنه كان يعمل على تحقيق رغبته بحكمة وذكاء ولا بد أنه شعر بالغيرة عندما تولى الظاهر بيبرس الحكم وإن لم يستطع أن يفصح عن شعوره بسبب قوة الظاهر بيبرس مع العلم أن بيبرس كان مدركاً لتطلعات قلاوون فعمل على استمالته حتى لا يقف في طريق تحقيق هدفه في حصر السلطة في بيته، فقام الظاهر بيبرس بتزويج ابنه الملك السعيد بركة خان من ابنة المنصور قلاوون غازية خاتون، ظناً منه أن قلاوون لن ينتزع الملك من يد ابنته. (٥)

١- إلياس قطار، نيابة طرابلس في العصر المملوكي، ص ٢٣-٢٤.

٢- إلياس قطار، المرجع السالف، ص ٢٤.

٣- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٧٧-١٨٢.

٤- النويري، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب، ٣١ جزء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ج ٣١، ص ٧-٨.

٥- أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٧، ص ١٣.

إلا إن المنصور قلاوون بالسلطة كان أقوى من أي رابطة مصاهرة، فبعد وفاة السلطان الظاهر ومبايعة ابنه الملك السعيد راح قلاوون يعمل في الخفاء على إزاحته عن الحكم فتركه يمضي في أخطائه دون أن يقدم له النصيح والتوجيه كي تشتد نقمة الناس عليه وغضب الأمراء منه، فالتجأ إلى حميه الذي نصحه أخيراً بالتخلي عن السلطة واجتمع رأي كبار الأمراء على تولي المنصور قلاوون لعرش السلطنة إلا إنه رفض ذلك متظاهراً بالزهد فتمت مبايعة الابن الثاني للظاهر ببيبرس السلطان بدر الدين سلامش ونظراً لصغر سنه ولعدم مقدرته على إدارة شؤون البلاد تم عزله بعد ثلاثة أشهر من توليه الحكم وتمت مبايعة المنصور قلاوون سلطاناً على عرش السلطنة المملوكية (في شهر رجب سنة ٦٧٨هـ/ تشرين الثاني ١٢٧٩م)، وتلقب بالملك المنصور وبإياعه وخطب له على المنابر وبذلك يكون السلطان المنصور قلاوون قد نقل السلطة من البيت الظاهري ليحصرها في بيته. (١) عمل المنصور قلاوون على تقوية ولته وقد شهد عهده وعهد أولاده من بعده حروب وصدامات ضد الفرنجة في بلاد الشام والمغول في فارس هذا فضلاً عن النشاط الدبلوماسي والمعاهدات السياسية والاتفاقيات الاقتصادية مع كثير من الدول الأوروبية والآسيوية. (٢) وقد كانت العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية ناشطة على عهد المنصور قلاوون فابرم مع الجنوبيين عدة معاهدات كما منح البنادقة عدة امتيازات سهلت عليهم طريق التجارة مع مصر وبلاد الشام وتعهد لهم بحماية رعاياهم وأموالهم.

واستمرت دولة المماليك الأولى تسير في ركاب التطور والتقدم على مختلف الأصعدة طوال فترة حكم قلاوون وأولاده من بعده إل أنه مع وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون (١٣٤٠هـ/ ١٣٤١م)، تدهور الوضع العام للبلاد وأصبحت الدولة بفسادٍ شديد. حيث أنه من تاريخ وفاة الناصر محمد وحتى سقوط دولة المماليك البحرية (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م)، حكم البلاد في هذه الحقبة والبالغة ثلاثة وأربعين عاماً اثنا عشر سلطاناً ثمانية منهم من أولاد الناصر محمد وأربعة من أحفاده، وقد اتسمت هذه الحقبات التاريخية بالبؤس والشقاء وكانوا يسيرون بالدولة نحو الهاوية الأمر الذي أدى في النهاية إلى انهيار دولة المماليك الأولى (البحرية)، وسقوطها وظهور دولة المماليك الثانية (الجراسية) (٧٨٤-٩٢٣هـ/ ١٣٨٢-١٥١٧م). (٣)

١- ابن خلكان، شمس الدين أبو العباس أحمد، وفيات العيان وأنباء أبناء الزمان، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨-١٩٧١، ج ٤، ص ١٥٨.
٢- ابن عبد الظاهر، تشریف الأيام والعصور، في سيرة الملك المنصور، تحقيق كامل مراد، القاهرة، ط ١، ١٩٦١، ص ١٦٥-١٦٩.
٣- ابن عبد الظاهر، المصدر السالف، ص ١٦٧.

Ministry of High Education
Syrian Arab Republic
Faculty of Arts & Humanities
University of Damascus
Department of History

SPICES COMMERCE
AT THE TIME OF MAMLUKE STATE
(648-766A.H/1250-1365A.D)

A Thesis Prepared For Getting Doctorate Degree In
Islamic Culture

Prepared by
Student. Nesreen Asaad Asaad
Supervisor

Prof. Dr. Ali Sulaiman Ahmad

Damascus 1433A.H/2013A.D

تاريخ التجارة الكارمية زمن الدولة المملوكية ٦٤٨ - ٧٦٦ هـ / ١٢٥٠ - ١٣٦٥ م

الفصل الأول

التجارة الكارمية في العالم العربي الإسلامي :

- ١- معنى الكارم ، اشتقاقه وتفسيره .
- ٢- نشأة الكارمية وتطورها .
- ٣- التجارة الكارمية قبل العصر المملوكي :
- أ - التجارة الكارمية في العصر الفاطمي .
- ب- التجارة الكارمية في العصر الأيوبي .
- ٤- موقف تجار الكارم من الصراع على السلطة بين الأيوبيين والمماليك .

الفصل الأول

معنى الكارم، اشتقاقه وتفسيره:

من الثابت أن كلمة "الكارمية" هي لفظ أو مصطلح أطلق على التجار الذين كانوا يحتكرون تجارة التوابل والفلفل والبهار. ما بين مصر وبلاد اليمن من جهة وشبه الجزيرة العربية والهند والصين من جهة ثانية. مع العلم أن هؤلاء التجار قد تاجروا ببضائع أخرى كالأخشاب والقمح والسلاح وبعض المنسوجات والمنتجات الزراعية. (١)

لا يوجد في اللغة العربية ما يفسر هذه التسمية، أي أن لفظة "الكارمية" أو "الكارم" ليس لها معنى في اللغة العربية إطلاقاً، ولم يتم الوصول حتى اليوم إلى تفسير حاسم لهذه التسمية على الرغم من محاولات الباحثين الكثيرة في هذا المجال، والتي أدت بدورها إلى حدوث تضارب في آرائهم حولها. ومن الآراء الكثيرة التي حاولت تفسير لفظة "الكارم" -نورد، رأي المستشرق الفرنسي كاترومير، الذي اعتمد بإبداء رأيه على ما ذكره المؤرخ القلقشندي، من أن هذا الاسم "الكارم"، الذي ورد في الدواوين السلطانية مأخوذ من لفظة "كانم"، وهي تدل على اسم منطقة كانت تقيم فيها القبائل السوداء غربي السودان وهذه المنطقة محصورة بين بحر الغزال وبحيرة تشاد غرب إفريقيا، ثم ومع مرور الوقت طرأ على الاسم بعض التحريف وأصبح "كارم". (٢) كما وقد ورد ذكر لفظة "كارم" أو "الكارم"، بكل وضوح وصراحة في وثائق الجنيزة*، وذلك من خلال رسالة يعود تاريخ كتابتها إلى الثلاثينيات أو الأربعينيات من القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، كان قد كتبها تاجر عدني يدعى "يوسف بن إبراهيم" إلى شخص لم يتم التعرف عليه، يبدي فيه ذلك التاجر قلقه وألمه لما أصاب صديقه أبا عمران بن نفيح الذي غرق في البحر الأحمر مع سفينة له ويتمنى وصول بقية التجار إلى ميناء عيذاب* بالسلامة. (٣)

-
- ١- القوصي، عطية، تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام وحتى سقوط الخلافة العباسية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٠١.
٢- القلقشندي، ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر، تحقيق محمود سلامة، القاهرة، ١٩٠٦، ص ٢٥٤. وللمزيد أنظر، إبراهيم طرخان، إمبراطورية البرنو الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢١٤.

3- India Book, MS, Jewish Theological Seminary of New York, Adler collection Geniza Misc4.

- *- وثائق الجنيزة : وجدت في منطقة مصر القديمة وهي موزعة الآن بين مكتبات أوروبا وأمريكا، وهي عبارة عن خطابات متبادلة بين اليهود وذويهم ويرجع تاريخها إلى القرنين الرابع والسابع الهجريين / العاشر والثالث عشر الميلادي كتبت غالبيتها باللغة العربية بالحروف العبرية وهي تعكس الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشرق في تلك الفترة وقد نشر بعضها ولكن البعض الآخر لم ينشر حتى الآن. القوصي، عطية، أضواء جديدة على تجارة الكارم، ص ٣٣. أيمن فؤاد السيد، عرض كتاب مجتمع البحر الأحمر والبحر المتوسط لجواتين، مقال بمجلة المؤرخ المصري، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد ١، ١٩٨٨، ص ٣٤٥-٣٤٩. والدولة الفاطمية في مصر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٣-٢٥.
- *- عيذاب، تختلف المصادر العربية في تحديد موقع هذه المدينة فمنهم من ينسبها إلى بلاد الحبشة ومنهم من يرجع نسبتها إلى أرض مصر، بدأ ذكر عيذاب في المصادر منذ القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، ولكن نشاطها التجاري لم يظهر بوضوح إلا في أيام الخلافة الفاطمية. للمزيد عن موقع عيذاب أنظر، الأصبخري، أبو القاسم إبراهيم محمد الكرخي، المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر عبد العال، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٤٢. وأنظر، أبو الفداء، تقويم البلدان، ص ١٢١.

ومن الآراء أخرى الواردة في تفسير معنى "الكارم"، والتي ترجعه إلى أصل غير عربي، رأي المستشرق ليمان، الذي أرجع هذه التسمية إلى كلمة *kuararima* "كورايما"، وهي كلمة أمهرية الأصل تعني نوعاً من أنواع التوابل على الأرجح هو الهيل أو الحبهان كما يقال له في اللهجة المصرية، حيث كان تجار الكارم قد حملوه معهم من أثيوبيا، ومع كثرة تداول هذه الكلمة أصابها نوع من التحريف وأصبحت، "كارم"، وراحت تطلق على كل من يتاجر بالتوابل والبهار. (١) ولكن هذا الرأي لم يلق استحساناً من جانب بعض الباحثين، فهذا الباحث التاريخي، صبحي لبيب يعلق على قول ليمان: "بأنه إذا صح ما يقوله وأمكن إرجاع تسمية تجار الكارم إلى سلعة من السلع التي تاجروا بها فمن الجائز أيضاً أن ترد تسميتهم إلى العنبر، وخاصةً إذ عرفنا أنه كان في القاهرة. سوق معروفة لتجارة العنبر وإن العنبر الأصفر كان يسمى، "كارم" أو "كهرمان"، ولما كان هذا الكارم من بين السلع والبضائع التي حملها تجار الكارمية إلى مصر والعالم العربي فمن المحتمل أن ينسبوا إلى هذه السلعة"، طبعاً هذا التعليق لصبحي لبيب جاء استناداً لرواية تاريخية للمقريزي تؤكد وجود سوقٍ للعنبر مشهورة في القاهرة، وهذا ما دفعه إلى تبني هذا الرأي. (٢)

وقد ورد تفسير آخر لكلمة "كارم" أتى به جواتين، والذي يتفق فيه مع المستشرق ليمان، في أن أصل كلمة "كارم"، ليس عربياً وإنما هو من لغات مختلفة ومفاده: "أن أصل هذه الكلمة ليس عربياً ولكنه هندي، مستنداً في ذلك إلى تسويغ يصعب قبوله أو فهمه، وهو ورود كلمة "كارم"، في وثائق الجنيزة دون أن تلحق بها أداة التعريف "أل"، ويبدو أن جواتين هنا لم يفهم أن لتعريف الأسماء في اللغة العربية صور متعددة منها التعريف بالإضافة وهو ما جاءت عليه الكلمة في الوثيقة المشار إليها، (كارم السنة)". (٣)

ويضيف جواتين لتأكيد نظريته في تفسير معنى الكارم: "أنه لا توجد في اللغة العربية كلمة تحمل معنى يتصل بنشاط الكارم، بينما توجد في لغة التاميل *TAMIL* بجنوب الهند كلمة تتصل بنشاط الكارم وهي كلمة "كاريام"، *KARYAM*، والتي تحمل فيما تحمل من المعاني، معنى الأعمال أو الأشغال، ولما كانت أعمال أهالي الساحل الغربي من الهند مع أعمال الشرق الأوسط الأساسية، هي في الأصل أعمال تجارية، فمن الجائز أن يكون ذلك الاسم قد أطلق على التجار وأصحاب السفن الذين عملوا في هذا المضمار و ترددوا على هذه البلاد". (٤)

ومن الواضح أن جواتين، قد نحى منحاً ليمان في محاولة منه لتأكيد أن لفظة "كارم" ليست عربية، ولكن الذي يأخذ على رأي جواتين أن اسم الكارم، لم يكن يطلق على جميع التجار القادمين إلى الهند، من مختلف الأمصار الإسلامية، وإنما كان يطلق على فئة بعينها يعرفها أحد الباحثين بأنها: "طائفة من التجار تأسست في مصر و عدن أثناء العصر الفاطمي وتزايدت أهميتها في أيام الأيوبيين والمماليك مما أدى إلى تحكمهم في تجارة البحر الأحمر والمحيط الهندي". (٥)

١- الأشقر، عبد الغني، تجار التوابل في العصر المملوكي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥٠.

٢- استند صبحي لبيب إلى المقريزي واقتبس عنه عبارته. أنظر، صبحي، لبيب، التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى، مقالة في مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، العدد ٤، أيار، ١٩٩٤، ص ٥.

٣- جواتين، بداية تجارة الكارم وطبيعة تنظيمهم، ترجمة عطية القوصي، الكويت، ١٩٨٠، ص ٣٨٥.

٤- جواتين، المرجع السالف، ص ٢٧٩-٢٨٠.

5- King, j.W. History Dictionary of Egypt , American University, 1984, pp.384

هذا التعريف يدل على أن اسم الكارم لم يكن يشمل كافة التجار المترددين على الهند، وإنما " أطلق هذا الاسم على فئة منهم كانت بيدها تجارة البهار الوارد إلى مصر دون غيرها، من الهند والشرق الأقصى، عن طريق ثغور اليمن دون غيرها من الثغور الأخرى. (١)

ومن الآراء التي فسّرت لفظة "كارم"، والتي ربما تكون الأقرب إلى المنطق والأكثر تصديقاً لدى القارئ، ما أورده الشاطر البصيلي في مقالة عن الكارمية، إذ يرى هذا الباحث، أن كلمة "كارم"، تتكون من مقطعين أولهما "كار" بمعنى حرفة أو عمل أو تجارة وثانيهما "يم" بمعنى المحيط أو البحر أو النهر الكبير ثم سقط حرف الياء من "كاريم" فصارت "كارم" والتي تعني في رأيه حرفة التجارة في البحار. (٢)

مع أنه لو سار نحو الدلالة اللفظية لهذا التقطيع الذي أجراه – وهو تقطيع مقبول لوجد أن كلمة "كارم"، هنا تعني "كار البحر" وهو معنى قد يدل على المشتغلين بأمور الملاحة، من ربابنة، ونواخذة*، أكثر مما يدل على التجار الذين يركبون البحار. ومع ذلك فيمكن أن يوجد تفسير آخر لكل مقطع من مقطعي الكلمة، بالنسبة للمقطع الأول وهو "كار" فمن الشائع تفسيره بمعنى الحرفة أو العمل أو الصنعة وهو استخدام دارج، مع أنه لا يوجد ما يؤكد في معجم لسان العرب لابن منظور، وإنما يوجد فيه أن لفظة "الكار" تعني سفينة وربما يكون لهذا المعنى صلة بموضوع "الكارم"، خاصة أن كلمة "كار"، بمعنى سفينة هي كلمة مصرية الأصل إذ يذكر أحد باحثي المصريات أنه وردت في الكتابة المصرية القديمة منذ عصر الدولة الحديثة كلمة "KRR" و "KR" ومعناها المركب وإن كانت الأولى "KRR" أكبر حجماً من الثانية "KR"، وتستخدم السفينة الأولى في نقل الحبوب بينما تستخدم السفينة الثانية في نقل البضائع المختلفة ونقل البضائع من مركب إلى آخر، ويضيف الباحث أن هذه المراكب التي كانت تستخدم لنقل البضائع كانت مركباً للزاد والمتاع، وكثيراً ما تعرضت للسرقة نظراً لما تحمله من مؤن تموينية (٣)

ويدعم هذا الرأي أنه وصلت إلينا أقدم إشارة عن الكارم لدى المؤرخ ابن أبيك الدواداري أثناء حديثه عن غلاء سنة ٤٥٦ هـ/ ١٠٦٣ م، إذ يجعل من أسباب ذلك الغلاء: "قلة التجار وانعدام الوارد وانقطاع الكارم". (٤) ويدل ذلك – إن صح الفهم- على أن "الكارم" لم يكن حينذاك مجرد تجارة في التوابل والسلع الثمينة ولكنه كان يشمل على سلع غذائية كان انقطاعها يتسبب في غلاء الأسعار.

١- المقرئزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، ٦ أجزاء، نشر مصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٤٣-١٩٥٨، ج ١، ٨٩٩.

٢- البصيلي، الشاطر، الكارمية، مقالة في مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، العدد ١٣، ١٩٦٧، ص ٢١٧-٢٢١.

٣- البيلي، محمد بركات، بداية الكارم ومعناها في العصر الفاطمي، مقالة في مجلة المؤرخ المصري، القاهرة، العدد ١٣، ١٩٩٤، ص ٩٤.

٤- ابن أبيك الدواداري، أبو بكر بن عبد الله، كنز الدرر وجامع الغرر-الجزء السادس "الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية"، تحقيق صلاح الدين المنجد، القاهرة، ١٩٦١، ص ٣٨٠-٣٨١.

* نواخذة، أهمله الجوهري، وهو هكذا بالذال المعجمة والمشهور عند أكثر العربيين إهمال ذالها وهم، مُلاك سفن البحر والمعروف أن النواخذة هو المتصرف في السفينة والتولي لأمرها سواء كان يملكها أو كان أجير عليها. الزبيدي، مرتضى، تاج العروس، ج ٩، ص ٤٥٦.

أما عن المقطع الثاني وهو "يم" فقد يعني البحر الذي لا يدرك مقره ولا شطاه، أو يعني النهر الكبير، ولكن ابن منظور، خص نهر النيل بمصر باسم "اليم"، فهو الذي أمرت أم موسى حيث ولدت وخافت عليه من فرعون أن تجعله في تابوت ثم تقذفه في اليم. (١) قال تعالى: "فاقذفه في اليم فليلقه اليم بالساحل" (٢) وعند المسعودي ما يؤيد ذلك إذ يقول: "وليس في أنهار الدنيا نهر يسمى (بحراً أو يماً) غير نهر مصر لكبره واستبحاره". (٣)

وعلى ذلك فاليم المشار إليه في المقطع الثاني من كلمة "كارم"، ليس المحيط الهندي وإنما هو بحر النيل كما ورد في المصادر العربية، وقد يكون البحران معاً هما المعنيان باسم "اليم" الذي هو المقطع الثاني من الكارم لاسيما وأن رحلة الكارم كانت تمر بالبحرين كليهما تبحر في البحر الأحمر حتى عيذاب ثم تحمل منها البضائع على الظهر عبر صحراء مصر الشرقية إلى قوص بصعيد مصر لتبحر بها المراكب ثانية "من قوص إلى الفسطاط في بحر النيل". (٤)

وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى الاعتقاد أن "الكارم" كان في الأصل اسماً مصرياً محلياً تعرف به المراكب النيلية لكنه اتسع ليشمل السفن القادمة من البحر الأحمر إلى عيذاب فأصبحت رحلة الكارم، طويلة تمتد من عدن على البحر الأحمر إلى الفسطاط على نهر النيل يقطع منها شوطاً في البحر الأحمر من عدن حتى عيذاب وشوطاً آخر في نهر النيل من أسوان وحتى الفسطاط (القاهرة)، إذا أمكننا اعتبار أن نقل البضائع على ظهر الإبل من عيذاب إلى أسوان هو تكملة لرحلة المراكب على اعتبار أن الإبل سفن الصحراء. (٥)

ولعل التفسير المنطقي لهذه التسمية هو أن يكون مأخوذ من المنطقة التي وجدوا فيها، فمن المعروف أن هذه الجماعة وجدت في مصر وكانت لهم نقابة في قوص بصعيد مصر، أو أن يكون هذا اللقب هو اسم لأول تاجر من أشهر تجارهم وكان اسمه كريم فتم إطلاق اسمه على الطائفة فسموا "بالكارمية". أو أن أول عائلة مارست هذه التجارة كانت تدعى الكارمية نسبة إلى جدهم كريم، أو أنهم اشتهروا بالكرم وحولت الصفة إلى اسم دال عليهم. وأخيراً قد يكون الاسم مأخوذاً من المثل الشعبي عندما يتساءل البعض عن موعد وصول البضاعة فيرد عليه: "إننا في انتظار الكريم". (٦)

ويجب هنا ذكر ما قاله الشاطر البصيلي في مقالته "الكارمية"، وعطية القوصي في "أضواء على تجارة الكارم"، بهذا الشأن، فقد ذكروا: "أن هذا الاسم هو ما عرفت به هذه الجماعات وتوارثه من جاء بعدهم أو من تحولت إليه السيطرة التجارية في أسواق الهند وغيرها". (٧)

١- ابن منظور، معجم لسان العرب، تحقيق يوسف خياط، القاهرة، ١٩٧٩، مادة "يم"، ص ٤٩٦٦.

٢- القرآن الكريم، سورة طه، آية رقم (٣٩).

٣- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، باريس، ١٨٦١، ج ٢، ص ٣٠١.

٤- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ١٤ جزء، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة، القاهرة، ١٤١٣هـ، ج ٣، ص ٤٦٤.

٥- الببلي، امحمد بركات، بداية الكارم ومعناها في العصر الفاطمي، ص ٩٦-٩٧.

٦- عثمان، شوقي عبد القوي، تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠ العدد ١٥١، ص ٢٧٠-٢٧١.

٧- البصيلي، الشاطر، الكارمية، ص ٢١٧. القوصي، عطية، أضواء على تجارة الكارم، مقالة في الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، العدد ٢٢، ١٩٧٥- ص ١٧.

وهنا، تم الاتفاق على القسم الأول من هذه العبارة، بأن الاسم أصبح لقب تعرف به هذه الجماعة، إلا أن الاختلاف كان فيما تبقى من العبارة، وهو أن الاسم توارثه من جاء بعدهم أو من تحولت إليه هذه التجارة، لأن هذا القول لو كان صحيحاً لكان هذا اللقب "الكارم" قد أطلق على البرتغاليين بعد احتكارهم تجارة التوابل اثر اكتشاف رأس الرجاء الصالح في أواخر القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، ولكن الذي حصل أن تجارة التوابل انتقلت من أيدي تجار الكارم إلى أيدي البرتغاليين، وانتهت تجارة الكارم وأصبح تجارها العرب من الماضي.

على كل حال ، فكل هذه الآراء هي مجرد تخمينات، تحتل الخطأ وتحتل الصواب وهذا يعني وبكل بساطة، أن كلمة "كارم" ما هي إلا مصطلح أطلق على فئة التجار الذين كانت بيدهم تجارة الوارد إلى مصر من الهند والشرق الأقصى، عن طريق ثغور اليمن دون غيرها من ثغور الدول الأخرى. (١) ثم انسحب هذا المصطلح، على جميع من مارس التجارة الشرقية بوجه عام وتجارة التوابل بوجه خاص بمصر والشام، بل كان يطلق عليهم أحياناً تجار الفلفل، وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول أن لفظ "كارم" هو اسم عام وانه لم يكن اسماً عربياً. (٢)

نشأة الكارمية وتطورها :

استتبع الإشكال القائم حول مصطلح "الكارمية" إشكالاً من نوع آخر يتعلق بتاريخ نشأتهم، فعلى الرغم من ظهور العديد من الأبحاث، في الآونة الأخيرة حول نشاطات الكارمية، إلا أن اهتمامات الباحثين تركزت بشكل أساسي على دراسة تطور تجارة الكارم أكثر من الاهتمام بأصل التسمية وتاريخ نشأتهم.

أما عن بداية ظهور الكارم، فيمكن القول أن أول ظهور له يعود إلى زمن الدولة الفاطمية الذي امتد حكمها لمصر لأكثر من قرنين من الزمان (٣٥٨-٥٦٧ هـ / ٩٦٨-١١٧١ م)، ويعود أول ذكر لتجارة الكارم في المصادر التاريخية إلى ما أورده المؤرخ ابن أبيك الدوادري إلى أن تأخر وانقطاع الكارم في سنة ٤٥٦ هـ / ١٠٦٢ م، كان من أهم أسباب غلاء الأسعار. (٣)

"وسبب هذا الغلاء أن مصر على عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي، أبو تميم معد (٤٢٧-٤٨٧ هـ / ١٠٣٦-١٠٩٤ م)، أصابها القحط والجفاف فقل محصول القمح بسبب كثرة القوارض، كذلك قل منسوب نهر النيل في الأعوام (٤٤٢ هـ / ١٠٥٠ م)، (٤٤٧ هـ / ١٠٥٥ م)، (٤٥٧-٤٦٤ هـ / ١٠٥٦-١٠٧٢ م)، وعندها أصيبت مصر بأسوأ كارثة اقتصادية مرت بها في العصور الوسطى. فارتفعت الأسعار وتزايد الغلاء وأعقبه الوباء حتى خلت الأراضي من الزرع والضرع وتفشى الجوع لعدم توافر الأقوات. كانت آثار هذه الأزمة شديدة على السكان فعانوا الأمرين في معيشتهم حتى يقال أن ثمن رغيف الخبز أصبح بخمسة عشر ديناراً ولم تعد للأموال أهمية في سبيل الحصول على الطعام. وباعت النساء حليهن وأكلت الكلاب والقطط حتى قُلت الكلاب فبيع الكلب بخمسة دنانير وتزايد الحال حتى أكل الناس بعضهم". (٤)

١- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٨٩.

٢- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٨-٤٦٩. ج ٥، ص ٢٨٠-٢٨١.

٣- ابن أبيك الدوادري، " الدرة المضئية في أخبار الدولة الفاطمية"، ص ٣٨٠.

٤- المقرئزي، تقي الدين أحمد، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق محمد مصطفى زيادة، وجمال الدين الشيال، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٢٤.

وبلغ من شدة هذه الأزمة أن الخليفة المستنصر اضطر إلى بيع كل ما في قصره من ذخائر وثياب وأثاث وسلاح وصار يجلس في قصره على الحصير ويركب وحده وكل من معه من الخواص مترجلين ليس لهم دواب يركبونها. وأرسل والدته وبناته إلى بغداد، وقيل إلى بلاد الشام، كما هاجر بعض سكان مصر وتشتتوا في البلاد و عرفت تلك الأزمة الاقتصادية بالشدة المستنصرية. (١) وترجح هذه الإشارة، أن الكارم كان معروفاً في مصر في العصر الفاطمي، ويؤيد هذا القول مئات من أوراق الجنيزة التي ترجع إلى العصر الفاطمي والتي تشير إلى أن التجارة الكارمية عرفت في عصر الفاطميين. كما وثبتت هذه الأوراق وبطريقة مقنعة أن تجار الكارم في مصر في العصر الفاطمي كان لهم نشاط في تجارة الهند، حتى أن التجار ذوي رؤوس الأموال الصغيرة أو حتى المتوسطة شاركوا تجاراً آخرين ومارسوا تجارة الكارم أي أنهم وظفوا بعض الأموال بعقود ضمان. كما وتشير أوراق الجنيزة وبشكل واضح إلى أهم أنواع التوابل والبضائع التي تاجروا بها وهي كما تذكرها تلك الأوراق الفلفل والزنجبيل والأهليج والقرفة والخلنجان، والتي كانت تستهلك وبشكل واسع النطاق في مصر وبلاد الشام في تلك الفترة. (٢) ولعل الدليل على أن بداية ظهور التجارة الكارمية في العالم العربي الإسلامي يعود إلى العصر الفاطمي في مصر، هو أورده القلقشندي: "كان لهم أي الفاطميين بعيذاب أسطول يتلقى به الكارم فيما بين عيذاب وسواكن (شرق السودان على الساحل الغربي للبحر الأحمر على خط عرض ١٩,٥ شمال خط الاستواء وخط طول ٣٧,٥ شرق غرينش) وما حولها، خوفاً على مراكب الكارم من قوم كانوا بجزائر بحر القلزم (البحر الأحمر) يعترضونها ولاسيما حاكم جزيرة دهلك جنوب البحر الأحمر والذي كان يتزعّم حركة القرصنة ضد سفن الكارم في البحر الأحمر، وكان يتولى الإشراف عليه والي قوص". مما يؤكد مدى العناية التي أولتها الدولة الفاطمية بتجارة الكارم ومدى الاهتمام الكبير الذي أبداه الخلفاء الفاطميون بأمر تجارة الكارم (٣)

أما أحدث دراسة عن نشأة الكارم هي تلك التي قام بها جواتين على ضوء الوثائق المكتشفة حديثاً في جنيزة القاهرة والتي ترجع إلى العصر الفاطمي. والتي أثبتت فيها جواتين أن نشاط هؤلاء التجار يعود إلى عهد الفاطميين، مستنداً إلى ورود لفظة "كارم" أو "الكارم" صراحةً في وثائق الجنيزة، حيث استخدمت تلك اللفظة بمعنى السلع أو البضائع التي يتجر بها هؤلاء التجار والتي من الممكن أن يكونوا قد نسبوا إليها كما وسبق وتمت الإشارة. (٤)

١- المقرئزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ٢٥. وأنظر، ابن ظافر، جمال الدين أبو الحسن، أخبار الدول المنقطعة، تحقيق أندريه فرّيه، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٧٥. ابن ميسر، تاج الدين محمد بن علي بن يوسف، أخبار مصر - الجزء الثاني، باعتناء هنري ماسيه، المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، ١٩١٩، ص ٣٨. المقرئزي، اتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، ٣ أجزاء، الأول تحقيق جمال الدين الشيال، والثاني والثالث تحقيق محمد حلمي أحمد، القاهرة، ١٩٩٦، ج ٢، ص ٣٠٧.

2- STILMANN, N.A., " THE ELEVENTH CENTURY MERCHANT HOUSE OF IBN AWKAL (AGENIZASTUDY) JESHOXVI(1973), PP.18-88. ASHTOR, E., A SOCIAL AND ECONOMIC HISTORY OF THE NEAR EAST IN THE MIDDLE AGES LONDON, COLLINS 1976, PP. 196-197.

٣- القلقشندي، ضوء الصباح المسفر، ج ٣، ص ٥١٩-٥٢٠. وانظر محاولة أمير مكة نهب ثغر عيذاب سنة ٥١٢هـ/١١١٨م، ورد فعل الوزير الأفضل الفاطمي عليها. النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ٣٠ جزء، تحقيق محمد أمين ومحمد حلمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ج ٢٨، ص ٢٧٨-٢٧٩.

4- GOITEIN, " THE CAIRO GENIZAS ASOURCE FOR THE HISTORY OF MUSLIM CIVILISATION ", STUDIA ISLAMICA, II. 1955

وقد توصل جواتين بالاعتماد على ما تضمنته هذه الوثائق، إلى أن نشاط تجار الكارم قد انحصر بدايةً في المحيط الهندي، وأن عدن كانت مركزاً لهذه التجارة، كما أكد على دور التجار المغاربة من مسلمين ويهود في تجارة الكارم طوال العصر الفاطمي، مخالفاً بذلك الرأي الذي كان سائداً وقتها والذي يقول بأن تجارة الكارم كانت حكرًا على التجار المسلمين وأن من أراد المشاركة فيها لابد له من اعتناق الإسلام. (١) وقد دعم جواتين رأيه هذا بذكر لائحة بأسماء عائلات كثيرة من أصل مغربي عملت بتجارة الكارم، مؤكداً على أن وثائق الجينزة كانت تظهر أن موانئ البحر الأحمر وشبه الجزيرة العربية كانت مزدحمة بالتجار المغاربة وإن انتقال مركز الخلافة الفاطمية إلى مصر شجع هؤلاء التجار على الهجرة إلى مصر وخاصةً أولئك الذين ينتمون إلى قبيلة كتامة البربرية، رغبة منهم في مساندة وتدعيم الاقتصاد الفاطمي في مصر مثلما كانوا من أوائل الذين ساندوا قيام الدولة الفاطمية في المغرب. (٢) إضافة إلى ذلك، فقد جند الفاطميون بعضاً من تجار الكارم في نشر الدعوة الإسماعيلية في بلاد اليمن والهند التي كان سكانها لا يميزون بين الدعاة الفاطميين وبين التجار المصريين فأطلقوا على الفاطمي منهم اسم "بوهرا" ومعناه في لغة بلاد الهند تاجر البهار. (٣)

ويؤكد جواتين على أن تجارة الكارم في البداية لم تظهر كجماعة تجارية وإنما ظهر كقافلة من السفن، (٤) وعلى ذلك فلم يكن التجار الذين يسافرون إلى عدن ومنها إلى الهند والصين ينعتون بتجار الكارم، لأن الكارم وقتها كان لا يزال نشاطاً ملاحياً محلياً مصرياً، وربما كان جزءاً من تجارة الشرق يحط في عيذاب ويحمل منها على ظهر الإبل إلى أسوان ومنها يحمل في النيل ليوزع في أسواق الفسطاط (القاهرة) وبعدها ينقل إلى أسواق الشام ثم إلى أوروبا. (٥)

وهنا يأتي سؤال مهم لمن كانت هذه التجارة قبل نشأة وتطور الكارم؟ من المسلم به أن تجارة الهند والشرق الأقصى في التوابل مع مصر ترجع إلى أيام الفراعنة، حيث فرضت مصر نفوذها على البحر الأحمر في القرن الثامن عشر ق.م. (٦)

أما لمن كانت هذه التجارة قبل ظهور الكارم، فهنا لابد من إيراد نص مهم لجغرافي من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، هو الجغرافي ابن خردادبة، مفاده: "أن مصر كانت مسلك التجار اليهود الذين يتكلمون بالعربية والفارسية والرومية والإفريقية والأندلسية والصقلية وإنهم يسافرون من المشرق إلى المغرب، براً وبحراً. يجلبون من المغرب القدم والعكمان والديباج والجلود والفراء والسمور* والسيوف (٧)

1- GOITEIN, NEW LIGHT ON THE BEGINNING OF THE KARIM MERCHANTS JESHO, I, 1957, PP53

2- GOITEIN, " LETTERS AND DOCUMENTS ON THE INDIA TRAD IN MIDIEVAL TIMES", ISLAMI CULTURE, V. 37,P.200

3- LEWIS, " THE FATIMIDS AND THE ROUT TO INDIA", REVUE DE LA FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES DE I, UNIVERSITE D, ISTANBUL , II,P.53.

٤- جواتين، بداية تجارة الكارم، ص ٢٧٩-٢٩٠.

٥- خسرو، ناصر، سفر نامه، ترجمة يحيى الخشاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٢٦-١٣٢.

٦- جورج فاضلوا حوراني، العرب والملاحة في المحيط الهندي، ترجمة يعقوب بكر، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٣١.

٧- ابن خردادبة، المسالك والممالك، نشر دى خويه، لندن، ١٨٨٩، ص ١٥٤.

*- السمور، هو نوع من الحيوانات البرية اللاحمة يألف الإحراج والغابات، يتخذ من جلده فراء ثمين، ويعتقد أنه فرائه كان من بين السلع التي تاجر بها تجار الكارم وجلبوها معهم من الغرب الأوروبي. موسوعة علوم الطبيعة، فصل السنين، ص ٣٤٥.

ويركبون من فرنجة في البحر الغربي فيخرجون بالفرما* ويحملون تجارتهم على الظهر إلى القلزم (مدينة السويس حالياً في مصر)، ثم يركبون البحر الشرقي من القلزم ، إلى الجار وجدة، ثم يمشون إلى السند والهند والصين فيحملون من الصين المسك والعود والكافور والدار الصيني وغير ذلك مما يحمل من تلك النواحي حتى يرجعوا إلى القلزم ثم يحملونه إلى الفرما ثم يركبون في البحر الغربي، فربما عدلوا بتجارتهم إلى القسطنطينية فباعوها، وربما صاروا إلى ملك الفرنجة فيبيعونها هناك". (١)

لقد كان التجار اليهود الراذانية مختصون بتجارة الترانزيت، أو كما يطلق عليهم الباحث كوك COOK التجارة البعيدة المدى. (٢) وساعدهم على ذلك أنهم كانوا جماعات متمركزة على حافات طرق التجارة العالمية، فكانوا يتبادلون المعلومات عن الفرص التجارية المتاحة في مختلف جهات العالم. (٣) وإن ما ذكره ابن خرداذبة عن الراذانية يختص بخط سيرهم دون أصلهم وأغلب الظن أنهم كانوا لا ينتمون إلى مكان واحد وإنما ينتمون إلى الشرق والغرب معاً. (٤) ووفقاً إذاً فالراذانية عرفوا عند العرب المسلمين في القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، باسم "تجار البحر". (٥) وكان التجار الراذانية، أشبه بالعرب من غيرهم حتى أن أحد ملوك الصين نادى أحدهم وهو إسحاق بن اليهودي، ناداه بالعربي. (٦) وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن بعض اليهود الراذانية كانوا ينتمون إلى الشرق. وهذا يعني، أنه كان لليهود نشاط ملحوظ في ميدان تجارة التوابل، وبلغت ثرواتهم من هذه التجارة حداً كبيراً ولا سيما في العصر الإخشيدي، حتى أن أحدهم وهو "عفان بن سليمان البزاز"، حين توفي استطاع الإخشيد حاكم مصر أن يأخذ من ماله مائة ألف دينار. (٧) أي أن هؤلاء التجار هم الذين اشتغلوا بتجارة الهند والشرق الأقصى قبل ظهور الكارم، وكان هذا أمراً طبيعياً نتيجة المد العربي. كما أفضى قيام الجمهوريات الإيطالية التجارية إلى القضاء على نشاط التجار اليهود الراذانية. (٨)

ولعل السبب في احتكار اليهود للتجارة العالمية قبل ظهور الكارم، يعود إلى أن اليهود كانوا محرومين من تلك الأراضي الزراعية فعملوا بالتجارة، وأصبح تعبير تاجر " في اللغة اللاتينية في العصور الوسطى مرادفاً لكلمة يهودي. (٩)

-
- ١- ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص ١٥٤.
 - ٢- لومبارد، الإسلام في مجده الأول، ص ٣٠٥ . ٣-
 - ٣- دراج، أحمد، عيذاب ، ص ٥٨.
 - ٤- هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة احمد رضا محمد، القاهرة، ١٩٨٥، ج ١، ص ١٤٢
 - ٥- متز، آدم، الحضارة الإسلامية، ج ٢، ص ٣٧١
 - ٦- بزرک، عجائب الهند، ص ١٤١.
 - ٧- كاشف، سيدة إسماعيل، مصر في عهد الإخشيديين، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٢٣٠.
 - ٨- كان قيام الجمهوريات الإيطالية، نتيجة للحروب الفرنجة التي كانت سبباً في اتساع نطاق التجارة العالمية، ذلك أن السفن التي كانت تأتي بالفرنجة، كانت تعود بسلع الكارم، فقوت روح التجارة بين الشرق والغرب. انظر، عمر الاسكندراني، تاريخ مصر إلى الفتح العثماني، القاهرة، ١٩١٥، ص ٢٦٤
 - ٩- عطية، عزيز سوريال، العلاقات بين الشرق والغرب، ترجمة فيليب صابر سيف، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٥٣- ١٨٥.
- * الفرما (ببلوز)، في مصر، إحدى مدن بور سعيد الثلاث (الفرما، الطينة، تنيس)، تقع على منتصف الطريق بين العريش ودمياط على ساحل البحر المتوسط، ومن الفرما بدأ عمرو بن العاص القائد العربي فتح مصر. انظر، الميداني، محمود عصام، الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، مراجعة عبد الرحمن حميدة، دمشق، ١٩٩٧، ص ٤٧.

على أية حال، فقد اختفى اليهود الراذانية من التجارة العالمية منذ أواخر القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، وكان لذلك أثره على مدينة القلزم (السويس حالياً)، التي قلت مواردها، مما جعل الحاكم بأمر الله الفاطمي يسامح أهل هذه المدينة سنة ٣٨٧هـ/٩٩٧م، فيما كان يؤخذ منهم من مكوس المراكب. (١)

فضلاً عن أن تحول الطريق الملاحي من الساحل الآسيوي للبحر الأحمر، إلى ساحله الإفريقي، كان له أثر كبير في اختفاء التجار الراذانية من التجارة العالمية، وظهور نشاط تجاري جديد هو الكارم، بمعنى أن الكارم أخذ في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، يتسع اتساعاً كبيراً ويشارك في التجارة العالمية كأهم طريق لتجارة الشرق. ويبدو أن هذا التحول في طرق التجارة كان من نتائجه اختفاء التجار اليهود الراذانية، مما أدى بدوره إلى انقسام التجارة البعيدة المدى أو تجارة الترانزيت إلى جناحين: أحدهما في البحر المتوسط، سيطر عليها تجار المدن الإيطالية. (٢) والآخر تجارة الشرق التي أصبحت تحت سيطرة رعايا الدولة العربية، وقد تدفقت تجارة الشرق بداية عبر الخليج العربي، لكن تدهور الدولة العباسية واضطرابها في الوقت الذي تزايد فيه اهتمام الفاطميين بعد استيلائهم على مصر، بتحويل تجارة الشرق إلى البحر الأحمر، كان عاملاً حاسماً لصالح طريق البحر الأحمر وجعل تجارة الشرق تتدفق من عدن إلى السواحل المصرية. (٣)

ويعد المحيط الهندي الذي كان بمثابة السوق التجاري الذي تتجمع فيه سلع الشرق الأقصى والهند وإفريقيا وغيرها، المركز التجاري الأول لتلك التجارة ومع التقدم الحضاري صار هذا الاسم (الكارم) هو ما تعرف به جماعة التجار المشتغلين بتجارة الشرق العالمية، وأصبح التاجر الكارمي هو تاجر التوابل و سلع الشرق النفيسة.

والجدير بالذكر هنا، أن تجار الكارم العرب لم يقوموا باحتكار تجارة الهند لأنفسهم حتى سنة ٥٤٥هـ/١١٥٠م، بل كان يلزمهم في تجارة الهند تجار آخرون يعملون ضمن هذه التجارة، حتى أن بعض الدراسات الإحصائية تشير إلى أن عدد السفن التجارية المملوكة لغير تجار الكارم قد بلغ حوالي مائتي سفينة، تقوم بنقل البضائع التجارية من وإلى الهند، وكان بعض من تجار الكارم يعملون على متن هذه السفن. (٤)

أتضح كيان الكارمية في المحيط الهندي في عهد الدولة الفاطمية، وكانت عدن مركزاً لنشاطهم التجاري، حتى انتقل مركز تجارة العالم من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط، مع قيام دولة الأيوبيين في مصر، وكان من الطبيعي أن يتخذ تجار الكارم مركزاً لهم على مقربة من البحر المتوسط، ولهذا جاءوا إلى مصر واتخذوا منها موطناً لهم في سنة ٥٧٧هـ/١١٨١م، واستجابوا بذلك للاتصال التجاري بين الشرق والغرب. (٥)

١- المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٣٩٨-٣٩٩.

٢- أندريه ميكيل، الإسلام وحضارته، ترجمة زينب عبد العزيز، بيروت، ١٩٨١، ص ١٨٠.

٣- السيد، أيمن فؤاد، العرب وطريق الهند، القاهرة، دت، ص ٦٥-١٨٠.

٤- بشير، إبراهيم بشير، الفاطميون والبحر الأحمر، مقالة في مجلة كلية الآداب، جامعة الخرطوم، العدد ١، ١٩٧٢، ص ١٢٤.

٥- بشير إبراهيم بشير، المرجع السالف، ص ١٤٢. وانظر القوصي، عطية، أضواء جديدة على تجارة الكارم، ص ٢٦.

ويرجع الفضل لهم في امتداد نفوذ مصر التجاري إلى أعالي المحيط الهندي والشرق الأقصى وشرق إفريقيا. ولكي يثبت تجار الكارم أقدامهم في مصر وبينوا لهم مركزاً تجارياً فيها وتكون لهم بصمة واضحة في مجال العمل التجاري، كان لابد لهم من تنظيم أنفسهم وبناء قاعدة تجارية صلبة تكون مركز انطلاقهم وسيطرتهم على تجارة الشرق بكل مجالاتها، لهذا عمد كبار تجار الكارم حينها إلى تشكيل ما سمي بـ "طائفة تجار الكارم"، لتنظيم أوضاعهم الداخلية، فساهم هؤلاء التجار في مصر بتأسيس هيئة تجارية على صورة نقابة مهنية خاصة بهم، قامت على تجارة التوابل بشكل أساسي. ويعزز ذلك ما يتردد في المصادر التاريخية من عبارات تؤيد القيام تجار الكارم بتشكيل طائفة أو منظمة تهتم بإدارة أمورهم، كمثّل "ينتمي إلى تجار الكارم"، "يعد واحداً من أشهر تجار الكارم"، "رئيس الكارم"، "ينتمي إلى أشرف الكارم"، الخ. ولا يخفى ما تتضمنه هذه العبارات من إحياءات بأن التركيب التنظيمي لهؤلاء التجار مماثل للتنظيم النقابي الذي نعرفه اليوم. (١)

كانت المؤسسات الكارمية محصورة بالإطار العائلي فكل جيل يرث المهنة عن الجيل السابق فالأبناء، من أحرار وعبيد، يدربون وهم في سن مبكرة على مباشرة الأعمال التجارية استعداداً لتحمل المسؤوليات التي تنتظرهم فيرسلون بعيداً في مهمات تجارية خاصة لاكتساب المعارف والمهارات التجارية والإطلاع على الأسواق وكيفية التعامل معها. ولقد تميزت طائفة تجار الكارم بحصر روابط المصاهرة في إطارها الداخلي، فقد ظلت المصاهرات قائمة بين العائلات الكارمية لمدة ناهزت ثلاثة قرون. ولهذه الطائفة رئيس يدعى "رئيس الكارمية"، أو "رئيس التجار" أو "وكيل التجار"، ومنصبه وراثي يرثه الابن عن أبيه، ومن العائلات المصرية التي تولت زعامة الكارمية منذ العهد الفاطمي حتى العصر المملوكي وكان لها سمعة تجارية طيبة ومكانة مرموقة في بلاط الخلفاء والسلاطين: آل الكويك، وآل الخروبي*، وآل الدماميني*. (٢)

لقد تباينت الآراء حول ديانة تجار الكارم، فمن المؤرخين من قال بأنهم كانوا من اليهود، وجانب بعضهم الحذر في دفاعه عن مساهمة اليهود في تجارة الكارم في العصر الأيوبي، مستنداً إلى الوثائق المكتشفة في جنيزة القاهرة، كما فعل كل من أشتور وجواتين. وقد ذكر جواتين، اسم عائلة يهودية كانت تعيش خلال الحكم الأيوبي، وتتعاوى تجارة الكارم والصيرفة، وأن نشاطها استمر في أيام المماليك، وكانت تعرف بالبيت الكارمي. ومن المؤرخين من اعتبر أن هذه الطائفة من التجار لم تكن تضم سوى المسلمين، وأنها كانت تشترط الإسلام لمن يريد العمل في الكارم، ويردون ذلك إلى أجواء التعصب الديني التي كانت تعم العالمين العربي والأوروبي، لا سيما إبان الحروب الصليبية. (٣)

١- حطيط أحمد، قضايا من تاريخ المماليك السياسي والحضاري، دار الفرات للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣، ص ١٩٦

2- FISCHER. W.J., "THE SPICE TRADE IN MAMLUK EGYPT". JESHO, I. 1957, P.165.

*- آل الخروبي، عائلة من العائلات الكارمية الذين عملوا بتجارة الكارم ويعود نسبهم إلى رحبة الخروب بمصر. أنظر ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٤٨٢.

*- آل الدماميني، من عائلات التي عملت بتجارة الكارم، تعود نسبتها إلى بلدة دمامين بصعيد مصر. ابن حجر العسقلاني، المصدر السالف، ج ٣، ص ١٨٦.

٣- فيشر، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، جز ١، ترجمة محمد مصطفى زيادة، السيد الباز العريني، أحمد العدوي، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٦٩.

والراجح أنه كان هناك غلبة للعنصر العربي بين تجار الكارم، وخاصة في أيام الأيوبيين والمماليك أما السبب في ذلك فلم يكن من أجل فرض دخول الإسلام على من أراد التعاطي بهذه التجارة، وإبعاد غير المسلم عنها، وإنما نتيجة لتطورات سياسية واقتصادية، جرت في أوروبا خلال القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، أدت إلى احتدام الصراع بين التجار الأوربيين والتجار اليهود الذين كانوا، حتى ذلك الوقت يسيطرون على تجارة الشرق مع أوروبا وقد أسفر هذا الصراع عن هزيمة قاسية للتجار اليهود وانحسار نفوذهم التجاري في البحر المتوسط، وتالياً في النشاط التجاري بين الشرق والغرب، فاستقر معظم اليهود في بلاد الشرق العربي. (١)

وكان على تجارهم أن يجدوا حلاً لمشكلاتهم التجارية، في ظل أوضاع حرجية، اشتدت فيها الروح الدينية لدى كل من العرب والفرنج، وربما تحول بعض هؤلاء التجار إلى الإسلام حفاظاً على المكاسب الضخمة التي كانوا يجنونها من تجارة الكارم، واحتماء بالإسلام من الاضطهاد الأوروبي. يؤيد ما ذهبنا إليه المستشرق فييت، الذي ذكر عدداً من تجار المسلمين ممن تعاطوا تجارة الكارم، ينتسبون إلى أصل يهودي. (٢)

وبناء على ما تقدم، يمكننا الترويج أن طائفة تجار الكارم، كانت هيئة تجارية متماسكة جعلت الإسلام أساس وحدتها وعصبيتها، فلم يكن يوجد بين أعضائها تاجر يهودي واحد، وإن لم يمنع قبول عضوية التاجر اليهودي الذي اعتنق الإسلام، وتوارثه عنه أبناؤه جيلاً بعد جيل.

٣- التجارة الكارمية قبل العصر المملوكي :

أ- التجارة الكارمية في العصر الفاطمي :

عرفت التجارة الكارمية زمن الدولة الفاطمية في مصر أوج نشاطها وتقدمها التجاري بسبب حماية الفاطميين لهذه التجارة ورغبتهم في حمايتها وتطويرها من أجل دعم الوضع الاقتصادي في مصر كانت تمر بأزمة اقتصادية شديدة لم تتوقف عن التقاوم منذ عام ٣٥٢هـ/ ٩٦٣م، واستمرت حتى بلغت ذروتها على عهد المستنصر بالله الفاطمي (٤٢٧-٤٨٧هـ/ ١٠٣٦-١٠٩٤م)، والتي عرفت بالشدة المستنصرية كما سبق وأوضحنا. فاعتنى الخلفاء الفاطميون ومنذ أن وطأة أقدامهم أرض مصر بالناحية الاقتصادية لضمان الاستمرارية لدولتهم، فقاموا بالقضاء على المجاعات وتوفير الطعام للمصريين وتحقيق النظام وإسقاط بعض الرسوم والمكوس الجائرة. (٣)

١- فيشر ، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ، ص ١٦٩

٢- حطيط أحمد، قضايا من تاريخ المماليك السياسي والحضاري ، ص ١٩٨ .

٣- المقرئزي، اتعاظ الحنفاء، ج ١، ص ١١٧ .

فأبطل جوهر الصقلي وبتوجيه من الخليفة المعز لدين الله الفاطمي (٣٤١-٣٦٥هـ/٩٥٣-٩٧٥ م)، في سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩ م، البراطيل* (١) وأعاد الأملاك المحجوزة بصورة غير شرعية إلى أصحابها، وجمع الطحانين والقماحين وسماسرة الغلال في موضع واحد، فكان لا يخرج قدح* واحد من القمح إلا ويقف عليه. كما وألقت جوهر الصقلي إلى إصلاح النظام النقدي في مصر، فأمر بفتح دار الضرب في الفسطاط (القاهرة)، التي كانت مقفلة منذ أواخر العصر الإخشيدي، وضرب الدينار المعزي من الذهب الأحمر العالي الجودة وجعل نقاءه أربعة وعشرين قيراطاً وثبت قيمته عند خمسة وعشرين درهماً ومنع التعامل بالدنانير التي كانت موجودة سابقاً ومنها الدينار الراضي الذي ضربه العباسيون، والدينار الأبيض، هذا التدبير أدى إلى تدمير بين الناس لأنهم خسروا من قيمة رؤوس أموالهم، فاضطر حينها جوهر الصقلي إلى السماح بإعادة التعامل بالدينار الأبيض بعد أن حدد قيمته بثمانية دراهم وكان ذلك في عام ٣٦٢هـ/٩٧٣ م. كذلك تم الاعتناء بالزراعية على اعتبار أن مصر بلد زراعي وأعاد بناء ما خرب من الجسور والقنوات ما أدى إلى انتعاش الحياة في مصر وعادت الأوضاع إلى سابق عهدها وخصبت الأراضي. (٢)

كذلك اهتم الفاطميون بتأمين صحراء عيذاب والطريق المؤدي إليها، من أخطار القراصنة وخاصة بعد أن غدت هذه الصحراء الطريق الوحيد الذي بات يسلكه الحجاج المتوجهين من مصر وباقي مناطق شمالي إفريقية إلى مكة، كذلك سلكه تجار اليمن والهند والحبشة. وللمقريزي هنا عبارة مهمة يقول فيها: "حجاج مصر أقاموا زيادة على مائتي سنة لا يتوجهون إلى مكة إلا من صحراء عيذاب وكذلك تجار الهند واليمن والحبشة يردون في البحر إلى عيذاب ثم يسلكون هذه الصحراء إلى قوص ومنها يردون مدينة مصر من أعوام بضع وخمسين وأربعمئة إلى أعوام بضع وستين وستمئة وذلك منذ كانت الشدة العظمى أيام الخليفة المستنصر بالله وانقطاع الحج في البر". (٣) كل هذه التدابير والإجراءات هيأت المناخ في مصر أمام تجار الكارم ليتطور نشاطهم وتتزايد تجارتهم ويجعلوا من مصر مركزاً كبيراً ومهماً لتجارة الكارم في العالم العربي، وبسبب الحماية التي أبداه الفاطميون لميناء عيذاب وباقي موانئ تجارة الكارم في مصر والمناطق الخاضعة للسيطرة الفاطمية وتأمينها من خطر القراصنة، أن زاد عدد السفن التجارية في تلك الموانئ ونشطت الحركة التجارية فيها، وخير دليل على ذلك ما قاله القلقشندي: "أنه كان للفاطمين أسطول بعذاب يلتقي به الكارم فيما بين عيذاب وسواكن وما حولها خوفاً على مراكب الكارم من قوم كانوا بجزائر بحر القلزم هناك يعترضون المراكب فيحميهم الأسطول منهم، وكانت عدة هذا الأسطول خمسة مراكب ثم صارت إلى ثلاث، وكان والي قوص هو المتولي لأمر هذا الأسطول، وربما تولاه أمير من الباب السلطاني ويحمل إليه مل يكفيه من السلاح". (٤)

١- المقريزي ، اتعاط الحنفا، ج١، ص١٧. *- والبراطيل، هي الأموال التي تؤخذ من الولاة والمحاسبين والقضاة والعمال على سبيل الرشوة.

٢- المقريزي، المصدر السالف، ج١، ص١٢٢.

٣- المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، بولاق، ١٢٧٠هـ، ج١، ص٢٧٩.

٤- القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج٣، ص٥٢٠ ، ٥٢٤. هذا الإجراء اتخذته الفاطميون عقب العدوان الذي تعرضت له سفن الكارم القادمة من اليمن إلى عيذاب ، من قبل قاسم بن هاشم صاحب مكة الذي سير القراصنة لمهاجمة التجار ونهب مراكبهم سنة ٥١٢هـ/١١١٨م. للمزيد انظر المقريزي ، اتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء ص٥٨. و، النويري ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، ٣١ جزء ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ج٢٨، ص٢٧٨-٢٧٩. وانظر ، الفاسي ، العقد الثمين، ج٧، ص٢٩.

*- القدح، من الأوزان والمكاييل التي كانت تستخدم في مصر وبلاد الشام ، الأردن هو ست وبيات، الويبة أربعة أرباع، الربع أربعة أقداح، والقدح يساوي مائتان واثنتان وثلاثون درهماً. أنظر، العمري، مسالك، ص١٥.

ويبدو أن مدن الصعيد المصري قد تنافست على أن تكون محط القوافل التجارية القادمة من عيذاب ، وسرعان ما أصبحت قوص هي نهاية الطريق الممتد عبر الصحراء من عيذاب إلى صعيد مصر. (١) الأمر الذي أدى إلى تزايد اهتمام الفاطميين بها حتى صارت كبرى مدن الصعيد المصري في أواخر العصر الفاطمي فزاد نشاط الكارم في مصر وبدأت تجارة الكارم بالانتعاش. توصل الباحثون ولا سيما جواتين، من خلال الدراسات المعمقة لوثائق الجنيزة المتعلقة بالعصر الفاطمي إلى أن سفن الكارم كانت تحمل من بضائع الكارم في ذلك الوقت كميات أقل من تلك التي حملتها في العصرين الأيوبي والمملوكي، وبرؤوس أموال أقل. وكانت سفن الكارم ترسو في ميناء عدن وهي في طريقها إلى الهند، وكانت أحياناً تمر بها مروراً عابراً وكان ذلك يتوقف على حالة البحر والرياح أو الظروف السياسية، مثل حصار عدن أثناء هجوم حاكم كيش* ليجبر سفن الكارم على الرسو في جزيرته ليحافظ على أهميتها التجارية. (٢) ويستدل من خطاب أرسله أبو ذكري كوهين التاجر إلى صهره محروس اللبدي أن الكارم لم ينزلوا بعدن سنة ٤٩١ هـ/ ١٠٩٧ م، ولكنهم ساروا مباشرة من الهند إلى سواكن أو بعض الموانئ اليمنية، هذا وقد لاحظ جواتين أيضاً، أن بعض السفن كانت تسير سيرا إلى الشاطئ الإفريقي دون أن تمر بعدن وأشار بأن ذلك نظام بحري متبع في ذلك الوقت أو لعله بسبب حالة البحر، كما ذكر بأنه كان أمراً عادياً. (٣) وكان التاجر الكارمي يرسل عند وصوله الهند خطاباً إلى عائلته يخبرهم فيه أنه أرسل إليهم بضائع ثمينة" لا يوجد مثلها في الكارم"، وهذا يظهر أيضاً أن تجار الكارم كانوا يشتهرون بنقل البضائع الغالية الثمن. (٤) وقد وصلت حمولة إحدى سفن الكارم إلى ٣٠٠٠ بالة، كما قدرت بضائع إحدى سفنهم بمبلغ ألف وخمسمائة ألف دينار، الأمر الذي يظهر مدى ارتفاع أسعار بضائع الكارم، وعظم ثروات تجار الكارم. (٥) وكان من عادة الدولة الفاطمية لتأمين تجارة الكارم أن تعهد إلى عدد من التجار القيام بحماية غيرهم من التجار، وعلى الرغم من توفير كل تلك الحماية لقوافل الكارم، تكشف وثائق الجنيزة، عن صدى صرخات استغاثة أطلقها تجار الكارم بسبب قراصنة البحر الأحمر. (٦) وكان التجار اليهود في عصر الفاطميين يشتركون مع التجار المسلمين جنباً إلى جنب في تجارة الكارم طوال هذه الفترة، ويفهم من وثائق الجنيزة، بأن غالبية التجار اليهود انخرطوا في تجارة الشرق واستقر عدد كبير منهم في مصر. (٧)

١- الزهري ، الجغرافية ، تحقيق محمد حجاج صادق ، القاهرة ، دت ، ص ٤٣ . وانظر البراوي، إبراهيم راشد، حالة مصر الاقتصادية ، في عهد الفاطميين ، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٢٩١ .و عبد المنعم عبد الحميد إبراهيم ، البحرية الإسلامية في العصر الفاطمي ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٧٥ ، ص ١٣٧

٢- البيلي، محمد بركات، بداية الكارم ، ص ١٠٦ .

3- GOITEIN, STUDIES IN ISLAMIC HISTORY AND INSTIUTION, LEIDEN , 1966, PP. 354-355.

4- GOITEIN , STUDIES, PP.355.

5- GOITEIN, NEW LIGHT, PP.180.

٦- حيث عهدت الدولة الفاطمية إلى مأمون كبير تجار اليهود بحماية القوافل التجارية التي كان يملكها أو يشرف عليها في عدن. أنظر، FISHEL, JEWS, IN THYE ECONOMIC AND POLITICAL LIFE OF MEDIEVAL ISLAM, LONDON, 1937, PP.75. , GOITEIN, STUDIES, PP. 354.

٧- عطية، عزيز سوربال، لعلاقات بين الشرق والغرب، ترجمة فيليب صابر سيف، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٥٣-١٨٥ .

*- كيش أو قيس، وقيل كرش، تقع في بحر عمان في الخليج العربي، كانت تعتبر من أهم مراكز تجارة الكارم وما لبثت أن فقدت أهميتها تدريجياً في منتصف القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، بسبب تحول سفن الكارم عنها إلى عدن. أنظر الحموي، ياقوت، معجم البلدان، القاهرة، ١٩٧١، ص ٣٦٦.

وأنهم كانوا يميلون إلى الاعتماد على بضائع الترف في تجارتهم مثل الأحجار الكريمة والأدوات الذهبية والفضية والحريير والمنسوجات الفاخرة والسجاد بينما كان تجار الكارم المسلمين يتجاوبون مع الحاجيات البشرية فيما لا يمكن الاستغناء عنه من الأشياء ذات الوزن الثقيل إلى حد ما مثل الفلفل والتوابل والملح والسكر وسائر المنتجات الشرقية، إلى جانب بضائع الترف في تجارتهم. ويفهم من هذه الوثائق أيضاً أن غالبية تجار عدن في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، كانوا من التجار اليهود النازحين من بلاد المغرب.و.(١)

ولقد حاول الخلفاء الفاطميين استغلال الانتشار الواسع الذي حققه تجار الكارم في بلاد اليمن والهند وموانئ البحر الأحمر والمحيط الهندي فعملوا على نشر الدعوة الإسماعيلية في تلك المناطق، والذي ساعدهم في ذلك أن تجار الكارم، كانت لهم سمعة طيبة ومحبة عند أهالي تلك البلاد، وكان سكان تلك البلاد سريعو التأثير بما يقوله أولئك التجار، لما أتمسوا به من خصال حميدة كالصدق في المعاملة واحترام الآخرين والتسامح والتمسك بتعاليم الإسلام بشكل كبير. فاستغل الفاطميون هذه النقطة وأرسلوا الدعاة الإسماعيليين بصبغة قوافل تجار الكارم لنشر دعوتهم بمساعدة التجار ولو بشكل غير مباشر فما دام أولئك الدعاة قادمين بصحة تجار الكارم فإن دعوتهم صادقة وكل ما يقولونه كان موضع تصديق من غالبية سكان تلك البلاد. وبذلك فتكون تجارة الكارم قد خدمت الدولة الفاطمية وأسهمت في مساعدتها على نشر دعوتها مناطق البحر الأحمر والمحيط الهندي وبلاد اليمن والهند، خاصة في عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي ففي عهده قام تجار الكارم بمجهود كبير في نشر تلك الدعوة في بلاد الهند واليمن.(٢)

وأدت سياسية التسامح الديني التي انتهجتها الدولة الفاطمية إزاء التجار الأوروبيين، إلى المساعدة في تطوير تجارة الكارم وزيادة نشاطها التجاري، حيث تسابقت المدن الإيطالية إلى أسواق مصر، لشراء البضائع والسلع الكارمية والحصول على التسهيلات التجارية لنقل تلك البضائع إلى الغرب الأوروبي عن طريق عقد المعاهدات التجارية مع تجار الكارم، تلك المعاهدات التي سهلت التعامل مع تجار الكارم، حيث كان الفاطميون يدركون أهمية تجارة الكارم في تحقيق هدفين:

أولهما – تدعيم اقتصاد بلادهم عن طريق الدخل المالي الكبير الذي ستدره تجارة الكارم على البلاد.

وثانيهما – اتخاذ تجارة الكارم وسيلة لغرض كسب الولاء السياسي والمذهبي في العالم الإسلامي، خدمةً لمعركتهم مع العباسيين.(٣)

1- Lewis, B., " The Fatimids and the route to India", Revue de la faculæe de Sciences economique ,de I,Universite, d,Istanbul XI (1949-1950), p. 53

2- Lewis, B, The Fatimids, P.P 52

٣- المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٩٣. وأنظر، سرور، محمد جمال الدين، الدولة الفاطمية، القاهرة، د.ت، ص٢٠٣. زبيس، سليمان مصطفى، إمامه عن أحوال القاهرة وعلاقاتها مع الخارج في عهد الفاطميين، عن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، آذار، ج١، ص٥٩٢. وأنظر، كاهن، كلود، تجار القاهرة الأجانب في عهد الفاطميين والأيوبيين، القاهرة، ١٩٧١، ج٢، ص٨٧١.

لذلك عقد الفاطميون المعاهدات التجارية مع دول الشرق العربي والغرب الأوروبي. وقد نظمت تلك المعاهدات طريقة التعامل بين التجار الأجانب تجار الكارم، وسمحت الدولة الفاطمية لهؤلاء التجار الغربيين بإقامة الفنادق والخانات لينزلوا بها عند وصولهم إلى الديار المصرية. (١) وتشير وثائق الجنيزة، أن الأوروبيين الذين كانوا يترددون على مصر، كانوا يعاملون بتسامح واحترام. وبنتيجة ذلك تردد على مصر في سنة ٤٤٩هـ/١٠٥٦م، ٤٥٦هـ/١٠٦٣م، تجار المدن الإيطالية أمالفي والبندقية وجنوة، بهدف إقامة علاقات تجارية مع مصر، تتعلق بنقل توابل الهند وسلع الشرق إلى أوروبا. (٢)

حيث كانت سفن التجار الأوروبيين تنقل من ميناء الإسكندرية إلى أسواق أوروبا متاجر الهند الواردة عبر البحر الأحمر، الأمر الذي أدى إلى زيادة نشاط تجارة الكارم في البحر الأحمر وازدهار مينائي عدن وعيذاب. ولكن هذا لا يعني أن الدولة الفاطمية ارتبطت مباشرة بالتجارة أو أن الدعوة نفسها كانت تنظيماً تجارياً، إلا أن العلاقة بين الدعوة والتجارة وبين الأيدلوجية والنفوذ التجاري لتجار الكارم نادراً ما بدا واضحة مثلما كان في هذه الدعوة. (٣)

ومن هنا يلاحظ، أن رواج تجارة الكارم زمن الفاطميين أدى إلى رخاء البلاد الاقتصادي وانعكست آثار هذا الرخاء على جميع مظاهر الحياة وبرغم تدهور أحوال البلاد في أواخر العصر الفاطمي، فإن اقتصادها لم يتأثر بسبب استمرار نشاط تجار الكارم. وقد أورد بعض المؤرخين أن الفاطميين أنفسهم اشتركوا برؤوس أموالهم في تجارة الكارم، مما أدى أيضاً إلى ازدهار مراكز التجارة الداخلية في مصر وخاصة أسوان والإسكندرية. وقد ترك الخلفاء الفاطميون وأسرهم ثروات طائلة من الذهب الأحجار الكريمة في خزائهم وخزائن أمراتهم ورد معظمها من بلاد الشرق عن طريق تجارة الكارم. (٤) كما عاد هذا الرخاء على عامة الشعب المصري وخاصة على التجار، إذ يفهم من وثائق الجنيزة، أن أعداداً هائلة من تجار مصر، كانوا يتاجرون في الكارم وكانوا يمتلكون ثروات طائلة، فقد كانت دكاكين البزازيين* والصيارفة وغيرهم مملوءة بالذهب والجوهر بحيث لا يوجد فيها متسع لمن يريد أن يجلس. (٥) وقد تعرضت تجارة الكارم لحركة مقاطعة تجارية من دول أوروبا، ولاسيما من تجار المدن الإيطالية غداة قيام حروب الصليبية، وذلك رغبة منهم في ضرب اقتصاد مصر إلا أنه لم يكتب لها النجاح، بسبب عدم مقدرة المدن الإيطالية على الاستمرار في هذه المقاطعة لما تكبدته من خسائر مالية إزاء هذه المقاطعة. (٦)

1- Wiet, G., L'Egypte arabe, dans Histoire de la nation égyptienne, dirigée par Gabriel Hanotaux, IV, Paris 1937, pp.306-308.

٢- السيد، أيمن فؤاد، الدولة الفاطمية في مصر (تفسير جديد)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٠، ص ١٩٣.

٣- السيد، أيمن فؤاد، المرجع السالف، ص ١٩٣.

٤- القوصي، عطية، تجارة البحر الأحمر، ص ١٣١ وانظر، ماجد، عبد المنعم، ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٤٩-٢٥٠.

٥- ابن حماد، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، الجزائر، ١٣٤٦هـ، ص ٥٥-٧٥. وانظر، ماجد، عبد المنعم، نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٢٢-١٢٣.

٦- القوصي، عطية، تجارة البحر الأحمر، ص ١٧٣. وانظر، القوصي، عطية، مصر الفاطمية وعالم حوض البحر المتوسط، مقالة في كتاب مصر وعالم البحر المتوسط، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٦٣.

*البزاز، هو بائع الثياب وقد جرت العادة أن ينفرد البزازون في المدن العربية بخانات وأسواق خاصة بهم انظر، الباشا، حسن، الفنون والوظائف في الآثار العربية، القاهرة، ١٩٥٦، ج ١، ص ٣-١.

أما فيما يخص النشاط التجاري الذي كان قائماً بين مصر في عصر الفاطميين وبلاد الشام وقتها فقد تعرض هذا النشاط لكثير من المشاكل والأزمات، فكما هو معلوم أن بلاد الشام في هذه الحقبة كانت تواجه الغزو الصليبي لمدنها الساحلية والداخلية، ولم يكن الهدف الأول من الحملات الصليبية على بلاد الشام انتزاع الأماكن المقدسة من أيدي العرب وإنما كان لها أهداف اقتصادية كثيرة ومنها السيطرة على مقدرات وخيرات البلاد العربية وتحقيق مكاسب اقتصادية مهمة لها في منطقة الشرق الإسلامي. لقد أثر الوجود الصليبي في بلاد الشام على الوضع الاقتصادي للبلاد وخاصة على النشاط التجاري لتجار الشام منذ دخول الصليبيين إلى الشام وسقوط بيت المقدس في أيديهم سنة ٤٩٣هـ/١٠٩٩م، وتأسيسهم الإمارات الصليبية الأربع (إمارة بيت المقدس إمارة الرها، إمارة أنطاكية إمارة طرابلس)، إلى أن تم طردهم من بلاد الشام في العصر المملوكي. لم يكن لإمارة بيت المقدس التي أسسها الصليبيون أي منفذ على البحر المتوسط إلا ميناء يافا فتم تحصينه وعُمل على جعله مركزاً لنشاط الفرنجة التجاري في بلاد الشام وكان يتم فيه استقبال الحجاج القادمين من أوروبا إلى بيت المقدس وكان يتم عن طريق ميناء يافا إيصال الإمدادات الضرورية للفرنجة في بيت المقدس. كذلك انطلقت من ميناء يافا الغارات الصليبية ضد الممتلكات الفاطمية على ساحل البحر المتوسط ولا سيما في عسقلان وقيسارية وعكا، لم تستطع الدولة الفاطمية بدورها الوقوف بوجه الخطر الصليبي العسكري والاقتصادي كما كان مناصراً بها أن تفعل وذلك بسبب عدة عوامل منها التدهور والضعف والفساد، الذي كان ينخر في جسد هذه الدولة حتى قبل ظهور الخطر الصليبي مما دفع بحكام عسقلان وعكا وقيسارية المسلمين إلى تقديم فروض الطاعة والولاء إلى حاكم بيت المقدس الصليبي الأمر الذي دفع ببعض مشايخ العرب في المناطق الداخلية من بلاد الشام إلى الإسراع بعقد الاتفاقيات الودية مع حكومة بيت المقدس ليضمنوا أمن وسلامة قوافلهم التجارية. (١)

كما أن التجار الشاميين كان من عاداتهم قبل الوجود الصليبي في بلادهم أن ينقلوا الفائض من محاصيلهم وبضائعهم التجارية إلى المدن الساحلية، ولكن مع وجود الإمارات الصليبية في البلاد غدا الوضع صعباً بسبب اعتراض تلك الإمارات لطريق القوافل ونهبها وسرقة ما فيها من متاجر، لذا تودد التجار الشاميين للصليبيين وطلبوا من حاكم بيت المقدس أن يسمح للقوافل التجارية بالمرور عبر الأراضي الخاضعة لسيطرتهم، فسمح لهم بذلك بيد أنه كان يسعى وبصورة دائمة لتحويل أكبر قدر من النشاط التجاري إلى ميناء يافا منفذ مملكة بيت المقدس الصليبية على البحر المتوسط كذلك قام بتحريض المدن الإيطالية ذات النشاط التجاري المتفوق في البحر المتوسط ليقطعوا طريق التجارة بين مصر وموانئ بلاد الشام الجنوبية في فلسطين مما سيؤدي في النهاية إلى إضعاف تلك الموانئ وسقوطها بيد الصليبيين. وهكذا يتركز النشاط التجاري لبلاد الشام جميعه بيد الصليبيين، ويتحقق بذلك هدف الفرنجة في قطع الطريق البري وتهديد القوافل التجارية بين مصر وبلاد الشام والعراق والحجاز. ومن أجل إنجاح هذه الخطة وتحقيقاً لذلك الهدف قام بلدوين الأول (٤٩٤-٥١٢هـ/١١٠٠-١١١٨م)، بالسيطرة على الصحراء الممتدة من جنوب البحر الميت حتى خليج العقبة وهي المنطقة المعروفة باسم وادي عربة (٢)

١- عاشور، سعيد عبد الفتاح، الحركة الصليبية، ج ١، ص ٢٦٣-٢٦٤.

٢- عاشور، سعيد عبد الفتاح، شخصية الدولة الفاطمية في الحركة الصليبية، القاهرة، ج ١، ص ٣٥-٣٦.

ليضمن أمن مملكة بيت المقدس من الناحية الجنوبية الشرقية كما قام بتشييد حصن الشوبك عام (٥٠٩هـ/١١١٥م)، ليتمكن به من تحصين المنطقة ومهاجمة القوافل التجارية المتجهة من مصر إلى بلاد الشام، (١) كذلك تم له في العام الذي يليه السيطرة على ميناء أيلة* على ساحل خليج العقبة الذي أقام فيه قلعة تمكن من خلالها التحكم بالطريق البري للقوافل التجارية بين مصر وبلاد الشام. (٢) وحتى يتسنى له السيطرة على كامل الساحل الجنوبي لبلاد الشام، وتوطيد نفوذه بشكل فعلي فيها، قام بفرض الحصار على مدينة عكا، عام (٥٠٧هـ/١١١٣م)، وعكا من الموانئ الجنوبية الهامة لبلاد الشام وفي العام التالي سقطت عكا بيد الفرنجة وتم لهم السيطرة على الساحل الشامي. (٣) ولكي يزيد حكام بيت المقدس من قبضتهم على بلاد الشام ويستمرروا في السيطرة على طرق القوافل والتحكم بحركة القوافل على تلك الطرق قام بتشييد حصن الكرك على تل في صحراء البتراء شرقي البحر الميت عام (٥٣٧هـ/١١٤٢م) الذي سيطروا من خلاله على الطرق الممتدة من مصر إلى بلاد الشام. (٤) وسيكون لهذا الحصن دور في إعاقة حركة التجارة الكارمية بين مصر وبلاد الشام زمن الدولة الأيوبية وهذا ما سيتم معالجته لاحقاً.

ب- التجارة الكارمية زمن الأيوبيين في مصر وبلاد الشام:

لا شك أن إخفاق حركة المقاطعة الأوروپية تلك، جعلت تجارة الكارم تزدهر من جديد، ولكن هذه المرة ليس بفضل الفاطميين وإنما بفضل ما قام به الأيوبيون الذين خلفوا الفاطميين في حكم مصر وبلاد الشام (٥٧١-٦٤٨هـ/١١٧٥-١٢٥٠م)، ومواجهتهم الحركة الصليبية التي أرهقت المنطقة العربية طوال القرنين الماضيين، وقد نجحت هذه الحركة الصليبية الاستيطانية في ترك بصماتها السلبية على كثير من جوانب الحياة في العالم العربي، حيث أنهكت الموارد الاقتصادية للبلاد، وأحدثت بعض التغيرات السلبية على المستوى السكاني والاجتماعي والثقافي. وهنا أحس العرب أنه لم يعودوا بحاجة لخليفة يرضى بأن يكون له الدور والرمز الديني فقط دون أن يكون له دور حاسم وجاد في مواجهة الأخطار الخارجية التي باتت تهدد الكيان والوجود العربي بشكل واضح وصريح، وخاصة بعد أن تمكنت الحملات الفرنجية من السيطرة على بعض المناطق في العالم العربي ولا سيما بلاد الشام، وإقامة إمارات فرنجية فيها وتمزيق الوحدة العربية، فدرك العرب حينها أنهم باتوا بحاجة إلى زعيم وقائد عسكري يقود جهودهم في مواجهة هذا التحدي الحضاري الذي يطرحه العدوان الفرنجي. (٥) وهنا برزت الدولة الأيوبية ذات الطابع العسكري في مواجهة الخطر وإعادة الهبة للعالم العربي والتصدي للخطر الفرنجي. وكان من أولويات الدولة الأيوبية على الصعيد الاقتصادي الاهتمام بالتجارة عموماً وبتجارة الكارم خصوصاً في مصر وبلاد الشام، من أجل تقوية اقتصاد البلاد مما يمكنها من مواجهة الخطر الفرنجي، ومن جهودها في هذا المجال قامت الدولة الأيوبية بالتصدي لغارات القراصنة في البحر الأحمر، وإقرار نفوذهم فيه. (٦)

١- عاشور، سعيد عبد الفتاح، الحركة الصليبية، ج١، ص٢٦٣-٢٦٤.

٢- عاشور، سعيد عبد الفتاح، المرجع السالف، ج١، ص٣٣٨.

٣- عاشور، سعيد عبد الفتاح، المرجع السالف، ج١، ص٣٣٨.

٤- الحويري، محمود محمد، الأوضاع الحضارية في بلاد الشام في القرنين الثاني والثالث عشر من الميلاد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٠٦.

٥- قاسم، قاسم عبده، علي، علي السيد، الأيوبيون والمماليك، القاهرة، ١٩٩٦، ص٨-٥.

٦- قاسم، قاسم عبده، علي، علي السيد، المرجع السالف، ص٨.

ذلك أن نشاط الكارم، كان قد تعرض للخطر بسبب المد الصليبي إلى مياه البحر الأحمر في سنة (٥٧٧هـ/١١٨١م)، وذلك حين قام "رينالد دي شاتيون" (أرناط)، أمير حصن الكرك (الفرنجي)، والمعروف بالمصادر العربية بأنه "أعذر الفرنجة وأنقضهم للعهود والمواثيق". (١) في ضرب اقتصاد مصر وذلك بتحويل تجارة هذا البحر إلى خليج العقبة وإلى الموانئ الصليبية على الساحل الشامي، وكانت محاولة أرناط هذه أول محاولة اعتداء أوروبية على تجارة الكارم في البحر الأحمر. (٢) وفي العام التالي (٥٧٨هـ/١١٨٢م) قام أرناط بحملة بحرية على شبه الجزيرة العربية هدفها الهجوم على مكة والمدينة ومهاجمة الموانئ المصرية الصغيرة على البحر الأحمر ومنها ميناء عيذاب. ونهب وسرقة سفن لتجار الكارم كانت وافدة من جدة واليمن وعدن إلى ميناء عيذاب، "فقتلوا وأسروا وأحرقوا نحو ستة عشر مركباً للكارم في بحر القلزم (البحر الأحمر)، وأخذوا بعيذاب مركباً كان يأتي بالحجاج من جدة، وأسروا قافلة كبيرة من الحجاج المصريين قادمة من قوص بصعيد مصر ومتجهة نحو عيذاب على البحر الأحمر ومنها إلى الأراضي المقدسة فقتلوه، وقاموا بنهب ما معهم من أموال". (٣) ثم قام الفرنجة بغزو شاطئ الحجاز "فعظم البلاء وأعضل الداء وأشرف أهل المدينة المنورة على خطر عظيم"، كما أغاروا على ميناء رابغ أحد موانئ مكة على البحر الأحمر. (٤) وهنا فرغ صبر القائد صلاح الدين الأيوبي ولم يعد بمقدوره السكوت على تهديد الفرنجة للحرمين الشريفين وباقي البلاد العربية، فأصدر أوامره إلى قائد الأسطول المصري حسام الدين لؤلؤ، متولي الأسطول بالديار المصرية، بمحاصرة ميناء أيلة (العقبة حالياً)، وظفر بمراكب الفرنج فسحقها وأسر من فيها"، ثم أسرع بعد ذلك في متابعة السفن الفرنجية عند عيذاب فقاتل الفرنج هناك أشد مقاتلة وأسر منهم الكثير وأرسل بعضهم إلى منى في الحجاز والباقي أرسلوا إلى القاهرة والإسكندرية حيث عرضوا على الناس في الشوارع، وشاهدهم الرحالة الأندلسي ابن جبير ووصف موكبهم في الإسكندرية حيث رآهم: "راكبين على الجمال ووجوههم إلى أذنابها وحولهم الطبول والأبواق". (٥) أما عن أرناط نفسه فقد تمكن من الفرار، وعلى الرغم من ملاحقة القائد صلاح الدين الأيوبي المستمرة له ومحاولاته الحثيثة للإيقاع به إلا أنه لم يتمكن من القبض ففي عام (٥٦٩هـ/١١٧٣م) فرض صلاح الدين الأيوبي الحصار على حصن الكرك إلا أن هذا الحصار لم يستمر وسرعان ما رفع صلاح الدين الحصار وعاد راجعاً إلى مصر لكنه عاد وفرض حصاراً جديداً على حصن الكرك عام (٥٨٠هـ/١١٨٤م) ولكن مناعة الحصن وقفت بوجه صلاح الدين وجيشه وأخفق أيضاً في تحقيق غرضه في القبض على أرناط. مما اضطره إلى عقد عدة معاهدات معه من أجل السماح للقوافل التجارية المرور بين الشام ومصر غير أنه ما عُرف به أرناط من نقض للعهود وما قام به من أعمال نهب وسلب وقتل فكان من دواعي فخره وسروره أن قام بالاستيلاء على قافلة للتجار والحجاج

- ١- البنداري، سنا البرق الشامي، تحقيق رمضان ششن، بيروت، ١٩٧١، ص ١٦.
- ٢- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، القاهرة، ج ١٠، ١٣٠٣هـ، ص ١١. ابن واصل، جمال الدين بن محمد بن سالم، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تحقيق جمال الدين الشيال، القاهرة، ١٩٥٣-١٩٦٠، ج ٢، ص ١١٨.
- ٣- البنداري، المصدر السالف، ص ١٨٨. وأنظر، المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٧٩.
- ٤- أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، القاهرة، ١٢٨٧هـ، ج ١، ص ٣٠. وأنظر، ابن واصل، المصدر السالف، ج ٢، ص ١٢٧.
- ٥- ابن جبير، رحلة ابن جبير، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٩.

كانت قادمة من الشام إلى مصر ثم مكة وفيها خلق كثير ومال كثير فاستولى على الجميع قتلاً وأسراً ونهباً. (١) وسرعان ما وصلت الأخبار بفعلته أرناط إلى مسامع القائد صلاح الدين الأيوبي، فأرسل إلى أرناط يطلب منه إطلاق سراح الأسرى وتعويضهم عن خسائرهم إلا أن أرناط رفض طلبه ورد على السفراء بقول ينم عن وقاحة واستهزاء بالعرب وبقوتهم مما جعل السفراء العرب يذهبون إلى ملك بيت المقدس الذي لم يستطع فعل أي شيء لهم سوى التعاطف معهم ذلك أن أرناط يعتبر نفسه مستقلاً عن باقي أمراء الفرنجة وليس بينه وبين صلاح الدين والعرب أية معاهدات. (٢) لذا كان تدمير حصن الكرك وقتل أميره أرناط من أهم أهداف صلاح الدين الأيوبي التي سعى لتحقيقها فكلما طال وجود أرناط في حصنه كلما زاد في تهديد حركة التجارة وتهديد العرب القاطنين بجواره، وجاءت الفرصة أخيراً لصلاح الدين ليقبض من هذا المتعجرف الظالم فعقد العزم على شن حربٍ على أرناط وأعوانه وتحرير بيت المقدس منهم فتم له ذلك عام (٥٨٣هـ/١١٨٧م) حيث خاض صلاح الدين الأيوبي معركة حطين التي كانت بمثابة حربٍ ضد الصليبيين انتهت باستسلام الملك لوزينان وأخيه أماريك وأرناط أمير حصن الكرك وعددٍ آخر من البارونات والأمراء الصليبيين حيث سيقوا جميعاً إلى الخيمة السلطانية فحياهم القائد صلاح الدين وأكرمهم وأجلس الملك لوزينان إلى جواره وأحسن ضيافتهم ما عدا أرناط حيث ذكره بما ارتكب من جرائم بحق سكان بلاد الشام وبما أقدم عليه من نقض للوعود والعهود فرد أرناط بوقاحته المعتادة على السلطان فما كان من صلاح الدين إلا أن قام بقطع رأسه بسيفه فخاف لوزينان على نفسه إلا أن صلاح الدين طمأنه بأن الملوك لا يقتلون ملوكاً، وبعدها أمر صلاح الدين بعدم إيذاء الأسرى من الفرنجة وأن تحسن معاملتهم وتم إرسالهم بعد ذلك إلى دمشق وهكذا تم لصلاح الدين تحرير مدن بلاد الشام تباعاً من الصليبيين ما عدا قلعة قليلة من القلاع والحصون التي بقيت تحت سيطرتهم وفي عام (٥٨٤هـ/١١٨٨م) تم له تسلم حصن الكرك الذي طالما ما كان يسبب المشاكل للقوافل التجارية الشامية وأصبح الحصن تحت سيطرة الملك العادل أخو القائد صلاح الدين الأيوبي الذي دخله بجيشه وأسر من فيه من فلول الصليبيين وأرسلهم إلى دمشق. (٣)

مما تقدم، يمكن القول بأن الفرنجة حاولوا الوقوف بوجه النشاط التجاري الذي كان قائماً بين مصر وبلاد الشام والعمل على إضعاف التجارة الخارجية بين أرجاء الدولة العربية من أجل إضعاف اقتصادها ومن ثم إضعافها سياسياً وعسكرياً وإضعاف قدرتها على مواجهة أعدائها والتصدي لحملاتهم العسكرية. بالمقابل نجد الصليبيين عندما احتلوا بلاد الشام قاموا بتقوية العلاقات التجارية بينها وبين الغرب الأوروبي حتى أن الرحالة الأندلسي ابن جبير يشهد على ذلك عندما قال: "وما أعجب ما يحدث في الدنيا أن قوافل المسلمين تخرج إلى بلاد الإفرنج وسببهم يدخل إلى بلاد المسلمين". (٤)

- ١- الحويري، محمود محمد، الأوضاع الحضارية في بلاد الشام، ص ١٠٧.
- ٢- أبو شامة، الروضتين، ج ٢، ص ٢٣٧-٢٣٨. انظر، المقرئ، السلوك، ج ١، ص ١٤٩-١٥٠.
- ٣- ابن واصل، مفرج الكروب، ج ٢، ص ١٦٠-١٦٢. >٣، ص ٣٥٨.
- ٤- ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص ٢٦٠-٢٦١. قاسم عبده قاسم، علي السيد علي، الأيوبيون والمماليك، ص ٥-٨.

كما وسعى الأيوبيون فيما بعد لتثبيت نفوذهم على بلاد الحجاز للمحافظة على مكانتها الدينية من الخطر الفرنجي من جهة ولتأمين وحماية التجارة الكارمية في البحر الأحمر، والتي راح نشاطها يزداد ويتطور، إلا أن دولة بني رسول،* في اليمن منعة الأيوبيين من ذلك حيث أن بني رسول لم يكتفوا بالاستقلال بحكم اليمن، بل نافسوا الأيوبيين في سيادتهم على بلاد الحجاز، وكانت عائدات تجارة الكارم في عدن قد أدبت إلى ثراء بني رسول وتقوية مكانتهم في اليمن، كما وكانت لهم صلات وسفارات مع بلاد الهند وسيلان والصين. (١)

لهذا قام صلاح الدين الأيوبي بإرسال أخيه توران شاه، لسيطرة على بلاد اليمن في رجب سنة (٥٦٩هـ/١١٧٣م)، لما لبلاد اليمن من أهمية بالنسبة لتجارة الكارم في البحر الأحمر، وأراد صلاح الدين بضه اليمن إلى مصر أن يحمي مركز تجارة الكارم في عدن، وأن يضمن لمصر استمرار تدفق بضائع تجارة الكارم المهمة، فضلاً عن تحصيل المكوس منها. (٢)

وقد اتبع الأيوبيون مسيرة الفاطميين في حكم مصر، من حيث التصدي لخطر القراصنة في البحر الأحمر، فرصدوا سفناً من أسطولهم لهذه الغاية، مثلما فعل الفاطميون من قبل، وقد أكدت وثائق الجنيزة، هذا الأمر في كثير من القضايا التي طرحت من خلال وثائق الجنيزة والتي تعلقت بخطر القرصنة في البحر الأحمر. (٣) كذلك وفرت الدولة الأيوبية لتجارة الكارم الأمن على الطرق البرية بين موانئ مصر على البحر الأحمر وبين النيل وواديه. وخير شاهد على هذا ما أورده ابن جبير في كتاب الرحلة، عن الأمان الذي كان يسود هذه الطرق، رغم خلوها ووحشتها في بعض أوقات العام، فهو يقدم صورة واضحة عن أمن الطريق بين عيذاب - وقوص والتي هي من أكثر مراحل الطريق خطورة ومشقة، حتى قال: "أن أحمال التجار من القرفة والفلفل وغيرها من التوابل تترك ملقاة بها والقوافل صاعدة وهابطة لا يتعرض لها أحد إلى أن يأخذها صاحبها". (٤) وقد أورد ابن العميد، المتوفى في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، أن الطرق البرية كانت آمنة في عصر الأيوبيين، وذكر أن السلطان الملك الكامل الأيوبي (٦١٥-٦٣٥هـ/١٢١٨-١٢٣٨م)، حيث قام بوضع الخفراء على الطرقات، لحفظ أمن تجارة وتجار الكارم وكان تجار الكارم يعبرون تلك البراري الموحشة والصحارى القاحلة دون أن يروعه شيء. (٥)

١- دراج، أحمد، إيضاحات جديدة على التحول في تجارة البحر الأحمر، مقالة بمجلة الجمعية المصرية لدراسات التاريخ، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٨٧-١٨٨.

٢- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ١١، ص ١٧٣-١٧٤. وأنظر، المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٥٢.

٣- سعيد، إبراهيم حسن، البحرية في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٤٢.

٤- ابن جبير، الرحلة، ص ٦٦-٨٨. وأنظر، Cook. M.A., studies in the economic history of Middle east, London, 1970, P.P 70,71.

٥- ابن العميد، (المكين جرجس بن العميد)، تاريخ الأيوبيين، ١٩٥٥، ص ١٥٩.

*- تنسب دولة بني رسول (٦٣٠-٨٥٨هـ/١٢٣٢-١٤٥٤م)، إلى جدهم محمد بن هارون بن أبي الفتح وكان يقوم بمهام دبلوماسية بين الأمراء الأيوبيين وبين حكام البلاد الأخرى لذلك لقب "رسول" وقد اختلف المؤرخون في نسب بني رسول. للمزيد عن تاريخ الدولة الرسولية، انظر، الخزرجي، العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، تحقيق محمد بسيوني عسل القاهرة، ١٩١١، ج ١، ص ٤٥-٤٧. وأنظر، محمد عبد العال، بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ٣٨٣.

هذا وقد عمل حكام الأيوبيين على راحة تجار الكارم في داخل البلاد أيضاً فأقاموا لهم الفنادق والخانات الخاصة بهم التي كانوا يمارسونها فيها نشاطاتهم، ففي سنة (٥٧٩هـ/١١٨٣م)، أمر صلاح الدين الأيوبي، ببناء فندق* لهم بالفسطاط على شاطئ النيل كانت تتم فيه صفقات بيع التوابل و سلع الشرق لتجار أوروبا.(١)

وهناك من كان يرى أن الخدمات التي كانت تؤديها الدولة الأيوبية لتجار الكارم، كانت في مقابل ما كان يقدمه تجار الكارم من أموال ومساعدات للدولة في أوقات الأزمات المالية والاقتصادية وذلك استناداً إلى رواية المقرئزي، الذي أشار إلى قيام صلاح الدين الأيوبي في سنة(٥٧٧هـ/١١٨١م) بتحصيل زكاة أربع سنين من تجار الكارم دفعة واحدة.(٢)

والحقيقة أن هذا افتراض لا أساس له، لأن صلاح الدين الأيوبي لم يحصل من تجار الكارم سوى الزكاة المفروضة عليهم بحسب الشرع، ولم يحصلها بهذه الطريقة منهم، سوى مرة واحدة وذلك لحاجته إلى المال في ذلك الوقت لقتال الفرنجة، الذين هاجموا عيذاب والبحر الأحمر في نفس العام ويكفي دليلاً على ذلك، أنه لا المقرئزي ولا غيره من المؤرخين المعاصرين لحكم صلاح الدين الأيوبي، أشاروا إلى أن صلاح الدين الأيوبي عاود هذا الطلب من تجار الكارم بل على العكس، فأن صلاح الدين الأيوبي أسقط عن تجار الكارم ما كان يجبي منهم بعيذاب من زكاة أموالهم، كما قام بإلغاء ضريبة البهار التي كانت مفروضة عليهم منذ بضع سنوات تشجيعاً لهم على القدوم إلى مصر.(٣)

وقد أورد المستشرق فيت أسماء أكثر تجار الكارم ثراءً في العصر الأيوبي، إلا أن ما أورده منهم كان قليلاً إذا ما قورن بأسمائهم في العصر المملوكي، ومن هؤلاء التجار، عبد الله ابن عبد الجبار الأموي العثماني الإسكندراني، الذي كان بزازاً في بادئ الأمر ثم اشتغل بالكارم وأصله من شاطبة بالأندلس وولد بالإسكندرية في سنة(٥٤٤هـ/١١٤٩م)، وكان معروف بولعه بدراسة الحديث وتوفي في مكة سنة(٦١٤هـ/١٢١٧م).(٤) ومحمد بن علي الجزري، أبحر من دمشق إلى اليمن في النصف الأول من القرن السابع الهجري /الثالث عشر الميلادي، وذهب إلى جزيرة كيش وإلى الحبشة حيث اغتيل بها.(٥)

١- أبو شامة، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، ج٢، ص ٥١.

٢- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٧١-٧٦. وانظر، لبيب، صبحي، التجارة الكارمية، ص ١١-١٢. ألغى صلاح الدين الأيوبي كل المكوس التي كانت قائمة في عهد الفاطميين. للمزيد من التوضيح، انظر، ابن جبير، الرحلة، ص ٥٥. ببلي، أحمد، حياة صلاح الدين الأيوبي، القاهرة، ١٩٢٠، ص ١٩٩. وانظر، ربيع، حسنين، النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٥٠-٥١.

٣- ببلي، أحمد، المرجع السالف، ص ١٩٩.

4- Wiet, G.Les Mar chant D,epice, p.p105

٥- الأشقر، محمد عبد الغني، تجار التوابل في مصر ، ص ٥٧.

*- كان هذا الفندق هو الأساس الأول لقاعدة تجارية ضخمة ، قامت على أكتاف تجار الكارم على الأراضي المصرية وفي عاصمتها . وللمزيد عن هذا الموضوع ، انظر ، ابن جبير ، الرحلة ص ٣٩. و القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣ ، ص ٤٦٨.

كان لجهود صلاح الدين الأيوبي وخلفائه من بعده أثر في جذب التجار الإيطاليين مرة ثانية على الموانئ المصرية، وقد تغلبت على عوامل المقاطعة أيضاً الرغبة المشتركة بين مصر وهذه المدن في الاستفادة من هذا الباب الذي يوفر الكثير من الربح لكلا الطرفين.(١) وهذا يعني ببساطة، أنه كان لإخفاق حركة المقاطعة الأوروبية لتجارة الكارم وعودة سفن تجار المدن الإيطالية إلى الموانئ المصرية الفضل في عودة الازدهار التجاري لمصر في عصر الناصر صلاح الدين الأيوبي بعد انقطاعها فترة من الزمن بسبب الحروب الصليبية وذلك بعودة المدن الإيطالية إلى الاتجار مع مصر رغم استمرار الحروب الصليبية.(٢) وكان لجهود صلاح الدين وخلفائه من بعده أثر في جذب التجار الإيطاليين مرة ثانية إلى الموانئ المصرية، وقد تغلبت على عوامل المقاطعة أيضاً الرغبة المشتركة بين مصر وهذه المدن في الاستفادة من هذا الباب الذي وفر الكثير من الربح لكلا الطرفين.(٣) وقد أدت سياسية التسامح التي اتبعها الأيوبيون تجاه المدن الإيطالية وعدم القصاص منهم بسبب اشتراك مدنها في الحرب إلى جانب الصليبيين إلى عودة هؤلاء التجار، ضاربين عرض الحائط بتهديدات البابوية.(٤) ورحب صلاح الدين الأيوبي، برغم حالة الحرب القائمة بينه وبين الصليبيين، بالتجار الإيطاليين وفتح لهم أبواب بلاده وأغراهم بالعودة إلى نشاطهم التجاري السابق بالإسكندرية. وقد نجحت جهوده في هذا الصدد، وتجلّى ذلك في المعاهدات التجارية التي عقدها مع البندقية، وجنوة، وبيزا، في سنة ٥٧١هـ / ١١٧٥م.(٥) ونتيجة لعودة سفن الغرب إلى الإسكندرية نشطت الحركة الملاحية في هذا الميناء، فقد شهد ابن جبير عند وصوله إلى ميناء الإسكندرية سنة (٥٧٩هـ / ١١٨٣م)، الأعداد الهائلة من سفن التجار الأوروبيين التي جاءت لنقل بضائع الكارم إلى أوروبا.(٦) ولم تنته العلاقات التجارية بين مصر والمدن الإيطالية بوفاة الناصر صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٨٩هـ / ١١٩٢م).(٧) بل واصل خلفاؤه من بعده سياسته إزاء التجار الإيطاليين.(٨) الأمر الذي أفضى إلى إخفاق سياسية البابوية وقادة الحروب الصليبية في فرض هذا الحظر التجاري على مصر وأفضى بالتالي إلى إخفاقهم في ضرب اقتصاد التجارة الكارمية في مصر، بحرمانها من المورد الهائل الذي كانت تحققه من وراء تجارة الكارم بين الشرق والغرب.(٩)

1- Wiet , G. Les marchand d, epice , p.p 105.

- ٢- الأشقر، محمد عبد الغني، تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي ، ص ٥٧.
- ٣- أبو شامة، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ، ج ١، ص ٢٤٣. وللمزيد انظر، ديل، اشارل، لبندقية جمهورية أرستقراطية ، ترجمة احمد عزت عبد الكريم وتوفيق اسكندر، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٢٩. والقوصي، عطية، تجارة البحر الأحمر، ص ١٤٥.
- ٤- أبو شامة، المصدر السالف ، ج ١، ص ٢٤٣. وانظر، العربي، السيد الباز، مصر في عصر الأيوبيين ، ص ٧٣.
- ٥- حماد، فايز، عاشور، محمد، العلاقة بين البندقية والشرق الأدنى الإسلامي في العصر الأيوبي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢١١.
- ٦- الخربوطلي، معلي حسن، مصر العربية في العصر العربي الإسلامي ، القاهرة، ١٩٦٣ ، ص ٣٤٩. وانظر، الأشقر، محمد عبد الغني، تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي ، ص ٥٨.
- ٧- ابن جبير، الرحلة، ص ٣٤.
- ٨- زامبور، معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، ترجمة زكي حسن وحسن محمود، القاهرة، ج ٥، ص ١٥٠.
- ٩- دراج، أحمد، الوثائق العربية، ص ١٢٧. وأنظر، سلطان، سامي سعد، أسس العلاقات بين الشرق الأدنى والجمهوريات الإيطالية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٧٣-٧٤. وانظر، عطا، زبيدة محمد، الشرق الإسلامي والدولة البيزنطية، زمن الأيوبيين، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٢٦-١٢٨.
- ١٠- القوصي، عطية، تجارة البحر الأحمر، ص ١٥٢.

٤- موقف تجار الكارم من الصراع السياسي بين الأيوبيين والمماليك :

ومع كل تلك الخدمات التي قدمتها الدولة الأيوبية لتجار وتجارة الكارم، فقد سافر معظم تجار الكارم إلى اليمن وعزموا على الإقامة فيها في الفترة التي كانت فيها الأوضاع في مصر مضطربة بسبب الصراع السياسي على السلطة بين كل من الأيوبيين والمماليك^(١). حيث كان من الطبيعي أن يفكر تجار الكارم في مصيرهم ومستقبل تجارتهم ونشاطهم التجاري في ظل الظروف الجديدة التي طرأت على الحياة في مصر فأوقف هؤلاء التجار نشاطهم التجاري وأحجموا عن الإبحار من اليمن إلى عيذاب وانتظروا إلى أن تستقر الأوضاع وتصفو الأمور للمماليك^(٢). وبعد أن وصلت إلى أسماعهم هيبة السلطان بيبرس ونشره للأمن العدل، وإنه أرسل إلى ولايته في قوص وعيذاب يشدد عليهم بضرورة المحافظة على تجار الكارم الوافدين وإبطال ما فرضه عليهم السلطان قطز من مكوس ومصادرات حيث أصدر السلطان قطز في سنة (٦٥٧هـ/١٢٥٩م) أمراً سلطانياً بضرورة مصادرة ما يقرب من ثلث ثروات تجار الكارم بهدف تسليح الجيش في حربه ضد التتار^(٣). فقرر هؤلاء التجار استئناف نشاطهم التجاري والعودة من جديد إلى مصر المركز الأول لتجارة الكارم في العالم العربي، حتى أنهم كثفوا نشاطهم الملاحي فقاموا في سنة (٦٦٠هـ / ١٢٦٢م)، برحلتين تجاريتين بدلاً من واحدة كما كانت العادة، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على مدى الأمان الذي نعم به تجار الكارم زمن المماليك، وفي هذا يقول المؤرخ ابن واصل: "إن هذا لم يسمع بمثله ولم يتعرض أحد لشيء من أموالهم ولا عقال بغير"^(٤).

وإن كان هناك من الباحثين من يأخذ ويتهم تجار الكارم بالسلبية من الصراع الذي دار بين الأيوبيين والمماليك وعدم اتخاذ موقف حاسم تجاه أزمة انتقال الحكم من الأيوبيين إلى المماليك، إلا أن هذا الموقف يتسم بالعقلانية والواقعية، ذلك لأن تجار الكارم بالنهاية هم تجاراً وليسوا رجالاً سياسيين وحرب، على الرغم من أنهم كانوا يحمون قوافلهم في البر والبحر بفرق دفاعية مسلحة*، كما أنهم كانوا يقدمون فرق الحراسة للدولة نفسها للعمل على ضبط الأمن والمشاركة في بعض الحملات العسكرية على أعداء الدولة من الخارج حسبما تقتضيه الظروف^(٥). ومع هذا فأنهم لطالما وقفوا موقف المحايدين في أثناء الصراع الدائر بين الأيوبيين والمماليك، وآثروا السلامة ليروا لمن تكون الغلبة حرصاً على مصالحهم التجارية الخاصة^(٦).

١- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٣٧-٤٣٨.

٢- ابن واصل، مفرج الكروب، ج ٢، ص ٤٠٢.

٣- ضومط، انطوان، الدولة المملوكية (التاريخ السياسي والاقتصادي) ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٧-٩ .

٤- ابن واصل، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٠٢.

٥- لبيب، صبحي، التجارة الكارمية، ص ١٧.

٦- ابن واصل، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٠٢.

*- كان تجار الكارم يقومون بتجهيز مجموعة من الرجال كفرق مسلحة لأعدادهم كقوة عسكرية لمطاردة القراصنة الذين يهددون سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي، كذلك كان تجار الكارم يقومون بتقديم هذه المجموعات كفرق عسكرية للقتال إلى جانب الدولة. ابن حجر، أبناء الغمر، ج ١، ص ٦٠٨، ٦٤١.

وهكذا يتضح من خلال هذا العرض، ما كان لتجارة الكارم من دور فعّال وهام في تاريخ الدولة الفاطمية وتاريخ الدولة الأيوبية التي جاءت بعدها، فكما هو معروف أن تكامل الجانب السياسي والجانب الاقتصادي أمر ضروري وهام في نشأة الدول وضمن استمرارها، فالسياسة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد، وهذا هو سبب الاهتمام الكبير الذي أولاه الخلفاء الفاطميون لتجارة الكارم وتأمين حمايتها وحماية تجارها، لأنها كانت الداعم الأول والأساسي لاقتصاد مصر وقتها. فمادامت الناحية الاقتصادية للدولة بخير فكل جوانب الحياة سواء الاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى العسكرية فيها تكون بخير وأمان. وتكون تلك الدولة قوية مرهوبة الجانب قادرة على الوقوف بوجه الأخطار. وهذا ما عبر عنه الفاطميون ومن بعدهم الأيوبيون وعملوا على تطويره وحمايته ليقوا بالمقابل كيان دولهم ويصون أمنها من أي اعتداء أو خطر خارجي. وبالمقابل فإن تجار الكارم وهم يبحثون عن القوة ويقفون مع القوي تأميناً لتجارتهم وعملاً على ازدهارها، فالتجارة المزدهرة بحاجة إلى من يدعها ويقف إلى جوارها ويدرك أنها خطر القرصنة وقطاع الطرق ويؤمن طرقها وقوافلها.

الفصل الثاني

أهمية التجارة الكارمية وجهود الممالك لحمايتها

- ١- تجارة الكارم كمصدر من مصادر الدخل للدولة المملوكية .
- ٢- الجهود التي اتبعتها الدولة المملوكية لحماية التجار والتجارة الكارمية في مصر وبلاد الشام:
 - أ- تأمين القوافل التجارية.
 - ب- والتصدي لغارات القراصنة .
 - ت- تنظيم جوازات المرور لتجار الكارم.
 - ث- الاهتمام بالوظائف التي كانت تخدم تجارة الكارم
 - ج- التصدي للتحالف الأوربي الأسيوي لتحويل طريق التجارة إلى الطريق الأسيوي.
- ٣- دور تجار الكارم في العلاقات الدولية زمن الدولة المملوكية .
- ٤- مساندة تجار الكارم لسلطين الممالك من الناحية العسكرية .

١- تجارة الكارم كمصدر من مصادر الدخل :

منذ أن عرفت تجارة الكارم في العالم العربي، وهي تشكل معيناً لا ينضب للمال والثروة، والسبيل الوحيد للكسب المادي السريع والكثير، لهذا حصل تجار الكارم على الدعم الكبير من أمراء وسلاطين الممالك، حيث مثلت تجارة الكارم في عصر الدولة المملوكية مصدراً هاماً وضرورياً من مصادر الدخل للبلاد، وكيف علم الممالك أهمية تجارة الكارم بالنسبة لتدعيم وضعهم الاقتصادي فعملوا على حمايتها وتأمين قوافلها التجارية ودرء أخطار القراصنة عنها. وسلاحظ أيضاً كيف قام تجار الكارم عن طريق تجارتهم بدعم البلاد اقتصادياً وعسكرياً وبفضلهم أصبح لدولة الممالك علاقات دولية كثيرة ومتشعبة مع دول العالم سواء في الشرق أو في الغرب، كما أصبحت مصر في زمن الممالك مركزاً هاماً من مراكز التجارة الكارمية في العالم العربي هي وبلاد الشام وبالأخص حلب وطرابلس ودمشق. فتجارة الكارم ومنذ ظهورها في العصور الوسطى، وهي تمثل مطلباً ضرورياً من متطلبات الحياة اليومية، في العالم عامة وفي العالم العربي خاصة، بسبب الاستخدام المتزايد للتوابل والبخور والعطور والعقاقير الطبية من قبل السلاطين والأمراء وباقي فئات الشعب المترفة نظراً لسعر التوابل المرتفع نوعاً ما فليست كل فئات الشعب تستطيع شراءها كذلك إقبال الأمراء والسلاطين على ارتداء الملابس المطرزة والمزينة بالأحجار الكريمة ازداد في عصر الممالك نتيجة للرخاء والعيش المترف الذي كان من سمة الحياة في مصر وبلاد الشام زمن الدولة المملوكية. هذا كله دفع بتجارة الكارم لأن تكون من متطلبات الحياة اليومية في العالم العربي، وبسبب الإقبال المتزايد من قبل للناس على شراء السلع الكارمية. (١) صارت سلع الكارم أشبه بالمعادن الثمينة التي كان الناس يدفعونها ثمناً لأراضي يشترونها، وبأئنة للعروس، بل وكانت تتخذ أساساً لقياس ميزانية واردات الدولة، بل وذهب الناس وقتها إلى أبعد من هذا فراحوا يصفون الغنى بأنه "كيس بهار". (٢) حيث كان للفلل في العصور الوسطى قوة شرائية يتم التعامل بها في ظروف معينة. (٣)

لهذا كله أصبحت تجارة الكارم مصدر الثراء للممالك بوصفها سلعة يشتد الطلب عليها من الناس جميعاً. فعن طريق مصر، كانت تصلهم سلع الكارم من الموانئ الهندية وغيرها. فكانت خزائن السلطنة المملوكية تفيض بما كانوا يجلبونه من تلك التجارة، ويمكن تقدير ما يعود على الممالك في مصر من فوائد تجارة الكارم، إذا علمنا أن البضائع عندما تخرج من الإسكندرية يكون قد بلغ ثمنها أربعة أمثال ثمنها الأصلي. (٤)

١- اسكندر، توفيق، بحوث في التاريخ الاقتصادي، مقالة في الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٩١ ص ١٤٠ وانظر هونكة، سيجريد، فضل العرب على أوروبا، ترجمة فؤاد حسين علي، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٩٧.

٢- السليمانى، علي بن حسين، النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية أواخر العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٣٣.

٣- سونيا "ى" في طلب التوابل، ترجمة محمد عزيز رفعت، ومحمد النحاس، القاهرة، ١٩٥٧، ص ١٣-١٤.

٤- المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ١١٨، ١١٧. وللمزيد، انظر، عبد الجواد، ليلي، مصر على مفرق الطرق، القاهرة ١٩٨٧، ص ١٧-١٨.

وكانت تباع في القاهرة بثمن أعلى مما هو عليه في كلكتا في الهند بخمس مرات. (١) ورغم ذلك كان عدد السفن التي كانت تصل إلى ميناء القاهرة عبر نهر النيل آتيةً من أسوان عن طريق عيذاب على البحر الأحمر سنة (٧٨٦ هـ/ ١٣٨٤ م)، يفوق عدد السفن في مينائي جنوة أو البندقية الايطاليين. (٢) مما يشير إلى مقدار الرسوم الجمركية التي كان يفرضها المماليك على تجارة الكارم. وبسبب الأموال الكثيرة التي كانت تدرها تجارة الكارم آنذاك، فإن المماليك لم يكتفوا بتأمين الحماية للتجار وتقديم التسهيلات الجمركية لهم بل قرر بعض السلاطين الاشتغال بأنفسهم بتجارة الكارم واحتكارها وعدم الاكتفاء بدور الوسيط التجاري بين تجار الكارم والتجار الأوروبيين، (٣) كانت جميع تلك الأموال التي تجنى من تجارة الكارم توضع تحت تصرف سلاطين المماليك، حيث لم يكن هناك فارق بين رسوم الدولة وخزانة السلطان، إذ يصف صاحب زبدة كشف الممالك، ابن شاهين الظاهري، الخزانة السلطانية الشريفة بقوله: "فهي من الضرائب، وبها عدة خزائن وصناديق مملوءة بالفصوص والجواهر، وأصناف ذلك أو أن ذهبية وفضية وسروج ذهب وكنابيش مزركش وطرز مزركش وأمتعة حسنة من كل نوع وأكياس مكبسة من ذهب وفضة". (٤) وقد استغل سلاطين المماليك تلك الأموال في الترف والبذخ وبناء القصور وشراء المماليك والإنفاق عليهم بسخاء، فقد كانوا مولعين باقتناء الأموال، وبدأ أثر هذا الثراء في عظمة المنشآت والنهضة الحضارية الضخمة التي عمت أرجاء مصر وبلاد الشام في ذلك العصر، ولاشك أن هذه الثروة ساعدت المماليك على أن يعيشوا في رفاهية، وأن يخلدوا ذكراهم على الآثار التي لم تزل تملأ أرجاء القاهرة، ذلك لأنهم ظفروا بالنصيب الأوفى من ثروة تجارة الكارم لما تجمع لديهم من الرسوم المتنوعة. (٥) وإن من يدرس الحياة الاجتماعية في مصر فيما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين، الثالث والخامس عشر الميلاديين، يجد أن كل صورة من صور المجتمع تنطق بوفرة الثروة والبذخ والرفاهية. (٦) ولم يبخل المماليك على نسائهم وجواريتهم بالمال، فكانت ملابسهم ترصع بالجواهر وكثر استعمال العنبر حتى جعله النساء قلند. (٧) وتبدو حقيقة المكانة المالية التي تمتعت بها دولة المماليك، بفضل تجارة الكارم، من خلال القوافل الأوروبية البحرية التي كانت تأتي إلى الإسكندرية مرتين في السنة، وكانت القافلة الواحدة تحوي عدداً من السفن يتراوح ما بين ثمان وثلاث عشرة سفينة، وتقدر حمولة القافلة الواحدة بحوالي ألف ألف أفرينتي* على أقل تقدير، كان نصيب السلطان من أرباح ورسوم عليها يصل إلى حوالي ٧٠% من قيمتها تقريباً. (٨)

1- Ashtor ,E. Spice prices in the Near East in the Century, 1976 , pp. 26- 28.

٢- حسنين ربيع، البحر الأحمر، بحث من أبحاث الأسبوع العلمي الثالث، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١١

3- Rabi , H. The Financil system of Egypt, Oxford Uneversity,Press1972 , pp. 100-101

٤- ابن شاهين الظاهري، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، باريس، ١٨٩٤، ص ٣٢.

٥- طرخان، علي، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٢٧٧.

٦- لمقريري، الخطط، ج ٢، ص ١١٧-١١٩. وابن خلدون، ولي الدين أبو زيد، المقدمة، القاهرة، ١٩٠٤، ص ٤٠٥. وللمزيد انظر، عاشو، سعيد عبد الفتاح، أضواء جديدة على الحروب الصليبية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٠٤. وانظر، سعداوي، نظير حسان، صورة ومظالم من عصر المماليك، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٠٨.

٧- المقريري، الخطط، ج ٢، ص ١١٧-١٢٠. مبارك، علب، الخطط الجديدة لمصر والقاهرة، بولاق، ١٣٠٥ هـ، ج ١، ص ٥٢.

٨- لينبول، ستانلي، سيرة القاهرة ، ترجمة علي إبراهيم حسن ، القاهرة ، دت ، ص ٢٢١.

* - الأفرينتي، عملة المدن الإيطالية، وكان تضرب في مدينة البندقية، وهي من الذهب الخالص، عرفت في الشرق باسم البندقي، ثم أطلق عليها لفظ "دوكات". انظر، بلوك، مارك، مشكلة الذهب في العصر الوسيط، ترجمة توفيق اسكندر، مقال في كتاب بحوث في التاريخ الاقتصادي، القاهرة، ١٩٦١، ص ٥.

كل ذلك ساعد على إكساب سلاطين المماليك أهمية خاصة ساعدتهم على البقاء والاستمرار وتنفيذ مشاريعهم سواء كانت حربية أم عمرانية وعلاوة على ما أنفق من أموال في الحرب لقتال التتار والفرنجة والعثمانيين، حيث تطلبت هذه الحروب أموالاً طائلة من أجل إعداد الجيوش بغية حماية هذه التجارة التي اعتبرت عصب الحياة للدولة المملوكية.^(١) وهذا يعني ببساطة أن المماليك أثروا من تجارة الكارم، فعملوا كوسطاء بين تجار الكارم والتجار الأجانب، ثم تاجروا بأنفسهم بعد أن انتزعوها من تجار الكارم وغالوا في احتكارهم ثم بالغوا في فرض الرسوم الجمركية على كل بالة تمر من البحر الأحمر إلى مصر والدول الأوروبية.^(٢) أما بخصوص ثراء تجار الكارم أنفسهم، فسوف يتم معالجة هذا الموضوع من خلال ثنايا البحث، وهنا يجب ذكر أن تجارة الكارم كانت مصدر رزق لفئة ليست بالقليلة من المصريين، كانوا ينتفعون من دورهم كوسيط في المبادلات التجارية، بالإضافة إلى ما كانوا يتقاضونه من أجور لاشتغالهم في نقل البضائع واستخدام دوابهم، أو تقديم خدمات لتجار الكارم كالفنادق والطعام والشراب، فساعد ذلك على نشاط التجارة الداخلية إلى جانب تجارة الكارم، وانتعشت المدن المصرية كالقاهرة والإسكندرية ودمياط ورشيد بكونها مراكز للنشاط التجاري الكارمي في مصر.^(٣) على عكس مدن الساحل الشامي التي كانت هي أيضاً تحت السيطرة المملوكية إلا أنها لم تشهد انتعاشاً تجارياً، والسبب يعود إلى أنه عندما دحر المماليك الفرنجة وتم طردهم نهائياً من المنطقة بفتح آخر معقل لهم في بلاد الشام وهي جزيرة أرواد الواقعة في البحر المتوسط وكان ذلك في محرم عام ٧٠٢هـ/١٣٠٢م، بعد حصارها برا بجيوش طرابلس على عهد نائب طرابلس وقتها سيف الدين اسنمر، وبحرا بالمراكب جاءت من الديار المصرية وكان ذلك في عصر السلطان الأشرف خليل، هذه المدن والموانئ الشامية تم تدميرها من قبل لسلطين المماليك لمنع الفرنجة من الرجوع إليها، مما أدى إلى تعطيل التجارة البحرية إذا لم نقل توقفت في فترة ما ولكن مع حلول القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي عادت الحياة إلى هذه المدن الساحلية ونشطت الحركة التجارية فيها.^(٤) وخير دليل على هذا ما أورده العمري بالنسبة لطرابلس في منتصف القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي: "ويهوى إليها وفود البحر ترسي بها مراكبهم موضع زرع وضرع".^(٥) أما القلقشندي فيقول بأن لها ميناءً جليلاً تهدي إليها وفود البحر الرومي.^(٦) كما ويذكر ابن الشحنة: "وترد إليها تجار الفرنج بأنواع البضائع، ويحملون منها القطن الكثير وأمتعة الهند المختلفة".^(٧)

١- عاشور، سعيد عبد الفتاح، مصر في عصر دولة المماليك البحرية، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٢٢٠. الظاهر ببيرس، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١١٢.

2- A.S., Atiya, The Crusades in later Middle Ages, London, 1938, pp115,174

٣- زقلمة، أنور، المماليك في مصر، القاهرة، ١٩٣٠، ص ١٣٨. وانظر، سرور، محمد جمال الدين، دولة الظاهر ببيرس في مصر، القاهرة، ١٩٦٠، ص ١٤٥.

٤- اليونيني، قطب الدين موسى، ذيل مرآة الزمان، تحقيق حمزة عباس، ٤ مجلدات، بيروت، ١٩٩٠، ص ٤١٢-٤١٣. ويرد عنده الفتح يوم الأربعاء ٢ صفر. انظر، ابن الوردي، زين الدين عمر بن المظفر، تاريخ ابن الوردي، أو تنمة المختصر في أخبار البشر، جزآن، القاهرة، ١٨٦٨هـ، ج ٢، ص ٢٥٠. ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء، البداية والنهاية، ١٤ جزء، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٥٨هـ، ج ١٤، ص ٢١. وقد جاء لديه الفتح في يوم الأربعاء ٢ صفر أيضاً. أما عند المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٩٢٨، ٩٢٣، ٩٢٩. فقد ورد بأن الفتح تم في يوم الجمعة ١٨ صفر. انظر، اليافعي، أبو محمد عبد الله، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، طبعة ١، حيدر آباد، ١٣٣٩هـ ط ٢، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٣٦.

٥- العمري، ابن فضل الله، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (ممالك مصر والشام والحجاز واليمن)، ج ٤، ص ١٣٢.

٦- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٤٣.

٧- ابن الشحنة، أبو الفضل محمد، الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، بيروت، طبعة سركيس، ١٩٠٩، ص ٢٦٤.

وهذان النصان يؤكدان أن طرابلس تلك المدينة الشامية الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط كانت قد استعادت نشاطها التجاري بعد تدمير الميناء على يد المماليك عند تحريرها سنة (٦٨٨هـ/١٢٨٩م)، وطرد الفرنجة منها. ولتنظيم شؤون التجارة فيها والإشراف عليها بشكل دقيق، عينت السلطات المملوكية موظفاً خاصاً لرعاية الميناء والاهتمام بأمور المدينة التجارية وكان لديه مساعدين مهمتهم الاهتمام بأمور المراكب والسفن البحرية وتأمين الصيانة الدورية لها على مدار العام. إلا أن التجارة في مدينة طرابلس كما في باقي مدن الساحل الشامي زمن الدولة المملوكية لم تكن مستقرة ومنتظمة بشكل عام والسبب يعود إلى حالة العداء بين المماليك والغرب الأوروبي وخاصة بعد طرد الفرنجة من الشرق حيث بقيت غارات الفرنجة تهدد أمن السواحل المتوسطية التابعة لدولة المماليك وتثير غضب المماليك على التجار الأوروبيين. (١) أما فيما يخص ميناء بيروت فقد عاد إليها النشاط التجاري في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي لتصبح مع الإسكندرية ركيزتي التجارة البحرية المملوكية. حيث يذكر مؤرخ الاقتصاد البحري المستشرق هايد بأنه مع نهاية القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي نظمت مدينة البندقية خدمات بحرية منتظمة مع ميناء بيروت في الربيع والصيف من أجل تنشيط عملية التبادل التجاري بين الشرق والغرب. (٢)

الجهود التي اتبعتها الدولة المملوكية لحماية تجارة الكارم في مصر وبلاد الشام:

أ- تأمين قوافل الكارم التجارية نظراً لأهمية تجارة الكارم، ولأهمية الدور الذي شغلته في حياة الدولة المملوكية وفي تدعيم اقتصادها كان أن حصل تجار الكارم على كل الرعاية والحماية من قبل سلاطين المماليك الذين كرسوا جهودهم لإنعاش تجارة الكارم وضمان استمرارها وتأمين طرقها، فوضعوا القوانين لحقوق الملاحاة وفتحوا بذلك أمام بلادهم آفاقاً جديدة لاستثمارات تجارية جديدة، امتدت عبر البحار والمحيطات، فعمرروا الموانئ وأمنوا طرق المواصلات لتسهيل مرور السفن. (٣) كما اهتموا بالمحافظة على النقل النهري المتمثل بالنقل عبر نهر النيل والترع المتفرعة عنه، واهتموا أيضاً بتأمين طرق القوافل عبر الصحراء، وتنظيمها وتزويدها بالأدلاء الذين يعرفون الطرق الصحراوية ويميزونها بعلامات لا يعرفها غيرهم كما يعرفون موارد الماء وينابيعها. (٤) وشكلوا فرقاً ومجموعات لحفظ مستودعات البضائع وسلع الكارم من قطاع الطرق واللصوص. (٥) أما بالنسبة لحراسة عمليات نقل البضائع بين البلاد فقد عين سلاطين المماليك الخفراء (أي الحراس) كانت مهمتهم تأمين الطرقات التجارية وحراسة الرائج والغادي وإن أي تاجر يتعرض لعملية سرقة أو نهب فإن على والي البلد الذي تمت فيه عملية السرقة تعويض التاجر عن خسارته. وكان ينادى في البلاد ألا يسافر أحد في الليل.. ولا يسافر الناس إلا مع طلوع الشمس إلى غروبها. (٦)

١- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٢، ص ٤٥٧-٤٥٨.

٢- قطار، إلياس، نيابة طرابلس في عهد المماليك، بيروت، ١٩٩٨، ص ٦٧١-٦٧٢.

٣- النقاش، زكي، العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين العرب والفرنج، دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٨، ص ٩٨.

٤- ابن بطوطة، محمد بن عبد الله، تحفة النظار في غرائب الأسفار، القاهرة، ١٩٢٨، ص ١١٢. وللمزيد انظر، فيت، جاستون، المواصلات في مصر، مقال في كتاب مصر الإسلامية، ترجمة محمد وهبي القاهرة، ١٩٤٠، ص ٤٢.

٥- المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٨٧٥.

٦- القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج ١٣، ص ٩٦.

أي أن رحلات قوافل الكارم كانت لا تتم إلا في الصباح الباكر حرصاً عليها من التعرض للسرقة وأعمال النهب أما إذا ما حل الليل فتكون استراحة التجار إلى أن تشرق شمس نهارٍ جديد فتبدأ متابعة الرحلة من جديد وهكذا إلى أن تصل القافلة إلى المنطقة المحددة لها. وسوف يتم الحديث عن جهود المماليك في تأمين قوافل الكارم بحسب الظهور الزمني لكل سلطان وستكون البداية مع السلطان الظاهر بيبرس (٦٥٨-٦٧٦هـ / ١٢٦٠ - ١٢٧٧م) (١)، هو واضع سياسة تجارة الكارم التي سار عليها سلاطين المماليك من بعده والتي كان هدفها المحافظة على مكانة تجار الكارم الاقتصادية في مصر. (٢) حيث شهد عصره نشاطاً اقتصادياً واسعاً في مختلف ميادين الحياة سواء التجارة والزراعة والصناعة. أما فيما يخص التجارة، فقد شهدت مصر - منذ عصر الظاهر بيبرس بصفة خاصة - نشاطاً تجارياً واسعاً حتى إنها صارت تمثل الطريق الرئيسي لتجارة الشرق والمركز التجاري الكبير الذي يقصده تجار الغرب الأوربي لشراء ما يلزم من بخور وتوابل وعطور وغيرها من منتجات الشرق. (٣)

وقد أولى السلطان الظاهر بيبرس منذ توليه السلطنة واستتباب الأمر إليه تجارة الكارم اهتمامه الشديد حيث قام بتوفير الأمن وتحسين الطرق إلى بلاد الشام ليكون السفر إليها آمناً، وكان يتوفر على طرق الشام التجارية في عصره كل ما يحتاج إليه المسافر من زاد وعلف نظراً لاستتباب الأمن على طول تلك الطرق حتى قال عنها المقرئزي: "إن المرأة تسافر من القاهرة إلى الشام بمفردها راكبة أو ماشية لا تحمل زاداً ولا ماء". (٤) ومن الأمور التي قام بها الظاهر بيبرس خدمةً لتجارة الكارم في مصر وضماناً لنموها وازدهارها، أن أسرع بتنفيذ فكرة وضع بلاد الحجاز تحت إشراف المماليك، كي يتمكنوا من التحكم أكثر وأكثر بتجارة البحر الأحمر ومن ثم بالتجارة العالمية، وقد شاءت الأقدار أن يترافق قيام دولة المماليك في مصر والشام في منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي مع ازدهار طريق البحر الأحمر وتعطيل ما عداه من طرق التجارة الرئيسية الأخرى بين الشرق والغرب، ذلك أن غزوات المغول على أقاليم الشرق الأوسط وقتها واحتلالهم فارس والعراق وآسيا الصغرى، قد أدى إلى تعطيل طريق الخليج العربي - بغداد - فموانئ بلاد الشام، وطريق فارس - فشمال العراق - فالبحر الأسود - فموانئ آسيا الصغرى. فلم يبق أمام التجار إلا طريق تجاري واحد بعيد عن خطر المغول وأمن من عبثهم وهو طريق البحر الأحمر. واستتبع وضع الحجاز تحت إشراف المماليك، وضع بلاد اليمن أيضاً، ذلك أن حكام اليمن وقتها وكانوا من بني رسول كثيراً ما عملوا على مضايقة تجار الكارم ولم يحافظوا على سلامتهم وأمنهم ولاسيما في عدن حيث ازدادت أعمال القرصنة ضد التجار النازلين في ميناء عدن مما اضطر السفن التجارية إلى عدم التوقف في عدن والاستمرار في الإبحار عبر البحر الأحمر. (٥)

١- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٣٧. * الظاهر بيبرس: ركن الدين بيبرس البندقداري الصالح النجمي تولى الحكم في شهر ذي القعدة عام ٦٥٨هـ/تشرين الأول ١٢٦٠م، وتقلب بداية بالملك القاهر، ثم أشاروا عليه فغير اللقب إلى الملك الظاهر وهو من أهم سلاطين المماليك وأكثرهم حزمًا وقوة وحكمة.

٢- صالح، محمد أمين، تجارة البحر الأحمر في عصر المماليك الجراكسة، القاهرة، د.ت، ص ١٥٩.

٣- ابن شاهين، زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، ص ٤١.

٤- المقرئزي، المصدر السالف، ج ٢، ص ٢٥٨. وانظر، غوانمه، يوسف درويش، تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي، عمان، ١٩٨٢، ص ٨٩.

٥- هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ٤ أجزاء، ترجمة أحمد محمد رضا، القاهرة، ١٩٨٥، ج ١، ص ٣٠٦.

وبوضع اليمن تحت إشراف الدولة المملوكية أضحت البلاد جميعها بمقتضى التقليد الذي منحه الخليفة العباسي المستنصر للسلطان الظاهر بيبرس داخلية ضمن نطاق الدولة المملوكية، وقد جاء في هذا التقليد: "...وقد قلدتك الديار المصرية والبلاد الشامية والديار البكرية والحجازية واليمينية والفراتية...." (١). وهكذا أصبحت أمام المماليك فرصة ذهبية للإفادة من القيام بدور الوسيط التجاري بين تجار الكارم والتجار الأوروبيين. كما وأرسل الظاهر بيبرس حملة للاستيلاء على حصن الكرك الواقع جنوب شرقي البحر الميت في بلاد الشام، والذي كان بيد الأمير المغيث عمر بن العادل بن الكامل بن أيوب في سنة ٦٦١هـ/١٢٦٣م، من أجل تأمين تجارة الكارم في بلاد الشام، إذ كان هذا الحصن يتحكم في الطريق البري عبر وادي نهر الأردن الواقع شرق صحراء سيناء ومن أجل تأمين حدود مصر الشرقية والشمالية. (٢) فمن الكرك وإليها يبتدئ وينتهي ذلك الطريق في الصحراء الذي يربط خليج العقبة بالبحر الميت وتنفذ منه التجارة الصاعدة إلى الشام وموانئها. (٣) وفي حقيقة الأمر، كان لهذه الحملة دافع آخر غير تأمين تجارة الكارم، حيث أن الأمير المغيث عمر كان من الأمراء الأيوبيين الذين لم يكفوا عن السعي لإعادة إحياء الدولة الأيوبية، حتى أنه كتب إلى هولاكو زعيم المغول يحثه على غزو ومهاجمة بلاد الشام ويطلب منه أن يعينه ملكاً عليها شريطة أن يكون تابعاً له، علم بيبرس بنوايا المغيث وبما يطمح إليه، فهم بالقضاء عليه وحصل على فتوى من العلماء تبرر عمله بحجة أن التعاون مع المغول يستوجب القتل، (٤) وحصل على الفتوى وقتل المغيث في (شهر جمادى الثانية ٦٦١هـ/نيسان ١٢٦٣م)، وضم بيبرس أملاكه وعين على الكرك والياً من قبله وبذلك يكون بيبرس بهذا العمل قد تخلص من آخر أمراء بني أيوب المناوئين له، وأمن طريق القوافل التجارية الذاهبة من مصر إلى بلاد الشام لنقل السلع والبضائع الكارم إلى أسواق الشام وإلى أوروبا. (٥)

أما بالنسبة لما كان يلاقه تجار الكارم من خطر على يد قطاع الطرق، فإن الظاهر بيبرس لم يدخر جهداً في وضع حدٍ لخطرهم بمعاقتهم مرةً و بالتقرب لهم مرة، كما فعل مع قطاع الطرق من عرب الشام، ففي سنة ٦٥٩هـ/١٢٦٠م أمر أمراء العربان في بلاد الشام بحفظ الدروب إلى حدود العراق وأقطعهم نظير ذلك. (٦) واستطاع بيبرس أيضاً بما جرده من حملات أن يؤمن قوافل تجار الكارم المارة عبر الصحراء الشرقية وبلاد النوبة*. (٧)

١- المقرئزي، السلوك، ج٢، ص٢٥٨. المقرئزي، المصدر السابق، ج١، ص٤٥١.

٢- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص١٩٢.

٣- أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، القاهرة ٢٩٠، ج٣، ص٢٢٥. و ابن شاهين الظاهري، زبدة كشف الممالك، ص١٣٢. و ابن تغري بردي كالنجوم الزاهرة، ج٧، ص٢٩٤. وللمزيد، نعوم شقير، سيناء القديم والحديث وجغرافيتها، القاهرة، ١٩١٦، ص٦٣.

٤- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨-١٩٧١، ج٥، ص٨٧.

٥- أبو الفداء، المصدر السابق، ج٣، ص٢٢٦.

٦- بيبرس الدودار، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، تحقيق زبيدة عطاء، السعودية، ١٩٧٢، ص٥٤.

٧- المقرئزي، الخطط، ج١، ص٢٠٤.

*- بلاد النوبة، وعاصمتها دنقلة، تمتد من أسوان جنوب مصر إلى شمالي السودان، تدين بالمسيحية أول من فتحها من العرب هو القائد عبد الله بن أبي السرح على عهد الخليفة الراشدي عثمان بن عفان وتم توقيع معاهدة البقط مع أهلها الذين بقوا على النصرانية، وعندما جاء المماليك قام الظاهر بيبرس (٦٥٨-٦٧٨هـ/١٢٦٠-١٢٧٩م)، بفتحها وتعين حاكم عليها يدين بالولاء والتبعية للدولة المملوكية وبدأ لإسلام ينتشر فيها. مسعد، محمد مصطفى، المرجع السالف، ص١٤٢.

واستلزم تأمين الطريق التجاري في الصحراء الشرقية الإشراف على موانئ البحر الأحمر الغربية التي ترد إليها بضائع الكارم وخصوصاً مينائي عيذاب وسواكن* (١). ولما كانت عيذاب ميناءً مهماً لنقل بضائع الكارم لذا قام السلطان الظاهر بيبرس بتعيين والياً عليها من قبله كما أسقط المكوس عن تجار الكارم وكان ذلك سنة ٦٦٠هـ/١٢٦١م تشجيعاً لهم للتردد على مصر. (٢) وامتد نفوذ بيبرس حتى ميناء سواكن جنوب عيذاب وهي ميناء مهم في طريق تجارة الكارم، (٣) واضطر بيبرس إلى تكليف الخازن دار والي قوص (بصعيد مصر)، للتوجه بحملة لتأديب حاكم سواكن سنة ٦٦٢هـ/١٢٦٤م، بسبب عرقلته للتجارة، فتوجه والي قوص إلى عيذاب ثم إلى سواكن، واستطاع توطيد نفوذ المماليك هناك. وبالبحث تبين أن سبب الحملة هو أن تجار الكارم كانوا قد تقدموا بشكوى إلى دار العدل بالقاهرة، ضد ممتلك جزيرة دهلك* وصاحب سواكن. (٤) بأنهما يغتصبان أموال من يموت من تجار الكارم في بلادهم. (٥) فأرسل السلطان خطاب تهديد لهم ينكر فيه عليهم هذا التصرف، وأعقب الخطاب بهذه الحملة التي استولت على سواكن في السنة نفسها. (٦)

أما بخصوص إقرار الأمن وتأمين قوافل الكارم في بلاد النوبة والتي كانت أحد الموارد الهامة وطريق لتجارة الكارم، فقد واثت الفرصة للسلطان بيبرس، عندما هاجم داود ملك النوبة ميناء عيذاب في سنة ٦٧٠هـ/١٢٧٢م لسلب تجار الكارم. (٧) ثم عاود هذا الهجوم في العام التالي على كل من أسوان والقوصية فخرّب ما فيهما من أسواق وعاد ببعض الأسرى. (٨) كما انتهز الملك داود فرصة انشغال السلطنة بحروبها مع التتار فأرسل حملة سنة ٦٧٤هـ/١٢٧٥م، تعرضت لتجار الكارم، لذا قام السلطان بيبرس بإرسال حملة عسكرية بقيادة الأمير قراسنقر أطلقت سراح الأسرى وحملت أمتعة الملك داود وعبيده أسلاباً للسلطان (٩) وعادت الحملة إلى مصر بعد أن تم إخضاع بلاد النوبة للسيطرة المملوكية وعيّن على بلاد النوبة ملكاً تابعاً للسلطان المملوكي ونائباً عنه في حكم النوبة. (١٠)

١- اليعقوبي، كتاب البلدان، ليدن، ١٨٩٢هـ، ص ٣٣٦. وانظر، ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٣٠. محمد عوض، السودان الشمالي (سكانه وقبائله)، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٢٢.

٢- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٤٣٧.

3- Burkhardt, Travels to Nubia, Dictionary of National Biography, London, 1815, vol. 3, pp.130,440

٤- المقرئزي، المصدر السالف، ج ١، ص ٥٠٦.

٥- خطاب، محمود حنفي، الحركات الداخلية في الدولة المملوكية الأولى، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٤٩، ص ١٦.

٦- المقرئزي، المصدر السالف، ج ١، ص ٥٦، ٥٥٠. وأنظر، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٣٨-١٣٩.

٧- مفضل بن أبي الفضائل، النهج السديد والدرر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، تحقيق بلوشيه، منشور في Patrologia Orientalis، ١٩١٩، ص ٣٧٥.

٨- مسعد، محمد مصطفى، لإسلام والنوبة في العصور الوسطى، القاهرة، د.ت، ص ٣٧.

٩- ابن الفرات، ناصر الدين أحمد بن عبد الوهاب، تاريخ ابن الفرات، تحقيق قسطنطين رزق، نجلاء عز الدين، بيروت، ١٩٣٩، ج ٧، ص ٤٧.

١٠- النويري، نهاية الأرب، ج ٢٨، ص ٢٥٩.

*- سواكن، من الموانئ الغربية للبحر الأحمر، تقع شمال ميناء مصوع، أما اليوم فتقع في السودان الحالي جنوب ميناء بورت سودان. انظر، أطلس العالم والوطن العربي الجديد، دار القلم العربي، طبعة جديدة، ٢٠١٠، ص ٥٤.

*- دهلك، هي أكبر الجزر المعروفة باسم أرخبيل دهلك الذي يقع شرق ميناء مصوع بالبحر الأحمر، وكان هذا الأرخبيل مرسى لسفن الكارم. انظر الحموي، ياقوت، معجم البلدان، ج ٤، بيروت، ١٩٥٥، ص ١١٤. وأنظر، أبو الفداء: تقويم البلدان، الجزائر، ١٨٤٠، ص ٣٧١.

وكان لازماً على بيبرس أن يهتم ببناء أسطول حربي لحماية السواحل هناك، وقام بنشره على طول الساحل الغربي للبحر الأحمر بين عيذاب وسواكن، اللتين كان يقف حكامهما عقبة في سبيل مرور تجارة الكارم، عن طريق تعرضهم للتجار وسفنهم بالنهب وفرض الضرائب، كما وأرسل السلطان الظاهر بيبرس في السنة نفسها خطاباً إلى حاكم جزيرة دهلك ينكر عليه تعديه على تجار الكارم. (١) وفي سنة ٦٦٥هـ/١٢٦٧م سعى الظاهر بيبرس لطرد الفرنجة من ميناء أيلة الواقع على رأس خليج العقبة وأمر بإقامة القلاع والمحطات والخانات وحفر الآبار لتوفير الماء لارتواء الحجاج والتجار ودوابهم وبهذا أمن هذا الطريق. (٢) كما ازدهرت موانئ الحبشة بفضل التجارة مع الشرق، فكانت بضائع الكارم تصلها عن طريق تلك الموانئ كما أن منتجات الحبشة كانت تنصرف عن طريق تلك الموانئ إلى مصر وبلاد الشام ومنها إلى الغرب الأوروبي، وكنتيجة لجهود السلطان الظاهر بيبرس لإقرار الأمن في المنطقة أرسل ملك الحبشة "بكونوا ملاك" رسالة إلى السلطان بيبرس في سنة ٦٧٣هـ/١٢٧٣م أشار فيها إلى حسن معاملته لتجار الكارم الوافدين إلى بلاده من مصر. (٣)

وهكذا يتبين من خلال السياسة التي انتهجها الظاهر بيبرس في حماية تجارة وتجار الكارم، أن الهدف منها لم يكن فقط إنعاش هذه التجارة الذي يمكن اعتباره من جملة الأهداف التي طمح إليها الظاهر بيبرس، ولكن الهدف الأساسي من هذه السياسية هو حماية الدولة المملوكية نفسها وتأمين حدودها وصون وجودها، ذلك أن بمجرد إحكام القبضة على موانئ البحر الأحمر الشرقية والغربية ووضعهم ضمن نطاق السيطرة المملوكية وضم الحجاز وبلاد اليمن، فهذا ضمان لبقاء دولة المماليك قوية ومنيعة وقادرة على مواجهة ما يعترضها من أخطار وهجمات الفرنجة، فولة المماليك أولاً وأخيراً هي دولة عسكرية ومن سماتها تأمين الجانب العسكري والعمل على دعمهم وتقويته بشتى الوسائل. تابع السلطان المنصور قلاوون * (٦٧٨-٦٨٩هـ/١٢٧٩-١٢٩٠م)، ما قام به سلفه السلطان الظاهر بيبرس في مجال تأمين قوافل الكارم التجارية، إلا أن سياسته كانت في البداية سلمية تجاه مدن وموانئ البحر الأحمر حيث عمل على تأمين المواصلات فيها حتى تصل بضائع الكارم سليمة من موانئ البحر الأحمر إلى موانئ البحر المتوسط ليزيد من نشاط تجار الكارم ويمعن في إضعاف الطريق البري الذي يمر بالأراضي التي يسيطر عليها التتار إلا أنه اضطر وفي كثير من الأحيان أن يضرب على أيدي العابثين بأمن تلك القوافل وخاصة قبائل العربان الذين اعتادوا السلب والنهب. إذ يروي المقرئزي: "أنه عندما اشتد القتال في صحراء عيذاب سنة ٦٨٠هـ/١٢٨١م بين عرب جهينة ورفاعة أمر السلطان قلاوون الشريف علم الدين صاحب سواكن، بأن يوفق بينهما ولا يعين طائفة على أخرى خوفاً من فساد الطريق وتعطيل التجارة". (٤) كما أمر بتجريد تلك القبائل من أسلحتها، وأمر باعة الأسلحة في القاهرة، ألا يبيعوا لهم أي قطعة سلاح خوفاً من استخدامها في الغارات على قوافل الكارم (٥)

١- المقرئزي، المصدر السالف، ج ١، ص ٥٠٦.

٢- أبو الفداء، تقويم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠، ص ٨٦.

٣- مفضل بن أبي الفضائل، النهج السديد، ص ٢١٩.

٤- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٧٠٠. وانظر، الحداد، محمد حمزة إسماعيل، السلطان المنصور قلاوون، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٦٩٣.

٥- ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج ٧، ص ٢٢٦.

*- السلطان المنصور قلاوون: هو أحد المماليك البحرية اشتراه الأمير علاء الدين آقسنقر بألف دينار فلقب بالألفي تولى السلطنة عام ٦٧٨هـ/١٢٧٩م، وتلقب بالملك المنصور، وبهذا يكون قد نقل السلطة من البيت الظاهري ليحصرها في بيته. للمزيد انظر ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٢٩٢.

كما جهز قلاوون حملة في سنة ٦٨٦هـ/١٢٨٧م بقيادة القائد المملوكي أيدير المسروري المعروف (بالخياط) متولي القاهرة وبمساعدة متولي قوص حينها الأمير عز الدين أيدير السيفي لإخضاع ملك النوبة "سمامون"، ذلك أن ملوك النوبة ومنذ خضوعهم للدولة المملوكية على عهد الظاهر بيبرس، وهم يتحينون الفرص لإثارة والقلقل بغية الانفصال عن المماليك، وإعادة إحياء مملكتهم من جديد. (١) فلما سمع ملك النوبة سمامون بأنبائها فر إلى جنوب البلاد وعاد الأميران بالجند يحملون الغنائم الكثيرة. (٢) وعمل السلطان أيضاً على تحسين العلاقات السياسية التي كانت مملكة الحبشة جارة مملكة النوبة. (٣) كما سعى السلطان قلاوون جاهداً إلى طمأنة العاملين في تجارة الكارم وذلك عن طريق رسم سياسة جمركية معتدلة وشدد على عمال الثغور في تنفيذها بدقة وقد بدت آثار هذه السياسة في رسالة أبو نكية حاكم جزيرة سيلان سنة ٦٨٢هـ/١٢٨٣م والتي طلب فيها من السلطان المنصور قلاوون عقد معاهدة مع مصر وأعلن في رسالته أنه لا يريد التعامل مع سلطان اليمن بسبب ما كان يلاقيه التجار من متاعب في دفع الضرائب بعدن مع أنه على استعداد لشحن عشرين سفينة بأنواع مختلفة من متاجر الكارم من أحجار كريمة وتوابل وأقمشة حريرية وغيرها. (٤) وأمر البعثة أن تسلك طريق الخليج العربي والعراق والشام حتى لا تمر بعدن فعبرت السفن المحيط الهندي إلى ميناء هرمز ومنه إلى سيراف* والبصرة ومنها إلى بغداد ومنها إلى مصر. (٥) ومن الدلائل الأكيدة على اهتمام السلطان قلاوون بتجارة الكارم ذلك المرسوم الذي أصدره سنة ٦٨٧هـ/١٢٨٨م، والذي يعد بمثابة أمان وإعلام لتشجيع التجار الذين يتعاملون مع مصر من بلاد الهند والسند وسيلان واليمن والعراق وإفريقيا، والمقصود هنا شمول الدعوة لجميع التجار، حتى كثر وفود التجار من الشرق والغرب من صقلية ومن قشتالة ومن مملكة أرغونة*. (٦) ونوه السلطان قلاوون في ذلك المرسوم على ما سوف يحظى به التجار من أمان وعدل وحسن معاملة. (٧) كما سير ذلك المرسوم مع تجار الكارم، حيث تمكن السلطان عن طريقه في إغراء التجار بمحاسن مصر وتأمين خوفهم من جور نظار الثغور وبما سيحققونه من أرباح من وراء الاتجار مع مصر. (٨) وفي سنة ٦٧٣هـ/١٢٧٤م، تعرض تجار الكارم لنهب بضائعهم، عندما تعرضت "سيس" الواقعة شمال أرمينية بآسيا الصغرى لهم، مما اضطر السلطان قلاوون إلى تجريد حملة عسكرية أجبرت الأرمن على توقيع الصلح الذي نص على أن يتردد التجار بأموالهم ومتاجرهم في أمان. (٩)

١- المقرئزي، المصدر السالف، ج ١، القسم الثالث، ص ٧٣٦-٧٣٧.

٢- المقرئزي، السلوك، ج ١، القسم الثالث، ص ٧٣٧.

٣- عطية، سليمان، سياسة المماليك في البحر الأحمر حتى نهاية عصر برسباي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٥٩، ص ٦٢.

٤- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٨، ص ٧٧، ٧٨. المقرئزي، المصدر السالف ج ١، القسم الثالث، ص ٧١١-٧١٣. الحداد، محمد إسماعيل حمزة، السلطان المنصور قلاوون، ص ٧٠.

٥- القلقشندي، المصدر السالف، ج ٨، ص ٥٥. بيبرس الدوادر، زبدة الفكرة، ص ٢٣١-٢٣٢.

٦- سرور، محمد جمال الدين، دولة بني قلاوون في مصر، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣٤٣. * حيث قامت الدولة الحفصية في تونس بلعب دور الوسيط التجاري بين تجار الكارم في مصر وتجار قشتالة وأرغونة في الغرب. أنظر، خلف الله، ابتسام مرعي، العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣١٧.

٧- القلقشندي، المصدر السالف، ج ١٣، ص ٣٣٩-٣٤٢. وانظر، ابن عبد الظاهر، محيي الدين عبد الله، تشریف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، ومحمد علي النجار، القاهرة، ١٩٦١، ص ٣٢٦.

٨- ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج ٨، ص ٦٦-٦٧.

٩- بيبرس الدوادر، زبدة الفكرة، ص ٥٤. وأنظر، عطية، عزيز سوربال، العلاقات بين الشرق والغرب، ص ١٢٥، ١٢٤.

*- سيراف، ميناء في بلاد فارس على الخليج العربي. انظر الأطلس التاريخ للعالم الإسلامي، دار دمشق للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ٥، ٧.

ولم يقف الأمر عند ذلك ، فقد أرسل سلطان التتار أحمد تكدار رسالة إلى السلطان قلاوون سنة ٦٨١هـ/١٢٨٢م، يطلب منه كف الحرب وإطلاق سبيل التجار فاستجاب له قلاوون وأمر بتسهيل مهمة تجار التتار، مقابل تسهيل مهمة تجار الكارم. (١) كما تابع السلطان الناصر محمد بن قلاوون* سياسة من سبقه من سلاطين المماليك في المحافظة مكانة تجار الكارم في مصر ففي سنة ٧١٧هـ/١٣١٧م هددت قبيلة بني كنز العربية الطريق بين عيذاب على البحر الأحمر وقوص على النيل. (٢) وسيطرت على عيذاب وهددت أسوان وقطعت الطريق على رسول اليمن القادم على الأبواب السلطانية وسلبت تجار الكارم الوافدين على مصر في القافلة نفسها مما دفع الناصر محمد إلى تجريد حملة عسكرية بقيادة الأمير مغلطي أقرت السلام في المنطقة وأخضعت بني كنز والقبائل التي كانت تهدد تجارة الكارم معهم. (٣) كما خرج صاحب سواكن لإعلان الولاء إلى الأبواب السلطانية وقرر أن يحمل إليها ثمانين رأساً من الرقيق وثلاثمائة جمل وثلاثين قنطاراً من العاج سنوياً. (٤) كذلك لم يدخر الناصر محمد جهداً في التقرب إلى عرب الشرقية فأوكل إليهم مهمة حراسة الطريق الشامية عبر سيناء لحماية تجارة الكارم مقابل مكافأة سنوية. (٥) كما حرص الناصر محمد، على تطهير الصحراء الغربية من اعتداءات قبائل البجة التي زاد نشاطها في سنة ٧١٩هـ/١٣١٩م، فاضطر السلطان إلى إرسال حملة عسكرية بقيادة الأمير أقوش المنصوري الذي تمكن أن يقر الأمن، فأنعم عليه بتعيينه حاكماً لميناء عيذاب وترك معه حامية لحفظ الأمن. (٦) ولم يقف الأمر عند ذلك فقد أرسل السلطان غازان " سلطان التتار " رسالة إلى السلطان الناصر محمد سنة ٧١٠هـ/١٣١٠م، يطلب منه إيقاف الحرب التي سببت تأخر سفر تجار الكارم وتوقف البضائع فاستجاب له النار محمد حرصاً منه على مصالح تجار الكارم. (٧) كما رحب الناصر محمد بالسلام بناءً على طلب من بوسعيد سلطان التتار الذي خلف السلطان غازان في سنة ٧٢٠هـ/١٣٢٠م وانتظم بعد ذلك سير القوافل البرية بين الصين والعراق وسوريا ومصر. (٨) أما بالنسبة لمكة فقد قام الأميران رميثة وحميصة بنهب تجار الكارم حتى كثرت الشكوى بحقهم مما دفع السلطان الناصر محمد إلى عزلهما في سنة ٧١٢هـ/١٣١٢م، وعندما عزم السلطان الناصر محمد على أداء فريضة الحج في السنة نفسها، فر الأميران وقبل أن يتركا مكة، قاما بنهب قافلة لتجار الكارم كانت واصله من اليمن، فأسرع السلطان إلى مكة، فما

- ١- المقرئزي، المصدر السالف، ج ١، القسم الثالث، ص ٧١٩. وابن عبد الظاهر، المصدر السالف، ص ١٨، ١٧.
- ٢- كان إشراف بني كنز على الحركة التجارية بنهر عيذاب وعلى نقل متاجر الشرق من عيذاب عبر الصحراء النوبية إلى أسوان ثم قوص، مصدراً من مصادر ثرائهم وقوتهم. انظر، القوصي، عطية، من تاريخ بلاد النوبة وتاريخ دولة الكنوز الإسلامية، القاهرة، ١٩٨١، ص ١١٦-١٢٥.
- ٣- النويري، نهاية الأرب، ج ٣٠، ص ٧٥-٨٠. وأنظر، المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ١٦٢.
- ٤- العيني، بدر الدين، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، دار الكتب المصرية، دت، ص ٦٨.
- ٥- ابن أبيك الدواداري، كنز الدرر وجامع الغرر، ج ٩، تحقيق Hanz Romer، القاهرة، ١٩٦٠، ص ١١٥-١١٦.
- ٦- المقرئزي، المصدر السالف، ج ٢، ص ١٩٤.
- ٧- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ١٣٨-١٤٠. وانظر، ابن أبيك الدواداري، كنز الدرر، ج ٩، ص ٥٥-٥٦. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٨، ص ٦٩-٧٠.
- ٨- المقرئزي، المصدر السالف، ج ٢، ص ١٧٥، ٢٠٧-٢٠٩.
- *- الناصر محمد بن قلاوون، ابن السلطان المنصور بن قلاوون أعتلى عرش السلطنة لثلاث مرات منذ أن كان عمره تسع سنوات الأولى (٦٩٣-٦٩٤هـ/١٢٩٣-١٢٩٤م)، والثانية (٦٩٨-٧٠٨هـ/١٢٩٩-١٣٠٩م)، أما آخر مرة كانت فترة حكمه من (٧٠٩-٧٤١هـ / ١٣١٠-١٣٤٠م).

كاد يبلغها حتى خرج تجار الكارم يطلبون من السلطان الحماية والنجدة من حميصة ورميثة طاغيي مكة، فما كان منهما إلا أن أرسلتا مبعوثاً من قبلهما للسلطان بأنهما على استعداد لتعويض تجار الكارم عما فقده، فعفا عنهما السلطان وأرسل لهما تقليداً جديداً بحكم مكة. (١) إلا أن حميصة عاد لاستخدام العنف مع التجار، فاضطر السلطان الناصر محمد إلى إرسال حملة عسكرية لتأديبه في سنة ٧١٥هـ/١٣١٥م بقيادة والي قوص وأسفرت الحملة عن فرار حميصة وتعيين رميثة في حكم مكة وبهذا استراح تجار الكارم من حميصة الذي أفسد تجارة الكارم أثناء حكمه، وجعل التجار يتحاشون الرسو في ميناء جدة. (٢) كذلك من الأعمال التي قام بها السلطان الناصر محمد وخدمت تجارة الكارم كانت موافقته على فكرة الأمير بكتوت الخازندار نائبه بالإسكندرية، بضرورة حفر قناة تصل فرع رشيد بالإسكندرية وهي قناة قديمة وكثيراً ما طمرت الرمال وكان يتم إعادة حفرها من جديد، ففي العصر العباسي أعيد حفرها سنة ٢٤٥هـ/٨٥٩م كذلك في عصر الدولة الطولونية، تم إعادة حفرها وكان ذلك سنة ٤٠٤هـ/١٠١٣م، كذلك في العصر الفاطمي وأخيراً في العصر المملوكي أعيد حفر القناة الملاحية فأسهمت في تخفيف نفقات تجارة الكارم. (٣) كما تطلع الناصر محمد إلى مملكة اليمن المتحكمة في تجارة الكارم والتي كان ملوكها كثيراً ما يسيئون معاملة التجار الوافدين من مصر إلى ثغر عدن، فأرسل في سنة ٧٢٦هـ/١٣٢٥م حملة عسكرية لإخضاع ملك اليمن الظاهر عبد الله الذي لم تعد تربطه بمصر سوى تبعية اسمية تتمثل في هدية ترسل كل عدة سنوات، ولكن الحملة عادت دون أن تحقق هدفها وبقي ملوك اليمن على عاداتهم بالإساءة لتجار الكارم في كثير من الأحيان وبفرض الرسوم الجمركية الباهظة عليهم. (٤) وبعد عصر أبناء الناصر محمد من أهم مراحل نشاط تجارة الكارم في العصر المملوكي، على الرغم من أنه يعد بنظر الباحثين في تاريخ الممالك من أسوء المراحل التي مرت بها دولة المماليك البحرية على الصعيد السياسي، حيث أنه وبوفاة الناصر محمد بن قلاوون ختمت مرحلة من أزهى مراحل التاريخ المملوكي بلغت فيها الدولة ذروة قوتها وازدهارها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية وحتى الاجتماعية. فقد عم الفساد السياسي أرجاء الدولة خلال الحقبة ما بين وفاة الناصر محمد (٧٤١هـ/١٣٤٠م)، وبين سقوط الدولة في عام (٧٨٤هـ/١٣٨٢م)، وهنا يلاحظ دخول دولة المماليك البحرية في طور الركود والتدهور السياسي الذي سيؤدي في النهاية إلى سقوطها. هذا من ناحية الإدارة والسياسة أما من الناحية الاقتصادية فعلى الرغم من أن السلاطين من أولاد وأحفاد الناصر محمد الذين حكموا بعده كانوا جاهلين في أمور السياسة إلا أنهم كانوا مهتمين بالناحية الاقتصادية وبتشجيع التجارة والصناعة والزراعة أيضاً وذلك بسبب حاجتهم إلى المال من أجل متعهم وملذاتهم الشخصية. ما دفع بدوره تجار الكارم إلى زيادة نشاطهم التجاري ساعدهم على ذلك أيضاً الاضطراب الذي عم الطريق البري الآسيوي والذي كان ينافس طريق البحر الأحمر في تجارة الكارم. فقد ظلت سياسة مصر المملوكية في هذه الفترة تسير على طريق حماية تجارة الكارم، و مدارات حكام بلاد الحجاز لتأمين قوافل الكارم. (٥)

١- العيني، المصدر السالف، ص ٤٣٥-٤٤٢.

٢- عطية، سليمان، سياسة المماليك في البحر الأحمر، القاهرة، د.ت، ص ١١٩.

٣- طوسون، عمر، تاريخ الإسكندرية القديم وترعة المحمودية، الإسكندرية، ١٩٤٢، ص ١٦. سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ الإسكندرية وحضارتها، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٩٩.

٤- أبو مخرمة، تاريخ ثغر عدن، نشر علي حسن علي، بيروت، ١٩٣٦، ج ٢، ص ١٤٢-١٤٣. وللمزيد عن هذه الحملة انظر، المقرئ، السلوك، ج ٣، ص ٢٦٨. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٨٤-٨٧.

٥- الجزيري، زين الدين عبد القادر بن محمد، الدرر الفريدة المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المعظمة، نشر محمد الجاسم، دار اليمامة، الرياض، ١٩٨٣. ص ٢٦٩. وانظر، المقرئ، ص ٣٤٠.

حيث أمر السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن الملك الناصر* (٧٦٤-٧٧٨هـ/١٣٦٣-١٣٧٧م)، في سنة ٧٦٦هـ/١٣٦٥م، الشريف عجلان، شريف مكة، بإلغاء المكوس التي كان يأخذها من تجار الكارم، كما منعه من تحصيل أي مكس على ما يباع في أسواق مكة وقد عوضه عن ذلك بمبلغ مائة وستين ألف أردب من القمح ترسلها مصر سنوياً حتى لا يتعرض للتجار، وسجل ذلك في وثيقة وقع عليها كلاهما (١).

كما قام السلطان الأشرف شعبان بتطهير قناة الإسكندرية السابقة الذكر بسبب تراكم الرمال، وتعذر وصول الماء إليها فأصبح نشاطها الملاحي لا يتعدى زمن الفيضان الأمر الذي كان يعوق تجارة الكارم. (٢) حاول سلاطين المماليك في أواخر عصر دولة المماليك البحرية الاهتمام بتجارة الكارم، والقضاء على أي خطر يهدد أمنها ويضعف نشاطها فعلى الرغم من الفوضى السياسية الداخلية التي عانت منها دولة المماليك البحرية في أواخر حكمها إلا أنها بقيت محافظة على قوتها الخارجية وتمكنت بفضل القواعد والأسس العسكرية السليمة التي بنيت عليها هذه الدولة من مواجهة خطر الفرنجة عند غزو مدينة الإسكندرية (٧٦٧هـ/١٣٦٥م) وتعطيل تجارة الكارم فيها، وسيتم الحديث عن تفاصيل هذه الحملة في الفصل السادس من الأطروحة كذلك تمكن المماليك في هذه الفترة من القضاء على مملكة أرمينيا الصغرى التي كثيراً ما هددت تجارة الكارم في مصر وبلاد الشام وكانت بمثابة خطرٍ موجه ضد اقتصاد المماليك في مصر وبلاد الشام. (٣) ولكن بعد عام ٧٦٧هـ/١٣٦٥م، لم يعد هناك دور حقيقي وفعال لتجار الكارم في مصر، حيث ضربت تجارتهم بفعل تعطيل ميناء الإسكندرية بفعل الحملة التي قادها ملك قبرص ضد مدينة الإسكندرية. ومع وصول سلاطين ضعفاء إلى عرش السلطنة المملوكية بعد وفاة السلطان الناصر محمد، والتخبط السياسي الذي عانت منه الدولة المملوكية الأولى في أواخر أيامها، كل هذا أدى إلى تدهور وضع طبقة تجار الكارم وضياح أموالهم وهيبته في مصر وبلاد الشام، ومع بداية حكم دولة المماليك الثانية (دولة المماليك الجراكسة كان تجار الكارم قد بدؤوا يفقدون السيطرة على تجارة الكارم لصالح سلاطين المماليك الذين تسلموا بأنفسهم المتاجرة ببضائع الكارم واحتكارها لصالحهم، حتى بات أكثر تجار الكارم الأصليين مجرد وسطاء بين التجار الأجانب وسلاطين المماليك في الدولة المملوكية الثانية. وبما أن الحقبة التاريخية الذي يعالجها البحث، لا تسمح بذكر الأحداث التاريخية التي تلي عام ٧٦٧هـ/١٣٦٥م، سوف يتم ذكر مثال عن سيطرة سلاطين الدولة المملوكية الثانية على تجارة الكارم. كانت سياسة المماليك منذ عهد السلطان برقوق* وهو أول سلاطين دولة المماليك الجراكسة، تقوم على إقرار الأمن في المناطق التي

١- الجزيري، زين الدين عبد القادر بن محمد، الدرر الفريدة المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المعظمة، نشر محمد الجاسم، دار اليمامة، الرياض، ١٩٨٣. ص ٢٦٩. وانظر، المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٣٤٠.

٢- المقرئ، الخط، ج ١، ص ١٧٢.

3- Atiya, A.S; The Crusade in the Later Middle Ages, London, 1938, P.58

*- الأشرف شعبان، من سلاطين الفترة الأخيرة من حكم دولة المماليك البحرية، أعتلى الحكم عام ٧٤٧هـ/١٣٤٥-١٣٤٦م، وتلقب بالملك الكامل، كان عهده عهد تدهور السلطنة المملوكية وانتشار الفوضى والفساد في أرجائها. ابن تغري بردي، المنهل الصافي الأجزاء ١-٢-٧ تحقيق محمد أمين، الجزء ٣-٤ تحقيق نبيل محمد عبد العزيز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت، ج ٦، ص ٢٥٣، ٢٥٠.

*- السلطان برقوق، مملوك من أصل جركسي من قبيلة كسا، بيع في أحد أسواق الرقيق في بلاد القرم إلى شخص يدعى عثمان بن مسافر من تجار الرقيق اشتراه الأمير يلبغا الناصري، وباعتلائه العرش انتهت الدولة المملوكية البحرية التي حكمت زهاء مائة وثلاثين عاماً وقامت دولة المماليك البرجية (الجركسية) وكان ذلك ٧٨٤هـ/١٣٨٢م.

تتم فيها مبادلات تجارية، في محاولة منهم لتأمين التجارة. (١) حيث أن السلطان برقوق كان لا يتهاون في تأديب القبائل البدوية في الصحراء الشرقية التي كانت تهدد تجارة الكارم، فأصدر أوامره إلى الكاشف المكلف بالمنطقة بالقبض من وقت لآخر على بعض هؤلاء البدو وإرسالهم إلى القاهرة، حيث كان ينزل بهم أشد العقوبة. (٢) بل حتى إنه سافر بنفسه في سنة ٧٩٣هـ/١٣٩٢م، إلى قطيا * لمعاقبة حاكمها أحمد بن طشلاقي الغتباي، عندما سمع بأنه كان يقوم بقطع الطريق على تجار الكارم. (٣) وعندما بدأ السلطان برقوق في الاشتغال بتجارة الكارم أخذ يوطد علاقته بمصادر هذه التجارة في جنوب البحر الأحمر مثل جزر دهلك وبلاد اليمن والحبشة ويعد وصول الهدايا إليه من حاكم جزيرة دهلك خير دليل على حسن العلاقة بينه وبين حاكم تلك الجزيرة وعلى اهتمامه بأمر تجارة الكارم. (٤) وظلت العلاقات ودية ومستقرة بين الطرفين ما دام اليمنيون يعملون على حفظ الأمن للتجارة المملوكية في ميناء عدن الذي أضحي مركزاً مهماً من مراكز التجارة بين الشرق والغرب. (٥)

ب- التصدي لغارات القراصنة:

تابع المماليك جهودهم في التصدي لغارات القراصنة الذين كان هدفهم القضاء على تجارة الكارم مصدر ثروة دولة المماليك وهذا ما حدث فعلاً سنة ٦٧٠هـ/١٢٧١م، عندما اعترض قراصنة مرسيليا مركباً لتجار الكارم وكان على متنه وفداً مرسلأ من قبل الملك بركة خان زعيم مغول القبجاق *، إلى السلطان بيبرس وأخذوا ما معه. (٦) مما دفع السلطان بيبرس إلى القبض على تجار مرسيليا الذين كانوا متواجدين في الإسكندرية، ومنعهم من السفر حتى يعرضوا ما أخذهم أصحابهم. (٧) كذلك نجح الظاهر بيبرس في إقناع البنادقة بعدم اشتراكهم في الحملة الفرنجية الثامنة التي قادها لويس التاسع ملك فرنسا، إلى تونس سنة ٦٦٩هـ/١٢٧٠م، وذلك مقابل بعض الامتيازات التجارية في مصر وخاصة وأن البنادقة عرفوا مدى قوة الظاهر بيبرس وكيف أنه تمكن من مهاجمة معاقل الفرنجة في فلسطين وتمكن من استعادتها من بين أيديهم ولاسيما الحصنين الكبيرين قيسارية وأرسوف الأمر الذي أزعج الفرنجة ولكنهم وقفوا عاجزين عن الرد عليه، وهكذا أخذ بيبرس ينتقل من نصر إلى نصر فقبلت أعماله بالترحاب من جانب حلفائه، من أمثال الإمبراطور البيزنطي ميخائيل الثامن، وبركة خان زعيم مغول القبجاق والإمبراطور فريدريك الثاني إمبراطور صقلية حتى إنه كان يقال بأن الظاهر بيبرس كان يعلم ما يدور بين ملوك أوروبا عن طريق البندقية لذا تم اتهامهم بأنهم حلفاء للمماليك والعرب. (٨)

١- عطية، سليمان، سياسة المماليك في البحر الأحمر، ص ٢٢٥.

٢- ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج ٩، ص ٢٤٨.

٣- العيني، عقد الجمان، ج ٢٢، ص ٤٣١.

٤- ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج ١، ص ٣٥١.

٥- عبد السيد، حكيم أمين، قيام دولة المماليك الثانية، الدار القومية للنشر والطباعة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٦٠.

٦- دراج، أحمد، المماليك والفرنج، ص ١٢٩.

٧- الرمزي، تليفق الأخبار وتليفق الآثار، القاهرة، ١٩٠٨، ج ١، ص ٤٦٥.

8- Harold Lamb, The Crusades, The Flam of Islam, London, 1931, p346.

*- قطيا، قطية، كانت على طريق مصر قرب الفرما (بلوز)، على الطريق بين مصر والشام على ساحل البحر المتوسط في شبه جزيرة سيناء من ناحية الشمال الغربي، وقد وصفها البعض بأنها على الطريق بين القنطرة والعريش. انظر، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٤، ص ١٤٤. و المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٠٣. وأيضاً، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٠١.

*- مغول القبجاق، قسم جنكيز خان إمبراطوريته بين أربعة من أولاده هم: جوجي، جغتاي، أوكتاي، تولوي، فكان نصيب جوجي وهو أكبر أخوته، البلاد الواقعة بين نهر أرتش والسواحل الجنوبية لبحر قزوين وتعرف تلك البلاد عامة باسم القبجاق وغالب سكانها من الأتراك انظر، المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣٩٤-٣٩٥.

إلا أنه في عصر السلطان المنصور قلاوون حدث أن اعتدت مجموعة القراصنة البنادقة على مركب لتجار الكارم خرج من الإسكندرية في سنة ٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م، باتجاه البندقية، وعندما وصلت أخبار هذا الاعتداء إلى الإسكندرية، فر بعض التجار البنادقة من الإسكندرية خوفاً على حياتهم وقبضت السلطات المملوكية على البعض الآخر، فاستتكرت البندقية ذلك، وقامت بدورها بالقبض على بعض تجار الكارم عندها، وأخذت ما معهم من أموال ومتاجر، إلا أنها خشيت أن تتأثر علاقتها التجارية مع مصر بسبب هذا الإجراء فأرسلت إلى السلطان قلاوون تنبراً من ذلك الفعل وأعدت إلى مصر ما أخذ، وأخبرت السلطات في البندقية السلطان قلاوون بأن هذه الجماعة قراصنة خرجوا عنهم، فعفا السلطان عن التجار البنادقة. (١) كذلك حدث أن جماعة من البنادقة قاموا بأسر مركب كارمي في عصر السلطان الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون مما دفعه إلى القبض على تجار البنادقة، الأمر الذي أدى بدوره إلى إرسال البندقية رسولها نيحولا إلى السلطان يطلب منه السرعة في الإفراج عن التجار البنادقة، في مقابل أن يقوموا بسداد مبلغ سبعين ألف درهم لتجار الكارم تعويضاً لهم. فأجابه السلطان إلى طلبه وتوجه الرسول إلى الإسكندرية لتعويض تجار الكارم الذين لحقهم الضرر وكتب السلطان أماناً للتجار البنادقة بأن يترددوا على الثغور العربية آمين. (٢) وفي صفر سنة ٧٦٧هـ/ تشرين الأول ١٣٦٥م، قاد بطرس الأول ملك قبرص حمة ضد مدينة الإسكندرية المصرية والتي كان هدفها في الحقيقة اقتصادي على حد تعبير النويري باعتبارها أغنى مدن البحر المتوسط ومركز تجمع سفن الكارم الذاهبة إلى الغرب الأوروبي، وخاصةً بعد أن عاد الطريق التجاري عبر الأراضي المصرية إلى حيويته. (٣) فاستتكرت البندقية ذلك وأرسلت إلى السلطان الأشرف شعبان تطلب العفو عن رعاياها أو تجديد ما بينهما من معاهدات ولكن السلطان رفض أي اتفاق معها إلا بعد الاتفاق مع ملك قبرص أولاً. (٤) وبدأ السلطان بمهاجمة قبرص مما اضطر ملكها إلى طلب النجدة من ملوك أوروبا. (٥) فأرسلت البندقية وفداً إلى قبرص لإقناع ملكها بالصلح مع سلطان مصر الذي أرسل بدوره وفداً إلى قبرص في رمضان سنة ٧٦٨هـ/ ١٣٦٦م، وتم التفاوض مع الوفد القبرصي إلا إن الوفد القبرصي طلب إعفاء التجار القبارصة من الرسوم الجمركية، فرفض السلطان. (٦)

ومع هذا فقد استجاب ملك قبرص لطلب سلطان مصر، وأطلق سراح التجار المصريين وتم نقلهم إلى مصر، إلا أن العلاقات ظلت متوترة بين مصر وقبرص. ففي سنة ٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م، أرسل بطرس الثاني ملك قبرص حملة هاجمت الإسكندرية فاضطر السلطان الأشرف شعبان، إلى توقيع الصلح مع القبارصة وعادت العلاقات التجارية بين مصر وأوروبا، باستثناء بعض أعمال القرصنة التي أمكن التغلب عليها خاصةً بعد أن خففت البابوية قرارات الحرمان على التجارة مع مصر. (٧)

1- Lane-Poole, Stanley, A history of Egypt in the Middle Ages, London, 1901,

٢- ابن عبد الظاهر، الألفاظ الخفية، ص ٤٤، ٤٥.

٣- النويري، السكندري، الإمام بالأمور المقضية في واقعة الإسكندرية، القاهرة، د.ت، ج ٢، ص ٣٨٢-٣٨٣.

4- Makhiras, L. Rectital Concer ning the Sweet land of Cyprus, Edit, by R.M. Dawkins, Oxford, 1983, I, P. 153.

٥- حبشي، حسن، هجوم القبارصة على الإسكندرية، مقالة بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٩، ص ١-٣٥.

6- Hill, G.A., History of Cyprus, Vol. II. 1949, pp.339

7- Hill, G.A, History of Cyprus, II, p.37

ويبدو أن الدافع - وراء قبول السلطان الأشرف شعبان الصلح كان رغبته في إنهاء حالة الحرب، التي تعرضت في أثنائها الموانئ المصرية والشامية لهجمات القراصنة، مما نتج عنه كساد تجارة الكارم وتكدس البضائع، نتيجة لوقف التعامل مع التجار الأجانب، لذا وافق على توقيع الصلح في السنة نفسها - ومع ذلك ظلت قبرص وكرراً للقراصنة خاصة بعد أن تحولت القوة البحرية المكلفة من البابوية لتنفيذ أحكام الحصار الاقتصادي من خلال منع التجار الأجانب من التعامل مع المماليك - إلى أعمال النهب والتخريب ضد الموانئ في مصر والشام ولم يكن لدى المماليك وسيلة للمطالبة باسترداد الأموال والمتاجر الكارمية التي تقع في أيدي هؤلاء القراصنة أو حتى المطالبة بالتعويض عن الأضرار سوى تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية إزاء التجار الأجانب وقناصلهم المقيمين بدولة المماليك وذلك بالقبض عليهم والتحفظ على أموالهم وبضائعهم إلى أن تتم تسوية المشكلة كما لجأ المماليك أيضاً إلى تحديد مدة إقامة الأجانب في الدولة وكانوا مضطرين إلى ذلك لأنه لم يكن لهم موظفون دبلوماسيون لدى الدول الأجنبية لقلّة مصالح المماليك بهذه الدول في الوقت الذي كانت هذه الدول تسعى بأموالها وتجارها وقناصلها إلى أسواق مصر والشام حرصاً على المكاسب التي كانت تجنيها من وراء الاتجار معهما. (١) يعد غزو الإسكندرية من قبل للفرنجة، من أحد العوامل الأولى والمسرعة في رسم نهاية تجارة الكارم في مصر وبلاد الشام زمن دولة المماليك، كما سنرى عند الحديث عن نهاية التجارة الكارمية في مصر وبلاد الشام. وخلاصة القول، أن غارات القراصنة استمرت طوال العصر المملوكي بعصره (الأول - الثاني) ويبدو أن القراصنة كانوا يختارون في أغلب الأحيان سواحل الشام ميداناً لنشاطهم ويبتعدون عن السواحل المصرية لتزايد الاهتمام بها من قبل لسلطين المماليك.

ت- تنظيم جوازات المرور لتجار الكارم:

لقد كان في مصر منذ بداية العصور الوسطى حتى العصر المملوكي، نظام دقيق لجوازات المرور فلم يكن أحد يستطيع أن يترك الناحية التي يقيم فيها والسفر إلى ناحية أخرى إلا بعد إذن أولي الأمر وكان يقبض على كل من وجد مسافراً من مكان إلى آخر من غير سجل (جواز). ويؤخذ من رواية للرحالة ابن سعيد المغربي "أنه كان لا بد من جواز للخروج من مصر أو الدخول إليها ولا بد أن يدرج في هذا الجواز كل من يرافقون المسافر ولو كانوا عبيده". (٢) يفهم من هذه الرواية لابن سعيد الأندلسي المغربي أن السلطات المملوكية في مصر وبلاد الشام قد أقرت العمل بنظام جوازات المرور شأنها في ذلك شأن جميع الدول في العصور الوسطى فكان لزاماً على كل فرد من أفراد المجتمع المملوكي مهما كانت وظيفته أو مكانته الاجتماعية و كان ينوي السفر أو الخروج من مصر لأي غرض كان سواءً للتجارة أو الحج أو لزيارة قريب له في مكان خارج حدود السلطنة فينبغي عليه أن يبرز هذه الوثيقة للتأكد من هويته وهوية من يصحبهم في رحلته. لأنه من أخطر الأمور التي كانت تهدد أمن وسلامة الدولة هو كثرة المتسللين الغرباء وانتشارهم في البلاد وكشفهم لأسرارها وإضرارهم بأمنها بسبب هذا الدخول غير المشروع لهذا فقد تنبهت الدول إلى أضرار مثل هذا الدخول فعمدت إلى اتخاذ ما يعرف ب(الجواز) يحمله من يدخل بلداً آخر. (٣)

1- Hill, G.A., History of Cyprus, II, p.375.

٢- السراج، زين الدين عبد الحميد، دولة كانم الإسلامية، ص ١٦٦.

٣- الجراري، عبد الله بن العباس، تقدم العرب في العلوم والصناعات واستاذيتهم لأوروبا، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٣٠.

أما عن صيغة الجواز فقد أشار إليه القلقشندي إليه بقوله: "أوراق الجواز، هي المعبر عنه بأوراق الطريق تكون في ثلاثة أوصال في قطع العادة يكتب في أعلاها سطر واحد صورته: (ورقة طريق على يد فلان الفلاني) لا غير ويكتب في بقية ذلك الوصل (رسم بالأمر الشريف العالي المولوي السلطاني الملكي الفلاني- أعلاه الله تعالى وشرفه وأنفذه وصرفه - أنه يمكن فلان الفلاني) وتذكر ألقابه إن كان ممن له قدر أو له ألقاب معهودة أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه الحال (من التوجه على جهة قصده والعود) فإن كان متميز المقدار كتب: (ويعامل بالإكرام والاحترام والرعاية الوافرة الأقسام، قال وما تقدم من كتابه أنه يمكن من التوجه والعود وهو فيما إذا كان عائداً ورسم بتمكينه من العود وإلا فيكتب) أن يمكن من التوجه إلى جهة قصده) فإن كان قد حضر إلى الأبواب وهو عائد فالأحسن أن يكتب فيه (أن يمكن من العود إلى جهة قصده) وكذا (ويعامل بالإكرام والاحترام) لا يكتب إلا لذي قدر كبير. وإذا فرغ من صورته بعد ذلك (إن شاء الله تعالى) ثم التاريخ والمستند على العادة". وكان هناك شخص يقوم بأمر هذه الجوازات، يسمى متولي الجواز. وكان يسجل بالجواز اسم الرجل صاحب الجواز واسم من معه وكم عمره وعمر من معه ومن أي بلد هو، ومقدار المال الذي معه وما معه من متاع، وإذا ورد الشخص بمكان كتب على جوازه: "ورد علينا فلان بن فلان الفلاني في يوم كذا أو شهر كذا، وسنة كذا ومعه كذا لئلا يذهب من مال الرجل أو متاعه شيء ضياعاً، فمتى ذهب منه شيء أو مات علم كيف ذهب ورد عليه أو على ورثته من بعده ولقد كان الجواز يتضمن صفة الشخص وهيئته لئلا يشتبه به أحد ويتخذ لغير أهله. (١) وهذه الجوازات كان لها أهمية بالنسبة لتجار الكارم لأنها كانت تكفل لهم الطمأنينة في أسفارهم بين مصر والشام والصين والهند وإفريقيا وغيرها. (٢)

وقد أقيم مركز للمراقبة على الحدود المصرية الشامية والتي مر بها ابن بطوطة ووصفها يقول: "ولا يجوز فيها أحد من الشام إلا ببراءة من مصر، ولا من مصر إلا ببراءة من الشام حرصاً على أموال الناس". ويمكن أن نستدل من هذه العبارة على عظم تجارة الكارم العابرة من مصر إلى الشام وبالعكس. هذا ويذكر ابن بطوطة أنه: "لم يكن يسمح لأحد بالخروج من دمياط إلا بتصريح كتابي من النائب حفاظاً على أمن البلاد بالنسبة للوجهاء من القوم (ويقصد تجار الكارم) وغيرهم، أما من دونهم فكان يطبع على ذراعه. (٣) يمكن أن يفهم من هذه العبارة أن الدولة المملوكية كانت تمنح جواز مرور كتابي (وثيقة رسمية) لكبار أفراد المجتمع من تجار وأعيان ووجهاء وعلماء ورجال دين، أما عامة الشعب فكانوا إذا أرادوا الخروج من مصر ختم على أيديهم بختم المرور. وعلى ما يبدو، فإن السلطات المملوكية كانت لا تسمح بالدخول أو الخروج من مصر براً أو بحراً إلا بجواز مرور، وبرزت هنا قطياً مركزاً لنقل بضائع الكارم في سنة ٧٩٣ هـ / ١٣٠٤ م، "وكان لا يمكن لأحد المرور منها سواءً من مصر أو الشام أو بالعكس إلا بجواز مرور ولا يمكن الدخول إلى مصر من الشام إلا عن طريقها". (٤)

١- القلقشندي، صبح الأعشى، ج٧، ص ٢٣١-٢٣٣.

٢- يوسف، نيقولا، تاريخ دمياط منذ أقدم العصور، دمياط، ١٩٥٩، ص ١٧٢-١٧٣. وانظر، محمد جمال الدين سرور، دولة الظاهر بيبرس، ص ١٤٥.

٣- ابن بطوطة، تحفة النظار، ج ١، ص ١١٣. وانظر، يوسف، يوسف، المرجع السالف، ص ١٦٣-١٧٢.

*- الجواز، أو جواز المرور، في اللغة هو "صك المسافر" جمعه أجوزة، ويقال: "خذوا أجوزتكم أي صكوك المسافرين لئلا يتعرض لكم". فهمي، علي محمود، التنظيم البحري الإسلامي في شرق البحر المتوسط من القرن السابع حتى القرن العاشر الميلادي، ترجمة قاسم عبده قاسم، بيروت، ١٩٨١، ص ١٢٥.

٤- القلقشندي، المصدر السالف، ج ١٤، ص ٣٧٨.

ومنعاً للتهرب كان يتم تسوية الرمل حول قطيا ليلاً حتى يتمكن في الصباح من التعرف على من يمر بدون جواز مرور. (١) وقامت قطيا بدور مهم ككثير حراسة وحاجز بين مصر والشام. (٢) وكان الجواز يعد في الواقع تقريراً عن السياسة التجارية التي رسمتها مصر في البحر الأحمر والمحيط الهندي للتوسع في استجلاب سلع الكارم ويلقي الضوء على قدرتها في تصريف ما يرد إليها من هذه السلع في البحر المتوسط. (٣)

ولم يكتف المماليك بتأمين قوافل الكارم، والتصدي لغارات القراصنة، وإصدار جوازات المرور، بل تعدى الأمر أكثر من ذلك بإصدار التعليمات للولاة ونظار الثغور: "كأن يتيقظوا لمهمات الثغور والإقليم وأن يأسروا التجار بحسن معاملتهم، ويكونوا رفقاء بهم عادلين، في أخذ الحقوق السلطانية فقط دون سواها". (٤) كل ذلك من أجل تخفيف الوطأة عن تجار الكارم، فكانت الأوامر تصدر تباعاً على ولاء الثغور باستجلاب قلوب تجار الكارم واستمالة خواطرهم حتى تتواصل التجارة وتعمر الثغور. (٥)

لقد كان لنظام الجوازات هذا فوائده لكل من التجار والدولة المملوكية، فقد كان يدون فيه أسماء التجار ومن بصحبته ومن أين أتوا وإلى أين هم مسافرون ومواعيد السفر ومدة الإقامة فيسهل على الدولة بواسطة هذه المعلومات الاطمئنان على حياة التجار وعلى أموالهم، كما أنها عن طريق هذه المعلومات تتمكن من معرفة النشاط التجاري للتجار وتحدد بموجبه مقدار الضرائب التي يجب أن تستوفى من كل تاجر. (٦)

ث- الاهتمام بالوظائف التي كانت تخدم تجارة الكارم:

كما اهتمت الدولة المملوكية أيضاً بشؤون تجارة الكارم في صميم بناء تنظيمها الإداري من أجل المصالح التي ربطت تجار الكارم بالدولة، فقد اهتم المماليك بهم وقدموا لهم التسهيلات الكثيرة حتى أنهم خصصوا لخدمتهم بعض الوظائف في الدولة، لرعاية مصالحهم وشؤون التجارة بين البحر الأحمر والبحر المتوسط، ويأتي في مقدمة هذه الوظائف وظيفة "نظر البهار والكارم أو مستوفي البهار والكارم" وهي كما يقول القلقشندي: "وظيفة جليلة تارة تضاف إلى الوزارة وتكون تبعاً لها وتارة تضاف إلى ناظر الخاص وتكون تبعاً لها وتارة تنفرد عنها حسبما يرى السلطان". (٧)

١- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٤، ص ٣٧٨.

٢- شقير، تنوع، تاريخ سيناء، ص ١٧٤. وانظر، سالم، السيد عبد العزيز، تاريخ البحرية المصرية، ص ٣٩٣.

٣- لبيب، صبحي، التجارة الكارمية، ص ١٨.

٤- القلقشندي، المصدر السالف، ج ١١، ص ٤١٩-٤٢١.

٥- القلقشندي، المصدر السالف، ج ١١، ص ٤٣٧.

٦- اليوزبكي، توفيق، تجارة مصر البحرية، ص ٦٩.

٧- القلقشندي، المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٢. ويذكر نعيم زكي، أن وظيفة نظر البهار والكارم، كانت تسمى نظر البحر الكارمي أو نظر البحار الكارمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب في أواخر العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٣٢٩، ٣٠٣.

كان أكثر من تسلم هذا المنصب هم من تجار الكارم لكثرة ما ارتبطت مصالحهم مع مصالح سلاطين المماليك، ومن اختصاصات هذه الوظيفة تحصيل البهار والفلفل الوارد لميناء الطور من ميناء جدة (١) وضع المماليك هذه الوظيفة لئتناسب مع توسع النشاط التجاري لتجار الكارم ولتنظم جباية الرسوم المترتبة على تجارة البهار، كان من واجبات مستوفي البهار والكارم مراقبة واردات تجار الكارم من مستودعاتهم ومسؤوليته أن يلاحظ ويجرد كل الوارد على أيدي تجار الكارم من اليمن وعدن إلى جدة ومن ثم إلى مصر وكذلك الإشراف على فنادقهم وعلى ما يباع لتجار الأجانب وتسهيل تعاملهم مع أهل البلاد ومع التجار العرب (٢)

وبجانب مستوفي البهار والكارمي، نجد موظفاً آخر يساعده وهو "استدار الكارمي" وكان يطلق عليه أيضاً "متحدث الكارمي أو المراقب" ووظيفته أساساً من وظائف أرباب السيوف، يتولى صاحبها الإشراف على بيت السلطان ومطابخه وغلمانه كما يعهد إليه الإشراف على مراقبة تحصيل الرسوم والعوائد الجمركية من تجار الكارم، وكان أرباب هذه الوظيفة على درجة كبيرة من الغنى والثراء بسبب الهدايا والاقطاعات الكثيرة التي كان السلطان يوزعها عليهم فكانوا يستغلونها ويتصرفون بها كيف يريدون وبما يخدم مصالحهم الشخصية ويزيد من ثرواتهم (٣)

ومن الوظائف الإشرافية الأخرى على تجارة الكارم وظيفة "مباشر الختم"، وصاحب هذه الوظيفة يتولى الختم على البضائع والختم دليل على استيفائها الرسوم المطلوبة لضمان استيفاء الرسوم على سلع الكارم الصادرة والواردة ولمنع الغش في السلع وأختام أخرى دليل على نقاوتها وأنها مرت على رقيب فحصها (٤) ثم تصدر براءة المخالصة الجمركية التي يعقبها عملية النقل إلى الميناء و شحن السفن وخلال ذلك يتصل نائب الإسكندرية ببلاط السلطان لإنهاء الأعمال المطلوبة وتحديد موعد الرحيل فإذا جاء التصريح بالسماح للسفن بالسفر فإن جماعة "مباشري الختم" يتواجدون في الجمارك لختم البضائع المصدرة والتأكد منها قبل شحنها على متن سفن الكارم (٥)

ومن الوظائف أيضاً وظيفة "ناظر الخاص" وهي وظيفة أحدثها السلطان الناصر محمد عندما أبطل الوزارة (٦) وكان متوليها يعرف بناظر الخاص الشريف، بمعنى أنه يباشر الإشراف على أموال السلطان الخاصة به (٧) كما كان السلطان يوكله في شراء وبيع بعض ما يحتاج إليه (٨)

١- ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ١٠٩.

٢- ابن شاهين، المصدر السالف، ص ١٠٩. وانظر، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٢.

٣- القلقشندي، المصدر السالف، ج ٤، ص ٢٠. وج ٥، ص ٤٥٧. وانظر، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١، ص ٢٣٢.

٤- المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٤٣٩.

٥- زكي، نعيم، طرق التجارة الدولية، ص ٤٠٧-٤٠٨.

٦- المقرئزي، المصدر السالف، ج ٢، ص ٦٧٠-٦٧١.

٧- المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٦٦. وانظر، ابن خلدون، المقدمة، ص ٢١٣.

٨- القلقشندي، المصدر السالف، ج ١١، ص ٣٢٠.

وكان يساعد ناظر الخاص أربعة أتباع:

- مستوفي ديوان الخاص ووظيفته ضبط كل ما يرد إلى ديوان الخاص وما يصدر عنه.
- ناظر ثغر الإسكندرية ومهمته التحكم فيما يرد إلى الثغر وما يصدر منه من أصناف المتجر براً وبحراً، وأخذ الموجب عن ذلك وصرفه.
- ناظر مواريث الخاص وكانت وظيفته التحدث في مواريث الخاص من أسماء الترك وأبنائهم وتجار الشرق والكارم ومواريث أهل بلاد الخاص.
- ناظر الكارم ووظيفته "نظر البهار والكارمي". (١)

إلا أن متولي وظيفة ناظر الخاص لم يبلغ من جلال القدر زمن دولة المماليك البحرية ما وصل إليه صاحب هذه الوظيفة في زمن المماليك الجراكسة (دولة المماليك الثانية)، حيث أخذت هذه الوظيفة صفة مهمة خلال حكم سلاطينها ففي عهدنا تولى ناظر الخاص (المتجر السلطاني)، أحد أجهزة الدولة، وقد كان يختار من بين تجار الكارم الكبار للاستفادة من خبرتهم في إدارة المتجر. وكان صاحب هذه الوظيفة مقرباً جداً من السلطان. وفي الشؤون الخارجية كان يوكل إليه السلطان أمر مراعاة مطالب التجار الأجانب وقناصلهم، فيعطي تعليمات على لسان السلطان بمنع الإضرار بهم، وتمكينهم من البيع والشراء من تجار الكارم بحرية، والتخفيف من شدة القيود المفروضة عليهم، ويجوب الأسواق للتأكد من تنفيذ هذه الأوامر السلطانية. (٢)

ومن بين الوظائف الإشرافية، وظيفة " المحتسب " الذي كان يعمل على منع التلاعب في الأسعار والموازن، أو الغش في سلع الكارم، (٣) وكان يوجد في مصر ثلاثة محتسبين، "واحد للقاهرة والوجه البحري، وواحد للفسطاط والوجه القبلي، وثالث خاص بثغر الإسكندرية، ومحتسب القاهرة أعظمهم وله حق حضور مجلس القضاء في دار العدل". (٤) يراعى في اختيار المحتسب أن يكون ذا صرامة في الدين إذ إن سمعة المماليك في الخارج كانت تركز على سلامة التعامل في الأسواق الموسمية لذا حرصت الدولة على ألا تتعارض الحسبة مع الأصول التجارية المتبعة تجاه تجار الكارم وطريقة تعاملهم مع التجار الأجانب الوافدين على أساس أن إيرادات الأسواق من تجارة الكارم أصبحت مصدراً رئيسياً لمالية الدولة. وجرت العادة أن يتولى هذه الوظيفة أحد العلماء من رجال القلم وأحياناً يجمع بين الحسبة والقضاء ويتولاها بعض الأمراء من رجال السيف. (٥) وهناك أيضاً وظيفة " ناظر الصادر " الذي يتولى جباية رسم الصادر على سلع الكارم وأخرى تسمى "ناظر الإسكندرية" يشغل هذا المنصب موظف كبير يتولى أمر جباية الرسوم على البضائع الواردة. (٦)

١ - الخالدي، بهاء الدين محمد، المقصد الرفيع، دار الكتب المصرية، القاهرة، ص ١٣٦-١٣٧. وانظر، عدوان، أحمد، الوضع الاقتصادي في مصر، القاهرة، د.ت، ص ٤٨٦-٤٨٧.

٢ - القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٢.

٣ - القلقشندي، المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٧. وانظر، المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٤١٥.

٤ - المقرئ، الخطط، ج ١، ص ٤٦٤.

٥ - الدراج، أحمد، الحسبة وأثرها في مصر المملوكية، مقالة في الجمعية المصرية، العدد ١٤٤، ١٩٦٨، ص ١١٠-١١٦.

٦ - القلقشندي، المصدر السالف، ج ١، ص ٤١٦. وانظر، الخالدي، المصدر السالف، ص ١٣٦.

والى جانب هذه الوظائف، استحدثت فيما بعد هيئة " تحديد أسعار التوابل " تكونت هذه الهيئة من أربعة تجار من تجار مدينة البندقية يختارهم القنصل بهدف تحديد أسعار التوابل الخاصة بالسلطان أي توابل الذخيرة الشريفة وكان يصحب تلك الهيئة والقنصل مندوب السلطان الخاص لحضور تقدير أسعار التوابل والبهار المشتراة من السوق بالأسعار الحرة وكانت هذه الهيئة لا تنتهي مهمتها في مصر قبل أن تصل في الغالب إلى ما يرضي جميع الأطراف. وفي أواخر عصر المماليك أصبح وجود هذه الهيئة ليس بالمهم حيث أصبح لكل من التجار العرب والتجار الأجانب الحرية في تحديد أسعار التوابل بما يضمن مصالحهم.(١)

وعلى الجانب الآخر كانت توجد " هيئة القناصل التجاريين " ومهمتها الإشراف على تجارة الكارم وقد ظهرت الحاجة إليها في تجارة شرق البحر الأبيض المتوسط نتيجة تركز القناصل في مصر والشام لتسيير تسويق بضائع الكارم وتأمين وصولها إلى الأسواق الأوروبية. ولما كانت ظروف التجار الأجانب تحتم عليهم الإقامة في الموانئ المصرية لمدة طويلة فكانت القوانين المحلية تحتم وجود هيئة تتولى الاتصال بين هؤلاء التجار والسلطات المحلية، تألفت هذه الهيئة من مجموعة من " القناصل التجاريون " وأطلق عليهم أيضاً " المندوبون التجاريون " ولكل مجموعة تجارية أجنبية مندوبها الذي يمارس وظيفته بعد موافقة السلطات المصرية.(٢) وكان يعاون القنصل كل من موثق العقود وترجمان يمكن أن يكونا من أهالي البلاد العربية الذين يتقنون لغات الأجنبية أو يمكن أن يكون تاجراً أجنبياً يتقن اللغة العربية. كان يحرم على القنصل العمل بالتجارة لحسابه أو لحساب غيره أو أن يعمل مندوباً لدولة أخرى إلا بإذن من السلطات المحلية ويرشح لوظيفة القنصل أفراد من الأسر النبيلة.(٣) وكانت المدن التجارية الأوروبية تجدد قناصلها عاماً بعد عام وقد يستقر القناصل لمدة ثلاث سنوات إذا زكاه تجار مدينته وكان القنصل ممثلاً لدولته وكان يسمح له بتحصيل رسوم إضافية على التجار لصالح القنصلية.(٤) ولدى وصول القنصل كان يقدم نفسه ومعاونيه للسلطان ليتلقى تعليمات السلطات المحلية وعليه أن يطبقها بدقة.(٥) وكان للقناصل نواب في كافة المدن والموانئ وهم مسؤولون عن مواطنهم من التجار الأجانب وعن تحصيل الرسوم الجمركية المطلوبة.(٦) كما كان القنصل يمثل مواطنيه أمام السلطان أو نائبه في مجلس القضاء ويرفع طلبات مواطنيه للسلطان وكان القناصل التجاريون الأجانب في القاهرة يعقدون المعاهدات التجارية كلما تولى السلطنة المملوكية سلطان جديد.(٧)

١- اتفاقية تريفزاني عن تجارة البندقية في مصر سنة ٩١٨ هـ/١٥١٢ م. انظر ، نعيم زكي : طرق التجارة ، ص ٤٠٧- ٤٠٨.

٢- ابن شاهين ، زبدة كشف الممالك ، ص ٤١ .

٣- يبدو أن نظام القناصل كان سابقاً للحروب الفرنجية، ولا سيما في حالة النزاع بين الأجانب، وكان لا يجوز للقضاء الوطني الفصل في هذا النزاع، لذا كان يرجح وجود مندوب من الجاليات الأجنبية يتولى هذه العملية والإشراف التجاري على مواطنيه عرف باسم القنصل، ويبدو أن السلطان رحب بهذه الوظيفة لتسهيل الإشراف على التجارة.

٤- الطاهر، أحمد مكي، المعاهدة التجارية بين سلطان مصر وملك أراجون في القرن الخامس عشر الميلادي ، مجلة المجلة ، عدد كانون الثاني ١٩٦٠ ، ص ٩٠-٩١. ابن شاهين، زبدة كشف الممالك ، ص ٤١.

٥- مرزوق، محمد عبد العزيز، الناصر محمد بن قلاوون ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٣٣٠ .

٦- كان يعقد مجلس القضاء برئاسة السلطان يومي الاثنين والخميس في دار العدل والديوان، ومن أعضائه ناظر الحسبة في القاهرة أو في ثغر الإسكندرية حسب موضوع القضية، " وعن يمين السلطان يجلس قاضي الشافعية والمالكية، وعن يساره قاضي الحنفية والحنبلية، ثم الوزير وكاتب السر، أما قضاة العسكر فيجلسون عن يمين القضاة، ووكيل بيت المال ثم المحتسب. انظر، المقرئزي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٤١٥.

٧- زكي، نعيم، طرق التجارة ، ص ٣٢٧.

اهتم سلاطين المماليك بهذه الوظائف في البداية خدمةً لتجار الكارم وسعيًا منهم لإنعاش هذه التجارة وتطويرها، إلا أنه في أواخر عهدهم وبعد سيطرتهم على تجارة الكارم أصبحت هذه الوظائف تخدم مصالحهم فقط دون مصالح تجار الكارم.

ج- التصدي للتحالف الأوروبي لتحويل التجارة إلى الطريق البري الآسيوي:

مما لا شك فيه أن استعادة المماليك لمدينة عكا* سنة ٦٩١هـ/١٢٩١م، كان بمثابة الضربة القاضية التي وجهت للفرنجة في بلاد الشام ودفعتهم إلى إعادة حساباتهم فيما يخص وجودهم في بلاد الشام وموقف المماليك من هذا التواجد، فقد أيقنوا وخاصةً بعد سقوط حصن عكا في أيدي المماليك أن وجودهم في الشرق بات مرهوناً بوجود الدولة المملوكية لذلك راحوا يفكرون في إضعاف دولة المماليك لضمان بقائهم في بلاد الشام وكانت وسيلتهم لذلك هو ضرب الناحية الاقتصادية لدولة المماليك والمتمثلة بتجارة الكارم، لأنه وكما بدا معروفاً أن تجارة الكارم غدت المصدر الأساسي لقوة المماليك الاقتصادية والعسكرية فعائدات هذه التجارة هي التي تدعم الجيش المملوكي عسكرياً وتعمل على تسليحه ليتمكن من الوقوف بوجه الفرنجة ويشن عليهم الحملات العسكرية لطردهم من بلاد الشام. فقد أدرك الغرب الأوروبي حقيقة أن المصدر الأساسي لثروة السلطنة المملوكية في مصر والشام ليس اعتمادها على مواردها الزراعية فحسب وإنما هي التجارة ولا سيما تجارة الكارم التي سيطرت مصر على كل طرقها وأصبحت تشكل مصدر دخل دائم للسلطنة^(١). وظهرت آراء أوروبية جديفة في تلك الحقبة، هدفت إلى فرض حصار اقتصادي على مصر، من أجل ضرب التجارة فيها وبالتالي ضربها عسكرياً والحد من قوتها ومن محاولاتها الهادفة إلى تصفية الوجود الفرنجي في بلاد الشام. فقدم "فيدنزو"، مشروعاً يتضمن وجوب تحويل طريق التجارة إلى الطريق البري الذي يبدأ من وسط آسيا، فالهند عبر جبالها وممراتها، ويتقابل مع القوافل الوافدة من الصين، ثم يسيران معاً حتى بخاري في بلاد فارس وكشمير وأرمينية، كذلك ذكر وجوب حصار الشواطئ العربية على البحر المتوسط، وأكد أن أرباح الإسكندرية من تجارة الكارم، كانت تذهب كلها لتسليح المماليك^(٢).

كما قدم "غليوم آدم"، تقريراً جاء فيه أن الثروة المصرية تأتي من البلاد المجاورة لها، وهي التي تمدّها بمواد الشرق، لذلك اقترح، منع جميع الأمم الأوروبية، من التعامل مع مصر، وتغيير الطريق التجاري من مصر إلى طريق آسيا عبر الخليج العربي ومنها إلى الفرات ومنها إلى أرمينية، ثم إغلاق التجارة الهندية عن طريق وضع أسطول في المحيط الهندي لمنع تجارة الكارم مع مصر عن طريق عدن، وذكر أنه إذا ما طبقت هذه الخطة فإن سلطان مصر سوف ينهار في مدة قصيرة^(٣).

١- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٨.

٢- ابن خردزابة، المسالك والممالك، ص ١٥٣-١٥٤. وانظر، عاشور، فايد حماد، العلاقة بين البندقية والشرق الأدنى الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢١٧.

٣- عاشور، سعيد عبد الفتاح، أضواء جديدة على الحروب الصليبية، ص ٥٩.

4- Heyd, History du commerce, II, p.27

*- تحرير عكا، تابع السلطان الأشرف خليل بن السلطان المنصور قلاوون (٦٨٩-٦٩٣هـ/١٢٩٠-١٢٩٣م)، إتمام المشروع الذي كان قد بدأه والده وهو تحرير عكا وإخراج الفرنجة من بلاد الشام، وكان ذلك في شهر صفر عام ٦٩٠هـ/شهر شباط عام ١٢٩١م)، وكان مع الحملة المؤرخ أبي الفداء، ولم تكد عكا أن تصبح في أيدي العرب حتى أمر السلطان بتدميرها كي لا تبقى رأس حربة لما قد يقوم به الفرنجة من اعتداءات على بلاد الشام، وتعد معركة عكا آخر المعارك الفاصلة في الحروب مع الفرنجة التي شهدتها الشرق العربي. انظر، أبي الفداء المختصر في أخبار البشر، ج ٧، ص ٣١-٣٢. النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ١٩٥-١٩٩.

حيث أصبح استخدم تجار الطريق البري الذي يعد أحد الطرق القديمة فعادت إليه الحياة من جديد وكان يبدأ من مينائي طرابيزون، وسينوب على البحر الأسود ومنهما إلى منطقة أعالي نهر الفرات ومنها إلى تبريز. والطريق الآخر يبدأ من ميناء إياس على خليج الإسكندرونة ويمر بأرمينيا ثم أرض الجزيرة ليصل أيضاً إلى تبريز ثم يتجه شرقاً ماراً بالري ونيسابور إلى بخارى وسمرقند وطشقند ثم إلى الصين. (١)

قام التجار البنادقة إمعاناً في إضعاف تجارة الكارم ومحاربة الدولة المملوكية، بتأسيس مستعمرة عند مدينة تانا شمال شرق البحر الأسود والتي كانت مركزاً لتجمع المنتجات والسلع الكارمية من بهار وفراء وحرير وغير ذلك من بضائع الهند والصين الذاهبة إلى أوروبا. (٢)

أما العوامل التي ساعدت على إنجاح الطريق البري الآسيوي وإضعاف الطريق المصري، فقد تمثلت في إنهاء سيطرة الفرنجة على مدن الساحل الشامي وبحرير عكا سنة ٦٩١هـ/١٢٩١م على يد السلطان الأشرف خليل بن قلاوون، وتدميره المدن الساحلية والموانئ الشامية التي كانت تشغل دوراً تجارياً بين الشرق والغرب الأمر الذي أدى إلى الانتقال إلى الأراضي المغولية. (٣) كما كان للضرائب الباهظة التي فرضها المماليك على التجارة المارة بأراضيهم و الرسوم الجمركية العالية التي تم فرضها على السفن تابعة لتجارة الكارم. وحرمان التجار الأجانب من عبور الأراضي المصرية شرقاً أو غرباً حتى لا يتعرفوا على مآدر تجارة الكارم وتبقى التجارة حكراً على المماليك كل هذا أمعن في إضعاف الطريق المصري وإنجاح الطريق البري الآسيوي. (٤) وفي هذا يقول هايد: "أن أوروبا في العصور الوسطى كانت تستقبل ثروات تجارة الكارم عن طريق المسارب الضيقة في شرق البحر المتوسط وتخضع للقيود المفروضة على سياستها التجارية، وكانت أشبه ما تكون بمارد يطعم من خلال شروخ ضيقة في جدار سجنه". (٥) وفي مقابل هذه المعاملة السيئة التي لقيها التجار الأجانب من قبل سلاطين المماليك وخاصةً عندما تكون العلاقات متوترة بين العرب والفرنجة بسبب الحملات التي يشنها الفرنجة أو بسبب بعض غارات القراصنة الفرنجة على سفن الكارم، اتبع إيلخانات فارس والمغول سياسة مهادنة مع تجار أوروبا، وكانوا يفرضون عليهم رسوماً قليلة بالإضافة إلى ما قاموا به من حراسة الطرق عن طريق إقامة مخافر للحراسة. (٦) كما سارت أرمينية على سياسة المغول فخففت الضرائب بدورها على البضائع المارة بأراضيها من ٤% إلى ٢% من قيمة البضائع المارة. (٧)

١- مايونج، طريق الحرير من الصين إلى أنطاكية، مقالة في مجلة رسالة اليونسكو، العدد ٢٢٧، ١٩٨٤، ص ٢٢-٢٣.

٢- سعيد، إبراهيم حسن، البحرية في عصر سلاطين المماليك، ص ١٤٨.

٣- عطية، سليمان، العلاقات السياسية بين مصر وغرب آسيا من وفاة إيلخان أبوسعيد إلى نهاية دولة الأقباط قيونلوا، رسالة ماجستير جامعة القاهرة، ١٩٥٢، ص ٨١.

٤- عدوان، أحمد محمد، الوضع الاقتصادي في مصر، ص ٤٠١.

*- أرغون خان، هو ابن أباقا بن هولاكو، إيلخان المغول الثالث يعد واحداً من أكثر سلاطين الإلخانيين عداءً للعرب، اعتلى عرش الإمبراطورية المغولية في إيران عام ٦٨٣هـ/١٢٨٤م.

5- Heyd, History du commerce, II, p.25,26

٦- هامرتن، تاريخ العالم، القاهرة، د.ت، ج ٥، ص ٣٠٨-٣٠٩. وانظر، عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ الدولة المغولية في إيران، القاهرة، ١٩٨١، ص ٥٠.

٧- شابييه، محمود إبراهيم، علاقات المغول بسلطنة المماليك، ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص ٨٦. وانظر، هامرتن، المرجع السالف، ج ٥، ص ٣٠٨.

وبهذه السياسة لخانات المغول وأرمينية، ازداد أمن التجار الأجانب، وزادت العلاقات المغولية الأوروبية ونشطت، ففي سنة ٦٦٤هـ/١٢٦٥م، وصل جماعة من التجار الأوروبيين إلى قبلاي خان* وعند عودتهم إلى أوروبا نقلوا رغبة الخان إلى البابا جريجوري العاشر في إرسال بعثة تبشيرية إلى بلاده مما دفع البابا إلى إرسال وفد مع التجار العارفين بمسالك الطرق. (١) وفي سنة ٦٨٤هـ/١٢٨٥م، أرسل أرغون خان* وفداً إلى فليب الثالث ملك فرنسا وإدوارد الأول ملك إنجلترا، لبحث معهم إمكانية التعاون معهم، كما وعدهم بتسليم القدس لهم بعد إنقاذها من أيدي المماليك (٢) ومع حلول النصف الثاني من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، توقفت حركة التجارة في الطريق البري الآسيوي وعادت الحياة من جديد إلى الطريق المصري وساعد على ذلك عدة عوامل منها: دخول المغول في الإسلام والذي كان بمثابة صفة وجهت إلى البابوية التي أخفقت في كسب المغول إلى جانبها باعتناقهم المسيحية، وظهور العثمانيين في آسيا الصغرى ابتداءً من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، فأخذوا يستولون على الأراضي المغولية مما اضطر التجار الأجانب إلى ترك هذا الطريق والعودة إلى الطريق المصري. (٣) كما كان لضعف المغول بعد وفاة الخان أبو سعيد في سنة ٧٣٦هـ/١٣٣٥م، أثر كبير في هذا التحول. (٤) وقد ترتب على ذلك أن كثيراً من تجار الأعاجم رحلوا إلى مصر والشام في سنة ٧٥٢هـ/١٣٥١م، ورفضوا العودة إلى بلادهم. (٥) أما موقف المماليك من تحول التجارة إلى الطريق الآسيوي، فقد قاموا بتجريد الحملات العسكرية لإخضاع أرمينية الصغرى لسيطرة مصر. (٦) ويصور القلقشندي ذلك: "بأنهم أي الأرمن بعد أن تعهدوا بدفع الجزية السنوية، صاروا بعد ذلك ما بين طاعة وعصيان، حتى انتهى بهم الأمر بسقوط أرمينية الصغرى في يد المماليك سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م". (٧) مما دفع تجار أرمينية الصغرى إلى القدوم إلى مصر والشام وترك ميناء إياس. (٨) كذلك اضطر المماليك إلى خوض حروب دائمة مع المغول ورغم ذلك فإن التجارة لم تنقطع بين العراق وسلطنة المماليك في مصر والشام بل تضامنت العراق مع مصر بعد غزو القبارصة للإسكندرية في سنة ٧٦٧هـ/١٣٦٥م، فقد ذهب بعض التجار الأجانب إلى العراق ولكن ملك العراق الخان المغولي لم يمكنهم من ذلك وقال لهم: "أنا اسمي أويس بن حسن بن حسين، مسلم ابن مسلم، ارجعوا إلى سلطان مصر واستدركوا ما أفسدتم في الإسكندرية واتوني بخط ملك مصر بدخولكم تحت طاعته وحينئذ تبيعون ببلدي وتبتاعون منه". (٩)

1- Heyd, History du commerce, II, P.85.

2- Atiya, The Crusade, P. 25-26

٣- كوجوي، أي، طريق التوابل، مقالة في مجلة رسالة اليونسكو، العدد ٢٧٧، تموز ١٩٨٤، ص ٢٠-٢١.

٤- أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٤، ص ١٤٨.

٥- المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٨٦٣، بعض هؤلاء التجار استقروا بمصر واشتغلوا بتجارة الكارم، ما بين الهند واليمن ومصر

٦- كانت أرمينية تدفع إلى مصر جزية سنوية قدرها ألف ومائتين درهم، أنظر، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٨، ص ٢٩.

٧- القلقشندي، المصدر السالف، ج ٨، ص ٢٩.

٨- العيني، عقد الجمان، ج ٣، ورقة ٣٥٨ أ.

٩- النويري السكندري، الإلمام بالإعلام، ج ٢، ورقة ٨١-٨٢ أ

*- قبلاي خان، قائد مغولي، وهو حفيد جنكيز خان، حكم إمبراطورية المغول من عام ٦٥٩هـ/١٢٦٠م وحتى عام ٦٩٤هـ/١٢٩٤م.

ويجب أن يذكر هنا، أنه في أثناء فترة التحول التي عانت منها مصر، لم يقف المماليك مكتوفي الأيدي لكنهم بذلوا قصارى جهدهم من أجل ألا تكون العلاقة بينهم وبين أوروبا مقطوعة تماماً ، بل عملوا على استمرار عمليات التجارة التي كانت تتم ضمن نطاق ضيق وقد ساعد على ذلك أن العبارات الواردة في المراسيم البابوية كان يمكن تفسيرها على أساس منع التعامل مع المماليك لا ينطبق إلا على السلع الحربية ، كذلك كانت أرباح الكارم مغرية تدفع كثيراً من التجار الأجانب إلى التعامل مع المماليك ضاربين بالقرارات البابوية عرض الحائط.(١)

ويبدو أن حاجة البابوية إلى المال وقتها كان دافعهم إلى غض النظر أحياناً عن بعض المعاملات التجارية بين مصر وأوروبا ما دامت تدر أرباحاً لا بأس بها ففي سنة ٦٦٤هـ/١٢٦٥م، سمح كلمنت الرابع مطران مور بالعفو عن بعض التجار الذين ارتكبوا جريمة التعامل مع العرب، كما عفا رئيس أساقفة بيت المقدس عن أربعين تاجراً في سنة ٧٢٩هـ/١٣٢٩م، للسبب نفسه.(٢)

والحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن الحصار الاقتصادي الذي فرض على مصر في عصر المماليك حينذاك قد نجح في تعطيل تجارة الكارم مدةً من الزمن ويبدو أن قرار تحريم البابا يوحنا الثاني والعشرون في سنة ٧٢٢هـ/١٣٢٢م والذي كان ينص على تحريم التجارة مع مصر والشام قد استمر نافذ المفعول لمدة ثلاث وعشرين سنةً بدليل أن السلطان الصالح إسماعيل * (٧٤٣-٧٤٦هـ/١٣٤٢-١٣٤٥م)، أرسل في سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م إلى البندقية يخبرها أنه منذ أكثر من ثلاث وعشرين سنة لم ير سفينةً واحدة في بلاده آتية من مدينة البندقية.(٣)

حيث كانت سفن البندقية قد اتجهت طوال تلك الحقبة إلى الطريق الآخر على البحر الأسود وموانئه لازجو، وطرابيزون، وتانا، ولكن عندما ساءت العلاقات بين البنادقة والمغول وحصل اضطراب في الطريق البري الآسيوي مرة أخرى اضطر البنادقة للعودة إلى الطريق المصري فأرسلت البندقية إلى البابا كلمنت السادس تشرح له أن الخراب سوف يعصف بمصالحها إذا لم يسمح لها البابا باستئناف تجارتها في الأسواق المصرية والشامية فاقتنع البابا بوجهة نظرها وصرح لها بالاتجار مع مصر في السلع غير الحربية وذلك في شهر ذي الحجة سنة ٧٤٥هـ/نيسان ١٣٤٤م، فبعثت البندقة إلى السلطان إسماعيل بسفيرها نقولوزينو في سنة ٧٤٦هـ/١٣٤٥م، وبعد عدة مفاوضات وافق السلطان على إعادة ما كان للبنادقة من امتيازات تجارية في مصر والشام، موجهاً بذلك ضربة إلى ذلك التحالف المغولي الأوروبي بوجه عام وإلى الطريق البري الآسيوي بوجه خاص (٤)

١- أعلن أهل جنوة والبندقية صراحةً "أنهم تجار قبل أن يكونوا مسيحيين ، كما أعلن أهل جنوة أيضاً أنهم "جنويون أولاً وجنويون أخيراً". أنظر، مصطفى حسن محمد، العلاقات بين جنوة والشرق الأدنى الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ج٢، ص٣٠٨.

2- Hill, A History of Cyprus, II, p.196

٣- المقريري، السلوك ، ج٢ ، ص٦٧٠-٦٧١. و عفاف سيد محمد : علاقة البندقية بمصر والشام ، ص٩٨.

٤- أشتور، التاريخ الاقتصادي ، ص٣٤٤.

*- السلطان الصالح إسماعيل، هو ابن للسلطان الناصر محمد اعتلى عرش السلطنة عام ٧٤٣هـ/١٣٤٢م واستمر في الحكم ثلاث سنوات حتى ٧٤٦هـ/١٣٤٥م، حيث ثار عليه أخوه أحمد فأرسل عليه قوة عسكرية حاصرت في حصنه بالكرك مدة ثلاث سنوات وانتهى الحصار بقتله وإرسال رأسه إلى السلطان الجديد. انظر، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٠، ص٧٠-٧٨.

ومع ذلك يمكننا القول إن العلاقة بين مصر والدول الأوروبية خلال تلك الحقبة لم تنقطع تماماً، إذ كانت هناك بين الحين والآخر عمليات تبادل تجارية تتم وذلك بفضل جهود المماليك الحثيثة في إبرام المعاهدات التجارية مع التجار الأوروبيين، ويكفي أن نقول، إن تجار مرسليليا* أفضوا سر المجلس الذي عقد في مدينة ليون الفرنسية عام ٧٢٧هـ/١٣٢٦م، من أجل الإعداد لحملة فرنجية ضد العرب، فاستعد السلطان الناصر محمد بن قلاوون للقائها. (١) وهكذا استمرت العلاقات التجارية قائمة بين مصر وأوروبا، رغم قرارات الحصار الاقتصادي وقد شهد بذلك الرحالة الأيرلندي سيمون، الذي زار الإسكندرية في سنة ٧٢٤هـ/١٣٢٣م، فقد ذكر: "أنه رأى فندقاً للجنوية وآخر للبنادقة وثالثاً لمرسليليا كما وجد قناصل لهذه الجنسيات في القاهرة والإسكندرية". (٢) وبذلك جنت الدول الأوروبية إلى السكون في نظير تبادل الأخذ والعطاء فكان من الطبيعي أن تعود التجارة إلى الطريق المصري. (٣) ولا نستطيع أن ننكر أن جهود سلاطين المماليك في حماية تجارة الكارم وأمنها والتصدي لغارات القراصنة وإغراء تجار الشرق بجلب بضائعهم إلى مصر والشام وكذلك إغراء تجار الغرب عن طريق منحهم التسهيلات التجارية بالتردد على موانئ الشام ومصر لشراء ما يلزمهم من سلع الكارم كان له أثر فعال في إعادة الحيوية والنشاط التجاري لتجارة الكارم من جديد.

٣- دور تجار الكارم في العلاقات الدولية زمن الدولة المملوكية:

ولقد كان لتجار الكارم دور مهم في العلاقات الدولية التجارية والسياسية على حد سواء، بين مصر والدول الأخرى فقد اهتم تجار الكارم بتوثيق العلاقات بين مصر والصين، وذلك حرصاً منهم على ازدهار تجارتهم وتدعيم مكانتهم، ففي سنة ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م، "وصل أحد تجار الكارم من بلاد الخطا" *، وكان معه من الحرير ثلاثمائة بهار *ومن المسك من أوان الرصاص أربعمائة وخمسون رطلاً ومن الفخار الصيني. وطلب من صاحب اليمن السماح له بمتابعة رحلته إلى مصر". (٤) وبعد ذلك انتظمت العلاقات التجارية وتطورت بين مصر والصين، وراحت ترسل سفراءها من تجار الكارم إلى الصين، وكانوا يقابلون بحفاوة وإكرام. (٥)

ويذكر ابن بطوطة: "أن التاجر الكارمي، كان إذا قدم من بلاده إلى بلاد الصين كان يخير بين النزول عند أحد التجار المسلمين المستوطنين في الصين أو في الفندق المخصص لنزول تجار الكارم القادمين من مصر وبلاد الشام، وفي كلا الحالتين كان التاجر آمناً على نفسه وأمواله وتجارته"، كما كان لتجار الكارم حرية التنقل في البلاد، وقد أشاد ابن بطوطة بأسرة سراج الدين بن عفاف المصري التاجر المصري التي لقيها في مدينة خنساء بالصين، وقد استحسنت هذه المدينة واستوطنها وأورث أبنائه فيها الجاه والمال. (٦)

1- Hill, A History of Cyprus, II, p.196

2- Atiya, The Crisades, P. 116.

٣- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١٣، ص ٣٣٩-٣٤٢.

٤- الخزرجي، العقود اللؤلؤية، ج ١، ص ٣٥٠.

٥- الصيني، بدر الدين، العلاقات بين العرب والصين، ص ٢٣٩. وانظر، زيتون، محمد، الصين والعرب، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٣.

٦- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٢٢٧.

* - مرسليليا، مدينة ساحلية تقع جنوب فرنسا على البحر المتوسط، كانت لها علاقات تجارية مع مصر وبلاد الشام في العصور

الوسطى. انظر، الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، ص ٢٤، ١٠١.

* - بلاد الخطا، هو الاسم الذي أطلقه الروس على بلاد الصين وهو اسم يعود لقبيلة مغولية. انظر، ول ديورانت، قصة الحضارة، القاهرة، ١٩٥٨، ج ٤،

ص ٢١٩

* - البهار، ويستعمل كوحدة وزن، الواحد منه يساوي ثلاثمائة رطل بالبغدادي. وللمزيد، الخزرجي، العقود اللؤلؤية، ج ١، ص ٣٥٠.

كذلك وصل تجار الكارم إلى جنوب الصين وشواطئ الهند وجزيرة سومطرة على المحيط الهندي. (١) وكان من الطبيعي أن يكون لتجار الكارم النصيب الأكبر من تجارة الهند كنتيجة طبيعية لكثرة ترددهم على تلك البلاد واتساع نشاطهم فيها ففي سنة ٦٨٢ هـ / ١٢٨٣ م، حمل تجار الكارم رسالة من حاكم جزيرة سيلان أبو نكية إلى السلطان المنصور قلاوون تتضمن رغبة سلطان سيلان في عقد اتفاقية تجارية مع مصر، وأنه على استعداد لشحن عشرين سفينة بأنواع مختلفة من متاجر الكارم فرحب المنصور قلاوون بالتجار وهذا يعني أن الملوك والسلاطين استخدموا تجار الكارم كسفراء بينهم لحمل رسائلهم وهداياهم. (٢)

ولم تقف العلاقات بين مصر والهند عند ذلك، ففي سنة ٦٩٣ هـ / ١٢٩٤ م، سافر التاجر الكارمي ابن بكاش إلى الهند للتجارة والعمل في خدمة أمرائها. (٣)

وفي سنة ٧٣٠ هـ / ١٣٢٩ م، بعث صاحب الهند، بهدية فاخرة إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون بصحبة تجار الكارم إلا أن صاحب اليمن صادرها (٤)، وقيل إن الهدية بلغت ألف ألف دينار بالإضافة إلى أموال أرسلت برسم الحرمين الشريفين وبيت المقدس. (٥)

وفي السنة التالية أرسل صاحب الهند هدية ولكن هذه المرة عن طريق بغداد وبصحبة تجار الكارم أيضاً حتى يتفادوا المرور بعدن فأكرم الناصر محمد بن قلاوون وفادتهم وقدموا له مشروعاً مفاده أن تهاجم الهند إيلخان فارس من الشرق وتهاجمها مصر من الغرب وعلى ما يبدو أن صاحب الهند كان يهدف من وراء هذا تأديب صاحب اليمن والانتقام منه ومن إيلخان فارس في الوقت نفسه وذلك بتحويل طرق التجارة إلى أرض الجزيرة ومنها إلى موانئ الشام مباشرة وذلك لأن الأولى كانت تعرقل تجارة الكارم والبعثات التجارية الهندية إلى مصر، ولأن الثانية أي فارس كانت قد فتحت ذراعيها لتجار أوروبا وأصبحت تبريز مركزاً لنشاطهم التجاري . إلا أن الناصر محمد بن قلاوون، لم يوافق صاحب الهند على مشروع الغزو هذا بسبب علاقاته الطيبة مع إيلخانات فارس. (٦) وحدث أنه في سنة ٧٤١ هـ / ١٣٤٠ م، وصلت رسل صاحب الهند بهدية فيها فسان من الياقوت ومعهم كتاب يتضمن السلام والمودة وسأل صاحب الهند أن يكتب له من جهة الخليفة العباسي المستكفي بالله بولاية الهند، ليكون نائباً عن السلطان محمد بتلك البلاد ليكسب الصفة الشرعية وأن يبعث لهم من يعلمهم الشريعة الدينية، وقد استجاب الخليفة المستكفي والسلطان الناصر محمد بن قلاوون، وبعث إليه بالتفويض مع سفارة مؤلفة من بعض تجار الكارم ومن ناحية أخرى، كان طبيعياً أن يدرك تجار الكارم أهمية اليمن في رحلاتهم بين بحر الهند والبحر المتوسط، لذلك عملوا على تدعيم نفوذهم في اليمن حرصاً منهم على تجارتهم وهذا ما حدث فعلاً في سنة ٧٠٤ هـ / ١٣٠٤ م عندما شكوا بعض تجار الكارم من تصرفات الملك المؤيد صاحب اليمن الذي أرهقهم بالمكوس فأرسل السلطان الناصر محمد بن قلاوون رسالة على يد تجار الكارم إلى صاحب اليمن يحمله فيها عاقبة سوء تصرفه ولكن التهديد لم يحل الأزمة. (٧)

١- زيادة، نيقولا، الرحالة العرب، القاهرة، ١٩٥٦، ص ١٨١. وانظر، زيتون، محمد، المرجع السالف، ص ١٢٠

٢- ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج ٧، ص ٢٦١ وانظر، ابن عبد الظاهر، تشریف الأيام، ص ٥١-٥٢

٣- أبو مخرمة، تاريخ ثغر عدن، ص ١٢٧

٤- أبو الفداء، المختصر، ج ٤، ص ١٠٤

٥- العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص ٤٩ .

٦- عطية، سليمان، سياسة المماليك في البحر الأحمر، ص ١٣٥ .

٧- المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٦٤٥ .

فقد أمعن صاحب اليمن في ظلمه لتجار الكارم ونهب أموالهم مما أساء إلى العلاقات بين البلدين فصمم الناصر محمد بن قلاوون على إرسال حملة عسكرية إلى اليمن بيد أن تجار الكارم عملوا على تهدئة الأمور بين السلطان الناصر محمد بن قلاوون وصاحب اليمن وطلبوا من السلطان الناصر محمد بن قلاوون أن يلجأ إلى الحلول السياسية السلمية فوافق السلطان على أن يبعث الخليفة العباسي المستكفي برسالة إلى المؤيد صاحب اليمن يحذره فيها. (١) فتوجه التاجر الكارمي محمد بن عثمان المصري بهذه الرسالة إلى الملك المؤيد وكان ذلك في سنة ٧٠٧هـ / ١٣٠٧م، وكان لهذا التاجر الكارمي الفضل في عدم غزو اليمن وتهدئة الأمور وتحسين العلاقات بين مصر المملوكية واليمن. (٢) وقد ساعد تجار الكارم على استمرار هذه العلاقات التجارية الودية قائمة بين البلدين فقد كانوا هم أنفسهم السفراء الذين حملوا الهدايا المتبادلة للمحافظة على المصالح المشتركة بين مصر واليمن. (٣) وهذا يعني وبكل بساطة، أن تجار الكارم استطاعوا أن يدعموا مكانتهم في اليمن وتمكنوا من الوصول إلى أعلى المناصب هناك فقد تولى التاجر الكارمي يحيى بن مسند الذي كان له الخطوة عند السلطان الناصر محمد بن قلاوون منصب الوزارة لصاحب اليمن المجاهد علي. (٤) كما شغل تجار الكارم دوراً مهماً أيضاً في تدعيم العلاقة بين مصر المملوكية ومملكة الحبشة في الجنوب فمع نهاية القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي استطاعت بعض الجماعات العربية التي استقرت على ساحل الحبشة أن تكون جماعات تجارية ارتبطت بعلاقات تجارية ودينية مع تجار الكارم في مصر والشام والحجاز وسهلت لهم التوغل داخل مملكة الحبشة نفسها. (٥) وتعد مالي التي كان يطلق عليها بلاد السودان الغربي أو بلاد التكرور، (٦) من أعظم ممالك السودان وهي اسم للإقليم، والتكرور مدينة من مدنه، (٧) والتي كانت على علاقة جيدة مع مصر بفضل تجار الكارم ففي سنة ٧٢٥هـ / ١٣٢٥م حضر منسا موسى ملك مالي، (٨) إلى القاهرة وبصحبه عشرة آلاف تكرروري وبعض من تجار الكارم وخمسمائة من الرقيق كل منهم يحمل كتلة من الذهب تزن خمسمائة مثقال*. (٩) وكان عدد الجمال التي تحمل الذهب تتراوح ما بين ثمانين إلى مائة جمل يحمل كل منها ثلاثة قناطير. (١٠) وقد بعث إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون بهديةٍ قدرت بحوالي خمسين ألف دينار. (١١)

- ١- المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٣. وانظر، إبراهيم، حسن حسن، اليمن، القاهرة، ١٩٥٨، ص ١٠٧. أحمد، محمد عبد العال، اليمن ما بين الدولة الأيوبية والفتح العثماني، دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٦، ص ١٩٨.
- ٢- أبو الفداء، المختصر، ج ٤، ص ٥٤. الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج ٢، ص ٢٥٥-٢٥٦. ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٨، ص ٢٢٦. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ٣٣٣-٣٣٤. ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٤٧.
- ٣- العيني، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٣٢٤.
- ٤- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٤، ص ٤١٩. وانظر، أبو مخرمة، تاريخ ثغر عدن، ج ٢، ص ١٣٣-١٣٨.
- ٥- المقرئزي، الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة، ص ٧٢٥. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٣٢٥-٣٢٦.
- ٦- طرخان، إبراهيم علي، قيام إمبراطورية مالي الإسلامية، مقال بمجلة جامعة القاهرة بالخرطوم، العدد ١، ١٩٧٠، ص ٤١.
- ٧- القلقشندي، المصدر السالف، ج ٩، ص ١٩.
- ٨- ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج ٢، ص ٣٧٥. وانظر وايندز، وايندز، تاريخ إفريقيا، ص ٣٢-٣٣.
- ٩- رياض، زاهر، الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١١٦-١١٧.
- ١٠- ابن خلدون، العبر، ج ٥، ص ٤٣٤. وانظر، القلقشندي، المصدر السالف، ج ٥، ص ٢٩٥-٢٩٦.
- ١١- ابن الوردي، المصدر السالف، ج ٢، ص ٣٧٥. ويذكر ابن أبيك، أن السلطان الناصر محمد ألبس الملك منسا موسى خلعة الملك والتزم منسا أن يخطب في بلاده باسم السلطان الناصر محمد ويضرب السكة باسمه. انظر، ابن أبيك، كنز الدرر، ج ٩، ص ٣١٧.
- *- المتقال، يساوي ثمن ٨/١ أوقية. رياض، زاهر، المرجع السالف، ص ١١٧.

ولم يترك أميراً ولا صاحب وظيفة سلطانية إلا وبعث له بهدية من الذهب. (١) لدرجة أن العمري صاحب كتاب "مسالك الأبصار" الذي جاء بعد هذا الحدث بحوالي اثنتي عشر سنة وجد الناس لا يزالون يشيدون بمدحه وكرمه. (٢) وراح الملك منسا وأتباعه يشترون الجواري والجمال وأحسن أصناف الثياب وغير ذلك من البضائع وحصل الصيارفة وتجار الكارم من جهتهم على سعادة كبيرة لأن الواحد من أتباع الملك منسا كان يدفع خمسة دنائير في ثوب لا يساوي أكثر من دينار واحد. (٣) وقد قدم تجار الكارم بعض الخدمات لسلطان مالي وأمرائه، من بينها منحهم بعض القروض، كما ذكر ابن بطوطة أنه: "عندما وصل منسا موسى نزل عند التاجر الكارمي، سراج الدين بن الكويك الساكن بالقرب من بركة الحبش* بالقاهرة". (٤)

وإذا انتقلنا إلى بلاد النوبة نجد أن حملة السلطان بيبرس عليها سنة ٦٧٤هـ/١٢٧٥م، وضعت أساساً للعلاقات بين مصر وبلاد النوبة وازدهرت بفضل تجار الكارم، فقد حمل تجار الكارم الهدايا والرقيق والهجن والشب من دنقلة عاصمة مملكة النوبة إلى مصر. (٥)

وخلاصة القول، أنه كان لتجار الكارم دور إيجابي وأكيد في تدعيم العلاقات بين مصر وبعض الدول الأخرى فقد كانوا سفراء لمصر في الخارج، فحملوا الهدايا وعملوا على تحسين تلك العلاقات ما أدى إلى ازدهار تجارتهم وعلو مكانتهم لدى الملوك والسلاطين داخل مصر وخارجها.

- مساندة تجار الكارم لسلاطين المماليك من الناحية العسكرية :

عندما ازداد نشاط تجار الكارم وتطورت تجارتهم وكثرت أموالهم وازداد غناهم كل هذا جاء بفضل الدعم والحماية التي تلقوها من سلطين المماليك فأصبح لهم مركز سياسي واجتماعي لا يقل أهمية عن مكانتهم التجارية في مصر وبلاد الشام فأرادوا أن يعترفوا بالجميل للدولة المملوكية وأن يشكروها على وقوفها إلى جانبهم وحمايتهم لهم ولتجارتهم فتجلى ذلك بتقديم المعونات المالية للدولة المملوكية في وقت الحاجة لها. فقام تجار الكارم بتقديم القروض العسكرية للدولة المملوكية لتمكينها من تجهيز الحملات العسكرية ضد الفرنجة والمغول والتصدي للأخطار الخارجية. كذلك قام تجار الكارم بتقديم المال من أجل دعم المشروعات الداخلية وعمليات البناء العمراني بشكل يخدم تقدم البلاد وتطورها. وهذا ما حدث فعلاً ففي سنة ٦٨٧هـ/١٢٨٨م، قدم التاجر الكارمي أبو بكر عتيق، قرضاً إلى السلطان الأشرف خليل بن قلاوون وذلك استعداداً لملاقاة الفرنجة. (٦)

١- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٢٩٦. وانظر، زكي، عبد الرحمن، تاريخ الدولة الإسلامية، ص ١٠٨-١٠٩.

٢- طرخان، إبراهيم علي، دولة مالي الإسلامية، ص ٨٠-٨٥.

٣- العيني، عقد الجمان، ج ٢٣، ص ٤٢٩. وانظر، زاهر رياض، الممالك الإسلامية، ص ١١٧.

٤- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٣١٦-٣١٩. وانظر، القلقشندي، المصدر السالف، ج ٥، ص ٣٩٦. وانظر العدوي، إبراهيم أحمد، تاريخ العالم الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٤٨.

٥- النويري، نهاية الأرب، ج ٢٨، ص ١٠٨. وانظر، المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٧٣٦-٧٣٧.

*- بركة الحبش، هي أرض في واحة من الأرض واسعة طولها نحو ميل، مشرفة على نيل مصر، هي من أجل منتزهات القاهرة وليست ببركة ماء وإنما شبهت بها وكانت تعرف ببركة المعافر وبركة حمير، وعندها بساتين كثيرة تعرف بالحبش، والبركة منسوبة إليها. د

٦- ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ١، ص ٤١٨. وانظر، الأدفوي، الطالع السعيد، ص ١٩٢.

كان سلاطين المماليك لا يترددون في الاقتراض من تجار الكارم كلما احتاجوا للمال. (١) فيروي المقرئزي أنه في سنة ٧٠٣هـ/١٣٠٣م طلب السلطان الناصر محمد بن قلاوون من وكيل جباية أموال أملاكه شهاب الدين أحمد - بعض الدنانير لشراء هدايا لنسائه - فلم يجد شهاب الدين عنده من مال السلطان ما يكفي، فأرسله السلطان إلى تجار الكارم بالإسكندرية ليقترض منهم، إلا أن شهاب الدين اجتمع بالوزير محمد بن الشیخی وشكا له ما يعانيه السلطان الناصر محمد بن قلاوون من ضائقة مالية وأنه قدم ليقترض من تجار الكارم، فأعطاه الوزير ألف دينار من جملة الرسوم التي دفعها تجار الفرنج الذين قدموا إلى الإسكندرية بتجارته. وهكذا أنقذ الوزير الموقف. (٢) وعلى الرغم من أن القرض هنا لم يتم، إلا أن الذي يهمننا والذي توصلنا إليه هو أن سلاطين المماليك لم يجدوا سوى تجار الكارم ملجأ لهم في وقت الحاجة والضرورة. كذلك سدد بعض تجار الكارم القروض التي كان سلاطين المماليك قد اقترضوها من التجار الأجانب على أن يتم تحصيلها منهم فيما بعد، ففي سنة ٧١١هـ/١٣١١م، سدد تجار الكارم مبلغ ستة عشر ألف دينار عن السلطان الناصر محمد لتجار الفرنج، "ولقد كان هذا القرض ثمن أشياء ابتاعها السلطان من الفرنج، واحتال وزيره كريم الدين على تجار الكارم بالمبلغ وكتب لهم إشهاراً"، مثلما ذكرنا سابقاً. (٣)

كذلك تروي المصادر التاريخية المملوكية أنه في سنة ٧٣٧هـ/١٣٣٦م، اقترض السلطان الناصر محمد بن قلاوون، من تجار الكارم مبلغ ألف ألف درهم لحاجة الدواوين إلى المال. (٤) كما اقترض في ربيع الآخر سنة ٧٤٠هـ/١٣٣٩م، أيضاً مبلغاً من المال من تجار الكارم بالقاهرة لتوفير حاجاته الخاصة. (٥)

كما تحدثنا المصادر أنه حدث في سنة ٧٥٣هـ/١٣٥٢م، أن اقترض السلطان صالح بن الناصر محمد بن قلاوون من تجار الكارم مبلغاً من المال ليستعين به على تجهيز حملة لتأديب ببيغاروس نائب حلب. (٦)

وهذا يعني، أنه إذا ما لاح خطر واحتاج السلاطين المماليك إلى الأموال لتجهيز الجيوش ومن أجل بناء صرح عمراني أو من أجل أمور شخصية، لم يجدوا أمامهم سوى تجار الكارم الذين كانوا يقدمون القروض دون فوائد، (٧) ومن الطبيعي أن يستدين سلاطين المماليك من تجار الكارم، إلا أن بعض السلاطين والأمراء كانوا يتقاعسون عن رد الدين والقروض، مما كان يؤدي إلى استياء تجار الكارم بسبب ضياع أموالهم. (٨) وهذا ما حدث في سنة ٧٣٧هـ/١٣٣٦م، عندما رفض السلطان الناصر محمد بن قلاوون رد دين عليه لتجار الكارم يقدر بألف ألف درهم، وقال: "هذه أخذتها الدواوين على اسمي" ورسم بأن توزع على المباشرين. (٩)

١- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٧٣-٧٤، ج ٢، ص ١٠٣.

٢- المقرئزي، المصدر السالف، ج ١، ص ١٥٥.

٣- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٤٣١، ج ٢، ص ٢٠٤.

٤- المقرئزي، المصدر السالف، ج ١، ص ٩٥٥.

٥- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٣١. وأنظر، المقرئزي، المصدر السالف، ج ٢، ص ٤٨٨.

٦- المقرئزي، المصدر السالف، ج ٣، ص ٤٩٠. وأنظر، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٣٧١.

٧- ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج ١، ص ٣٦٥، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٢٩٠.

٨- حجي، حياة ناصر، أحوال العامة في حكم المماليك، الكويت، ١٩٨٤، ص ٢٦٣.

٩- المقرئزي، المصدر السالف، ج ٢، ص ٤٨٨.

وفي ربيع الآخر سنة ٧٤٠هـ / ١٣٣٩م، أخبر النشوء (ناظر الخاص*)، السلطان الناصر محمد بن قلاوون، بأنه قد أوفى تجار الكارم ديونهم في حين أنه لم يفعل ذلك وظل تجار الكارم يطالبون بأموالهم، وفوضوا جمال الكفاة الذي تولى وظيفة ناظر الخاص عوضاً عن النشوء، للقيام بهذه المهمة، وبالفعل أخبر السلطان أن النشوء لم يوف تجار الكارم ديونهم ولما عجز السلطان عن الوفاء بها، اقترح جمال إيفاء جزء منها وإهمال الجزء المتبقي، ورفع سعر الدينار من أجل تقليل قيمة المبالغ المدفوعة وبذلك لا يتكلف السلطان المعدل نفسه من الدراهم التي استدانها. (١)

كذلك قام تجار الكارم بتقديم القروض لملوك بلاد التكرور واليمن والحجاز، فعندما حضر ملك بلاد التكرور منسا موسى إلى مصر سنة ٧٢٥هـ / ١٣٢٥م، ونفذ ما معه من ذهب استدان هو ورفاقه من التاجر الكارمي سراج الدين بن الكويك، لمواصلة رحلته للحج، وأوفد هذا التاجر أحد وكلائه مع الملك منسا موسى إلى بلاد التكرور للتجارة واسترداد أمواله ولكنه عرج على مدينة مالي وتوفي بها فذهب سراج الدين بنفسه ومعه ابنه محمد فخر الدين إلى إفريقية الغربية لاسترداد أمواله فلما وصلا تمبكتو* في سنة ٧٣٤هـ / ١٣٣٣م، توفي سراج الدين واسترد الابن أموال أبيه وقفل عائداً إلى مصر. (٢) كما كان صاحب اليمن يلجأ إلى تجار الكارم إذا ما أعوزته الحاجة إلى المال، ففي سنة ٧٥١هـ / ١٣٥١م، حاول الملك المجاهد منافسة سلطان مصر الناصر أبو المحاسن بن الناصر محمد بن قلاوون، في الحجاز إلا أنه وقع أسيراً في يد الركب المصري، وأفرج عنه في سنة ٧٥٢هـ / ١٣٥٢م، وفي سنة ٧٥٣هـ / ١٣٥٣م، وصل كتاب صاحب اليمن الملك المجاهد إلى مصر يفيد أنه وصل إلى بلاده، وأنه أوفى تجار الكارم أموالهم التي اقترضها منهم في مصر في فترة أسره. (٣) كذلك قام تجار الكارم بإقراض تجار الشام ففي سنة ٦٨٧هـ / ١٢٨٧م، عندما حجز السلطان الناصر محمد بن قلاوون، بعض تجار دمشق في القاهرة وألزمهم بدفع غرامة كبيرة ورفض إطلاق سراحهم إلا بعد الدفع ولما كانوا لا يملكون المال المطلوب وخوفاً من أن يعودوا إلى دمشق ويتهربوا من الدفع حث السلطان تجار الكارم على منحهم قروض ضمان بالمبالغ على أن يردوها فور عودتهم لبلادهم. ودفع تجار الكارم المبلغ بعد أن حصلوا على صكوك بمديونية لصالحهم من هؤلاء التجار وألزمهم القاضي بكتابة هذه المساطير المقرضة خوفاً من ألا يؤديوا ما أخذوه بعد عودتهم. (٤)

١- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٣١.

٢- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٤٣١-٤٣٢. وانظر، ابن خلدون، العبر، ج ٥، ص ٤٤. حامد عمار، علاقات الدولة المملوكية بالدول الإفريقية، ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٥٦، ص ٥٨.

٣- المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٨٣١-٨٣٢، ٨٦٧. وانظر، إيرامرفين لابيوس، مدن الشام، ص ١٩٢. ابن خلدون، العبر، ج ٥، ص ٤٤٩.

٤- المقرئزي، المصدر السالف، ج ٢، ص ٧٣٩.

*- تمبكتو، من مدن غرب إفريقية، ضمن تقسيمات العصور الوسطى وكانت تعرف باسم تن بكت، تقع على نهر النيجر، موقعها الحالي في دولة مالي الإفريقية، وكانت تمبكتو آخر المعاقل التي سقطت بيد الفرنسيين عام ١٨٩٥، وعينوا عليها بعد تدميرها وتخريبها حاكماً عسكرياً وأرادوا القضاء على الثقافة الإسلامية واللغة العربية، ولكن هذا كان محالاً وعندما استقلت دولة مالي عن فرنسا عام ١٩٦١، اتخذتها مركزاً لنشر الثقافة العربية الإسلامية. شوقي أبو خليل، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، ص ٥١.

*- وظيفة النشوء، وهو رجل مصري بدا حياته في خدمة السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٣٢هـ / ١٣٣١م، وكان هذا أول صعود له على مسرح الأحداث السياسية في الدولة المملوكية، تولى نظارة الخاص على عهد الناصر محمد وهي وظيفة تخول صاحبها الإشراف على أموال السلطان وممتلكاته، ومن خلال هذا المنصب كون النشوء ثروة طائلة. انظر جمال الغيطاني، شخصيات مملوكية (صعود النشوء)، مقالة في جريدة المصري اليوم، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١، ٢.

ومن تجار الكارم من قدم للدولة المملوكية بالإضافة للقروض والأموال، قدم لها الجند والسلاح، وكان على تجار الكارم بثرواتهم الطائلة أن يعتنوا بأهم مصادر ميزانية الجيش ومطالبه من استعدادات حربية ومادية ومصاريف حملات متكررة ضد الفرنجة والتتار. فلا ضير من أن يتحمل تجار الكارم أكبر العبء في مواجهة تكاليف الحروب بعد أن جنوا ثمار سياسة مصر التجارية لحمايتهم طوال فترة حكم المماليك، وهذا ما لماذا كان الغرب الأوروبي ينظر بعين الحسد لهذا السيل المتدفق من الأموال التي تحصلها مصر من خلال تجارة الكارم.(١)

يفسر لنا فيروي الرحالة ابن بطوطة: "أن التاجر الكارمي ابن رواحة، كانت له قاعات مليئة بالسلاح في مدينة الإسكندرية وتمكنه من تجهيز مائة ومائتين من الرجال وقت الخطر، وقد أبدى مقدّره لأمرأ المماليك على ضمان الإسكندرية ودفع مرتبات الجند والرجال من دون السلطان في سنة ٧٢٧هـ/١٣٢٦م، فاتهمه الأمراء بالثورة على السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وقتلوه في السنة نفسها"، وكما يروي ابن بطوطة أيضاً: "أنه كان بالمدينة أي مصر قاعات على هذه الصورة لكثير من تجار الكارم (٢)

وهذا يدل على أن تجار الكارم كانوا على استعداد لتقديم كل ما يحتاج إليه سلاطين المماليك من الأموال والسلاح للدفاع عن البلاد، في سبيل المحافظة على تجارتهم وحماية المماليك لهم ولمصالحهم التجارية .

وفي ختام الحديث عن تجارة الكارم، وأهميتها بالنسبة للدولة المملوكية، وعن جهود المماليك في حمايتها وتأمين قوافلها، نود أن نشيد بإسهامات تجار الكارم في إنعاش التجارة المصرية في البحر الأحمر، ودورهم في استقرار أوضاع البلاد الاقتصادية خلال حقبة جاوزت ثلاثة قرون من الزمان. فكانوا وبحق بما امتازوا به من علم وخبرة وجاه ومال، سنداً فعلياً لاقتصاد الدولة المملوكية في مصر والشام، في مرحلة تاريخية دقيقة وحرّجة في تاريخ المنطقة العربية، وحققوا الكثير من الانجازات الرائعة في مجال التجارة الخارجية والداخلية شبيهة بتلك التي حققها من جاء بعدهم من التجار البرتغاليين، والانكليز، والفرنسيين، وتجار شرقي الهند ابتداءً من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

١- لبيب، صبحي، التجارة الكارمية، ص ٢٨. وانظر، عباس، فوزي حامد، الحياة الاقتصادية، ص ١٤٤.

٢- ابن بطوطة، تحفة النظر، ص ١٣، ٤٥، ٤٦.

الفصل الثالث

تجار الكارمية في المجتمع المملوكي :

- ١- المكانة الاجتماعية لطائفة تجار الكارم داخل المجتمع المملوكي.
- ٢- أهم الوظائف التي شغلها تجار الكارم في مصر زمن الدولة المملوكية.
- ٣- الدور الحضاري لتجار الكارم:
 - أ- جهود تجار الكارم في نشر الثقافة العربية على سواحل المحيط الهندي ومناطق القارة الإفريقية.
 - ب- الدور الثقافي والمعماري لتجار الكارم في مصر وبلاد الشام.
- ٤- المعاملات المالية لتجار الكارم.
- ٥- مواسم تجارة الكارم.

الفصل الثالث

١- المكانة الاجتماعية لطائفة تجار الكارم داخل المجتمع المملوكي:

أبدى سلاطين المماليك اهتماماً كبيراً بتجارة الكارم وتأمينها والعمل على تطويرها، فارتفع شأن هذه التجارة داخل كيان المجتمع المملوكي وأدى بالتالي إلى علو شأن طبقة تجار الكارم، فأصبح لهم مكانة خاصة في المجتمع المملوكي الذي عاش فيه تجار الكارم وأسسوا لهم نقابة تشرف على أمورهم التجارية، وتنظم معاملاتهم المالية.

تعددت الطوائف التجارية في مصر زمن الدولة المملوكية، وكان على رأس تلك الطوائف طائفة تجار الكارم. نشأت طائفة تجار الكارم في مصر وبلاد الشام بسبب رغبة تجار الكارم بتنظيم أنفسهم وتوحيد جهودهم بعد النجاح الذي لقيته تجارتهم زمن الدولة المملوكية فأرادوا تنظيم أمورهم الإدارية والمالية والتجارية وتوحيد صفوفهم ضمن طائفة واحدة قوية متماسكة تشبه إلى حد ما "النقابة الحرفية" التي المعروفة اليوم في المفهوم المعاصر. (١)

إن الذي دفعهم إلى تشكيل تلك الطائفة الحرفية أنهم عرفوا نظام الطوائف التجارية في بلاد ساحل الهند الغربي، وساحل إفريقيا من قبل. وبما أن تجار الكارم في مصر كانوا على اتصال بوكلاء طوائف تجار الهند وخاصة في كمباي، وكيلون، فقد تبلورت لديهم فكرة إقامة أو تشكيل طائفة لهم في مصر تحميهم وتنظم أمورهم التجارية والاجتماعية ضمن إطار المجتمع المصري المملوكي. (٢)

وإن أهم ما كان يميز طائفة تجار الكارم، هو ارتباطها فيما بينها برابطة المصاهرة التي ظلت قائمة فيما بين الأسر الكارمية على مدى أكثر من ثلاثة قرون. (٣)

كانت طائفة تجار الكارم في مصر وبلاد الشام تتألف من تجار الكارم وأفراد عائلاتهم، الذين تربطهم صلات قوية فيما بينهم في العائلة الواحدة، وبينهم وبين العائلات الكارمية الأخرى، كما كانت تضم طائفة تجار الكارم أيضاً وكلاء الكارم، فعندما قدرهم المؤرخ ابن حجر في بداية عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون، قدرهم ومعهم وكلاؤهم بأكثر من ثلاثمائة نفس. (٤)

١- عرفت المجتمعات العربية نظام الطوائف الحرفية منذ العصر العباسي الأول ، وبمقتضى هذا النظام، كانت كل طائفة تضم أصحاب الحرفة الواحدة وبالتالي فإن قيام طائفة تجار الكارم كان أمراً طبيعياً. للمزيد انظر، خفاجي، أحمد عبد الحميد، طبقة التجار في مصر المملوكية، مقالة في مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، العدد ١، ١٩٨٢، ص ٦٥؟

2- Ashtor, the Karimi Marchants, p.50. , Goitien , Studies in Islamic history , P.360.

٣- الأشقر، محمد عبد الغني، تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي، ص ١٥٥.

٤- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد، إنباء الغمر بأنباء العمر، ج ١ ، ص ٩٦.

كما ضمت الطائفة العبيد الذين وظفهم تجار الكارم لمساعدتهم في أمور التجارة والإبحار والقيام بأعمال الخدمة، كما كان يندرج أيضاً تحت طائفة تجار الكارم التجار المصريون من بائعي البخور والعطور والتوابل.^(١) كذلك ضمت الطائفة التجار اليهود الذين قبلوا الانضمام إليها سواء في مصر أو بلاد الشام وذلك بعد اعتناقهم الدين الإسلامي الذي كان شرطاً أساسياً لكل تاجر يريد الانضمام إلى طائفة تجار الكارم، وحتماً سيتوارثه عنهم أبنائهم كما يتوارثون عنهم تجارة الكارم.^(٢) وقد كان الهدف من وراء تشكيل هذه الطائفة، هو المحافظة على استمرارية تجارة الكارم ومصالح تجار الكارم داخل مصر وخارجها في عصر المماليك.^(٣) ولم تكن هذه الطائفة في العصر المملوكي تضم سوى التجار العرب لأنها كانت تشترط الإسلام والدخول فيه لمن يريد العمل في مجال تجارة الكارم كما سبق وذكر.^(٤) إذ أنه لم يكن في صفوفهم يهودي واحد، ومع ذلك فقد قبلوا بانضمام التاجر اليهودي الذي كان يعتنق الإسلام ويثبت إسلامه، ويظل محافظاً عليه، ويورثه لأبنائه من بعده، وبذلك ضم تجار الكارم إلى خبرة التاجر المسلم خبرة التاجر اليهودي.^(٥) ولقد قدمت بعض المصادر التاريخية قائمة بأسماء تجار كانوا يعملون بتجارة الكارم في مصر كان أجدادهم يهوداً، وكان منهم التاجر الكارمي عبد العزيز بن منصور الذي كان جده يهودياً ثم أسلم.^(٦) وفيما بعد، وبعد خروج اليهود من تجارة الكارم وتوقف عملهم تماماً في هذه التجارة بسبب الاضطهاد الذي تعرضوا له في أوروبا بعد هزيمتهم من قبل التجار الأوروبيين وانحسار نفوذهم التجاري في البحر المتوسط، وبالتالي في النشاط التجاري بين الشرق والغرب، الأمر الذي دفعهم إلى قصر نشاطهم على الأعمال المصرفية، فاستغل التجار المصريون هذه الظروف وقرروا الانفراد بتجارة الكارم والاستحواذ عليها في العصر المملوكي، بعكس ما كان عليه الحال في العصر الفاطمي السابق على العصر المملوكي حيث كان التجار اليهود يشتركون مع التجار العرب في تجارة الكارم.^(٧)

١- المقرئزي، الخطط، ج٢، ص١٠٣.

٢- المقرئزي، السلوك، ج٢، ص١٣١. وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٠، ص٥٦٤. ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج٢، ص٣٨٣-٣٨٤.

3- Ashtor, History des prix et des Salaries dansl Orient medieval, Paris, 1969, p.119

٤- ليبب، صبحي، التجارة الكارمية، ص١٢.

5- Ashtor, History of the Jews in Egypt , Paris, p. 197.

٦- المقرئزي، السلوك، ج٢، ص١٣٢. وانظر، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ص٣٨٣ وللمزيد انظر، ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٢، ص٤٥٧.

7- Ashtor, The Karimi Marchants, p. 53-54.

٨- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص٢٦٠، ٢٦١.

وهذا يعني، وبكل بساطة أنه في العصر المملوكي بوجه خاص اقتصرت تجارة الكارم على العرب المسلمين وحدهم، الذين اهتموا بدورهم بأمر وحدتهم، كما اهتموا بصبغتهم العربية محافظةً منهم على كيانهم التجاري، وخشية انتشار النفوذ اليهودي الذي قد يؤدي إلى ذبول مكانتهم التجارية، وفي خضم تلك الظروف، ومع وجود كل تلك العوامل مجتمعة، كان لابد أن تكون النتيجة التفاف تجار الكارم حول دينهم وثقافتهم العربية الإسلامية وتجارتهن وتنظيمها في طائفة كآساس لوجودهم وضمانة لبقائهم واستمرارهم التجاري في مصر.(١)

وباضمحلال مكانة اليهود التجارية، أصبح التاجر الكارمي المصري هو التاجر الأول في مصر والمنطقة العربية والمورد الوحيد والأقوى لسلع وبضائع الشرق الأقصى والغالية والنفيسة،(٢) ولأول مرة في تاريخ مصر العربية تسيطر على التجارة المصرية بوجه عام والكارم بوجه خاص هيئة عربية خالصة تتحكم في الوقت نفسه في أهم تجارة عالمية وقتذاك وهي تجارة التوابل وسلع الشرق، التي كانت مصر سوقها الكبرى، وجاء ذلك نتيجة جهود وتماسك تجار الكارم الذين كونوا داخل مصر طائفة تجارية، قال عنها المقرئزي: "وكان لطائفتهم التجارية المعروفة رئاسة معترف بها.(٣) وتقود هذه المقولة للتحدث عن رئاسة هذه الطائفة، حيث كان لطائفة تجار الكارم، رئيس يرأسها، يسمى "رئيس الكارمية"، أو "ريس التجار" أو "كبير التجار"، وهو الشخص الذي يقوم بجمع الأموال المقررة على طائفته لصالح الحكام والسلاطين، كما كان يشترك في وضع أسعار السلع والبضائع والمواد الغذائية في حالات الغلاء. كانت تلك الرئاسة وراثية يرثها الابن عن الأب جيلاً بعد جيل.(٤) وكان ابن رئيس الكارمية يتعلم أصول التجارة ويشترك في رحلات تجارية بعيدة وهو في سن مبكرة، وقد وردت في المصادر التاريخية المملوكية أسماء لعائلات تولت رئاسة الكارمية في مصر من العصر الفاطمي حتى العصر المملوكي، أمثال عائلة الكويك والخروبي والمحلي وغيرها.(٥) أما عن شروط اختيار رئيس الطائفة، فكانت تنحصر في الأكثر مالا وجاهاً ونفوذاً وكان يجب على رئيس الطائفة أن يتحلى بالخصال والأخلاق الحميدة وأن يثبت ولائه للسلطان والسلطنة وأن يكون من الأشخاص ذوي الهيبة والسطوة وأن يكون محبوباً من قبل لزملائه التجار وذو سمعة طيبة ولما كان لهذا اللقب مكانة كبيرة ويمنح صاحبه قوة وهيبة فقد سارع كثير من التجار للحصول عليه والتقرب عن طريقه للسلطان المملوكي.(٦) وكان بعد أن يتولى التاجر الكارمي رئاسة الطائفة كان يخضع له سائر التجار حتى أكابرهم ويحتفظ في مصر وبلاد الشام وفي بلاط سلاطينها بالمركز الرفيع، فضلاً عن مكانته المرموقة في مناطق التجارة الكارمية في سواحل البحر الأحمر واليمن والحجاز والنوبة.

١- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٢٦١.

2- Pireme,H. Economic and Social History of Med Europe, London. 1937,P.P 143.

٣- المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٣٤٠.

٤- المقرئزي، المصدر السالف، ج ٢، ص ٣٤٠. وللمزيد، ابن حجر العسقلاني، أبناء الغمر، ج ١، ص ٩٦، ٢١١.

٥- غوانمة، يوسف درويش، تاريخ نيابة بيت المقدس في العصر المملوكي، الأردن، عمان، د.ت، ص ٨٢.

٦- ابن حجر العسقلاني، أبناء الغمر، ج ١، ص ٢١١.

هذا وقد حصل بعض تجار الكارم على ألقاب أخرى، كانت تطلق عليهم من قبل عامة التجار من باب التبجيل والثناء، مع العلم أنها لم تكن ألقاباً قيادية، كان منها لقب الخواجا* ولقب رئيس الخواجات والذي أطلق على بعض تجار الكارم. أما عن لقب خواجان جهان فقد أطلق على أحد تجار الكارم، كذلك أطلق لقب شاه بندر التجار على الكثير من تجار الكارم الأغنياء، ونال بعض تجار الكارم لقب ملك التجار، وكان أن حصل أحد تجار الكارم على لقب ملك المحدثين. وهناك عدد من تجار الكارم كانوا من أعيان التجار، ومن بينهم من حصل على لقب رئيس التجار ونال تشريف السلطان، ومنهم من حصل على لقب رئيس التجار بالإسكندرية كما أطلق لقب الجناب العالي وملجأ الفقراء والمساكين على أحد تجار الكارم، ومن تجار الكارم من أنعم عليهم السلاطين بلقب " أمير طبلخاناه*، وخلعت عليهم الخلع الرفيعة وكان هذا أمراً يندر حدوثه لغير أمراء المماليك.(١) وأما ما يتعلق بمكانة تجار الكارم الاجتماعية داخل الدولة المملوكية، فلا جدال أنهم كانوا دعامة من الدعائم الكبرى في بناء الدولة المملوكية في مصر من الناحية الاقتصادية، فإذا كان كيان تجار الكارم قد اتضح في عصر الدولة فإن عظمتهم التجارية قد تجلت وتأكدت عندما استجابوا للاتصال التجاري الهائل بين الشرق والغرب، ونقلوا مركز نشاطهم من عدن إلى القاهرة في العصر الأيوبي نتيجة لما حدث من تطور في التجارة العالمية، بعد أن انتقل مركز هذه التجارة من موانئ المحيط الهندي إلى موانئ البحر المتوسط. وكان من الطبيعي أن ينقل تجار الكارم مركز نشاطهم إلى القاهرة ليكونوا على مقربة من المركز التجاري الجديد.(٢) فأصبحوا التجار المسيطرين على تجارة التوابل والسلع الكارمية الآتية من الهند والشرق الأدنى، وبما أن تجار الكارم كانوا تجاراً متمرسين، فقد استطاعوا تأكيد نفوذهم في البحر الأحمر والتوسع في المشروعات التجارية فيه، واستطاعوا أن يحققوا ما يسعون إليه من وراء كفاحهم الاقتصادي وأصبحوا يمثلون أهم طبقة رأسمالية تجارية في مصر.(٣) هذا وكان التاجر الكارمي أكبر موزع لمتاجر الشرق في مصر، وأكبر موزع لمتاجر الشرق في أسواق بلاد الشام أيضاً، وذلك عن طريق تجار الشام الذين كانوا يأتون إلى مصر وموانئ البحر الأحمر لنقل السلع الكارمية إلى بلاد الشام وتوزيعها على تجار الشام لبيعها في الأسواق الشامية المخصصة لكل صنف من هذه الأصناف التجارية المتنوعة، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل عند الحديث عن الأسواق التجارية الخاصة بتجارة الكارم في مصر والشام.(٤)

١- المقرئزي، السلوك، ج٣، ص٣٤٠. وأنظر ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج١، ص٣٣٦.

٢- ابن قاضي شهبه، الاعلام بتاريخ أهل الإسلام، ج٤، ص٣٣. وأنظر، ابن دقماق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ج٤، ص٤١. ابن حجر، الدرر الكامنة، ج٢، ص٢٠-٢٣.

3- Ashtor, History des Prix,p.167

٤- المقرئزي، الخطط، ج١، ص٣٢٧. السلوك، ج٢، ص١٠٣. وأنظر، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤١٥.

*- الخواجا، لقب يطلق على التاجر الكبير والكاظم والمعلم. أنظر، المقرئزي، السلوك، ج١، ص٤٢٠.

أمير طبلخاناه، مرتبة حربية من مراتب أرباب السيوف في العصر المملوكي، صاحبها يلي أمير مئة مقدم ألف في الدرجة وسمي أمير طبلخاناه لأحققيته في دق الطبول على أبوابه كما يفعل السلاطين وأمراء المئة، ويطلق عليه أيضاً أمير أربعون أي يكون في خدمته أربعون مملوكاً أو يزيد العدد إلى أن يصل إلى سبعون أو ثمانون. أنظر، المقرئزي، السلوك، ج١، ص٢٣٩.

ومن الجدير ملاحظته، أن تجار الكارم في مصر في العصر المملوكي نجحوا في الوصول إلى مكانة مالية مرموقة، أهلتهم لأن يكونوا الرواد الأوائل لأكثر المشروعات التجارية ربحاً في مجال التجارة الكارمية. لهذا كانت لهم جهوداً اقتصادية جبارة في مجال التجارة الكارمية وتطويرها والعمل على الكسب المادي الكبير من هذه التجارة، الأمر الذي أدى إلى تضخم رؤوس أموالهم وإنشائهم ثروات هائلة أكسبتهم مكانة اجتماعية وسياسية مرموقة لا تقل عن مكانتهم التجارية في كنف الدولة المملوكية تضاءلت إلى جانبها مكانة السلطان المملوكي نفسه، الذي جلس على عرشه مزعزع الأركان، ويكفي دليلاً على ذلك قيام تجار الكارم بتقديم قرض للسلطان سيف الدين برقوق في سنة (٧٩٦هـ/١٣٩٦م)، عند خروجه لملاقاة التتار وذلك بضمان محمود الاستادار*، كما يستشف من العقد المبرم بين تجار الكارم والسلطان. وكان لضخامة ثروات تجار الكارم وتجاوز نفوذهم لنفوذ السلطان، أنهم لم يعودوا يثقون بالصكوك التي كان السلطان يسجلها على نفسه بخط يده ما لم يضمنه أحد كبار رجال دولته، وعلى هذا النحو يمكن تصور المكانة الرفيعة التي احتلتها طبقة تجار الكارم في المجتمع المملوكي في مصر وبلاد الشام. (١)

هذا وقد امتد نفوذ تجار الكارم وذاع صيتهم خارج مصر فوصل إلى بلاد اليمن وكان لهم أيضاً نشاط تجاري في بلاد التكرور حيث أقاموا أسواقاً فيها لتصريف بضائعهم ومنتجاتهم من أجل تحقيق ربح مالي واسع النطاق. (٢) إذ أصبحت التوابل والعطور، في ذلك العصر أهم وسيلة لتشغيل المال، وأضمن السبل للكسب وتوظيف الأموال، وأصبح رأس المال مقياساً جيداً لتحديد قوة التاجر المالية وإمكاناته في العمل ومكانته في التاريخ التجاري، وإذا ما دقق النظر في مركز تجار الكارم المالي وثرواتهم، لوجد أن بعض تجار الكارم بلغت ثرواتهم مليون دينار وربما أضعاف ذلك، وهي على أي حال، أرقام جديدة على تاريخ رأس المال الفردي في ذلك العصر وتطور جديد في تاريخ الثروة المتعاملة بالتجارة، إذ لفتت ثروة التاجر المصري الكارمي محمد بن مسلم، انتباه المؤرخ ابن حجر الذي اعتبره "أعجوبة عصره في كثرة المال"، حتى كان يقال عنه: "أنه لا يعلم قدر ماله"، ويقال: "أنه خاسم بدر الدين الخروبي التاجر الكارمي المشهور"، فقال له ابن مسلم اشتر بمالك كله شكاير وأحضرها أملاًها لك مالا". (٣) وقد فاقت شهرة هذا التاجر المالية والتجارية حدود الدولة المملوكية، كما قال عنه المؤرخ ابن تغري بردي: "أنه كان من أعظم تجار الكارم وأكثرهم مالاً، ولم يعرف أحد من أهل مصر أكثر مالاً منه". (٤) ويذكر ابن حجر أيضاً: "أن التاجر الكارمي في مصر كان يعادل أضخم تجار الصين مالاً وثروةً، وجاهاً". (٥)

١- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٦، ص٢٧٣-٢٨٦. وأنظر، ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج٢، ص٣٦٥-٣٦٦.

٢- ابن خلدون، العبر، ج٧، ص٤٥١.

٣- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج٤، ص٢٥٧. وأنظر، ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تحقيق نبيل عبد العزيز، القاهرة، ١٩٨٦، ١٩٨٥، ج٢، ص٣٦٣.

٤- ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج٢، ص١٢٠.

٥- ابن حجر العسقلاني، المصدر السالف، ج١، ص٢٠٤. وأنظر، ابن قاضي شبيهة، الإعلام بتاريخ أهل الإسلام، ج٦، ص١٢٣.

*- الإستادار، هو المسئول والمتحدث في أمر بيوت السلطان كلها من مطابخ، والشراب والحاشية والغلمان، وهي وظيفة مهمة من وظائف العصور الإسلامية. أنظر، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٢٠.

على الرغم من الغنى الذي كان يتمتع به تجار الصين، حيث يذكر الرحالة ابن بطوطة: "أن أهل الصين أهل رفاهية وسعة عيش، وترى التاجر الكبير منهم لا تحصى أمواله". (١)

وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل، على مدى ما وصل إليه التاجر الكارمي بمصر من مكانة مالية وتجارية تفوق أي تاجر في عصره، ومن الأمثلة التي توردها المصادر التاريخية المملوكية والتي تؤكد على مدى ثراء تجار الكارم وجاههم، أنه عندما عوفي القاضي كريم الدين وكيل السلطان الناصر محمد بن قلاوون، من مرضه وزينت له العاصمة لاقاه تجار الكارم ونثروا عليه الذهب والفضة. (٢) وقلما تناولت كتب التراجم أحدًا من تجار الكارم إلا وذكرت أنه كان من ذوي الأموال الواسعة أو أنه ترك مالا كبيرا وما شابه ذلك من التعابير ذات المغزى الاقتصادي الواضح، فمنهم من ربح ثروة كبيرة وأثرى ثراء كبيرا، ومنهم من كان لديه صناديق مملوءة بالجواهر الثمينة التي لا يقدر أحد على حملها، ومنهم من كان لديه أوقاف وممتلكات كثيرة. (٣) كما ويذكر المؤرخ ابن شاهين الظاهري: "أن التاجر الكارمي عبد اللطيف بن رشيد بن سويد التكريتي*، بنى مدرسة لتعليم علوم القرآن والسنة وعلوم الحديث والفقه في الإسكندرية، من ربح يوم واحد من متجره". (٤) وقد روى لنا المؤرخ ابن حجر من الروايات التي تشير إلى الغنى الفاحش الذي تمتع به تجار الكارم في مصر زمن الدولة المملوكية والبذخ الذي عاشوا فيه، "أن التاجر الكارمي برهان الدين المحلي*، أنفق خمسين ألف مثقال من الذهب على تزيين قصر له في الإسكندرية". (٥)

ومن أهم العائلات المصرية التي حفل تاريخها بالاجتهاد والعمل في تجارة الكارم، والرغبة في توطيد مكانتها التجارية والمالية، داخل المجتمع المصري نذكر، آل الخروبي، وآل الكويك، وآل البالسي، الذين توارث الكثير منهم رئاسة الطائفة التجارية الكارمية في مصر. ومن الجدير ذكره أن تلك العائلات التجارية غلب عليها التماسك والرابط الأسري والتلاحم فيما بينها، لذلك كان يرث كل جيل منها نشاط الجيل السابق ومكانته المالية والاجتماعية والتجارية، فضلا عن خبرته، إذ كان التاجر الكارمي يدرّب أولاده ومن يختارهم من عبيده وخدمه من ذوي الفطنة والذكاء على مباشرة أعماله التجارية، فيرسلهم إلى الأسواق التجارية الكبرى لممارسة الأعمال التجارية في مصر واليمن وبلاد الهند والحجاز وبلاد التكرور. (٦)

١- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٢٥٩.

٢- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٢٠٤. وللمزيد، ابن قاضي شبيهة، الاعلام بتاريخ أهل الإسلام، ج ٦، ص ١٢٣.

٣- السخاوي، الضوء اللامع، ج ٢، ص ٢١٥. ج ٦، ص ١٢٠، ج ١١، ص ١٩-٢٠.

٤- ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ٤١.

٥- ابن حجر، أبناء الغمر، ج ٢، ص ٤٥٢.

٦- زكي، عبد الرحمن زكي، تاريخ الدول الإسلامية بأفريقية، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٢٤. وأنظر، طرخان، إبراهيم علي، إمبراطورية غانة الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣٧.

*- عبد اللطيف بن رشيد بن سويد التكريتي أصل جده من السويد من مدينة كنانة بالقبليوية، وكان أهلها من النصاري. أنظر، السخاوي، الضوء اللامع، ج ٤، ص ٧٣-٧٤.

*- برهان الدين المحلي نسبة إلى محلة منوف بمصر. أنظر، السخاوي، المصدر السالف، ج ٨، ص ١٤١.

كذلك عمل تجار الكارم على تدعيم وضعهم الاجتماعي في مصر وتقوية مكانتهم الاجتماعية وذلك عن طريق التقرب من الطبقة الحاكمة أمراء وسلاطين والتودد لهم وتقديم المساعدات لهم في سبيل كسب ودهم وعطفهم. وهذا يعني وببساطة أن هذه المصاهرات السياسية كان الغرض منها في الدرجة الأولى تدعيم مركز تجار الكارم الاجتماعي داخل المجتمع المصري، مع المحافظة على المصاهرات العائلية بين أفراد العائلة الواحدة وبين العائلات الكارمية بينهم وبين بعض، إذ يروي السخاوي أن التاجر الكارمي محمد بن عبد الرحمن القوسي تزوج من بيت التاجر الكارمي أبو زيد الدمغاني. (١) وروى المقرئزي أيضاً في خطه أن والدته التاجر الكارمي محمد بن مسلم كانت ابنة التاجر الكارمي شمس الدين بن محمد البالسي. (٢)

٢- أهم الوظائف التي شغلها تجار الكارم في مصر وبلاد الشام في العصر المملوكي:

ومن ناحية أخرى، استطاع تجار الكارم أن يدعموا نفوذهم التجاري والاجتماعي، داخل الكيان الاجتماعي للدولة المملوكية، عن طريق شغلهم لأهم الوظائف الدينية والدنيوية الهامة في الدولة سواء في مصر أو بلاد الشام، وإن كانت المصادر المملوكية لم تشر إلى تواريخ توليهم تلك الوظائف. فقد حرصوا على تولي القضاء، فيروى أن التاجر الكارمي عبد الله بن خضر الجزري المتوفى سنة (٦٩٢هـ/١٢٩٣م)، تولى القضاء بدمشق. (٣) كما تولى التاجر الكارمي شمس الدين محمد المصري، قضاء العسكر في سلطنة الناصر أحمد بن السلطان الناصر محمد بن قلاوون. (٤) وكان التاجر الكارمي برهان الدين المحلي قاضياً للشافعية. (٥) وشغل التاجر شهاب الدين بن البرهان قضاء الإسكندرية. (٦) وكان التاجر الكارمي بدر الدين الفارسكوري (تاريخ الوفاة غير معروف) وهو قاضي فارسكور الشافعي وناب في القضاء بخانقاه سرياقوس. وشغل التاجر الكارمي محمد بن محمود أبو الفتح أبو القاسم بن الكويك شمس الدين التكريتي المتوفى سنة (٧١٤هـ/١٣١٤م)، منصب رئيس طائفة تجار الكارم بالإضافة لكونه شاعراً ومدرساً للحديث وناسخاً للكتب وإماماً (٧) تولى التاجر الكارمي سراج الدين بن محمد المصري القضاء في مصر على عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون. وكان التاجر الكارمي عمر بن محمد بن سليمان نجم الدين القاضي الدمامني الاسكندراني المتوفى سنة (٧٠٧هـ/١٣٠٧م)، بالإسكندرية مدرساً للحديث فيها. (٨)

١- السخاوي، الضوء اللامع، ج ١٠، ج ١١، ص ١٨٦-١٨٧، ص ١٥٠.

٢- المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٤٠١.

٣- أبو مخرمة، تاريخ ثغر عدن، ص ١٥٢.

٤- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ٣٣-٣٤، ج ٤، ص ١٩٨، ٢٨٣.

٥- الخرجي، العقود اللؤلؤية، ج ٢، ص ١٧٥، ١٥٣.

٦- السخاوي، المصدر السالف، ج ٣، ج ٤، ج ١٠، ص ١٦٩، ٩٨، ٢٣٥.

٧- ابن تغري بردي، الدليل الشافي، ج ١، رقم ١٤٣٦، ص ٤١٧. وقد ذكره تحت اسم قيصور.

٨- السخاوي، المصدر السالف، ج ٩، ص ٥٠، ج ٣، ص ١٢٦، ج ٧، ص ٢٨٨.

وباشر التاجر شمس الدين محمد المصري، أمور الوكالة التجارية التابعة للأمير موسى بن الصلح الذي كان يعمل بتجارة الكارم في سلطنة بيبيرس الجاشنكير (٧٠٨-٧٠٩هـ/١٣٠٩-١٣١٠م)، وعمل أيضاً سفيراً لمصر في اليمن. (١) وشغل التاجر الكارمي زين الدين بن مقبل الزيني وظيفة ناظر الجيش*. (٢) كما كان التاجر الكارمي عبد اللطيف بن رشيد بن سويد سراج الدين الربعي التكريتي الإسكندراني، المتوفى سنة (٧١٤هـ/١٣١٤م)، مدرس أدب وشعر في إحدى مدارس الإسكندرية. (٣) وتولى التاجر الكارمي علي بن محمد بن أبي بكر بن مفرج شمس الدين الأنصاري الإسكندراني الشامي المتوفى في اليمن سنة (٧٤٠هـ/١٣٣٩م)، منصب شهادة الكارم في عيذاب بعد أن كان قاضياً في القاهرة. (٤) وتولى التاجر الكارمي أبو بكر بن محمد بن سليمان، الصدر، الكبير، تاج الدين الدماميني، المعروف بالرهائلي، والمتوفى سنة (٧٣١هـ/١٣٣٠م)، منصب رئيس تجار الكارم بالإضافة لكونه مدرس حديث. (٥) كما ناب التاجر الكارمي عمر بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن الفهم بن محمد بن سراج الدين القسبي المصري، المتوفى في شوال سنة (٧٤٢هـ/١٣٤١م)، في حكم القضاء بمصر. (٦)

كذلك شغل التاجر الكارمي محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن داود، شمس الدين الكناني المصري الشافعي، المتوفى في شهر ذي القعدة سنة (٧٤٩هـ/كانون الثاني ١٣٤٨م)، عدة وظائف منها قضاء العسكر في عصر السلطان الناصر محمد، ومدرساً للفقهاء والإفتاء في سلطنة الجاشنكير. (٧) كما تولى التاجر الكارمي محمد بن علي بن محمد بن مسلم بن أحمد بن ناصر الدين الخواجا البالسي المصري الشافعي، المتوفى سنة (٧٧٦هـ/١٣٧٤م)، منصب كبير تجار الكارم ورئيسهم في مصر. (٨)

كذلك مارس بعض تجار الكارم وظائف أخرى، فمنهم من كان شاهداً ومدرساً وناسخاً وإماماً ونائباً للإمام وفقهياً ومفتياً وخطيباً، ومارس بعضهم حرفة الزراعة ومنهم من كان له بساتين كثيرة، كما مارس بعضهم حرفة الحياكة وأعمال القبان وثقب اللؤلؤ وصناعة التجليد التذهيب وصناعة السكر إلى جانب تجارة الكارم. (٩)

- ١- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٣، ص ٣٣٣، ٣٣٤.
- ٢- السخاوي، الضوء اللامع، ج ١١، ص ٨٠.
- ٣- ابن حجر العسقلاني، المصدر السالف، ج ٢، رقم ٢٤٩٦.
- ٤- ابن حجر العسقلاني، المصدر السالف، ج ٣، رقم ٢٢٧، ص ١٠٠.
- ٥- ابن حجر العسقلاني، المصدر السالف، ج ٣، ص ١٨٣. وأنظر، ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١٤، ص ١٥٦.
- ٦- السخاوي، المصدر السالف، ج ٣، رقم ٣٩٦، ص ١٦٩.
- ٧- ابن حجر العسقلاني، المصدر السالف، ج ٣، رقم ٨٩١، ص ٣٣٣.
- ٨- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١١، ص ١٣٢. وأنظر، ابن حجر العسقلاني، المصدر السالف، ج ٤، رقم ٧١٢، ص ٢٥٧.
- ٩- السخاوي، المصدر السالف، ج ٦، رقم ٣٠٢، ص ٩٢، ج ٨، رقم ٦٦٥، ص ٢٤٦، ج ٩، رقم ٥٤٩، ص ٢٠٩.
- ٩- المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٢٤٠. وأنظر، ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج ١، ص ٣٦٦. الصيرفي، نزهة النفوس، ج ٢، ص ٣٨٦.

*- ناظر الجيش، ناظر جمعها نظار، وهو لقب كان يطلق على كبار الموظفين ورؤساء الدواوين في الدولة المملوكية الذين يشاركون الوزير في أعماله، وناظر الجيش هو الشخص المسئول عن أمور الجيوش وضبطها داخل الدولة. القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٤٥٦.

وقد اتصف تجار الكارم ببعض الصفات والخصال الحميدة التي كانت من أهم العوامل التي ساعدت على تقوية مركزهم الاجتماعي ودعم مكانتهم داخل كيان المجتمع المملوكي، فكان التاجر الكارمي على قدر من الأدب واللباقة في الحديث والمعاملة ليتمكن من كسب الناس وتصريف بضاعته، كذلك كان التاجر الكارمي ذا سمعة طيبة وأخلاق رفيعة، فكان منهم الكريم والمحسن للناس، المشهور بالمكارم، وله أعمال برّ ومعروف واسع البذل والعطاء، لديه ذكاء وفطنة. ومنهم من كان ديناً، عاقلاً، فاضلاً وودوداً، خيراً ينفق في وجوه الخير، متواضعاً، شديد الحب لله ورسوله. ومنهم من كان ذا مروءة كثير الصدقات والعطايا، ومنهم من كان ذا حشمة وعصبية ولديه عفة ومحمود السير أيضاً. ومنهم من كان كثير العبادة والصوم وله سماحة وحسن أخلاق، وله إكرام واحترام، ومنهم من كان لديه سياسة وحسن تدبير، وتحري الصدق معظماً جواداً محسناً للفقراء والأرامل ووجيهاً، ومنهم من كان خفيف الروح، صبوراً، قانعاً، مخلصاً ومحباً للفقراء. هذا باستثناء بعض التجار الذين كانوا على قدر من الصفات السيئة، فمنهم من كان لا يعرف بعلم ولا دين، ومنهم من كان مأكراً داهية، زائد الظلم، لذا كثر الدعاء عليهم ومنهم من كان غليظ اللسان يكتب السلطان والأمراء بالعبارات الخشنة.(١)

وخلاصة القول، "أن كل تاجر كارمي كان كالملك بين جنده وأعوانه ومماليكه وخدامه وإن بعضهم كان له مؤن كثيرة".(٢) والحق، أن أماكن وآثار فنادق الكارم بمصر تؤكد هذا المعنى فمنهم من كان يملك أن يحيط نفسه بمظاهر العظمة والغنى حتى يصبح في هيئة السلطان تماماً.(٣) ولهذا حظوا بمكانة كبيرة في المجتمع ونعموا باحترام الأهالي والسلطين إلى حد أنه إذا أراد أحدهم مدح شخص ما ذكر أنه من بيت تاجر كارم، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على المكانة الرفيعة التي كان ينعم بها تاجر الكارم. وهذا ما جعل المقريري يقول عنهم: "أنهم كانوا في عدة وافرة ولهم أموال عظيمة".(٤) ورغم كل المكانة الاجتماعية والمالية والتجارية التي بلغها تاجر الكارم لم يستطيعوا الدفاع عن مصالحهم عندما احتكر المماليك تجارتهم واستغلوا لمصلحتهم الشخصية.

وبفضل ما تمتع به تاجر الكارم من محبة واحترام لدى العامة قبل الخاصة في الدولة المملوكية، وفي أي مكان وصلت إليه تجارتهم خارج حدود الدولة المملوكية، فقد أسهموا في نشر الثقافة والأخلاق العربية الأصلية، ونقلها إلى تلك الشعوب التي كانت لهم معاملات تجارية معها وهذا ما سيلاحظه في الفقرة التالية.

-
- ١- الأشقر، محمد عبد الغني، تاجر التوابل في مصر في العصر المملوكي ، ص١٧٦، ١٧٧.
 - ٢- الأسدي، التيسير والاعتبار والتحرير والاختيار فيما يجب من حسن التدبير، تحقيق ، عبد القادر أحمد الطليمات، القاهرة ١٩٦٧، ص٢٢، ٢١.
 - ٣- المقريري، السلوك، ج ٢، ص١٠٣، ١٠٤ . وانظر، عاشور، سعيد عبد الفتاح، المجتمع المصري، ص٣٥.

الفصل الخامس

الطرق والمراكز التجارية لتجار الكارم

- ١- الطرق التجارية التي سلكها تجار الكارم.
- ٢- الطرق التجارية العالمية المؤدية إلى مصر.
- ٣- الطرق التجارية العالمية المؤدية إلى بلاد الشام.
- ٤- مراكز تجارة الكارم زمن الدولة المملوكية :
 - أ- موانئ الساحل الإفريقي.
 - ب- موانئ الساحل العماني.
 - ت- موانئ البحر الأحمر الشرقية.
 - ث- موانئ البحر الأحمر الغربية.
 - ج- موانئ البحر المتوسط.
 - ح- موانئ نهر النيل.

الفصل الخامس

١- الطرق التجارية لتجارة الكارم:

سوف يتم في هذا الفصل دراسة أهم الطرق البحرية والبرية التي اتبعتها قوافل الكارم، في رحلة نقلها لمتاجر الكارم من مناطق إنتاجها في الهند والسند والصين إلى موانئ البحر الأحمر والبحر المتوسط، ومنه إلى الغرب الأوروبي، بهدف التعرف على تلك الطرق وعلى المراكز التجارية التابعة لها. وقد تم تقسيم تلك الطرق إلى طرق عالمية، وطرق محلية، والتي قسمت بدورها إلى طرق بحرية وطرق نهريّة.

أ- الطريق الأول، وهو طريق بحري من الصين و الهند إلى الخليج العربي ، (١) ثم تبدأ فروعها النهرية والبرية ، من البصرة و حتى بغداد حيث يتفرع إلى فرعين ، يتجه الأول شمالاً إلى ديار بكر، ويتجه الثاني غرباً إلى دمشق ومنها تخرج فروعها إلى موانئ البحر المتوسط، ثم جنوباً إلى مصر بمحاذاة الساحل إلى غزة ، ثم عبر الصحراء إلى القاهرة ، وقد فقد هذا الطريق اتصاله بالطرق القادمة من وسط آسيا في حقبة الغزوات المغولية للدولة العربية في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، ثم عادت إلى هذا الطريق التجاري الحياة من جديد بعد السيطرة العثمانية على آسيا الصغرى في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، فقد قام العثمانيون بتأمين الطرق المارة بآسيا الصغرى، حتى أصبح هذا الطريق بمثابة الطريق الاحتياطي لتجارة الكارم، كلما تعطلت الطرق الأخرى ، أو تعرض لها القراصنة وقطاع الطرق كان تجار الكارم يتجهون نحو هذا الطريق لتسيير قوافلهم التجارية ، وأخيراً فقد هذا الطريق أهميته ، مع وصول البرتغاليين وسيطرتهم على الخليج العربي ، فأحجم التجار عن ارتياده وفقدت مدنه و موانئه أهميتها التجارية حتى بطل استخدامه. (٢)

ب- الطريق الثاني، وهو طريق بحري يصل الشرق الأقصى بالبحر الأحمر، وله فرعان، يتجه الأول، شمالاً بعد أن يخرج من البحر الأحمر متوجهاً عبر سيناء إلى دمشق ثم إلى موانئ البحر المتوسط ، أما الثاني فيتجه عبر الصحراء إلى النيل فإلى القاهرة و منها عن طريق النيل أيضاً إلى الإسكندرية فأوروبا. (٣) وهنا يجب التعريف بالبحر الأحمر ، ولو بشكل مختصر يتفرع من المحيط الهندي الذي كان يعرف عند العرب ببحر الهند الأعظم،(٤) أو البحر الحبشي،(٥)

١- ابن خردادبة، المسالك والممالك، ص ١٥٣-١٥٤.

٢- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ١٢٤. وأنظر، إبراهيم، عبد الفتاح، عن طريق الهند ، دمشق، ١٩٩١، ص ٢٢.

٣- زكي، نعيم، المرجع السالف، ص ١٢٤-١٢٥.

٤- الحموي، ياقوت، معجم البلدان، مادة بحر فارس .

٥- المسعودي، مروج الذهب، ج ١، ص ١٠٧ .

ذراعان أو شعبتان أو خليجان في مصطلح الجغرافيين العرب، الشرقي منهما هو بحر فارس، (١) ويسمونه أيضاً بحر عمان وبحر البحرين وكلها مسميات لبحر واحد على ساحله الشرقي تقع بلاد فارس و على ساحله الغربي بلاد العرب (٢). أما الخليج الغربي، فيعرف باسم خليج أيله*، (٣) أو البحر الشرقي، (٤) أو بحر القلزم ويتجه شمالاً في موازاة الخليج العربي وينتهي في أرض مصر بمدينة القلزم غرباً*، وتقع على ساحله الشرقي بلاد اليمن والحجاز وأيله، وعلى شاطئه الغربي بلاد الحبشة والسودان و العلاقي من أرض البجة و بلاد عيذاب والقصير* من أرض مصر ، في حين يتصل من جهة الجنوب ببلاد سفالة* من أرض الزنج. (٥) وقد سمي البحر الأحمر بعدة تسميات وفقاً لموقعه من السواحل أو المدن التي تطل عليه، فسمي مرة ببحر القلزم ، (٦)، وعرف أيضاً بالبحر الحجازي، (٧) وسمي مرة ببحر النعام، (٨) وعرف أيضاً ببحر عيذاب (٩). ويسميه ابن جبير، أحياناً بالبحر الفرعوني. (١٠) والبحر الأحمر يشغل أخدوداً يفصل بين قارتي آسيا وإفريقيا، (١١) ويمتد ما بين أيله و اليمن مسافة يبلغ طولها ١٤٠٠ ميل في قول المسعودي. (١٢) وسمي بالبحر الأحمر اختصاراً لاسمه القديم بحر الملك الأحمر، ثم اختصر الاسم إلى البحر الأحمر. (١٣)

- ١- ابن رسته، الأعلام النفيسة، ليدن، ١٨٩١، ص ٨٣-٨٤، وانظر ، ابن حوقل، صورة الأرض ، منشورات دار الحياة، بيروت، د.ت، ص ٥١
- ٢- سالم، السيد عبد العزيز، التجارة البحرية في الخليج العربي في صدر الإسلام، الدوحة، ١٩٧٦، ص ٤٠٠.
- ٣- ابن رسته، الأعلام النفيسة، ص ٨٤.
- ٤- ابن خردذابه، المسالك والممالك، ص ١٥٣.
- ٥- المسعودي، مروج الذهب، ج ١، ص ١١٠.
- ٦- ناصر خسرو، سفر نامه، ص ٤٥. ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٥١.
- ٧- ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تحقيق مصطفى السقا، وكامل المهندس، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٩. وللمزيد أنظر، ابن سعيد الأندلسي، المغرب في حلى المغرب، تحقيق زكي محمد حسن ، وشوقي ضيف ، سيدة كاشف، ج ١، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١.
- ٨- ناصر خسرو، المصدر السالف ، ص ٧٣.
- ٩- ناصر خسرو، المصدر السالف ، ص ٧٣.
- ١٠- ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص ٧٠.
- ١١- القوصي، عطية، تجارة مصر في البحر الأحمر، القاهرة ، ١٩٧٦، ص ١٠.
- ١٢- المسعودي، مروج الذهب، ج ١، ص ١١. كما ويبلغ أقل اتساع له عند بلدة مصوع ١٩٠ ميلاً، وعند منطقة باب المنذب ١٤ ميلاً.
- ١٣- الزليعي، أحمد عمر، مكة وعلاقاتها الخارجية، الرياض، ١٩٨١، ص ١٧٣.
- *- أيله، مدينة أيله تقع عند النهاية الشرقية للبحر الأحمر، وهي اليوم مدينة العقبة الواقعة جنوب الأردن، على خليج العقبة. انظر، نداف، نزار، أطلس العالم الجديد، ص ٥٢.
- *- مدينة القلزم، وتقع على النهاية الغربية للبحر الأحمر، وأخذت اسمها من اسم بحر القلزم (البحر الأحمر)، وهي اليوم مدينة السويس المصرية، انظر، الميداني، محمود عصام، الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، ص ٣٨.
- *- القصير، ميناء على الساحل الغربي للبحر الأحمر (بحر القلزم)، في منطقة الصحراء الشرقية في صعيد مصر. انظر نداف، نزار، أطلس العالم والوطن العربي الجديد، ص ٥٢.
- *- بلاد سفالة كما وصفها المسعودي، هي موزنبيق في أقاصي بلاد الزنج ، أي موزنبيق الحالية المطلة على المحيط الهندي، في القارة الإفريقية. انظر، المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٦.

وتتسم سواحل البحر الأحمر وخليج الشمال بكثرة الشعاب المرجانية والشطوط المرجانية التي تحفها ، كذلك الصخور الناتئة التي تعترض مسيرة السفن و تتسبب في غرقها ، بالإضافة إلى الأخطار المترتبة ، من التقاء الرياح ولا سيما في منطقة تاران الواقعة ما بين القلزم وأيله، وهي أخبث ما في البحر من الأماكن حيث الدوامات العنيفة ، والعواصف العاتية التي كثيراً ما تحطم الدسر وتتسبب في غرق السفن.(١) لهذا فإن الإبحار والتجارة عبر هذا الطريق كان يعرض التجار لمشاكل عدة من أبرزها، كبر المساحة البحرية فمن الصين إلى الهند فالبحر الأحمر، هناك مساحة بحرية كبيرة جداً على التجار اجتيازها بما فيها من تيارات بحرية و هوائية معظم السنة، أما المشكلة الثانية، فهي كثرة الشعاب المرجانية التي تعترض الملاحة في البحر الأحمر. إلا أن المشكلة الأولى تم تذليلها ، بعد وصول سفن الكارم إلى المحيط الهندي و في وقت نضجت فيه المعلومات الجغرافية فيما يخص الملاحة في البحار الشرقية ، وقد لاءم البحارة أوقاتهم مع مواعيد هبوب الرياح الموسمية.(٢) أما فيما يخص كثرة الشعاب المرجانية في البحر الأحمر فقد تم بناء سفن ضخمة تتحمل الإبحار وسط هذا البحر بعيداً عن الشعاب المرجانية.(٣) وبعد غزو المغول لغرب آسيا في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، تعطل الطريق التجاري البري من وسط آسيا، وأصبح طريق البحر الأحمر من أكثر الطرق التجارية أهمية بين الشرق والغرب، فهو من جهة بعيداً عن ميادين الحرب بين المغول و المماليك، وفيما بين العثمانيين والأوروبيين ، ثم بينهم وبين التركمان ، وبينهم و بين المماليك ثم الصفويين في أواخر القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي ، فكانت هذه الاضطرابات سبباً في قطع الصلات التجارية و سد كل الطرق البرية بين الشرق و الغرب، مما دفع تجار الكارم إلى اعتماد هذا الطريق المار بأراضي السلطنة المملوكية، إذ كان أكثر الطرق أمناً في تلك الفترة وإن كانت مرحلة البر فيه من عذاب حتى قوص فالسويس ثم القاهرة تكلف كثيراً من الجهد والمال.(٤) ولعل أكثر ما كانت تحرص عليه السلطنة المملوكية عند تحول التجارة إلى هذا الطريق ، كان ضبط الطرق التجارية وحمايتها من قطاع الطرق والتركيز على استمرار التجارة عبر هذا الطريق، وخاصة أنه أدر على السلطنة الكثير من الأموال وأصبحت الدولة المملوكية مقصد تجار البندقية .(٥)

١- ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٥١.

٢- حوراني، جورج فاضلوا، الملاحة في المحيط الهندي ، ص ٢٢٠-٢٢١.

٣- عثمان، شوقي عبد القوي، الطرق التجارية بين الشرق والغرب قبل الكشف الجغرافية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٣٥٨.

٤- زيادة، نيقولا، لطرق التجارية في العصور الوسطى، مقال بمجلة تاريخ العرب، بيروت، العدد ١٧١، ١٩٨٤، ص ٣٨-٤٠.

٥- زكي، نعيم، طرق التجارة ، ص ١٢٦.

ج - الطريق الثالث، وكان يبدأ من الصين بحراً إلى الهند و عندها يلتقي بالطريق الأول و يتحد الطريقان في مسيرهما حتى الخليج العربي ، ويتحد مع الطريق الثاني حتى البحر الأحمر و قد سيطر على هذا الطريق من طرفيه دولتان قويتان وعظيمنتا الشأن في تلك الحقبة من تاريخ العصور الوسطى ، الصين في طرفه الشمالي و دولة سلاطين المماليك بمصر و الشام في طرفه الغربي ، وبرزت أهمية هذا الطريق منذ أن هددت الحروب الطريق البري من شرق و وسط آسيا والهند إلى آسيا الصغرى ، وانتعشت التجارة عبر هذا الطريق ونشطت التجارة بين شرق وغرب آسيا و وصلت بعثات الصين التجارية إلى الساحل الجنوبي لبلاد العرب و إلى الساحل الشرقي لإفريقيا حتى مقديشو (١) أما تجار الكارم، فقد توجهت سفنهم للمياه الصينية وسيطروا على تجارة جنوب شرق آسيا و أنشئوا شبكة طرق مواصلات منتظمة فيما بين مراكزهم التجارية على البحر الأحمر ، وبين الموانئ التجارية في الصين ، على أن هذا الطريق لم يكن يخلو من العقبات والصعوبات ، فليست صعوبة المواصلات في بعض أجزائه ، هي العقبة الوحيدة ، وإنما انتشرت عمليات القرصنة أيضاً في بعض أجزائه ، وخاصة في الخليج العربي وفي مياه الهند ، لذا كان يتوجب على جميع السفن التي تصل الصين عن هذا الطريق البحري أن تتزود بما تحتاج إليه من ماء و مؤن ثم تعاود رحلتها مباشرة لتتفادى خطر القراصنة (٢) ولقد حرص الصينيون على أن تحمل سفنهم التجارية جنوداً بحريين مدربين لمواجهة هجمات القراصنة، كذلك من العقبات التي تواجه البحارة في هذا الطريق، هبوب الرياح في المحيط الهندي من فصل لآخر، ولكن الملاحين تمكنوا من تذليل هذه العقبة بأن مارسوا الملاحة حقبة طويلة في هذا المحيط ، و وقتوا مواعيد رحليهم و عودتهم مع دفع الرياح إلى جهة مقصدهم (٣) وعلى طول هذا الطريق انتشرت المراكز التجارية على ساحل الملبار الساحل الغربي للهند لهذا بقيت سفن الكارم من الصين والهند وبلاد العرب تقطع هذا الطريق قروناً حتى نهاية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، حين انقطعت زعامة تجار الكارم بدخول البرتغاليين مياه المحيط الهندي في سنة ٩٠٤هـ / ١٤٩٨م، عندما لم يستطع المماليك إبعاد البرتغاليين عن المياه الهندية و بدءوا يتوسعون حتى تمكنوا من السيطرة على الطريق المذكور من ملقا إلى الخليج العربي ، ثم وسعوا نفوذهم ليشمل المنطقة من سوقطرة إلى كانتون بالصين ، وفي سنة ٩٢٣هـ / ١٥١٧م ، كانت تجارة هذا الطريق في جزئه الغربي الخاص بالخليج الفارسي والبحر الأحمر قد انهارت تماماً (٤)

١- لويون، غوستاف، حضارات الهند ، ترجمة عادل زعتر، القاهرة، القاهرة، ١٩٨٤ ، ص ٢٣٩.

٢- حوراني، جورج فاضلوا، الملاحة في المحيط الهندي ، ص ٢٠٨، ٢٢٠.

٣- حوراني، جورج فاضلوا، المرجع السالف، ص ٢٢٠.

٤- زكي، نعيم، طرق التجارة ، ص ١٧٨. وأنظر ، طرخان، إبراهيم علي، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص ٢٩٣.

٢- الطرق التجارية العالمية المؤدية إلى مصر:

كان أهمها الطرق البحرية والبرية والنهرية داخل مصر:

أ- **الطرق البحرية:** كانت تجارة الكارم التي ترد إلى مصر ، من الهند والشرق الأقصى ترد عن طريق المحيط الهندي، فخليج عدن فالبحر الأحمر ، و من المعروف أن البحر الأحمر شهد في العصور الوسطى ، نشاطاً بحرياً واسع النطاق في مجال التجارة الشرقية ، و ظهر على سواحل مصر المطلة على هذا البحر ميناءان رئيسيان عيذاب والقصير، ارتبطا ارتباطاً وثيقاً بمدينة قوص حيث كانت تتكدس أحمال التوابل القادمة من الهند ، و من قوص كانت تشحن في السفن النيلية إلى الفسطاط ، ثم تنقل من الفسطاط إلى الإسكندرية، عبر خليج الإسكندرية من بابها القبلي المعروف بباب البهار أو باب العمود. و مما لاشك فيه أن تجارة الكارم، كان لها أعظم الأثر في ازدهار عدد من المدن المصرية التي ارتبطت بها، فبفضلها نهض ثغر عيذاب، واتسع عمران القصير منذ العصر الفاطمي، واكتظ هذان الثغران بمن كان يفد إليهما من تجار الكارم، بالإضافة إلى حجاج مصر والمغرب الذين كانوا يؤثرون سلوك هذا الطريق المأمون بدلاً من الطريق البري عبر سيناء ، وإن كانوا يتعرضون أحياناً للغرق بسبب اكتظاظ الجلاب بالركاب ، وبسبب الرياح غير المواتية التي كانت تدفع هذه الجلاب إلى الشمال أو الجنوب وتتسبب في اصطدامها بالشعاب المرجانية والصخور التي تعترضها، وكان من أشهر هذه الطرق: (١)

- طريق عيذاب، الذي كان يعد أكثر السواحل أمناً على السفن لقلة الشعب المرجانية التي تنبت في قاع البحر ومن عيذاب يمتد الطريق إلى قوص ومنها إلى فندق الكارم بالفسطاط .

- طريق القصير، ويقصد به الطريق الذي يقع في جهة الشمال من عيذاب، وكانت تصل إليه بعض المراكب لقربه من قوص ، ثم إلى فندق الكارم بالفسطاط ومن ثم إلى موانئ البحر المتوسط كالإسكندرية ورشيد ودمياط. (٢)

- طريق الطور ، كان لا يُسافر فيه ، إلا نهاراً لكثرة الشعب المرجانية فيه، وكان مرغوباً من قبل بعض رؤساء مراكب الكارم بسبب قربه من بر الحجاز، وقد أخذت قوافل الكارم البحرية تتجه من عدن إلى الطور ، على متن سفن صغيرة بعد انهيار ميناء عيذاب وتوقفه عن العمل كمركز تجاري خاص بتجارة الكارم، في سنة، ٨٣١هـ / ١٤٢٧م. (٣)

- طريق السويس، وكان على مقربة من مدينة القلزم بساحل مصر، وكان يعد أقرب السواحل إلى الفسطاط. (٤)

١- سالم، السيد عبد العزيز، البحر الأحمر في التاريخ الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص ٢، ١.

٢- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٨.

٣- المقرئزي، الخطط، ج ١ ، ص ٣٥٧. وأنظر، جان ليو الإفريقي، وصف إفريقيا، ص ٥٥٨ .

٤- القلقشندي، المصدر السالف، ج ٣، ص ٤٦٥ .

فقد ذكر غوستاف ليوبون أن: "سلع الكارم التي كانت تنزل بعدن ترسل منها بطريق السويس إلى الإسكندرية و شواطئ سوريا، وكان تجار أوروبا يأتون إلى الإسكندرية ويرسلون منها إلى أوروبا ما يشترونه من تلك السلع". (١)

ب- الطرق البرية: وأهمها طريق عيذاب - قوص، و يذكر المقريري هذا الطريق فيقول: " أن تجار الهند واليمن والحبشة ، يردون في البحر إلى عيذاب، ثم يسلكون هذه الصحراء، إلى قوص ومنها يدخلون مدينة مصر ، وكانت هذه الصحراء لا تزال عامرة أهلةً بالسكان، و بما يصدر أو يرد من قوافل التجار، حتى أن أحمال الفلفل والقرفة كانت توجد ملقاة بها، والقوافل صاعدة هابطة لا يعترض لها أحد إلى أن يأخذها صاحبها، فلم تزل مسلكاً للحجاج في ذهابهم و إيابهم من أعوام بضع وخمسين و أربعمئة إلى أعوام بضع وستين و ستمائة، إلى أن كسا ببيرس الكعبة في سنة ٦٦٦هـ / ١٢٦٧م، فقل سلوك الحجاج لهذه الصحراء، واستمرت بضائع الحجاج تحمل من عيذاب إلى قوص حتى بطل ذلك الطريق بعد سنة ٧٦٠هـ / ١٣٥٨م. ويضيف المقريري: " إن تجار الكارم كانوا يعبرون هذه الصحراء من عيذاب إلى قوص على ظهور الإبل، ثم يركبون النيل من قوص إلى ساحل مصر والفسطاط". (٢) أما السبب الرئيسي وراء ضعف سلوك هذا الطريق وقتذاك كان يكمن في تقلص حجم النفوذ المصري و ضعف السيطرة المصرية على المناطق الجنوبية، و زيادة عصبية القبائل في ذلك الطريق وكثرة فسادهم عبر هذا الصحراء كان لا بد لتجار الكارم، من الاعتماد على الأدلاء، الذين يعرفون الطريق بعلامات لا يفهمها غيرهم، كما يعرفون موارد الماء وآبارها. (٣) و قد قاسى تجار الكارم الكثير من هؤلاء الأدلاء الذين كانوا بالإضافة إلى الأجر الكبير الذي كانوا يطلبونه فقد كانوا يرغمون التجار على دفع مبلغ من المال يسمونه الجمالة. (٤) هذا وهناك عامل آخر أسهم في ضعف هذا الطريق، وهو تحول الحجاج إلى الطريق الشمالي منذ تولي الظاهر بيبرس عرش السلطنة المملوكية ، ووضع يده على بلاد الحجاز وعلى محطات الطريق التجاري عبر البحر الأحمر، خاصة وان الحروب الصليبية التي كانت عاملاً من عوامل نجاح طريق عيذاب - قوص ، كانت قد خفت حدتها فعاد الأمن وانتشر في الطريق الشمالي ابتداءً من سنة ٦٦٦هـ / ١٢٦٨م. (٥) مع ذلك فقد بقي طريق عيذاب - قوص محتفظاً ببعض حيويته إلى أن أمر السلطان المملوكي برسباي بتخريب عيذاب سنة ٨٣١هـ / ١٤٢٧م. (٦)

١- ليوبون، غوستاف، حضارة العرب، ص ٥٧٨.

٢- المقريري، الخطط، ج ١، ص ٣٢٧.

٣- فيث، المواصلات في مصر، ص ٢٤. وانظر، مالكي، سليمان عبد الغني، طريق حجاج الشام، ص ٥٢.

٤- شقير، نعوم، تاريخ السودان، ج ١، ص ١٠٥.

٥- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٩٤. وللمزيد انظر، السلماي، علي حسين، العلاقات الحجازية، ص ٢٠١.

٦- جان ليو الأفريقي، وصف إفريقيا، ص ٥٥٨.

و قد كان الوصول من عيذاب إلى النيل ، إما بطريق قوص أو عن طريق أسوان و من قوص كان هناك طريقان أحدهما طريق العبدین ، وهو طريق قصير المسافة، والآخر طريق قنا الذي كان عليه آبار لإرواء القوافل. أما الطريق من أسوان فكانت تقطعه القوافل في ١٥ عشر يوماً ويسمى الطريق بينهما (الوضح) لخلوه من الجبال المتشابكة، كالتي في طريق قوص.(١) وقد نتج عن تخريب عيذاب أن تحول طريق التجارة من عيذاب إلى القصير ثم إلى الطور بعد ذلك ومن هناك كانت تنقل قوافل الكارم البرية حمولات تلك السفن عبر صحراء سيناء والشرقية، إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية.(٢) أما فيما يتعلق بكيفية الاتصال بين الشام ومصر، فكان يتم عن طريق بري يبدأ من دمشق حتى غزة(٣) ، وكان الطريق إلى غزة ثابتاً لم يتغير غير أنه يتفرع عند بلبس فيخرج طريق إلى دمياط.(٤)

ج- الطرق النهرية: لما كان نهر النيل يشق مصر واصلًا إلى أواسط إفريقية فعليه كانت تنقل بضائع الكارم بين الهند والصين إلى الموانئ الشمالية، ويعد نهر النيل طريقاً للمواصلات و نقل السلع الكارمية بين جنوب البلاد وشمالها، كما أن كثرة الترع التي به، ساعدت على تطور وتنشيط التجارة الداخلية بوجه عام، و تجارة الكارم بوجه خاص، و هذا يتضح من خلال ما كانت عليه حركة النقل النهري من نشاط ، و قد أسهمت الطبيعة في تسهيل الانتقال في نهر النيل ، فالمتجه شمالاً يساعده التيار والمتجه جنوباً تساعد ريح الشمال.(٥) وكما هو معروف ، فإن الجزء الصالح للملاحة في نهر النيل من دون عائق كان ينتهي عند انتهاء حدود مصر جنوباً، و هذا كان من حسن حظ المصريين وكان تجار بلاد النوبة هم الذين يأتون في النيل حتى منطقة الجنادل حيث كانت تقف مراكبهم ومراكب السودان ويتحول من فيها ببضائعهم إلى ظهور الجمال حتى يتم لهم الوصول إلى أسوان.(٦) كما كانت البضائع الكارمية ، التي تأتي عن طريق البحر الأحمر إلى عيذاب تنقل على ظهر الإبل حتى قوص ومنها تنقل بالنيل إلى القاهرة، ومن القاهرة تواصل مسيرها بالنيل خلال فرع رشيد وخليج الإسكندرية (ترعة المحمودية) ميناء تلك المدينة، ومنها كانت تصدر إلى أوروبا.(٧)

١- أبو الفداء، معجم البلدان، ص٨٥. وأنظر، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٥، ص١٧. المقرئزي، الخطط، ج١، ص٣١٦ .

٢- القلقشندي ، المصدر السالف، ج٣ ، ص٤٦٥ .

٣- فيث ، المواصلات في مصر ، ص٤٣ .

٤- القلقشندي، المصدر السالف، ج١٤، ص٣٧٣-٣٧٦ ، وأنظر، ابن رسته، الأعلام النفيسة، ص٤٣ .

٥- مبارك، علي، نخبة الفكر في تدبير نيل مصر، القاهرة، ١٢٩٧هـ ، ص٩٥. وأنظر، غالي، كامل، الزراعة في مصر، القاهرة ، دت ، ص١١٣ .

٦- المسعودي، مروج الذهب، ج٣، ص٤١ .

٧- ابن بطوطة، تحفة النظار ، ص٤٢٣. قاسم، قاسم عبده، النيل، ص٨٥ . وللمزيد، الصغير، أحمد مصطفى، المجتمع المصري في العهد المملوكي، ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص٣٨.

أما فيما يخص التجارة الواردة من أوروبا فكانت إلى رشيد ودمياط ، ومنها كانت تنقل بالنيل إلى القاهرة ثم قوص ، وبعدها كان يتم تحميلها على ظهور الإبل إلى عيذاب على البحر الأحمر.(١)

أما الاتصال مع غرب إفريقيا ، فكان يتم عن طريق درب الأربعين الذي يمكن أن يعد من أهم الطرق التي استخدمها تجار الكارم، فهو يربط بين مصر وغرب إفريقيا. وكان يبدأ من أسيوط في صعيد مصر حتى منطقة الواحات الخارجة*، ثم يسير جنوباً ماراً بواحة سليمة* وبئر النطرون ، ويستمر حتى يصل إلى منطقة الفاشر غرب السودان ، وكانت تقطعه القوافل في أربعين يوماً، ومن هنا جاءت التسمية (درب الأربعين) ، ومن خلال هذا الطريق قام تجار الكارم برحلاتهم إلى غرب إفريقيا، للحصول على التوابل والبهارات وغيرها الكثير من سلع الكارم.(٢) وقد ذكر ابن بطوطة درب الأربعين قائلاً:"من حد الجنوب عند أسوان كان يمتد طريق إلى مالي وسلجاسة ماراً بدنفلة وهي من البلاد الكبيرة بالسودان منها إلى سول وهي آخر بلاد مالي ثم إلى كوكو قاعدة بلاد البرنو وتمبكتو في مالي، ثم والاته ومنها إلى كلباسة ومن أسيوط كان يخرج طريق إلى غرب إفريقيا ماراً بواحات الدخلة* والكفرة، ويتجه إلى إفريقيا ومنها على غانا".(٣) وكان يوجد على هذا الطريق الكثير من الآبار المنتشرة في الصحراء الغربية كما كان هذا الطريق يربط مصر بطرق السودان التي تصل دارفور في الغرب بمدينة سواكن* على البحر الأحمر في الشرق (٤)، وقد أدى هذا الطريق إلى قيام علاقات تجارية بين تجار الكارم وغرب الحبشة.(٥) وقد أدى طريق درب الأربعين دوراً مهماً في تنشيط حركة الاتصال بين مصر وبلاد غرب القارة الإفريقية ، فهو أحد المسالك التي كانت تسير عبر الصحراء الغربية ، وكان يطلق عليه اسم الطريق الليبي أو طريق غرب النيل أو الطريق المصري.

-
- ١- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص٤٢٣. أنظر، قاسم، قاسمة عبده، النيل، ص٨٥ .
 - ٢- حسن، حسن إبراهيم، انتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى، القاهرة، ١٩٥٧، ص٣ ، وأنظر، العدوي، أحمد إبراهيم، تاريخ العالم الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٢، ج١، ص٩ .
 - ٣- ابن بطوطة، المصدر السابق، ص٤٢٣ .
 - ٤- العمري، مسالك الأبصار، ج٢ ، ورقة ٥٠٧ أ. وأنظر، عبد الماجد، عبد الرحمن العبيد، العناصر السودانية في مصر الإسلامية حتى نهاية عصر المماليك ، القاهرة ، ص١٨٨ .
 - ٥- طرخان، إبراهيم علي، دولة مالي الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٨٠ .
 - * منطقة الواحات الخارجة، تقع في الجزء الجنوبي من مصر تمتد غرب وادي النيل في الصحراء الغربية، وهي اليوم تعد عاصمة محافظة الوادي الجديد من كبريات المحافظات المصرية. أنظر أطلس العالم والوطن العربي الجديد، ص٥٣
 - * واحة سليمة، أو منطقة الواحات السليمة تقع شمال السودان، تحدها مصر من الشمال، ومن الشرق نهر النيل، ومن الجنوب ولايتي الخرطوم وشمال كردفان، ومن الغرب الصحراء الليبية، يجري فيها نهر النيل بطول ٦٥٠ كم. أنظر، موسوعة السودان الرقمية، جغرافيا السودان.
 - * الواحة الداخلة، من واحات الصحراء الغربية المصرية، تقع إلى الغرب من الواحات الخارجة، وهي أيضاً تابعة حالياً لمحافظة الوادي الجديد أنظر، أطلس العالم والوطن العربي الجديد ص ٥٣

وقد سهل هذا الطريق على تجار الكارم الاتصال مع بلاد الكانم* وبحيرة تشاد*(١) وهو نفسه الطريق الذي قدم منه سلاطين بلاد التكرور عند قدومهم إلى مصر في طريقهم لأداء فريضة الحج. (٢) كما كان طريق الصحراء الغربية ، واحد من الطرق التي ربطت مصر ببلاد النوبة والذي تتخلله مجموعة من الواحات التي تبعد بعضها عن بعض بحوالي مائتي كيلو متر وهي تمثل طاقة الجمل على السير في الصحراء ، حيث كانت هذه الواحات تمثل محطات لاستراحة القوافل والجسر الذي عبرت عليه الثقافة و الحضارة العربية إلى غرب إفريقيا على يد تجار الكارم.(٣)

وكانت واحة الخارجة تعد بمثابة باب مصر الحقيقي على بلاد غرب إفريقيا ، وذلك لأن الواحات، كانت عبارة عن شبكة طرق للقوافل و أساسا تتحرك عليه ، تجارة مرور بعيدة المدى بين أقاليم متباعدة ومتباينة، وهذا يعني ببساطة، أن الطريق الذي كان يمر عبر الصحراء الكبرى من مصر إلى غربها وبالعكس والذي يمر بواحات مصر ، كالخارجة والداخلية و سيوة* والفرافرة ثم إلى إقليم دارفور وبعد ذلك تتجه القوافل إلى غرب إفريقيا، حيث إن إقليم دارفور كان مفتاح الاتصال بينه وبين مصر.(٤) وكان هناك طريق آخر يسلكه الحجاج القادمون من بلاد المغرب العربي في حقبة العصور الوسطى وكان يبدأ من مراكش في أقصى الغرب من لبلاد المغرب العربي ثم إلى القيروان إلى بنغازي فالإسكندرية فالقاهرة و منها إلى السويس ، أو القصير أو عيذاب على البحر الأحمر وهو طريق الحج.(٥)

-
- ١- محمود، حسن أحمد، الإسلام والثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٣، ج ١ ، ص ٢٦٠. وأنظر، محمد، محمد أحمد، مظاهر الحضارة في الوجه القبلي منذ قيام الدولة الأيوبية حتى نهاية العصر المملوكي، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة أسيوط، ١٩٨٣، ص ٨٩.
 - ٢- رياض، زاهر، مظاهر العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في الحبشة في العصور الوسطى، ماجستير، جامعة القاهرة ، ١٩٥٠، ص ٦٣، ٥١.
 - ٣- العمري، مسالك الأبصار ، ج ٢ ، ورقة ٥٠٨ أ. وأنظر، محمد، محمد أحمد، المرجع السالف ، ص ٩٠.
 - ٤- عابدين، عبد المجيد، دراسات سودانية، مقال في مجلة مصر والسودان، العدد ١، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٥.
 - ٥- حسن، حسن إبراهيم، انتشار الإسلام، ص ٣.
 - *- بلاد الكانم، وهي المنطقة الواقعة اليوم على الحدود السودانية التشادية أي إقليم دارفور وما يجاوره، الزغاوة الناجويين، أكثر أهلها مسلمون ويغلب على ألوانهم السواد. انظر، موسوعة السودان الرقمية /بلاد الكانم/ www.sudanway.sd
 - *- بحيرة تشاد، تقع في أقصى غرب تشاد في وسط إفريقية، وهي تقع على حدود أربع دول (تشاد، النيجر، الكامبيرون، نيجيريا). انظر ، أطلس العالم والوطن العربي الجديد، ص ٧٣.
 - *- واحة سيوة، تقع في مصر في منطقة الصحراء الغربية، على مقربة من الحدود الليبية. انظر، أطلس العالم والوطن العربي الجديد، ص ٥٣.

كذلك كان يوجد طريق وسط يربط مصر بغرب القارة الإفريقية، و كانت بدايته من وادان* غرباً إلى فزان*، فالكفرة*، فقوص، ثم صحراء مصر الشرقية، وصولاً إلى عيذاب، على البحر الأحمر ثم إلى بلاد الحجاز. وآخر هذه الطرق ، هو الطريق الجنوبي، الذي كان يبدأ من بلاد التكرور، أقصى غرب القارة الإفريقية ثم يتجه شرقاً إلى تمبكتو*، ثم يتابع الركب شرقاً أو شمالاً إلى مصر عن طريق درب الأربعين.(١)

٣- طرق التجارة البرية والبحرية المؤدية إلى بلاد الشام:

من أشهر الطرق البرية المؤدية إلى بلاد الشام و التي خدمت التجارة بشكل عام و تجارة الكارم بشكل خاص، وسهلت على التجار نقل السلع والبضائع هي :

- **طريق الخليج العربي - بغداد :** وهو أقدم الطرق البرية وأهمها في العصور الوسطى، يبدأ من رأس الخليج العربي ، ثم يتجه بفروعه النهرية أو البرية من البصرة إلى بغداد حيث يتفرع إلى فرعين: يتجه الأول شمالاً إلى ديار بكر ، ويتجه الثاني غرباً إلى دمشق ، ومنها تخرج فروع لهذا الطريق إلى موانئ البحر المتوسط، ثم جنوباً إلى مصر، وفرع يتجه شمالاً إلى حلب، ثم إلى آسيا الصغرى ، ليلتقي بالطرق القادمة من وسط آسيا براً ويتحد معها إلى القسطنطينية، إحدى نقاط الاتصال بين الشرق والغرب في فترة سيطرة الفرنجة على بلاد الشام قبل أن يتم طردهم منها على عهد الظاهر بيبرس ومن جاء بعده من سلاطين المماليك.(٢)

- **طريق الشام - مصر:** يتجه هذا الطريق من دمشق إلى طبرية إلى اللجون، ثم الرملة وإلى غزة، ثم الریش ثم إلى الفرما (السويس)، وبعدها إلى القاهرة.(٣) وقد كانت القوافل التجارية تسلك هذا الطريق إلى أن قامت حروب الفرنجة، وسيطر الفرنجة على بلاد الشام ، و بنا أرناط حصن الكرك والشوبك كما سبق وأشرنا ومن ثم راح يغير منه على مدينة الریش المصرية ويهدد طرق القوافل المارة فيها ، مما اضطر إلى إغلاقه طيلة فترة السيطرة الفرنجية على بلاد الشام ولكن بعد طرد الفرنجة من البلاد عادت قوافل الكارم التجارية تسلك هذا الطريق في طريقها إلى الساحل الشامي.(٤)

١- الإدريسي نزهة المشتاق، ص ٣٠-٣٨.

٢- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ١١٧-١١٨.

٣- المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٢٢٦.

٤- المقرئزي، المصدر السالف، ص ٢٢٦.

* - وادان، مدينة تقع في وسط موريتانيا الحالية، انظر، أطلس العالم والوطن العربي الجديد، ص ٦٤.

* - فزان، تقع في وسط الصحراء الليبية جنوب شرقي طرابلس الغرب. انظر، الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، ص ٥١.

* - الكفرة، منطقة في ليبيا، على مقربة من الحدود الجنوبية مع مصر. انظر الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، ص ٦١.

- طريق اليمن - مكة - الشام : وهذا الطريق يبدأ في غربي شبه الجزيرة العربية وتمر فيه القوافل بمحاذاة البحر الأحمر من اليمن إلى أن تصل إلى مكة ومنها إلى البتراء شمالاً في منطقة الأردن ، حيث تدخل القوافل التجارية أراضي بلاد الشام في الجنوب، ومن البتراء إلى أسواق الشام أو تتجه إلى مصر أو العراق (بلاد الرافدين)، و يجدر القول هنا، أن، شبه الجزيرة العربية، ومنذ القدم كانت تستخدم كمحطة تجارية للعبور، أو كحلقة اتصال بين الهند وأوروبا، عن طريق مصر والشام (١)

- الطريق البري من غرب أوروبا إلى المشرق العربي : ويبدأ هذا الطريق من بلاد الأندلس (إسبانيا حالياً)، إلى طنجة في المغرب العربي على البحر المحيط أو ما كان يعرف ببحر الظلمات (هو المحيط الأطلسي الآن) عبر مضيق جبل طارق، مجتازاً المغرب الأقصى والأوسط والأدنى عن طريق تونس، وصولاً إلى مصر، ثم يكمل هذا الطريق مسيره إلى بلاد الشام ماراً بالرملة (في سهل فلسطين حالياً)، ودمشق (٢)

أما عن الطرق البحرية التجارية المؤدية إلى الموانئ الشامية على الساحل الشرقي للبحر المتوسط ، فيمكننا القول بأن السفن التجارية القادمة من أوروبا ، كانت تبدأ مسيرتها بالخروج من المدن الإيطالية الساحلية (البندقية، جنوة) مارّة بعدة مراكز منها جزيرة كريت وقبرص ورودس وصولاً إلى الساحل الشامي وموانئه بيروت طرابلس وعكا، ويتجه فرع منه إلى الإسكندرية مباشرة (٣).

أما السفن التجارية القادمة من الشرق الأقصى ، فطريقها البحري يبدأ من المحيط الهندي إلى بحر العرب فالبحر الأحمر، ثم يتجه شمالاً بعد أن يترك البحر الأحمر عبر سيناء في مصر إلى دمشق، ثم إلى موانئ الساحل الشامي على البحر المتوسط. (٤)

خلاصة القول، أن هذه الطرق شغلت دوراً مهماً في إنعاش تجارة الكارم و تطويرها، إلا أنه مع انهيار تجارة الكارم، وانتقال تجارة التوابل إلى برشلونة في إسبانيا، انهارت هذه الطرق في حين ازدهر طريق رأس الرجاء الصالح بفعل احتكار البرتغاليين لتجارة التوابل.

١- الحويري، محمود محمد، الأوضاع الحضارية في بلاد الشام، ص ١٢٣

٢- سرور، محمد جمال الدين، تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق، القاهرة، دت، ص ١٥٠.

٣- زكي، نعيم طرق التجارة، ص ١٧٨.

٤- زكي، نعيم، المرجع السالف، ص ١٢٤-١٢٥.

٤- مراكز تجارة الكارم زمن الدولة المملوكية:

ارتكزت تجارة الكارم على محاور أربعة هي ، وسيلة النقل ومدى ملائمتها، والمراكز التجارية ومدى صلاحيتها للملاحة ، والسلع ومدى قابليتها للتداول و أسلوب التعامل مع التجار. ولهذا تعد المراكز التجارية رئة الحياة بالنسبة للدولة والنافذة التي تطل من خلالها على العالم وهي عصب الاتصال مع الحضارات و الثقافات الأخرى . ويمكننا اعتبارها أحد أضلاع مربع النشاط التجاري الذي بدوره يختل هذا النشاط. وينطبق هذا القول ، وبكل وضوح على مراكز تجارة الكارم ، التي كان ازدهارها في العصر المملوكي راجعاً إلى غنى تلك المراكز باحتياجات الغرب الأوروبي ، لكثير من سلع الكارم ، فعبر هذه المراكز انتعشت تجارة الكارم، وهو الأمر الذي تؤكد كثرة السفن المتواجدة في هذه المراكز، بل وضخامة حمولتها التي تجاوزت ثلاثة أضعاف مثيلاتها من السفن الأوروبية. و بما أن الملاحة بين أقصى موانئ المحيط الهندي ، في الشرق و أقصاها في الغرب كانت تتم في فترات معينة من السنة ، تبعاً لحركة الرياح الموسمية ، فإن الحركة التجارية بين تلك المراكز كانت متواصلة طيلة العام، حيث تبادلت المراكز التجارية القريبة من بعضها التجارة فيما بينها ، و إن كثرة المراكز والأيدي العاملة في هذه التجارة، من تجار و بحارة و وكلاء ، كان خير شاهد على عظم تجارة الكارم في العصر المملوكي.(١)

و سوف يتم الحديث عن هذه المراكز، بشيء من الإيجاز مع التركيز على المراكز الخاصة بموضوع البحث ، ولنبدأ بذكر

١- **مراكز المحيط الهندي والصين**، فمن موانئ الصين و أهمها ميناء الزيتون*، الذي يعد، من أولى المدن الساحلية التي زارها الرحالة العربي ابن بطوطة في الصين و وجد به تجار الكارم، و شاهد به نحو مائة سفينة من سفن الجنك* لتجار الكارم، عدا السفن الصغيرة التي لا تحصى، مما ينبئ عن حركة تجارية هائلة كانت موجودة في هذا الميناء(٢)

كذلك يعد ميناء خانقو ، من أكبر موانئ الصين، فهو مرفأ السفن ومجمع تجارات أهل الصين وتجار الكارم، وقد زاره ابن بطوطة أيضاً، وكان به قاض مسلم وشخص آخر هو أحد كبار تجار الكارم المصريين(٣).

١- عثمان، شوقي عبد القوي، تجارة المحيط الهندي، ص ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥.

٢- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٢٥٣، ٢٥٤.

٣- القزويني، آثار البلاد ص ٥٣، ٥٤. وللمزيد. انظر، بولو، ماركو، رحلة ماركو بولو، ص ٢٦٥.

*- ميناء الزيتون، ليس به زيتون ولكنه اسم وضع عليه، وقد ذكر ابن بطوطة: أنه إذا قدم على التجار مسلم فرحوا به وهم يعطونه زكاة أموالهم فيعود غنياً. انظر، ابن بطوطة، المصدر السالف، ص ٢٥٣

*- الجنك أو الجنوك، وقد ورد تعريفها عندما تحدثنا عن أنواع سفن الكارم، الفصل الرابع من الأطروحة، ص ١٢٢

وكان من عادات أهل هذا الميناء أن يسبك التاجر ما عنده من الذهب و الفضة قطعاً، ومن كان له خمس عشرة قطعة سمه (السنني) أي بمعنى الكارمي.(١) ويطلق اليوم على ميناء خانقو اسم ميناء كانتون (٢) كما أسهمت موانئ الهند ، في حركة تجارة الكارم وإن كانت قد قنعت فقط بدور المنتج للسلع التي تحتاج إليها أسواق العالم. (٣) وربما يرجع هذا إلى ثراء الهند ، مما جعل أهلها لا يفكرون في المخاطرة، كما كان لعقائد الهند أثر في ذلك أيضاً ، مما يبرهن على أن الكارم في مصر كانوا يذهبون إلى الهند للحصول على سلع الكارم على عكس ما كان يحدث في الصين.(٤) ويعد ميناء كجرات الهندي، من أشهر الموانئ الهندية فقد قام بدور كبير في تنشيط تجارة الكارم ، وذلك لوفرة منتجاته كالفلل، حتى انه عندما قدم البرتغاليون إلى الهند وجدوا نفوذاً قوياً للعرب به، حيث أن ملوك كجرات أرسلوا إلى مصر بغية تكوين أسطول حربي لمقاومة البرتغاليين .(٥) ومن موانئ الهند أيضاً ميناء كمباي التي بها الكثير من التجار الأجانب و تجار الكارم، و لكثرة تجار الكارم بها كان لهم رئيس هناك يطلق عليه " ملك التجار". (٦) أما ميناء ديو* الذي حدثت به الموقعة الشهيرة سنة ٩١٥ هـ / ١٥٠٩ م ، بين المماليك والبرتغاليين ، والتي حسمت الأمر لصالح البرتغاليين - فقد كان زاخراً بالبضائع حتى بلغ فيه عدد العاملين بالتجارة خمسة آلاف تاجر. (٧) وكان يوجد إلى الجنوب من ميناء الديبل*، الذي كانت تفر إليه سفن الكارم كما استوطن به بعض تجار الكارم. (٨) و هناك ميناء على الساحل الغربي لشبه الجزيرة الهندية، هو ميناء جوا، الذي كانت تصل إليه السفن التجارية القادمة من مكة وجدة و زيلع* وعدن وهرمز*. (٩)

-
- ١- الصيني، بدر الدين، العلاقات بين الصين والعرب، القاهرة، وانظر، متز، آدم، لحضارة الإسلامية، ج ٢، ص ٣٧١.
 - ٢- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ١٦١. وانظر، هويدي، فهمي، الإسلام في الصين، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨١، ص ١٨.
 - ٣- العمري، مسالك الأبصار، ج ٥، ورقة ٣.
 - ٤- عثمان، شوقي عبد القوي، تجارة المحيط الهندي، ص ١٨٦.
 - ٥- بولو، ماركو، رحلة ماركو بولو، ص ٣٢١.
 - ٦- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٣٦٧. وانظر، أبو الفداء، تقويم البلدان، ص ٣٨١.
 - ٧- الشيخ، زين الدين، تحفة المجاهدين في بعض أحوال البرتغاليين، لشبونة، ١٨٩٨ و ص ٤٠-٤١. وانظر، أبو مخزومة، قلادة النحو، ص ١٠٢.
 - ٨- الساداتي، أحمد محمد، تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية، القاهرة، ١٩٥٧ و ج ١، ص ٢٥٦.
 - ٩- زكي، نعيم، المرجع السالف، ص ١٦٧.
 - *- ميناء ديو، في الهند على ساحل بحر العرب. معركة ديو،
 - *- ميناء الديبل، في بلاد السند (جمهورية باكستان حالياً) ويعتقد موقعه كان بالقرب من ميناء كراتشي الباكستاني. وانظر، عويس، عبد الحليم، محمد ابن القاسم الثقفي - فاتح الهند، مقالة في جريدة الوسط الإلكترونية.
 - *- ميناء زيلع، ميناء على خليج عدن من جهة الشمال الشرقي، يتبع حالياً جمهورية الصومال على الحدود مع جيبوتي. انظر، أطلس العالم والوطن العربي الجديد، ص ٥٦ز
 - *- ميناء هرمز، هرموزيا، ميناء في بلاد فارس على الخليج العربي، يفصل بين خليج عمان وبين الخليج العربي، ويعرف اليوم بمضيق باب السلام. انظر، أبو خليل، شوقي، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، ص ٢١، ٢٨، ٣٧.

أما مفتاح الهند و مركز الإنتاج الرئيسي للتوابل، فكان إقليم الملبار*، الذي كان يطلق عليه بلاد الفلفل وكان أهم موانئه ، ميناء قاليقوت*، الذي كان يقصده تجار الكارم وكان زاهراً عندما زاره ابن بطوطة و شاهد فيه ثلاث عشرة سفينة صينية مما يدل على كثافة الحركة التجارية به.(١) وكانت مدينة كولام، أو كولوم أو كويلون، تعد أيضاً من موانئ الملبار (٢)، و يقول عنها ابن بطوطة: "أن تجارهم لهم أموال عريضة يشترون المركب بما فيه من السلع وكانت لهم مخازن ضخمة تخزن بها كميات من السلع التي يمكن أن تشحن بها سفينة أو أكثر".(٣) وينسب إلى هذه المدينة التاجر الكارمي عبد العزيز منصور الكولمي بسبب كثرة تردده عليها. (٤) وكانت تتبع مدينة سيل* ملك كولام وتتميز بصقل الأحجار الكريمة وترصيع اللآلئ.(٥)

وهناك كذلك سيلان التي يطلق عليها سرنديب أو سرلانكا، والتي تقع جنوب شرق جزيرة الهند، وقد أشار إليها ماركو بولو بقوله: "أن لسيلان أساطيلها التجارية".(٦) كما شاهد ابن بطوطة، ثمانى سفن بالمرسى تستعد للتوجه إلى اليمن.(٧)

و على الجانب الغربي لجزيرة سيلان ، كانت تقع جزائر ذبية المهمل أو المالديف التي كان يرسو بها تجار الكارم في أثناء ذهابهم إلى شرق المحيط الهندي وعند عودتهم.(٨) وكانت أيضاً جزيرة سومطرة، مقصد تجار الكارم وكانت سفن الكارم، تنساب بعد ذلك في مضيق ملاكه أو ملقا المحصور بين جزيرتي سومطرة والملايو، وقد ساعدتها الأحداث على بلوغ مكانة مهمة في عالم تجارة الكارم، ففي القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، أغلقت أسرة مينج في الصين جميع موانئ الصين بوجه التجار الأجانب ومنذ ذلك التاريخ امتلك أهل ملاكه (ملقا) الجنوك وتاجروا في سلع الكارم.(٩)

١- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٣٧٨.

٢- عبد العليم، أنور، الملاحة في علوم البحار، ص ٦٩.

٣- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٣٧٩.

٤- الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٧٣، ٧٤. وأنظر، المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ١٣٢-١٣٣.

٥- ابن بطوطة، المصدر السالف، ص ٣٨٢.

٦- بولو، ماركو، رحلة ماركو بولو، ص ٢٨٤.

٧- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ١٧٤. وأنظر، ابن بطوطة، المصدر السالف، ص ٣٩٥.

٨- ابن بطوطة، المصدر السالف، ص ٣٨٣ - ٣٨٨. وأنظر، مؤنس، حسين، ابن بطوطة ورحلاته، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٩٩.

٩- المسبوجيا، وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن أفريقيا الشرقية، ترجمة يوسف كمال، القاهرة، ١٩٢٧، ص ٤٤١٢.

*- إقليم الملبار، إقليم واسع جنوب الهند، مطل في جهته الغربية على بحر العرب، سكنه التجار العرب وتزوجوا من نساء هذا الإقليم وعرفوا فيما بعد بقبائل مابيل، بني فيه أول مسجد للمسلمين في ولاية كيرلا، وهي واحدة من مدن هذا الإقليم. الإسلام والمسلمون في الهند،

*- قاليقوت، كما سبق وأشرنا، يقع على الساحل الغربي لشبه القارة الهندية، في إقليم الملبار جنوب الهند، ويعرف باسم كاليكوت حالياً. أنظر، أطلس العالم والوطن العربي الجديد، ص ٧٠.

ومن الجزر المشهورة التي كانت ترسو بها سفن الكارم، كانت جزيرة جاوا، التي كان يفد عليها مختلف أنواع متاجر الكارم.(١) و لأن حركة الملاحة في المحيط الهندي ارتبطت بحركة الرياح الموسمية، فقد أقيمت الفنادق لمبيت التجار في الموانئ التي كان بها كثير من زوجات و عائلات تجار الكارم.(٢)

٢- موانئ الساحل الإفريقي ، فكانت مقديشو* تعد من الموانئ المهمة على بحر الهند كما يسميه المقريري، وعندها تجارات الصومال والحبشة والسودان وشرق إفريقيا.(٣) لذا وصفها ابن بطوطة، بأنها أهلها تجار أقوياء وبها تصنع الثياب المنسوبة إليها، ومنها تحمل إلى مصر وغيرها على يد تجار الكارم.(٤)

وإلى الجنوب من مقديشو، كانت توجد مالندي، وهي في كينيا الآن في القارة الإفريقية وكان أهلها من المسلمين وكثر فيها تجار الكارم لأنها كانت مركزاً تجارياً داخل القارة الإفريقية وكانت جميع السلع والبضائع ترد إليها لتتولى هي القيام ببيعها لتجار الكارم القادمين من مصر.(٥) وبالقرب من مالندي، وجدت أيضاً ممباسا* في كينيا الحالية، وكان بها ميناء ضخم ترسو به السفن وكانت ممباسا هذه تشكل مصدراً لإنتاج الحديد الجيد الذي كانت تحتاجه مصر، وقد تم تبادل هذه السلعة على يد تجار الكارم إلى جانب النحاس والفضة.(٦)

ومن المدن المهمة التي كانت تقع داخل حدود تنزانيا الحالية ، مدينة كلوة التي أصبحت بمثابة المركز الرئيسي لتجارة الذهب الذي كانت تحصل عليه بفعل مبادلاته بالأقمشة.(٧) كما شغلت دور الوسيط التجاري بين تجار الكارم الوافدين إليها، والتجار من داخل القارة و قد قامت بدور المواجهة والمخزن لمنتجات القارة والموزع للسلع المستوردة.(٨)

-
- ١- القزويني، آثار البلاد، ص ٢٩ . أنظر، زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ١٧٢ .
 - ٢- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ج ٢، ص ١٩٢ .
 - ٣- المقريري، الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة، ص ٣٥ . وأنظر، الحموي، ياقوت، معجم البلدان، ج ٨، ص ١٢٨ .
 - ٤- ابن بطوطة، تحفة النظار ، ص ١٦٩-١٧٠ . وأنظر، الصيني، بدر الدين، العلاقات بين العرب والصين، ص ٢٤١ .
 - ٥- الحريري، محمود محمد، ساحل شرق إفريقيا ، ص ١٠٦-١٠٧ . وأنظر، المغيري، سعيد علي، جبهة الأخبار في تاريخ زنجبار، تحقيق عبد المنعم محمد، د.ت، ص ٨٦ .
 - ٦- الإدريسي ، نزهة المشتاق ، ص ٣٢ .
 - ٧- محمود، حسن أحمد، الإسلام في إفريقيا، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٤٣٨ .
 - ٨- المقريري، الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة ، ص ٢٣ .
- *- مقديشو، ميناء إفريقي يطل على المحيط الهندي، يقع حالياً في جمهورية الصومال الديمقراطية. انظر، أطلس العالم والوطن العربي الجديد، ص ٥٦ .
- *- ممباسا، مدينة جنوب كينيا الحالية تطل على المحيط الهندي، وتقع كينيا في وسط القارة الإفريقية. انظر، أطلس العالم والوطن العربي الجديد. ص ٥٧ .

٣- **الساحل العماني**، فقد كان لموانئه دور في تجارة الكارم، لأن موقعه على مدخل الخليج العربي جعله يتوسط التجارة القادمة من الشرق والغرب، وكان الساحل العماني هو أول مرفأ يقابل الداخل إلى الخليج أو الخارج منه، حيث يتم فيه التزود بالمؤن للرحلات الطويلة التي تستغرق أكثر من شهر، وكان لتحول التجارة عبر البحر الأحمر بعد سقوط بغداد بيد المغول سنة ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م، أثر في بزوغ ظفار كميناء مهم حيث كانت تحتل موقعاً يساعد على الاستفادة من الطريق التجاري للبحر الأحمر. (١)

٤- **موانئ البحر الأحمر الشرقية**، فكما هو معروف عن المصريين ومنذ القدم اعتمداهم على البحر الأحمر، كمعبر مائي لسفنهم في نقل أشجار البخور، والكافور، والأبنوس، والعاج، والقرفة وبعض الحيوانات من بلاد البونت (الصومال، واليمن)، إلى مصر. (٢) وعندما انقطعت السفن المصرية عن ارتياد هذا البحر في العصر الفرعوني المتأخر (١٠٨٥ - ٣٣٢ ق.م)*، وتعرضت البلاد للسيطرة الأجنبية تولت السفن المعينية، والنبطية، والسبئية، عملية نقل هذه السلع إلى مصر وسورية، في العصر الإغريقي (٣٣٣ - ٦٤ ق.م) (٣)، ونشطت بذلك التجارة البحرية للعرب في البحر الأحمر، وتزايد هذا النشاط التجاري البحري وتم إنشاء محطات وموانئ على ساحل البحر الأحمر (٤) وتمت إقامة علاقات مع عرب الجنوب الذين كانوا يعملون مع الأحباش في التجارة في البحر الأحمر (٥) وقد حاول الرومان في فترة حكمهم لمصر، احتكار الطريق التجاري عبر البحر الأحمر، والتخلص بذلك من الاعتماد على تجار العرب والحبشة، وللسيطرة على طريق التجارة عبر البحر الأحمر التي كان يحتكرها ملوك سبأ وصلت حملة عسكرية بحرية رومانية إلى ميناء لوكه كومة* على ساحل الحجاز اشترك فيها ألف من جند الأنباط* وخمسمائة من اليهود الذين كانوا قاطنين في مصر الرومانية (٦)

- ١- عثمان، شوقي عبد القوي، تجارة المحيط الهندي، ص ١٧٣.
- ٢- عبد العليم، أنور، الملاحة وعلوم البحار، ٨٢ - ٨٤، خريطة رقم (٥).
- ٣- سالم، السيد عبد العزيز، البحر الأحمر في التاريخ الإسلامي، ص ٥.
- ٤- يحيى، لطفي عبد الوهاب، العرب في العصور القديمة، بيروت، د.ت، ص ٣٠٦ - ٣٠٨.
- ٥- سالم، السيد عبد العزيز، المرجع السالف، ص ٦.
- ٦- علي، جواد، تاريخ العرب قبل الإسلام، ج ٣، (القسم السياسي)، بغداد، ١٩٥٣، ص ٢٠.
- *- ظفار، جنوب شبه الجزيرة العربية تطل على بحر العرب، تتبع اليوم سلطنة عمان. أبو خليل، شوقي، أطلس التاريخ الإسلامي، ص ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٧٢.
- *- العصر الفرعوني المتأخر، أو عصر الاضمحلال الثالث وهو عهد الأسرات من ٢١ - ٣٠ (١٠٨٥ - ٣٣٢ ق.م) وهو ختام العصور الفرعونية، حيث ما لبثت البلاد أن تعرضت للغزو الأجنبي المتمثل بغزو الفرس ثم الإغريق بقيادة الإسكندر المقدوني. أبو خليل، شوقي، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، ص ٦.
- *- ميناء لوكه كومة، هو ميناء التبط الأعظم في عصور قبل الميلاد منه كانت تنقل البضائع الواردة بطريق البحر إلى "بطرا" البتراء ومنها إلى مصر، ويعتقد أن ميناء لوكه كومة حالياً هو ميناء الحوراء أو ينبع في الحجاز على الساحل الشرقي للبحر الأحمر وكان من الموانئ المهمة في تلك الأيام. انظر، علي، جواد، المنفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ص ٢٥٤.
- *- كان الأنباط جنوب بلاد الشام تربطهم علاقات ومعاهدات تحالف مع الرومان منذ أن احتل الرومان بلاد الشام، كانت الحملة تلك بقيادة القائد الروماني "أوليوس غالوس" وبأمر من الإمبراطور الروماني "أوغسطس قيصر" (٣١ ق.م - ١٤ م). انظر، علي، جواد، المرجع السالف، ص ٢٥٥ - ٢٦٥.

ولكن الحملة الرومانية أخفقت و تعرضت لكارثة كبيرة ، فقدت بسببها الدولة الرومانية عدداً كبيراً من مقاتليها، مما ترتب عليه عدول الرومان عن مسألة التفكير في السيطرة على تجارة البحر الأحمر والاكتفاء بتدعيم علاقاتهم السياسية بالإمارات العربية وملوك الحبشة. ويؤكد صاحب (كتاب الطواف حول البحر الإريتري)* أن الرومان عقدوا حلفاً مع ملك الحميريين الذي كان يسيطر على مناطق واسعة من سواحل بلاد العرب الجنوبية على البحر الأحمر وعلى ساحل المحيط الهندي حتى حضرموت.(١) وبينما كان البحر الأحمر، يستخدم منذ أقدم العصور معبراً مائياً لتجارة بلاد العرب الجنوبية حيث كانت تتكدس السلع الواردة من الهند، ومن عمان، وكذلك من الحبشة، وشرق إفريقيا، كان الخليج العربي، يمارس نشاطاً تجارياً واسع النطاق، هذا وكان التنافس بين البحر الأحمر وبين الخليج العربي أو بحر عمان، قائماً منذ العصور القديمة ، وكانت أهمية أحدهما تزداد على حساب الآخر تبعاً للظروف السياسية في منطقة الشرق الأدنى، والقوى المتحكمة بالمنافذ التجارية.(٢) فقد أدى الصراع بين الدولتين الساسانية والبيزنطية في القرن السادس الميلادي إلى التنافس على السيطرة على الطريق البحري للتجارة الشرقية، ويسجل النقش المعروف بنقش أبرهة ما يشير إلى قيامه بترميم سد مأرب في سنة ٥٤٢م، ويسجل كيفية وصول وفد من قبل ملك الروم ووفد من قبل كسرى فارس في جملة الوفود التي قدمت إلى مأرب في تلك السنة. وإن المغزى من قدوم هؤلاء الرسل إلى عاصمة سبأ القديمة ، مرتبط بالصراع القائم بين الروم و الفرس حيث كان كل طرف يحاول ضم اليمن إلى جانبه، وجر أبرهة إلى معسكره، وترجيح كفة على أخرى، والعمل على خنق التجارة العربية في البحر الأحمر. ولهذا سخر الروم كل قواهم السياسية للهيمنة على جزيرة العرب أو إبعادها عن الفرس وعن كل من يميل إليهم على الأقل ،ومن جانبهم عمل الفرس على تحطيم كل جبهة تميل إلى الروم وتؤيد وجهة نظرهم، ومنع سفنهم من الدخول إلى البحر الهندي والاتجار مع العرب.(٣) وكان نواخذة فارس و عمان قبل الإسلام يحتكرون التجارة البحرية في الأبله* وصحار*، وكانت الأبله من مدن الدولة الساسانية الواقعة على الحدود العربية.(٤) بحيث كانت السفن الفارسية والعمانية، تخرج من الأبله، وتعبر مياه الخليج، لتمضي بعد ذلك إلى الهند والصين.(٥)

١- علي، جواد، تاريخ العرب القديم قبل الإسلام، ج٢، ص٤٥-٤٦. وتولى قيادة الفرقة النبطية صالح وزير الملك النبطي عبادة الثالث(٣٠ق-٩ق.م)

٢- عقيل، محمد فاتح، أهمية الموقع الجغرافي في سواحل مصر العربية، بحث في كتاب تاريخ البحرية المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص٣٧٧.

٣- علي، جواد، تاريخ العرب قبل الإسلام، ج٣، ص٢٠٤.

٤- حوراني، جورج فاضلوا، العرب والملاحه، ص٧٣.

٥- حوراني، جورج فاضلوا، المرجع السالف، ص١٠٧.

*- البحر الإريتري، وهو اصطلاح أطلقه الرومان على بحر العرب وبحر عمان والخليج العربي.

*- الأبله، مدينة، تقع عند التقاء نهري دجلة والفرات، ولكن ضمن الأراضي الفارسية شمال الخليج العربي انظر، أبو خليل، شوقي، الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي ، ص ٦-٧،

*- صحار، ميناء في شبه الجزيرة العربية، على بحر عمان، وكان يقام فيه سوق يعد من أهم أسواق العرب التجارية والأدبية وكان يقام في الفترة من ١-١٥ رجب انظر، أبو خليل، شوقي، الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، ص٦-٧.

وتمكن الفرس بفضل انضواء عرب عمان و البحرين المتمرسين في الملاحة في المحيط الهندي من السيطرة على تجارة اليمن الهند قبل الإسلام ، وأدى احتكار فارس لتجارة الخليج إلى اعتماد بيزنطة في سياستها التجارية على ما كان يصلها من تجارة الهند عبر البحر الأحمر. ولذلك حرص البيزنطيون على تشجيع الملاحة في هذا البحر لمقاومة احتكار الفرس لتجارة الهند وذلك بتأمين طرق القوافل الواصلة ما بين قفط* وبرنيس* وموانئ مصر على البحر الأحمر عيذاب و مصوع ، التي تتلقى متاجر الهند، وكانت سفن الحبشة تتخذ هذا البحر طريقاً لنقل التجارة الشرقية من ثغر عدن إلى ثغري مصر المطلين على البحر الأحمر. وبعد ظهور الإسلام وفتح العرب لمصر على عهد الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب (رض)، أصبح البحر الأحمر في العصر الراشدي، بحيرة عربية ، بعد أن ازداد فيه نشاط العرب التجاري ولاسيما تجارة الكارم، وأصبحت موانئه من أهم المراكز التجارية.(١)

وكانت عدن هي المركز الأكثر أهمية بين مراكز البحر الأحمر الشرقية وهذه الأهمية بدت واضحة منذ القدم فهي الميناء الأقرب إلى مدخل الخليج، وقد أطلق اسمها على الخليج فيما بعد، وعلى الرغم من جذب أرض عدن وعدم توافر المياه العذبة، وشدة الحرارة التي اشتهرت بها فقد حظيت بما لم تحظى به موانئ كثيرة.(٢)

ويعود ذلك إلى موقعها على مدخل الخليج الذي يعد الحد الفاصل بين سير سفن المحيط الهندي الضخمة المحملة بالتوابل وغيرها من سلع الكارم التي تخشى شعاب البحر الأحمر المرجانية، وبين سفن البحر الأحمر الأصغر حجماً والتي كانت تحمل البضائع المصرية والأوروبية ، مثل النحاس والمنسوجات وغيرها وتلتقي هذه السفن و تلك، في عدن ليتم التبادل التجاري لهذه السلع، فهي مجمع تجاري عالمي للمحيط الهندي و البحر المتوسط والبحر الأحمر. ويحدثنا العمري عن مدى رعاية العدنيين للتجار وخاصة تجار الكارم إذ يقول: "إذا أراد ناخوذا السفر بمركبه إلى أي مكان نصب عليه علما، ليعلم التجار و الناس بعزمه على الرحيل، ولا يرحل الناخوذا مباشرة بل يبقى أياماً لكي يتمكن من يرغب في السفر من تجهيز نفسه ونقل الأمتعة إلى المركب."(٣)

١- سالم، السيد عبد العزيز، البحر الأحمر في التاريخ الإسلامي، ص ١١.

٢- أبو مخرمة، تاريخ ثغر عدن، ج ١، ص ٥٦-٥٧. وأنظر، اليمني، عمارة، تاريخ اليمن ، ص ١٤٤. الخرجي ، العقود اللؤلؤية، ج ٢، ص ٣٠٤.

٣- العمري، مسالك الأبصار، ج ٥، ورقة ٩٨.

*- قفط، ميناء على نهر النيل في مصر كان عبارة عن حلقة وصل يتم خلاله نقل متاجر الكارم الآتية عبر البحر الأحمر وخاصة من ميناء البرنس عيذاب فيما بعد إلى موانئ مصر على البحر المتوسط. أبو خليل، شوقي، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، ص ٥، ٦، ٤٩.

*- برنيس، ميناء على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، في مصر ويعتقد أن عيذاب حلت كان موقع ميناء البرنيس لاحقاً.

ويبدو أن المكاسب المالية التي حصل عليها حكام عدن ، زادت من أطماعهم فاشتتوا في معاملتهم لتجار الكارم، فلم يكتفوا بفرض الرسوم بل استعملوا القسوة مع التجار ، لذلك ارتفعت الأسعار في أسواق مصر ، مما قلل من فرصة الربح للدولة المملوكية ولتجار الكارم، في مصر، لهذا حذر سلاطين المماليك في سنة ٨٢٨هـ/١٤٢٥م، أصحاب السفن من الرسو في ميناء عدن وطلبوا منهم الرسو مباشرة في ميناء جدة، و إذا رست السفينة في عدن ضاعفوا عليها الرسوم، بل أنهم كانوا يصادرونها أحياناً ، كما حرم سلاطين المماليك على سفن البحر الأحمر و تجار الكارم من التوجه إلى عدن، مما أضعف مكانة عدن التجارية فقلت أهمية هذا الميناء منذ النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، وخصوصاً أن دوره اقتصر على الوساطة التجارية.(١)

وكانت جدة من المراكز التي خدمت تجارة الكارم، فهي تعد من أشهر الموانئ الحجازية ، وقد اشتهرت بأنها ميناء مكة على البحر الأحمر.(٢)

فقد كانت مكة مركزاً لتجارة الكارم الواردة بطريق البر من عدن و جدة و الشام، و منفذها إلى البحر ميناء جدة، و كان الطريق البري بمكة تحرسه الدوريات لوقوع معظمه في نطاق سلطنة المماليك.(٣)

وكان يصل إلى مكة ، علاوة على سلع الهند وشرق إفريقيا ، سلع أوروبا من مصر و الشام كذلك كان يصل مكة في موسم وصول سفن الهند إلى عدن حوالي ٨٠٠٠٠ ألف جمل ، كل هذا جعل من جدة، مركزاً للإقامة للتجار فكثرة فيها الخانات والفنادق، وراح التجار المقيمون بها يأخذون من أسواقها السلع و المؤن حتى يتم لهم الانتقال إلى مكة.(٤)

ولقد كان لموقع جدة المتوسط من موانئ الحجاز و قربها من عدن و الهند ثم قربها من مكة ، أكبر الأثر في تجارتها الواسعة مع الموانئ العالمية في البحر المتوسط و عدن، بل أن تجارة جدة وصلت إلى الهند والصين، ووصلت تجارتها مع موانئ البحر الأحمر في عصر المماليك، درجة كبيرة من الازدهار إذ كانت البضائع تجلب من الموانئ الأوروبية إلى الإسكندرية والسويس ثم منها إلى الحجاز، وكانت سلع الكارم ينقل بعضها عن طريق جدة إلى عيذاب، ومنها تنقل براً إلى القاهرة والفسطاط عبر الصحراء، وكان لميناء جدة علاقات تجارية مع ميناء القصير الواقع شمال عيذاب ، وعلى عهد السلطان المملوكي برسباي تحولت مدينة جدة إلى مدينة مصرية وأصبح يتولاها ناظر خاص من قبل سلاطين المماليك و أول من تولاها سعد الدين إبراهيم بن المرة الذي بنا فيها مسجداً و فرضةً وازدهرت التجارة فيها وأصبحت ميناءً عظيماً لمكة على البحر الأحمر.(٥)

١- عثمان، شوقي عبد القوي، تجارة المحيط الهندي، ص ١٧٦.

٢- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٢٥٨. وأنظر، الجدي، عبد القادر، السلاح والعدة في تاريخ جدة، ١٩٧٧، ص ٧٨.

٣- المقرئزي، السلوك، ج ٤، ص ٦٨٠. وأنظر، القلقشندي، المصدر السالف، ج ٥، ص ٤٧٥-٤٧٦.

٤- السليمان، علي بن حسين، النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية، ص ٢٤. وأنظر، قاسم، قاسم عبده، علاقات مصر بعالم البحر المتوسط، ص ١٥٥.

٥- ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٣، ص ٤٠٤. وللمزيد أنظر، ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ١٣-١٤.

و راحت تستقبل سفن و مراكب الكارم ، القادمة من اليمن ومصر.(١) واستمرت جدة في النمو تبعاً لازدهار الحركة التجارية فيها التي كانت تنشط في موسم الحج و حين قدوم قوافل الكارم إليها من عدن وفيها يستبدل تجار الكارم سلعهم في أسواقها ويتابعون تجارتهم إلى مكة ومن ثم إلى الشام.(٢)

أما عن ميناء ينبع، فكان فرصة للمدينة و منفذاً لها على البحر الأحمر فقد قدرت تجارتها السنوية بحوالي ٣٠٠٠٠ ألف دينار ، وكان له أمير يتبع سلطان مصر،(٣) و لقد بدأ هذا الميناء ينشط حتى صار من موانئ الحجاز الرئيسية سنة ٦٢١هـ/١٢٢٤م، إذ جعلها الأيوبيون ميناءً للمدينة، كما كانت ينبع أيضاً محطة على الطريق البري لتجار الكارم، والذي كان يبدأ من القاهرة إلى السويس، ثم ينتقل منه تجار الكارم إلى العقبة، ثم بعد ذلك ينزلون إلى البر فيمرون بنبيع في طريقهم إلى المدينة ومكة، وظل هذا الطريق مستخدماً في مجال تجارة الكارم زمن سلاطين المماليك. و استمرت الصلة التجارية القوية بين مصر وميناء ينبع حتى أن بعضاً من سكان هذا الميناء كانوا من الأسر المصرية الكارمية التي انتقلت إليه من صعيد مصر للتجارة فحبذت العيش والاستقرار فيه.(٤)

كما خصصت السلطات المملوكية ميناء أيله(العقبة الآن)، لمرور سلع الكارم القاصدة إلى الشام، وذلك بعد سقوط القسطنطينية في سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م، واقتصر ميناء الطور على سلع القاهرة.(٥) و تقع أيله على الطرف الشرقي للبحر الأحمر في مقابلة القلزم، ورغم صغرها، حيث ذكرها القلقشندي بأنها "مدينة صغيرة خراباً على ساحل القلزم"، إلا أنها خدمت تجارة الكارم طيلة العصر المملوكي.(٦)

٥- **مراكز البحر الأحمر الغربية**، نجد زيلع* التي يروي ابن بطوطة أنها: "مدينة البرابرة ، وهم طائفة من السودان ، وأهلها تجار أقوياء، وبها تصنع الثياب المنسوبة إليها ومنها تحمل إلى مصر على يد تجار الكارم، ومن عادة أهل المدينة أنه متى وصل مركب إلى المرسى، تصعد السنايك إليه ويكون في كل سنوك جماعة من الشبان، فيأتي كل واحد منهم بطبق مغطى فيه طعام فيقدمه لتاجر من تجار المركب ويقول: " هذا نزيلي"، وكذلك يفعل كل واحدهم ، فينزل التاجر عنده فإذا نزل عنده باع له ما عنده واشترى له".(٧)

-
- ١- ابن شاهين، كشف الممالك ، ص١٠٨. وأنظر ، القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ج٤، ص٢٥٨.
 - ٢- السليمانى، علي بن حسين، العلاقات الحجازية، ص١٩٣.
 - ٣- ابن شاهين، المصدر السالف، ص١٦. ابن إياس، نشق الأزهار، ورقة ٨٦أ.
 - ٤- الجاسر محمد، بلاد ينبع، منشورات دار اليمامة، الرياض، د.ت، ص٤٩. السليمانى، علي بن حسين، النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية، ص٩٣.
 - ٥- سالم، السيد عبد العزيز، تاريخ البحرية المصرية، ص١١٩.
 - ٦- القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٣٩٢.
 - ٧- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص١٩٦.
 - *- زيلع، ورد تعريفها في الصفحة ١٣٦.

كذلك وكان ميناء زيلع، مركز تجمع تجارة الحبشة وبلاد النوبة، وفي زيلع كانت تعد أسواق العبيد والمعادن واللؤلؤ وهناك أيضاً ميناء بربرة القريب من زيلع والذي كان يتردد عليه في مواسم تجارة الكارم حوالي ١٥٠٠٠ تاجر يتاجرون في سلع الكارم وكان يتبع حاكم الحبشة (١)

وهناك دهلك* وهي قبالة مصوع، بالقرب من ساحل البحر الأحمر الغربي وغرب مدينة حلي من بلاد اليمن - وكانت تعد من مملكة الحبشة المسلمة - التي يدير ملكها صاحب اليمن (٢) و كان بينها وبين بر اليمن نحو ثلاثين ميلاً ، وكانت من موانئ الكارم، المعروفة بين المحيط الهندي ومصر، وقد اختص ميناؤها بنقل تجارة الحبشة والنوبة وتصله بحراً سفن الحبشة و برّاً قوافل النوبة محملة بسلع الكارم، وتصل متاجرها بطريق البحر الأحمر (٣)

بينما كان ميناء سواكن، الذي يوصله بالبر لسان ضيق مع مملكة النوبة ، ميناء مهم لتجارة الكارم، فهو الميناء، المعد لتصريف منتجات بلاد الحبشة وبلاد النوبة والسودان ، كما وكانت تصله سلع الكارم من الشرق (٤) وقد ورد ذكر ميناء سواكن في أثناء الصراع التجاري بين مينائي عدن وجدة ، فكانت سوء المعاملة التي لقيها تجار الكارم في اليمن سبباً في توجه سفنهم نحو ميناء جدة، ليجدوا معاملة أخرى سيئة هناك فما كان منهم ألا التوجه إلى ميناء سواكن و دهلك، غير أن المعاملة في هذين الميناءين لم تكن خيراً من المعاملة في عدن وجدة لهذا توجهت سفن الكارم نحو ميناء ينبع (٥)

أما عيذاب، فقد سبق أن ذكرنا عيذاب كميناء مهم في تجارة الكارم، و هنا سنتحدث عن مدينة عيذاب منذ القدم إلى أن أصبحت مركزاً تجارياً هاماً لتجارة الكارم في مصر و سنتطرق إلى العوامل التي ساعدت على ازدهارها و أيضاً ما الذي أدى إلى اضمحلال دورها التجاري. كانت عيذاب منذ ظهورها كميناء تجاري بحري، قطعة من أرض مصر، يتولاها وال، ويفصل في القضايا بين أهلها قاضٍ، وينظر في شؤون الجبايات والمكوس ناظر من قبل الحكومة ، و لم تكن عيذاب مدينة محدثة الإنشاء، أسست في العصر الإسلامي، فمن المعتقد وإن كنا نفتقد إلى الأدلة أنها مدينة قديمة الإنشاء وربما كان لها دور في العصر الفرعوني، كميناء لاستغلال معدن الذهب والزمرد، اللذين يتوفران في أقصى جنوب مصر بوادي العلاقي، الممتد من أسوان إلى عيذاب، على غرار ميناء ساوو، بوادي جاسوس الذي كانت تقلع منه السفن المصرية إلى بلاد البونت.

-
- ١- نعيم زكي، طرق التجارة ، ص ١٤٢. محمد محمد أمين، العرب والدعوة الإسلامية في الصومال في العصور الوسطى، مقال بمجلة الدارة، العدد ٢، ١٩٨٤، ص ٢١٤.
 - ٢- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٢٣٥.
 - ٣- المقرئزي، السلوك ، ج ١ ، ص ٥٠٦.
 - ٤- المقرئزي، المصدر السالف، ج ١ ، ص ٥٠٦. وانظر، الشامي، صلاح الدين، الموانئ السودانية، القاهرة ، ١٩٦١، ص ١٠٦.
 - ٥- زكي، نعيم، المرجع السالف، ص ١٤٢ .

ومن المرجح أيضاً أنها كانت تؤدي هذه الوظيفة نفسها في العصرين البطلمي والروماني، و كذلك في فترة الحكم البيزنطي ، ثم استخدمها العرب بعد الفتح العربي لمصر و يربط Kammerer نشأتها بتعدين الذهب في وادي العلاقي ، إذ كانت بحكم موقعها في أقصى جنوب الساحل المصري أسهل اتصالاً بمناجم هذا الوادي من ثغر ليكوس ليمن(القصير) ، وربما تكون قد دثرت في العصر البيزنطي، وكان ذلك سبباً في اهتمام العرب بتعميرها واتخاذها فرضة هامة في فجر الإسلام لقربها من جدة ميناء مكة.(١)

وذكرها البلاذري (ت ٢٧٩ هـ/ ٨٩٢ م) في سياق حديثه عن حملة بقيادة رجل يقال له القمي، وجهه الخليفة المتوكل على الله العباسي لمحاربة البجة ، فخرج من القلزم و رسا بساحل عيذاب حيث وافته المراكب واستعان بما وصله من ميرة، ثم خرج منها إلى بلاد البجة، وحاربهم وتغلب عليهم في سنة (٢٤١ هـ/ ٨٥٥ م). (٢)

كذلك كانت عيذاب، تمارس عملها كميناء، تبحر منه السفن إلى جدة، في العصر الطولوني فإليها التجأ ابن الصوفي(إبراهيم بن محمد بن يحيى العلوي)، سنة(٢٥٩ هـ/ ٨٧٢ م)، ومنها ركب البحر إلى مكة، فأقام بها، ثم بعث به والي مكة إلى أحمد بن طولون فسجنه، ثم أطلقه.(٣)

وأغلب الظن – أن عيذاب كانت تقوم في موقع برنيس القديمة على ساحل البحر الأحمر قبالة مدينة أسوان على وادي النيل.(٤)

وقد نجح الباحث الأثري موري في وضع خريطة لعيذاب وحدود الموقع الذي كانت تقوم عليه، وحدد الموقع بخط عرض ٧٤ ١٩ ٢٢ شمالاً وخط طول ٢٣ ٩ ٦٣ شرقاً.(٥)

وتبين من خلال هذا التحديد أنها كانت تقع إلى الجنوب بمسافة قصيرة من خرائب برنيس القديمة.(٦)

وأصدر موري عنها دراسة قيمة نشرها في سنة ١٩٦٢م.(٧) ولقد ارتبط ظهور عيذاب، في العصر الفاطمي كميناء للتجارة الشرقية و فرضة للأراضي المقدسة ارتباطاً وثيقاً بتطور الملاحة في البحر الأحمر.(٨)

١- سالم، السيد عبد العزيز، البحر الأحمر في التاريخ الإسلامي، ص ٤٠.

٢- البلاذري، فتوح البلدان، القسم الأول ، ص ٢٨٢ .

٣- الكندي، كتاب الولاة وكتاب القضاة، نشره دفن جست، بيروت، ١٩٠٨، ص ٢١٣ . وأنظر، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٧ ، ص ٢٦٣-٢٦٤.

٤- مبارك، علي، الخطط التوفيقية، ج ١٤ ، القاهرة ، ١٣١١ هـ، ص ٥٦ . وأنظر، رمزي، محمد، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، القسم الثاني، ج ٤، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٥٦.

٥- سطحية، محمد محمد أحمد، المراكز العمرانية على ساحل البحر الأحمر في إقليم مصر والعوامل الجغرافية التي أثرت فيها، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية ، ١٩٦١، ص ٨٣ .

٦- دراج ، أحمد، عيذاب، مقال بمجلة نهضة إفريقية ، عدد يوليو – أغسطس، ١٩٥٨، ص ٥٥ .

٧- سالم، السيد عبد العزيز، المرجع السالف، ، ص ٤٢ .

٨- سطحية، محمد محمد أحمد، المرجع السالف، ص ٨٣.

ومنذ ذلك العصر، أي في الفترة من سنة ٣٨٠ هـ / ٩٩٠ م، تقريباً و حتى عصر السلطان الأشرف برسباي في سنة ٨٣١ هـ / ١٤٢٧ م، وهي السنة التي تم فيها تخريب عيذاب، أي أنها ظلت تمارس دورها في التجارة الشرقية، زهاء أربعة قرون ونصف القرن، منها قرنان نعمت خلالهما بازدهار حقيقي ، حيث تألفت في سنة ٤٦٠ هـ / ١٠٦٧ م، بسبب الشدة المستتصرية عندما أصبح طريق القلزم و سيناء محفوفاً بالمخاطر نتيجة للحرب الأهلية في الحوض الشرقي والقاهرة، و واصلت تألقها طوال العصر الأيوبي، بسبب غلبة القوى الصليبية، على المنطقة الجنوبية من بلاد الشام، بحيث أصبحت عيذاب، الميناء الرئيسية، للحط والإقلاع عبر البحر الأحمر، سواء للتجارة أو للحج إلى الأراضي المقدسة ، إلى أن أعاد السلطان المملوكي الظاهر بيبرس، استخدام الطريق القديم لقوافل الحج سنة ٦٦٦ هـ / ١٢٦٧ م، ومنذ هذا التاريخ قل سلوك الحجاج لصحراء عيذاب، وإن ظلت تزاوُل وظيفتها بالنسبة للسلع الواردة من اليمن حتى بطل استخدام هذا الطريق، بالتدريج بعد سنة ٧٦٠ هـ / ١٣٨٥ م ، على حد قول المقرئ الذي قال: " واستمرت بضائع تجارة الكارم، تحمل من عيذاب إلى قوص حتى بطل ذلك بعد سنة ستين و سبعمائة هـ / ١٣٥٨ م، وتلاشى أمر قوص من حينئذ. "(١)

بينما ذكر القلقشندي، أن هذا الطريق بطل استخدامه في سنة ٧٨٠ هـ / ١٣٧٨ م، عندما حل ميناء الطور محل عيذاب، ويحتمل رأي القلقشندي هذا الصواب لأن المؤرخ ابن حجر العسقلاني، ذكر، أن التاجر زكي الدين الخروبي ت سنة ٧٨٦ هـ / ١٣٨٥ م اعتاد سلوك هذا الطريق بعد سنة ٧٦٠ هـ / ١٣٥٨ م. (٢)

كانت هناك ثلاثة عوامل ساعدت على تفوق عيذاب على غيرها من موانئ مصر المطلّة على البحر الأحمر وهي:

- ١- أنها كانت بالنسبة للحجاج المغاربة والمصريين ، أقرب موقع للعبور إلى جدة فرضة مكة ، باعتبار أنها تقع قبالة جدة الواقعة على السيف الشرقي للبحر الأحمر، و لذلك فإن المسافة التي تفصل بينها، وبين جدة، بحراً أقل بكثير من غيرها من الموانئ المصرية كالقصور مثلاً.
- ٢- وكان تفريغ السلع الشرقية في ميناء عيذاب ، يجنب السفن المزيد من المخاطر في بحر مليء بالشعاب المرجانية التي تزداد كثافة على سواحل البحر الأحمر كلما اتجهنا شمالاً ثم أن مياهها كانت تملأ غالباً من الشعاب المرجانية، التي تشكل أعظم خطر يهدد الملاحة ويتسبب في تحطم

١- المقرئ، الخطط ، ج ١ ، ص ٣٥٧.

٢- القلقشندي، صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٣٦٥.

السفن وغرقها. ويعبر القلقشندي عن ذلك بقوله: " وقد كان ساحل عيذاب أكثر السواحل واصلًا لرغبة رؤساء المراكب في التعدية من جدة إليه. وإن كانت مياه عيذاب متسعة لغزارة الماء، أو من اللحاق بالشعب الذي ينبت في قعر هذا البحر، و من هذا الساحل يتصل إلى قوص بالبضائع ومن قوص إلى فندق الكارم بالفسطاط". (١).

٣- قل استغلال معدن الذهب من وادي العلاقي في العصر الفاطمي، لذلك هبطت حمى استخراجها التي شغلت القرن الهجري وذلك وفقاً لما رواه الإدريسي، كما أن مناجم الزمرد أصبحت منذ هذا العصر خاملة، ولهذا لم يعد أمام العرب والبجة الذين كانوا يتطاحنون دوماً فيما مضى في صحراء عيذاب سوى الاشتغال بقيادة قوافل التجارة عبر وديان الصحراء الشرقية. (٢)

وبلغ ازدهار عيذاب منذ منتصف القرن الخامس الهجري، بسبب تحول قوافل التجار و الحجاج عن طريق القلزم وسيناء، إلى الطريق النهري عبر نهر النيل، حتى فقط، أو قوص، أو أسوان، ثم عبر وديان الصحراء الشرقية، إلى عيذاب، حداثاً جعلها تصبح توأماً في الأهمية لثغر عدن، واجتذبت تجار الكارم الذين ارتبط ظهورهم بازدهارها و أقل نجمهم بانهيارها. (٣) ومما لاشك فيه أن ازدهار عيذاب إنما حدث نتيجة طبيعية لاهتمام حكام مصر الإسلامية من فاطميين وأيوبيين ومماليك بها وبحركة التجارة في البحر الأحمر، فقد أحطوها برعايتهم وحرصوا على تأمينها براً وبحراً، ومن مظاهر عناية حكام مصر بالتجارة في البحر الأحمر أنهم وضعوا شروطاً صعبة لاختيار قاضي عيذاب وكان لا يشترط في اختيارهم كفاءات عالية في مجال الفقه والعلوم الشرعية بقدر ما كانوا يقدمونه من خدمات للمسافرين والتجار المارين بعيذاب تجاراً كانوا أم حجاجاً. (٤)

وكان مرسى عيذاب شبه جزيرة صغيرة المساحة، يشبهها ابن الدقماق بالضبيعة، (٥) و يصف الحميري، مساكنها فيذكر، أن أكثر بيوتها أخصاص وفي موضع آخر يذكر أن بعضها من حجارة. (٦) وفي نفس الوقت الذي كانت فيه عيذاب تمارس دورها كميناء لتجارة الكارم، كانت القصير تزاوّل دورها كميناء لتفريغ سلع الكارم، فقد أشار القلقشندي إلى أنه كان يصل إلى القصير بعض مراكب الكارم، ولكنه أكد على أن كثرة الواصل إليها لم يبلغ حد عيذاب. (٧)

١- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٤.

٢- سالم، السيد عبد العزيز، تاريخ البحر الأحمر الإسلامي، ص ٤٥.

3- Goitein, Studies in Islamic, pp350-360

٤- بشير، بشير إبراهيم، عيذاب حياتها الدينية والأدبية، مقالة في مجلة نهضة إفريقية، ص ٦١.

٥- ابن الدقماق، الانتصار، ص ٣٥.

٦- الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص ٤٢٣.

٧- القلقشندي، المصدر السالف، ج ٣، ص ٤٦٠.

ثم بدأت عيذاب تنحدر نحو اضمحلال محتوم إلى أن دثرت في عهد برسبائي سنة ٨٣٠ هـ ، وفقاً لما يزعم الحسن بن محمد الوزان المعروف بجان ليون الإفريقي وهو رحالة مغربي توفي في تونس ، في حدود سنة ٩٦٠ هـ ، حيث يقول : إن عيذاب دثرت في عهد السلطان برسبائي، الذي استشاط غضباً بسبب نهب قبائل الكنوز العربية و البجة قوافل الكارم، فأرسل حملة عسكرية، فخرّب عيذاب، زكان ذلك في سنة ٨٣١ هـ - ١٤٢٧ م. وينفرد بهذه الرواية الحسن بن الوزان حيث لم يتم العثور على الإطلاق في المصادر العربية المعاصرة للحدث أو المتأخرة عنه ، ما يشير إلى قيام السلطان الأشرف برسبائي بتخريب ثغر عيذاب، والأرجح أن هذه الرواية هي محض اختلاق من المؤلف أو رواية متواترة بين أهالي البجة نقلوها شفاهةً إلى الرحالة بن الوزان وسيتم الحديث عن هذا الموضوع فيما بعد عند ذكر الأسباب التي أدت إلى اضمحلال عيذاب و دثورها.(١)

وفي سنة ٧٨٠ هـ/١٣٧٨ م، ظهر ثغر الطور، وبنشاط حركة التجارة فيه، بدأت عيذاب تنحدر نحو الاضمحلال المحتوم، ومع هذا ظل طريق عيذاب، قوص، يحتفظ ببعض الحيوية التجارية إلى أن تمت هجرتها منذ سنة ٧٦٠ هـ/١٣٥٨ م، كما ذكر المقرئزي وإنها لم تتعرض لأي أذى أو تخريب كما جاء في رواية الحسن بن الوزان، ويعود السبب في هجرتها حسب رواية المقرئزي، إلى ثورات القبائل في الصعيد الأعلى، مما أدى إلى إفساد الطريق.(٢) وإن السبب في تحول التجارة من عيذاب، إلى ميناء القصير بعد ذلك إلى ميناء الطور، فيعود إلى طمع المماليك ورغبتهم في الحصول على المزيد من الثراء والأموال وكان هذا في أواخر عصر دولة المماليك البحرية.(٣) وما كان من تجار الكارم، إزاء هذا الوضع إلا أن يسلكوا الطريق الأسلم والذي يكفل لهم الأمان وبأقل التكاليف. وعلى أية حال، فقد تمكنت كل من الطور، وجدة، من احتلال مكان الصدارة بين موانئ البحر الأحمر، منذ النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، مما أدى إلى تدهور عيذاب واقتصر دورها على الخدمات المحلية.(٤) وهناك عوامل أخرى ساعدت على اضمحلال عيذاب، أهمها فداحة الرسوم التي كانت تحصلها عيذاب من تجار الكارم، سواءً بالتحايل عليهم عن طريق التغيرير بهم وابتزازهم في شراء قرب الماء ، أو شحنهم في الجلبات دون اعتبار لقدرات هذه الجلبات على تحمل أعدادهم مما يعرضهم لخطر الغرق، مما كان له أثر في نفور تجار الكارم. يضاف إلى هذا اختلال الأمن في صحراء عيذاب ، في الفترة الأخيرة من حكم دولة المماليك البحرية ، بسبب ثورات العربان واعتداءات سكان النوبة.(٥)

١- (ليون الإفريقي)، وصف إفريقيا، ص ٥٥٨ - ٥٥٩.

٢- المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٣٥٧.

٣- أحمد، أحمد عبد الرزاق، البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك ، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٣٥-٣٩.

٤- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ج ١، ص ١٣٨-١٣٩. وأنظر، دراج، أحمد، عيذاب، ص ٦٢.

٥- المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ١٠٩، ٣٥٢. وأنظر، ربيع، حسنين، وثائق الجنيزة، ج ٢، ص ١٣٧-١٣٨.

وعجز سلاطين المماليك عن حماية تجار الكارم وبضائعهم مما دفع بهم إلى اتخاذ ميناء جدة فرضة لهم بدلاً عن ميناء عيذاب.(١) ويجب أن لا ننسى إهمال السلطان برسباي لعيذاب وتوجيه كل الاهتمام لميناء جدة و التي أصبحت بفعل هذا الاهتمام مركز تجارة الكارم الأول في البحر الأحمر مما أدى بدوره إلى تحول عيذاب إلى مرسى محلي.(٢)

وفيما يتعلق بالنظم الإدارية بعيذاب، فكان يشرف على خدمة الحركة التجارية بثغر عيذاب، جهاز إداري متكامل وكفاء، مهمته رعاية مصالح التجار والحجاج، وتوفير سبل الأمن لهم و حل مشكلاتهم،(٣) فقد كانت إدارة عيذاب مشتركة بين مصر والبجة.(٤) حيث كانت تتولى الشؤون الإدارية بعيذاب إدارة إسلامية خالصة (٥)، وكن لوالي عيذاب سلطة الفصل في الخصومات بين تجار الكارم في بعض الأحيان.(٦) وكان لوالي عيذاب سلطة تقليد قضاء الصعيد لمن يراه كفوفاً لهذا المنصب، وكان يتنقل ما بين قوص وأسوان وفقاً لما تتطلبه الظروف.(٧) في حين انفرد ممثلون عن البجة، بالإدارة الاسمية مكتفين في ذلك بما كانوا يتلقونه من حكام مصر من أموال وأقوات. وبحكم وقوع مدينة عيذاب داخل نطاق بلاد البجة لهذا كان يقوم عليها عاملان، أو واليان أحدهما يمثل البجة، والثاني يمثل السلطة المصرية، ويؤكد ذلك الإدريسي الذي يسوق لنا نصاً يؤكد ما سبق ذكره فيقول : "ومدينة عيذاب ينزلها عامل من قبل رئيس البجة، و عامل من قبل سلطان مصر يقتسمون جبايتها بنصفين، وعلى عامل صاحب مصر، القيام بجلب الأرزاق والمعيشة، إلى عيذاب، وعلى رئيس البجة القيام بحمايتها من الحبشة، والرئيس المقيم بعيذاب من قبل ملك البجة ينزل الصحارى، ولا يدخل المدينة إلا غيا".(٨)

وفي عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون وبالذات في سنة ٧٢٠هـ / ١٣٢٠م ، أصبح يتولى عيذاب والي أمير عشرة من قبل السلطان ، يتولى مراجعة والي قوص.(٩) وفي ذلك يقول المقرئزي: "وأنعم (أي السلطان الناصر محمد)، على أقوش المنصوري بإمرة طبلخانة و أقطع ثغر أسوان ليقوم بعيذاب".(١٠)

-
- ١- ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج٣، ص ٤٠٤. وانظر، القرئزي، السلوك، ج٣، ص ١٨٦.
 - ٢- ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ١١٨. وانظر، دراج، أحمد، عيذاب من الثغور المندثرة، مقال في مجلة المؤرخ العربي، العدد ٧، بغداد، ١٩٦٣، ص ٦١-٦٢.
 - ٣- بشير، بشير إبراهيم، عيذاب حياتها الدينية والأدبية، مجلة نهضة إفريقيا، عدد تموز/يوليو، ١٩٥٩، ص ٦٦.
 - ٤- الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، ص ٤٢٣.
 - ٥- بشير إبراهيم بشير، المرجع السابق، ص ٦٦-٦٧.
 - ٦- الأدفوي، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، ص ٤٠٩.
 - ٧- الأدفوي، المصدر السالف، ص ٤١٠.
 - ٨- الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، نشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ج ١، د.ت، ص ١٣٤-١٣٥.
 - ٩- القلقشندي، ص ٣١٣، الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٥.
 - ١٠- المقرئزي، المصدر السالف، ج ٢ ن ص ١٩٤.

ومن الجدير بالذكر أن ولاية الأمير أقوش لعيزاب كان هدفها إقرار الأمن للوافدين على عيزاب من تجار الكارم و وضع حد لاعتداءات العرب الوافدين إلى عيزاب من التجار. (١) أما فيما يتعلق بالوظائف الإدارية في عيزاب ، فكانت تتمثل في صاحب الزكاة و في متولي شاد* الكارم و في المشرف على ما يرد من تجار الكارم. (٢) وإذا انتقلنا إلى شمال عيزاب، وجدنا ثغر القصير القديم، كانت الميناء الثانية لمصر، على البحر الأحمر، من حيث الأهمية، لقربها من قوص ، وبعد عيزاب عنها. (٣) وكانت من الموانئ المعروفة في تاريخ مصر القديم إذ كانت تعرف باسم تاوو، (٤) كما كانت تعرف في العصر البطلمي باسم ليكوس ليمن (وتعني الميناء البيضاء)، و كان يربطها فقط وادي الحمامات، وما زالت صخوره تحتفظ بنقوش مصرية قديمة، ويونانية، وإسلامية، تعبيراً عن أهميته كدرب تسلكه القوافل التجارية، والباحثون عن الذهب والزمرد، وتقع آثار القصير حالياً، في نفس الموقع الذي كانت تقوم فيه ليكوس ليمن البطلمية، على مسافة تبعد نحو ثمانية كيلومترات إلى الشمال من مدينة القصير الحديثة في نهاية وادي الحمامات، الذي كان يصل طيبة القديمة (الأقصر حالياً) بالبحر الأحمر. وكانت القصير القديم من الموانئ التي ازدهرت تجارياً من القرن الأول الميلادي، وحتى القرن الثالث الميلادي، وتؤكد الأبحاث الأثرية التي أجريت في موقعها في سنة ١٩٧٨م، أنها كانت مركزاً تجارياً هاماً بين الإمبراطورية الرومانية والهند في القرنين الأول والثاني الميلاديين. ويثبت ذلك ، ما تم العثور عليه من وثائق مكتوبة ونقوش محفورة نبطية، وهندية، و وجود جالية هندية و عربية في الموقع. و من المعروف أن تجارة التوابل عبر البحر الأحمر كانت مورداً رئيسياً لتجارة مصر الخارجية في العصر البطلمي وكذلك في العصر الروماني ، وكانت ليكوس ليمن من أهم الموانئ المصرية المطلّة على هذا البحر. مع أنها لم تكن أفضل الموانئ الطبيعية، على الساحل الغربي للبحر الأحمر، إلا أنها كانت تمثل النهاية لأقصر الطرق المؤدية إلى نهر النيل عبر الصحراء الشرقية. وكان يحمي هذا الطريق ١٢ حصناً رومانيا ، أقيمت كمحطات لتزويد القوافل المارة بهذا الطريق، بالمياه والأقوات، ويبلغ طول هذا الطريق نحو ١٨٠ كيلومتر. وهكذا كانت كل مرحلة تاريخية من مراحل النشاط التجاري لميناء القصير، تتفق مع مرحلة تاريخية تسيطر خلالها حكومة قوية لها دوافع وأهداف تجارية، وفي كل مرحلة كانت القصير ترتبط بإحدى مدن الصعيد، فكانت طيبة في العصر الفرعوني، و فقط في العصر البطلمي، وأسوان في العصر الفاطمي ، وقوص في العصرين الأيوبي والمملوكي، وقنا في عصرنا الحديث. (٥)

١- المقرزي، السلوك، ج٢، ص١٩٤.

٢- ابن عبد الظاهر، تشریف الأيام والعصور، ص١٧٢. وانظر، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج٣، ص١٧٤، ١٧٣. وابن بطوطة، تحفة النظار، ص٥٣.

٣- القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٦٥. وأنظر، العبادي، أحمد مختار، البحرية الإسلامية، ص٢٦٣.

٤- سالم، السيد عبد العزيز، البحر الأحمر في التاريخ الإسلامي، ص٦٣.

٥- سالم، السيد عبد العزيز، المرجع السالف، ص٤٦-٦٦.

*- الشاد أو مشد هو المفتش فيقال شاد الدواوين أي الذي يفتش على الدواوين ويراجع حساباتها ومثله شاد الزكاة، وتسمى العملية شد فيقال شد الدواوين أي التفتيش عليها. وانظر، عاشور، سعيد عبد الفتاح، العصر المملوكي، ص٤٢٧.

وأياً ما كان الأمر فإن هذه الميناء ارتبطت تجارياً ومنذ القدم مع بلاد اليمن والهند في العصرين القديم والوسيط، كما خدمت طريق الحج في العصرين الأيوبي والمملوكي.

هجرت القصير في القرن الثالث الميلادي، وظلت ما يقرب من ألف سنة، في زوايا الإهمال إلى أن استخدمت من جديد في العصرين الأيوبي والمملوكي مع عيذاب مركزاً تجارياً هاماً للتجارة مع الهند واليمن وشرق إفريقيا، ولكن القصير لم تبلغ عيذاب في كثرة تردد تجار الكارم ، وذلك لقرب عيذاب من ساحل جدة بالإضافة إلى أن الرياح الموسمية لا تدفع السفن كثيراً إلى الشمال أبعد من عيذاب، ولهذا اعتبرها الباحثون ميناء ثانوياً بالنسبة لعيذاب . (١)

وقد تبقى من العصر المملوكي آثار مادية هامة تؤكد ازدهار هذه المدينة في عصر الدولة المملوكية، يرجع سبب ازدهارها إلى قربها من قوص الحاضرة العلمية والتجارة للصعيد. وتشير رسائل سانوتو SanUTO، إلى أن القصير كانت في نهاية القرن التاسع الهجري، مركزاً هاماً لتجارة التوابل، ففي صيف ٩٠٨هـ/ ١٥٠٢م ، حملت شحنة كبيرة من التوابل قادمة من القصير عبر النيل تبلغ ضعف الشحنة التي وصلت عن طريق ميناء الطور.(٢)

وصفت القصير بالمصادر العربية بأنها فرضة قوص، باعتبارها أقرب موانئ البحر الأحمر إليها،(٣)

وتفصلها عنها مفازة كان يقطعها المسافر في ثلاثة أيام، وأغلب الظن أن مينائي القصير وعيذاب كانا يستخدمان معاً في العصر المملوكي.(٤)

وتؤكد اللقى الأثرية التي تم العثور عليها في الحفائر الأثرية، التي أجريت في موقع القصير القديم ، ومنها قطع من الخزف الصيني المعروف بالسيلادون، وغيرها من التحف الخزفية الواردة من الصين، والتي يرجع تاريخها إلى القرنين السادس والسابع للهجرة / الثاني والثالث عشر الميلاديين ، الإسهام الذي كانت تقوم به القصير في التجارة الشرقية،(٥) ثم إن الخرائط الأوروبية تبدأ ومنذ القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، بذكر اسم القصير كميناء هامة لتجارة التوابل وإن كانوا يخلطون أحياناً بينها وبين قوص.(٦)

١ - عقيل، محمد فاتح، أهمية الموقع الجغرافي لسواحل مصر العربية ، الإسكندرية ، ١٩٧٣، ص ٥١.

٢ - سالم، السيد عبد العزيز، البحر الأحمر في التاريخ الإسلامي، ص ٦٦-٦٧.

٣ - أبو الفداء، تقويم البلدان، ٢٣-١١١.

٤ - القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٥.

5- Donald (S. White comb) , janet H. Johnson, The Part of Quseir al_ Qadim, Bulletin, 1980,P.P24-26.

٦ - القلقشندي، المصدر السالف، ج ٣، ص ٤٦٥.

ومن الجدير بالذكر أن بعثة أثرية أمريكية أجرت برئاسة الأستاذ دونالد ويتكومب وزوجته جانيت جونسون، أستاذة علم المصريات بجامعة شيكاغو، أول حفريات أثرية أولية في موضع القصير القديم وكان ذلك في عام ١٩٧٨، وقد تم العثور على كميات من القطع الخزفية المجلوبة من الصين، وبعضها من النوع الشائع استخدامه في شرق إفريقيا، وقطع من النسيج المطبوع المعروف بنسيج الفسطاط، يبدو أنه من صناعة الهند، ويمكن تاريخه بين القرنين السادس والتاسع الهجريين / الثاني والخامس عشر الميلاديين.(١)

والطور، فرضة البحر الأحمر على ساحل خليج السويس على مقربة من جبل الطور وكان يتفوق على السويس بمزاياه فبجانب النقص الذي كان يعانيه ميناء السويس من حيث عدم رسو المراكب الكبيرة به، كان ميناء الطور مرسى للسفن المحملة بسلع آسيا وأفريقيا بل محطاً نهائياً لها تفرغ فيه أحمالها. (٢)

ويستفاد من بعض وثائق دير سانت كاترين،(٣) أن ميناء الطور في ذلك الوقت أصبح مركزاً تجارياً هاماً، لتجمع البضائع والتجار، الوافدين عن طريق البحر الأحمر، وكانت مخازن التوابل والحبوب، تخزن فيه لحين نقلها إلى أسواق التوزيع، حيث كانت هناك أحواش لسكنى التجار وتخزين بضائعهم، وأهم البضائع التي كان يتم تخزينها آنذاك البهار،(٤) وقد أفادتنا إحدى هذه الوثائق، بأن أجرة التخزين بتلك الأحواش والحواصل، "عن كل حمل ستة دراهم".(٥)

كانت المتاجر تسلك عدة طرق من ميناء الطور إلى أسواق التوزيع أو التصدير فهناك طريق بري شرقي خليج السويس، يصل إلى العريش ومنها إلى غزة، وهناك طريق من الطور إلى القلزم براً ومنها إلى الفرما ماراً بمنطقة برزخ السويس، وكانت الرحلة من الطور إلى الفرما، تستغرق حوالي ثلاثة عشر يوماً ولا بد للقوافل التي تقطع هذه الرحلة من الاستعانة بعرب الطوارة لإرشادها وحمايتها، وهناك طريق آخر، من الطور إلى القلزم، ثم يتجه غرباً إلى القاهرة، كذلك كان يحدث أحياناً، أن تنقل المتاجر في السفن من الطور، إلى القلزم ثم تحمل بالقوافل براً من القلزم إلى القاهرة.(٦)

1- Donald (White comb) , jANET H. Johnson , Quseir al- Qadim, P. 9,10 , 39, 57

٢- الخالدي، المقصد الرفيع، ورقة ٨٢.

٣- هذه الوثائق عبارة عن مراسيم صادرة من السلطان قايتباي إلى الشاد في الطور بناءً على شكوى من رهبان دير سانت كاترين من جراء سكن بعض التجار في هذه الأحواش وتخزين بضائعهم فيها دون رضا الرهبان ودون دفع الأجرة وقد أصدر السلطان قايتباي المراسيم المتعددة التي تنص على عدم تكرار ذلك ودفع الأجرة .

٤- وثائق دير سانت كاترين، مراسيم رقم ٦٢-٦٦-٧١-٧٥.

٥- وثائق دير سانت كاترين، مرسوم رقم ٧١.

٦- عاشور، سعيد عبد الفتاح، السويس، القاهرة، ص ٨٣.

وعلاوة على أهمية ميناء الطور التجارية فقد كان المحط الرئيسي للحجاج المسلمين وخاصة الحجاج المغاربة، والحجاج المسيحيين القادمين من دير سانت كاترين.(١)

وباستيلاء البرتغاليين على جزيرة سوقطرة، تخلى تجار الكارم عن استخدام طريق البحر الأحمر، مما أدى إلى تدهور الطور وهجره ثم تحول بعد ذلك إلى مجرد قرية صغيرة.(٢)

كما كانت السويس، من أشهر موانئ مصر، على الساحل الغربي للبحر الأحمر، ومنفذاً لتجارات جزيرة العرب والهند والسودان والحبشة والإمارات العربية الأخرى.(٣) ويعتقد بعض المؤرخين، أن القلزم والسويس اسمان لمكان واحد الحقيقة أن المسافة بينهما يسيرة فالقلقشندى، يذكر مكان السويس " على مقربة من مدينة القلزم، الخراب بساحل الديار المصرية وهو أقرب السواحل إلى القاهرة والفسطاط".(٤) كانت السويس تستقبل سلع الكارم الواردة إلى الجزيرة العربية، وقد غلب على سكان السويس عنصر التجار ووكلائهم ، فكان يقيم بها وكلاء عن تجار الكارم في القاهرة والإسكندرية ووكلاء عن تجار الهند واليمن والحجاز والسودان، وكانت تصلها مجموعات عديدة من السفن على مدار السنة.(٥)

على أن هذه الميناء التجارية، ما لبثت أن تحولت إلى ميناء حربي، وبنيت فيها ترسانات السفن الحربية القاصدة إلى المياه الشرقية، ومنها تحركت سفن الأسطول المملوكي لمحاربة البرتغاليين في المحيط الهندي، واستقر رأي السلطات المملوكية، على أن يحل محلها الطور والقصير ولن تعد تصل لميناء السويس المراكب الكارمية.(٦)

٦- موانئ البحر المتوسط، وعلى الجانب الآخر، فقد تناثرت الموانئ والمراسي على طول ساحل البحر المتوسط كالدرد المنثور نابضة بالحياة طوال اليوم وعلى مدار السنة ، وكانت المراكب التجارية ترسو في أية بقعة تشاء على طول الساحل، الذي كثرت به المراسي تبعاً لذلك وهكذا لم يكن من الضروري أن ترسي المراكب على كل مرسى أو ميناء، بل ترسي حينما تحتاج إلى التزود بالمؤن أو البضائع أو إنزال مسافرين أو أخذهم وهكذا. ومن أهم موانئ البحر المتوسط التي ماجت بالحركة التجارية وقصدها سفن الآفاق، الإسكندرية* التي كان لها مرسى عظيم، حيث يقول ابن بطوطة: " لم أر في مراسي الدنيا مثله".(٧)

1- Heyd , Histire du commerce , II, p.p 440-442

٢- طرخان، إبراهيم علي، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص ٢٩١.

٣- إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار ، ج ٢، ص ٨٥.

٤- القلقشندى، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٩.

5- Heyd , Histoire du commerce, II, p.442

٦- أباطة، فاروق عثمان، أثر تحول التجارة الكارمية، ص ١٦.

٧- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ١٢.

*- الإسكندرية، تغنى الكثيرون بها، وقيل أنها موصوفة في الكتب ويعرفها لأهل العلم باسم الخضراء، واسمها في الزبور البيضاء، واسمها في التوراة المذهبة. ابن الدقماق، الانتصار، ج ٥، ص ١١٦-١٣٦.

وكانت بها قناصل الأجانب، ويرد إليها التجار براً وبحراً ويجلبون إليها البضائع، حتى كانت الإسكندرية زمن سلاطين المماليك، هي التي تحدد أسعار السلع للعالم.(١)

وبحكم موقعها، كانت تتصل بأوروبا مباشرةً، والمدينة تزدهم طوال السنة بالأجانب الوافدين إليها للتجارة، ولدول أوروبا إلى جانب القناصل كان لها في الإسكندرية، السفراء، والوكالات التجارية والفنادق، وأحياء كاملة يمارسون فيها حياتهم الخاصة، وشهدت المدينة أروع أيامها في العصر المملوكي، وكانت لا تقل أهمية عن أكبر مدن العالم التجارية مثل البندقية وجنوة ومرسيليا ولشبونة و كلكتا وزيتون.(٢)

وقد تحدث الرحالة، الذين وصلوا الإسكندرية في العصر المملوكي، عن التوابل فيها، فذكروا، أنه كان يوجد في مدينة الإسكندرية شارع بأكمله، أو بالأحرى حي، مخصص لتجارة الفلفل، ومنهم الرحالة جيوم ماشو، الذي أشار إلى شارع الفلفل في سنة ٧٦٦هـ/١٣٦٥م.(٣) بل لقد بلغ الأمر أن أحد أبواب الإسكندرية، وهو الباب القبلي المعروف باب سدره، أطلق عليه في العصرين الأيوبي والمملوكي، اسم باب البهار، لأن بهار الهند والشرق الواصل إلى القاهرة، كان يحمل منها إلى الإسكندرية، حيث كان يفرغ عند هذا الباب.(٤)

أما دمياط، فهي ثغر على جانب النيل من البحر المتوسط، وكان بها برجان أحدهما بدمياط والآخر، تجاهه بالبر الغربي على نهر النيل، والمراكب الواردة، تدخل من بين هذين البرجين وكانت هناك سلسلة، موضوعة بين البرجين، فلا تدخل المراكب إلا بأذن صاحب دمياط.(٥) ونظراً لأهمية دمياط التجارية والحربية في العصر المملوكي وما سبقه من العصور الإسلامية فقد أحيطت المدينة، بسور فيذكر ابن بطوطة، " أم من يدخل المدينة لا سبيل إلى خروجه إلا بطابع الوالي وبعض الناس ذوي الأهمية يطبع لهم في قطعة كاغد* ليريه للحراس"، واشتهرت دمياط، في العالم بصناعتها للمنسوجات، فكان ينسج بها نوع من الكتان، المسمى بالدمياطي والذي يعرف أيضاً باسم الشرب، وكان مشهوراً بالعالم الإسلامي كله، كما اشتهرت دمياط بنوع من النسيج وهو خليط من خيوط الذهب والحريز الذي كان يستورد من الخارج، وكانوا يصنعون منه أنواعاً مختلفة من الثياب، كما واشتهرت دمياط بصناعة السكر وذلك لقربها من مزارعه في دلتا النيل. ونظراً لكثرة التجار المترددين عليها فقد بنيت فيها الفنادق والقياسر لنزول التجار.(٦)

١- ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ٤١.

٢- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص

٣- سوريال، عزيز عطية، العلاقات بين الشرق والغرب، ص ١٧٣. وأنظر، سالم، السيد عبد العزيز، تاريخ البحرية المصرية، ص ٥١١.

٤- سكندر، توفيق، بحوث في التاريخ الاقتصادي، ص ٨٠٩٣. وأنظر، شارل ديل، البندقية، ص ٣٥.

٥- ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ٣٥.

٦- عثمان، شوقي عبد القوي، التجارة بين مصر وإفريقيا في عصر المماليك، ص ٧٦.

*- كاغد، لفظ فارسي بمعنى قرطاس. ابن بطوطة، الرحلة، ص ٣٠.

كما كانت مدينة دمشق، من أهم مراكز تجارة الكارم، في بلاد الشام، فقد جاءت بالمرتبة الثانية بعد القاهرة والثالثة بعد الإسكندرية، ولا سيما بعد سقوط القسطنطينية في سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م، (١) هذا فضلاً عن كونها مركز الشام الاقتصادي، ومستودع تجارة، وسط آسيا، وكان يتردد عليها في موسم تجارة الكارم حوالي ١٥٠٠٠ ألف من الجمال، المحملة بسلع الكارم، وهي أيضاً مركز قناصل الدول الأجنبية، و بها عدد من الفنادق، لسكنى التجار، وكان بها أيضاً مخازن لمتاجر الأجانب. (٢) وكانت دمشق تتصل بالبحر المتوسط عن طريق ميناء بيروت، و نظراً لهدوء مياه هذه الميناء كانت السفن تلجأ إليها في معظم أوقات السنة، كما كان يزورها التجار الأجانب، وإن كان بعضهم يستقر، بها بصفة دائمة وكان لهم بها فنادق وقياسر ووكالات، فقد بقيت وكالة البندقية، حتى أواخر القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، وكان لكل التجار الأجانب بها وكلاء مصرفيون. (٣) ومنذ السيطرة المملوكية على جزيرة قبرص في سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٦م، أصبحت بيروت، مقصد تجار البحر المتوسط، وازدحمت بالتجار الأجانب، وقامت الجاليات الأجنبية، بتنظيم خطوط ملاحية، إلى بيروت وخاصةً البندقية التي صممت سفنها لتتحمل الرحلة في الجزء الشرقي من البحر المتوسط وتياراته. (٤)

وازدهرت بيروت كميناء لتجارة الكارم على البحر المتوسط، وهي مدينة غنية ومزدحمة، ويصفها ابن حوقل قائلاً: "وتجارات البحر عليها دارة واردة وصادرة". (٥) ويعد جمرك بيروت من أغنى جمارك الشام وتمر به السلع التي تصل دمشق من البحر المتوسط أو التي تخرج منه إلى أوروبا، كما أنها السوق الطبيعية لمنتجات دمشق المحلية. (٦)

أما ميناء طرابلس، فقد كانت تأتي في الأهمية بعد بيروت، كما كانت تعد بمثابة مخرج تجارة مدينة حلب، وكان بها على طول شوارع الميناء، مخازن، وحوانيت للتجار الممثلة بسلع الكارم، كما كان يوجد بها قناصل للدول الأجنبية ووكلاء مصرفيون، بالإضافة للفنادق والقياسر لسكن التجار. وكانت الميناء تستوعب عدداً كبيراً من السفن وازدادت أهمية طرابلس بعد سقوط القسطنطينية، وسد الطرق البرية الشمالية، وأصبحت منفذ التجارة إلى حلب على البحر المتوسط، لتصدير سلع الكارم، الواردة من البحر الأحمر، عن طريق ميناء أيلة. (٧)

١- الحويري، محمود محمد، الأوضاع الحضارية في بلاد الشام، ص ١٣١.

٢- كرد علي، محمد، خطط الشام، ج ٤، ص ٢٦١.

3- Depping. Histoire du commerce, I, P.P 79-99

4- Heyd , Histoire du commerce, II, p.p 460-461

٥- الحويري، محمود محمد، المرجع السالف، ص ١٢٩.

٦- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ١٤٨-١٤٩.

٧- سالم، السيد عبد العزيز، طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، الإسكندرية، ١٩٦٦، ص ٣٨٣-٣٨٥.

كما كانت يافا ميناء القدس، ينزل بها الحجاج المسيحيون في طريقهم لبيت المقدس، مما أدى إلى انتعاش التعامل التجاري، حيث تباع سلع الكارم وبخاصة العطور حتى أن أماكن التجار كانت تفوح منها رائحة العطور والبخور. وفي أواخر القرن التاسع الهجري/ الخامس الميلادي، بدأت الميناء تفقد أهميتها وتحولت عنها التجارة، إلى بيروت، والإسكندرية، خاصة بعد أن سيطر البرتغاليون على تجارة الهند في سنة ٩٠٤هـ/ ١٤٩٨م، وأصبحت يافا قرية مهملة. (١)

أما اللاذقية، فهي خير ميناء في شمال الشام نظراً لأنه صالح لكل مناخ وطقس، وكانت على اتصال سهل بجزيرتي رودس وقبرص وكان تجار المدن الإيطالية يتوافدون عليها لشراء بضائع ومتاجر الشرق التي كانت تصلها من مصر عبر دمشق. كذلك عكا في جنوب بلاد الشام على ساحل المتوسط كانت من أهم المدن الساحلية خلال القرنين السادس والسابع الهجريين الثاني والثالث عشر الميلاديين، وكان لها ميناء آمن وصالح لرسو السفن، وقد كان لها علاقات تجارية مع كثير من مدن الغرب الأوروبيون وتعد عكا من أنشط موانئ الشام تجارياً وهي الميناء الطبيعي لمدينة دمشق، ولم تكن تستخدم لتصريف منتجات مصانع دمشق وأراضي حوران الخصيبة بل أفاد منها أيضاً التجار القادمون من اليمن، كما فضل الحجاج الوافدون إلى الأماكن المقدسة بحراً النزول بعكا بدلاً من النزول بمدينة يافا الساحلية. إلا أن ميناء عكا صغيراً جداً لم يكن يتسع للأعداد الكبيرة من السفن التي كانت تريد الرسو في ميناء عكا، فكان عليها الرسو خارج حاجز المياه مما أدى لتعرضها للرياح الجنوبية الغربية التي كانت تلحق الأضرار الكثيرة بتلك السفن، فما كان من السفن إلا أن تتجه شمالاً للرسو بميناء صور الذي كان يفوق ميناء عكا حجماً واتساعاً. (٢)

ونستطيع أن نتبين من هذا العرض لموانئ البحرين الأحمر المتوسط، أن موانئ البحر الأحمر، كانت موانئ استيراد حيث كانت ترد إليها كافة المنتجات والسلع الأفريقية والآسيوية، وكانت أهميتها التصديرية، تقل عن أهميتها الاستيرادية حيث كان لا يصدر منها إلا القليل من المنتجات، والتي كان من أهمها المنسوجات، أي أنها كانت موانئ عالمية في الاستيراد ومحلية في التصدير، على عكس موانئ البحر المتوسط، التي كانت في المقام الأول موانئ تصدير للمنتجات والسلع الواردة من موانئ البحر الأحمر، وأغلب المنتجات التي كانت تستورد عن طريق البحر المتوسط، كانت تستهلك محلياً في مصر. أي أنها كانت موانئ عالمية، في التصدير، ومحلية في الاستيراد، ويتضح من ذلك، حقيقة هامة هي أن دور مصر في التجارة العالمية كان لا يتعد دور الوسيط التجاري.

١- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ١٥٣.

٢- الحويري، محمود محمد، الأوضاع الحضارية في بلاد الشام، ص ١٢٩-١٣٠.

٧- **موانئ نهر النيل**، أما مراكز التجارة على نهر النيل، فالواقع أن نهر النيل كان وسيلة مواصلات طبيعية لا مثيل لها في العصر المملوكي، وما سبقه من العصور الوسطى، وقد زاد من أهمية النقل النهري، أن وادي النيل، في شطره المصري، هو عبارة عن شريط ضيق، من الأراضي الزراعية باستثناء الدلتا، ومن ثم فإن التنقل بين شرقي الوادي، وغربه، لم يكن مشكلة بسبب ضيق الرقعة المأهولة، ولا سيما في الصعيد، بينما قام النهر بدور الرابط، بين شمال مصر وجنوبها. وفي الدلتا لعبت فروع النيل والترع والقنوات الخارجة منه دوراً مهماً في الربط بين أنحاء البلاد. (١) بالإضافة إلى رخص تكاليف النقل المائي، إذا ما قارناها بتكاليف استخدام القوافل كما أن طبيعة النيل من مياه ورياح ساعدت على نشاط الملاحة فيه، فسريان المياه من الجنوب إلى الشمال ساعد السفن على الإبحار، كما أن هبوب الرياح من الشمال إلى الجنوب ساعد السفن على مقاومة التيار الآتي من الجنوب وهي في طريقها، من الشمال إلى الجنوب. (٢)

ومن الموانئ المهمة على النيل، أسوان، التي تعد البوابة الأساسية، لتجارة بلاد النوبة و غرب إفريقيا، ووسط إفريقيا، الواردة إلى مصر، عن طريق النيل ، بسبب موقعها جنوب مصر، ومما زاد في أهميتها أنها تقع على نهاية إحدى طرق القوافل الواردة من عيذاب، كما كان بالقرب منها نهاية طريق القوافل الشهير درا وسواكن. (٣) كما كانت أسوان تابعة لعمل قوص، قبل أن تصبح عملاً مستقلاً على عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون. (٤) وإن الذي زاد من أهمية أسوان، إضافة لما سبق أنه إلى الشرق منها يقع جبل العلاقي، وهو جبل غني بمعدن الذهب، وعلى مقربة منها نحو الجنوب يقع جبل به معدن الزمرد. (٥) ولكن مع حلول سنة ٧٩٠هـ / ١٣٨٨م ، تدهور الوضع في أسوان، وبهذا الصدد يذكر المقرئزي ما نصه: "ثم تلاشى بعد ذلك ثغر أسوان، واستولى عليه أولاد كنز*، فأفسدوا فساداً كبيراً، وكانت لهم مع ولاية أسوان، عدة حروب إلى أن كانت المحن منذ سنة ٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م، وضرب إقليم الصعيد، ولم يبق للسلطان في مدينة أسوان وال وتدهور حاله عدة سنين، ثم زحفت هوار* في محرم سنة ٨١٥هـ/ ١٤١٢م ، إلى أسوان وهزموا أولاد كنز وهدموا أسوار أسوان". (٦)

١- قاسم عبده قاسم، نهر النيل وأكثره في الحياة المصرية على عصر سلاطين المماليك، ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.

٢- المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٣٠٧. وأنظر، النويري، نهاية الأرب، ج ١، ص ٢٥١.

٣- المقرئزي، الخطط، طبعة لبنان، ج ١، ص ٣٤٩.

٤- محمود محمد الحويري، أسوان في العصور الوسطى، ص ٢٨. وقد أطلق على أسوان اسم "سونو" بمعنى السوق. للمزيد انظر، محمد كامل حته، أسوان في الماضي والحاضر والمستقبل، القاهرة، دت، ص ١٠.

٥- الإدريسي، نزهة المشتاق، ص ٢٠-٢٢.

٦- المقرئزي، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٥٠. وأنظر، عطية القوصي، تاريخ دولة الكنوز، ص ١١٨.

*- أولاد كنز، أو قبيلة الكنوز، هم من عرب بني ربيعة، زعيمهم كنز الدولة كان من الموالين للدولة الفاطمية، وبعد وصول الأيوبيين إلى الحكم فر كنز الدولة من مصر إلى بلاد النوبة خوفاً على حياته، وتزوج من أخت ملك النوبة وتمكن من تأسيس إمارة عربية إسلامية في النوبة عرفت بغمارة بني كنز بفضل طبيعة نظام الوراثة في بلاد النوبة الذي يورث الحكم لابن الأخت أم ابن الابنة، والذي استفاد منه عرب ربيعة عندما تزوجوا من بنات الزعماء النوبيين وصار لهم نفوذ وسلطة في البلاد. انظر، ابن خلدون، العبرو ج ٥، ص ٢٨٨.

*- هوار، قبيلة من قبائل العربان الساكنين جنوب مصر في العصر المملوكي وما قبله من العصور الإسلامية.

وفي شمال أسوان، وعلى الضفة الشرقية لنهر النيل، يقع ميناء قوص و هي مدينة الإقليم بعد أن كانت فقط، مدينة الإقليم حيث خربت في سنة أربع مائة هجرية، وأصبحت قوص أعظم مدن الصعيد لأهميتها وكثرة الصادر والوارد إليها من مختلف البقاع. قال ابن الدقماق فيها: "أنها باب مكة واليمن وسواكن والنوبة". (١)

ومن أهم أسباب ازدهار قوص أنها كانت على نهاية أهم طريق بري، يربط عيذاب بالنيل ، وقد ارتبط ازدهار قوص، بازدهار عيذاب، فحينما كانت عيذاب محط القوافل التجارية، الواردة إليها من إفريقيا وآسيا ومركزاً للحجاج نتيجة عدم استقرار الأوضاع في آسيا، وتحول التجارة إلى طريق البحر الأحمر، كانت قوص تبدو مزدهرة وأصبحت مركزاً مهماً من مراكز التجارة الكارمية بل كانت نقابتهم توج بها. وحينما خربت عيذاب قلت أهمية قوص فثراء قوص، كان قائماً بصفة أساسية على النشاط التجاري لعيذاب، وكانت قوص في وقت ازدهارها كثيرة الأسواق، متسعة المرافق كثيرة الخلق لكثرة الصادر والوارد من التجار والحجاج والنازلين فيها. (٢) حتى أصبحت مجمعاً لتجارة الصين والهند واليمن وأوروبا، ومنها تحمل البضائع إلى القاهرة وسائر البلاد. (٣)

ومن الموانئ الكبيرة على نهر النيل، كان ميناء بولاق* وكان يعد ميناء القاهرة بعد أن كان ساحل الفسطاط ميناء القاهرة. (٤) إلا أن بولاق تزايدت أهميتها حتى صارت الميناء الرئيسي، فقدمت إليه كثير من السفن المحملة ببضائع بلاد النوبة، والحبشة، والسودان. وكذلك كانت تدخل إلى الميناء آلاف المراكب المحملة بسلع الكارم الآتية من الشرق كذلك سلع الغرب الواصلة من الإسكندرية عن طريق فرع رشيد. (٥) ويذكر ابن شاهين: "أنه رغم ما كان يصل الفسطاط من المتاجر، فإن الوارد إلى ساحل بولاق كان أكثر بكثير". (٦) بينما يذكر المقرئزي "أن ما يرد على الفسطاط يفوق الوصف وبها مجمع ذلك لا القاهرة". (٧) كما كان التنافس شديداً بين القاهرة والإسكندرية، ولكن ظلت القاهرة نقطة تجمع السلع ومركز توزيعها شرقاً وغرباً، نظراً لتوسط مركزها، كما كانت أقصى ما يصل إليه التجار الأجانب الوافدون إلى مصر، وقد نص على ذلك في المعاهدات التجارية بين مصر والدول الأجنبية. (٨)

١- ابن الدقماق، الانتصار، ج ٥، ص ٣٨.

٢- ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص ٣٦-٣٧.

٣- المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٣٤٢.

٤- ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ٢٨.

٥- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ١٢٩.

٦- ابن شاهين، المصدر السالف، ص ٣١.

٧- المقرئزي، المصدر السالف، ج ٢، ص ١٤٩.

8- Heyd, Histoire du commerce, II, P.P 434,435,697,698

*- بولاق، وتسمى عند العرب بلاق وهذا الاسم منقول عن الاسم المصري القديم بايلاق الذي صرفه اليونانيون إلى فيلة phila لأنهم ضغطوا لفظ ما التي هي في الهيروغليفية عبارة عن أداة التعريف مثل آل بالعربية. أنظر، زكي، أحمد، قاموس الجغرافية، ص ٦.

وكان بالقاهرة أحياء خصصت لتجارة التوابل والعطور وباقي سلع الكارم والسلع الغربية، كما كان يوجد بها مخازن ومتاجر وقياسر ووكالات وفنادق وأماكن خاصة لدواب التجار. (١) ويؤيد ذلك الرحالة الأجانب، الذين زاروا مصر، ووصفوا مدى الازدهار الذي عاشته مصر، فقد زارها بايفا وكوفلهام الرحالة البرتغالي، الذي وصفها بأنها: "مزدحمة وقطارات الإبل لا تنتهي".

ويستنتج مما سبق، أن مراكز تجارة الكارم شغلت دوراً كبيراً في النشاط التجاري طيلة عصر المماليك، وأصبح البحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الهندي، الطريق البحري الذي يصل بين الشرق والغرب، وانتشرت المراكز التجارية وامتلأت بسلع الكارم. (٢)

والجدير بالذكر أن هناك بعض المراكز التي لم يتعرض لها البحث ذلك لأن تجار الكارم عملوا بها كأفراد، أعني عمليات فردية وليست تضم جماعة تجار الكارم الذين عمل بعضهم في القدس والخليل والرملة وصيدا وسوريا وغزة وحمص، وحماء، والطائف، والقطيف، والحسا، في شبه الجزيرة العربية (السعودية حالياً) وسمرقند، وبلاد فارس (إيران حالياً)، وبلاد الأناضول (تركيا حالياً)، ومدن بغداد، واسط، والبصرة في العراق، وبلاد التكرور والحبشة. (٣)

وهذا يعني، أن سفن الكارم كانت تجوب هذه المراكز التجارية من الصين والهند وبلاد العرب وشرق إفريقيا حتى وصول البرتغاليين إلى الهند في سنة ٩٠٤ هـ / ١٤٩٨ م، والذين سدوا مدخل البحر الأحمر الجنوبي، وفي سنة ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م، كانت مراكز تجارة الكارم في الجزء الغربي من الخليج العربي والبحر الأحمر قد انهارت تماماً، مما أدى بالتالي إلى انهيار مراكز تجارة الكارم في مصر والشام. (٤)

إلا إننا لا بد أن نقر بحقيقة مهمة وهي أن السلطات الحاكمة لمصر أدركت عبر مراحل طويلة من التاريخ العربي في العصور الوسطى، أهمية البحر الأحمر بالنسبة للتجارة الشرقية، وحرصت على تنشيط هذه الحركة وإنعاشها بشتى السبل والوسائل، ونستدل مما أورده المؤرخون العرب أن خلفاء الدولة الفاطمية وسلاطين بني أيوب والمماليك صرفوا قسطاً كبيراً من جهودهم لتحقيق ذلك، وأنهم حرصوا على توفير الأمن في البحر الأحمر، وفي الصحراء الممتدة من عيذاب إلى قوص حماية لطرق التجارة والحج.

١- فيت، المواصلات في مصر، ص ٢٦.

٢- الأشقر، محمد عبد الغني، تجار التوابل في مصر، ص ٣٣٨، ٣٣٥.

٣- الأشقر، محمد عبد الغني، المرجع السالف، ص ٣٣٨.

٤- المسيو جيان، وثائق تاريخية، ص ٢٠٩. وأنظر، إبراهيم، عبد الفتاح، على طريق الهند، ص ٢٠.

الفصل الرابع

المنشآت التجارية والنظم المالية والسلع الكارمية:

أولاً: المنشآت التجارية التابعة لتجار الكارم:

١- الأسواق.

٢- الوكالات، والقياسر.

ثانياً: المعاملات التجارية بين تجار الكارم وتجار الأجانب:

١- النظم المالية في التعامل التجاري.

٢- الإجراءات التجارية والضرائب والمكوس المفروضة على تجارة الكارم في المراكز التجارية.

ثالثاً: السلع التجارية الكارمية:

١- التوابل.

٢- العطور والبخور.

٣- العقاقير الطبية

٤- الأحجار الكريمة .

رابعاً: السفن والمراكب التجارية.

أولاً: المنشآت التجارية التابعة لتجار الكارم: الأسواق:

خدمت المنشآت التجارية التي قامت في مصر منذ الفتح العربي الإسلامي حركة التجارة فيها سواءً التجارة الخارجية أو التجارة الداخلية. وفيما يخص تجارة الكارم فقد كانت سلع الكارم تجلب إلى مصر ثم تذهب إلى هذه المنشآت كالوكالات والأسواق، ومنها تطرح في أسواق الفسطاط والقاهرة والإسكندرية وأسواق الشام وطرابلس وحلب وأسواق المدن الأخرى التي تتاجر بسلع الكارم، حيث كانت تتم في هذه الأسواق عمليات البيع والشراء. وقد اهتم سلاطين المماليك بالأسواق وعملوا على النهوض بها لتحقيق الأغراض الاقتصادية التي قامت من أجلها. هذا وقد تطورت الأسواق في مدن مصر، فقد ذكر المقرئزي أنه كان بمدينة القاهرة وظواهرها من الأسواق الشيء الكثير وقد باد أكثرها، إذ يقول: " وكفاك دليلاً على كثرة عددها أن الذي خرب من الأسواق فيما بين أراضي اللوق* إلى البحر بالمقس اثنان وخمسون سوقاً أدركتها عامرة فيها ما يبلغ حوانيته نحو الستين حانوتاً". (١) ويبدو من كلام المقرئزي عن الأسواق في ذلك العصر، أن هذه الأسواق كانت تقام في أماكن مفتوحة لها عدة منافذ لكي يسهل على روادها دخولها والخروج منها بيسر وسهولة. (٢) ومن الملاحظ في العصر المملوكي أن الأسواق دخلت ضمن أملاك الدولة وأصبحت من الإقطاعات الأميرية التي كان السلطان المملوكي يقطعها لأمرائه، ومثال على ذلك ما ذكره المقرئزي: " من أن سوق الخيل والجمال أضيفت إلى أملاك الدولة"، بمعنى أن أرض السوق دخلت ضمن الملكية السلطانية وأصبحت من أملاك الدولة وعوض أصحابها بأراضٍ غيرها في إقليم الفيوم*. (٣)

كما عرفت الأسواق المملوكية آنذاك نظام الصيارف، فقد كان الصيارفة يجلسون أمام حوانيتهم طيلة اليوم في انتظار رواد السوق كي يقوموا باستبدال العملات وتغييرها لهم. (٤)

١- المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٩٣-١٠٠. وأنظر، ماجد، عبد المنعم، نظم المماليك، ج ١، ص ١٢.

٢- ابن دقماق، الانتصار، ج ٤، ص ٣٢. أنظر، قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٣٣.

٣- المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٢١٧.

٤- نعيم زكي، طرق التجارة، ص ٢٨٤.

*- أرض اللوق، هي مجموعة أراضي وبساتين كانت مغمورة بمياه نهر النيا في مدينة القاهرة، لم يكن فيها بناء البتة، ولما انحسرت مياه نهر النيل عن أراضي اللوق اتصلت بأراضي المقس وصارت تشكل مع بعضها أماكن عديدة تعرف بظاهر اللوق، بنى فيها السلطان المملوكي الظاهر بيبرس عدة أبنية للسكن، وهي اليوم من أكثر أحياء مصر ازدحاماً وشعبية وتعرف اليوم باسم حي باب اللوق. المقرئزي، المواعظ والاعتبار، ج ٢، ص ٢٧٦. وأنظر، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، تصانيف أحياء القاهرة، ٢٠١١.

*- إقليم الفيوم، يقع شمال الصعيد المصري، اسمه القديم (بايوم)، وتعني بركة الماء، فيه بحيرة قارون، وهو اليوم مدينة مزدهرة في كافة مجالات الحياة تبعد عن القاهرة حوالي ١٣٠ كم، أبو خليل، شوقي، أطلس التاريخ الإسلامي، ص ٢٦٧، ٢٦٨.

وقد عرف في مصر و الشام زمن الممالك ثلاثة أنواع من الأسواق خدمت تجارة الكارم وهي: الأسواق الموسمية والأسواق السنوية والأسواق الدائمة، **الأسواق الموسمية**: كانت تعقد في كل من مصر و الشام و طرابلس وتحدد مواعيد انعقادها بهبوب الرياح الموسمية وبوقت ورود التوابل من الهند والصين، وجرت العادة أن تعقد صفقات البيع في هذه الأسواق، وق كان لورود التوابل وبكميات هائلة إليها سبباً في اتساع نطاق التعاملات التجارية فيها. (١) **الأسواق السنوية**: كانت أسواقاً محلية وعالمية في الشرق والغرب واشتهرت بها مدن وموانئ العصور الوسطى. وكانت تعقد في مناسبات معينة، ففي مكة والحجاز وجدة، كانت تعقد في مواسم الحج حيث يصل إليها أعداد كبيرة من تجار الشرق والغرب في أثناء وصول بضائع الشرق الأقصى، فيقبل على شرائها حجاج وتجار مصر و الشام وغيرهم من الحجاج. وقد كان الحجاج والتجار يسرون مع المحمل المصري ومعهم بضائعهم إلى الحجاز ويعودون ومعهم بضائع الكارم. وفي مكة وحدها كانت تصلها التجارة الواردة عن طريق جدة بحراً أو براً بقوافل الحج والتجارة في موسم الحج، حيث كانت مكة مركزاً لتجارة الكارم الواردة بطريق البحر من عدن ويصل مكة في مواسم وصول السفن الهندية إلى عدن ما لا يقل عن ٨٠ ألف جمل حدد وصولها جميعها في مواسم الحج وتستمر في رحلاتها حتى تصل دمشق ثم تعود محملة بسلع الشام والغرب الأوروبي إلى عدن من جديد لتنقل بدورها إلى الهند، فقد روى المقرئزي: "أن تجارة الفلفل كانت تنشط إلى حد كبير في مكة في موسم الحج". (٢)

وقد عمد تجار أوروبا إلى تحديد مواسم ورودهم لشرق البحر الأبيض المتوسط بمواعيد هذه الأسواق في وقت الأعياد الإسلامية، ولكن لما زاد الطلب حددوا وقت ورودهم بنظام المدة، لأن نظام الأسواق السنوية في الأعياد كان يختلف تبعاً لمدار السنة وهو ما لا يتفق مع مواعيد رحيلهم ومواعيد أسواقهم في أوروبا. ومع الوقت تطورت هذه الأسواق لتصبح نصف سنوية وربع سنوية وكانت تعقد في هذه الأسواق صفقات البيع والشراء والمبادلة والمقايضة والحساب التجاري والبيع المؤجل الدفع. (٣) وقد اشتهر أيضاً من بين الأسواق السنوية أسواق الهند والصين ونظام البيع هنا كان أدق نظراً لضخامة ما كان يباع كل سنة من التوابل وغيرها من سلع الكارم. (٤)

١- المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ٧٢٥.

٢- قاسم، عبده قاسم، أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٢.

٣- نعيم زكي، طرق التجارة، ص ٢٨٦.

٤- عبد الحكيم، محمد صبحي، مدينة الإسكندرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٠٢.

الأسواق الدائمة: وفيما يخص الأسواق الدائمة، فقد كانت داخلية محلية، ولها أيام معينة وإن كانت قد اتخذت صفة التخصص ببيع أنواع معينة من سلع الكارم، هذا سوق العطارين وذاك سوق البزازين والآخر سوق العنبريين.(١) وانتشرت في الإسكندرية والفسطاط والقاهرة وطرابلس ودمشق وحلب أسواق كثيرة متخصصة ببيع نوع معين من السلع الكارمية الضرورية لحياة الناس اليومية، فمثلاً في مدينة طرابلس كان هناك سوق متخصص ببيع التوابل عرف بسوق العطارين حيث كان تعرض فيه أنواع مختلفة من التوابل والبهارات التي كانت تصل إلى الشام من الشرق الأدنى عن طريق مصر وكانت تصدر من موانئه إلى الغرب الأوروبي، وكان فيها أيضاً سوق الحلاويين حيث كان متخصص ببيع الحلوى والسكر، وغيرها الكثير من الأسواق المتخصصة التي ظهرت في مدينة طرابلس الشام والتي كانت ملتقى التجار من عرب وأجانب.(٢)

وفي حلب التي تميزت بثرائها وأسواقها الواسعة والعامرة بأصناف السلع والبضائع والتي ظلت محتفظة بأهميتها التجارية رغم ما قاسته على يد المغول، إلا أنها سرعان ما استعادت نشاطها التجاري ومركزها في العصر المملوكي، حتى أن أسواقها تميزت في تلك الفترة بأن ما يعرض فيها من سلع ينفذ ساعة وصوله، حيث فاقت في ذلك القاهرة" إذا حضر إليها مائة حمل حرير فإنه يباع في يوم واحد ويقبض ثمنه، ولو حضر إلى القاهرة عشرة أحمال لبيعت في شهر وعلى هذا ففس".(٣) ودمشق أيضاً كانت نم المدن المهمة في مجال التجارة الكارمية فكانت مستودع تجارة وسط آسيا ومنها تشحن البضائع على أوروبا حيث كانت تصلها المتاجر عبر البحر الأبيض المتوسط عن طريق ميناء بيروت وكان يزورها العديد من التجار الإيطاليين والفرنسيين لشراء السلع الكارمية من بخور وعطور وتوابل. حتى وبعد طرد المماليك للفرنجة من بلاد الشام استمرت التجارة في دمشق بل وازدادت وبقي التجار البنادقة والجنوبيين يتوافدون على دمشق كما على باقي الموانئ المملوكية عملاً بما نصت عليه الاتفاقيات التجارية التي وقعت بين الدولة المملوكية وبين التجار الأجانب نظراً لولع الأوروبيين بالسلع الشرقية ولا سيما التوابل التي حازت على المكانة الأولى بيت تلك السلع.(٤) وفي الإسكندرية كان هناك أسواق كثيرة تحوي كل ما يتطلب منه سلع الكارم حتى أنه كان فيها حي خاص ببيع الفلفل عرف بشارع الفلفل، وكان كثير من تجار البندقية وجنوة يتخلفون عن قوافلهم بعد انقضاء الموسم التجاري ويبقون بالإسكندرية رغبة منهم بالعمل فيها لا على مدار السنة حيث كانوا يقومون بشراء أحمال التوابل ويخزنوها في مخازن بالإسكندرية في انتظار عودة سفنهم من رحلاتها الفرعية إلى المغرب حتى يعووا إلى بلادهم ويبيعوا هذه الأحمال ويضاعفوا مكاسبهم.(٥)

١- المقرئزي، الخطط، ج٢، ص ١٠١-١٠٣. وأنظر، زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ٢٨٢.

٢- نعيم زكي، المرجع السالف، ص ١٥١. وأنظر، ابن الشحنة، الدر المنتخب في تاريخ حلبين ص ٢٥٤.

٣- ابن الشحنة، المصدر السالف، ص ٢٥٤.

٤- الحويري، محمود محمد، الأوضاع الحضارية في بلاد الشام، ص ١٣١.

٥- لبيب، صبحي، تاريخ تجارة الإسكندرية في القرن الرابع عشر، مقالة في مجلة الغرفة التجارية لمدينة الإسكندرية، العدد ١٧٤، ١٩٥١، ص ١٧٤.

أما عن أسواق القاهرة فقد كان فيها أسواق دائمة كثيرة تعرض فيها شتى أنواع البضائع القادمة من الهند والصين وكان لكل صنف من البضائع سوقه الخاص، ومن أهم هذه سوق العنبريين* الذي أشار إليه المقرئزي بقوله: " هذا السوق فيما بين سوق الحريريين وبين قيسارية العصفور، كان في أيام الفاطميين سجنًا لأرباب الجرائم، وكان يعرف بحبس المعونة، فلما صار عهد السلطان المملوكي سيف الدين قطز هدم حبس المعونة وبنا سوقاً مكانه سكنه باعة العنبر. وكان للعنبر بديار مصر آنذاك نفاق وللناس رغبة زائدة فيه ولا يكاد يوجد بأرض مصر امرأة وإن سلفت إلا ولها قلادة من عنبر وكان تجار العنبر يعدون من بياض الناس ولهم أموال جزيلة ومنهم رؤساء إجلاء فلما وصل السلطان الناصر قلاوون إلى سدة العرش المملوكي جعل من هذا السوق وما فوقه من المساكن وقفاً للجامع الذي أنشأه بظاهر القارة والمعروف بالجامع الناصري بقلعة الجبل إلا أن العنبر بعد سنة ٧٧٠هـ/١٣٦٨م كثر فيه الغش حتى صار لا قيمة له وقلت رغبة الناس باقتنائه فتلاشى أمر هذا السوق بالنسبة لما كان.(١)

غدت الأسواق في عصر المماليك سواءً في مصر أو بلاد الشام (بعد طرد الصليبيين منها) خاضعةً لرقابة الدولة عن طريق مجموعة من الموظفين المسؤولين عن مراقبة حركة البيع والشراء في تلك الأسواق ومسؤولين أيضاً عن فرض وجباية الضرائب (المكوس)* على تلك البضائع وعن تنظيم الأسواق وتخطيطها أما الموظف الذي شاع اسمه وارتبط بالأسواق في العصر المملوكي فكان المحتسب* (المتولي وظيفة الحسبة) وهو المشرف فعلي على الأسواق وعمل عملية البيع والشراء وكان هو من يقوم بتحديد الأسعار ومنع الغش والسرقة في الموازين والمكاييل حيث كان يفرض على جميع الباعة في الأسواق الحضور إلى دار العيار* لمعايرة وضبط موازينهم ومكاييلهم وكان يتوجب على أصحاب الموازين الغير مضبوطة استبدالها وشراء غيرها من دار العيار. وتعد وظيفة الحسبة من الوظائف الجليلية التي عرفت في العصر المملوكي (٢)

٢- الوكالات:

ساهمت كثيراً في تنشيط حركة التجارة بشكل عام وتجارة الكارم بشكل خاص، والحقيقة أنها كلها مسميات لشيء واحد، فيقول المقرئزي: "إن الوكالة في معناها كالفنادق والخانات".(٣)

١- المقرئزي، الخطط، ج٢، ص ١٠٢-١٠٣.

٢- الفلقشندي، صبح الأعشى، ج٥، ص ٤٥١-٤٥٢. وانظر، السخاوي، شمس الدين محمد، النبر المسبوك في ذيل السلوك، بولاق، ١٣٥٢هـ، ص ٢٦١.

٣- لمقرئزي، الخطط، ج٢، ص ١٥١. وانظر، زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ٢٨٦-٢٨٧.

*- المكوس، جمع مكس وقد عرفت منذ العصر الفاطمي وكانت تحصل في الثغور البحرية والبرية وتفرض على البضائع التجارية. المقرئزي، الخطط، ج١، ص ١٠٣، ١١١.

*- المحتسب، هو موظف يعينه السلطان أو نائبه للنظر في أحوال الرعية والكشف عن أحوالهم، بشرط أن يكون شخصاً حراً بالغاً عاملاً بالعدل. ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد، معالم القرية في أحكام الحسبة، كمبردج، ١٩٣٧، ص ٧.

*- دار العيار، هي الدار التي كانت تضبط فيها الموازين والمكاييل وفقاً لأمتلة قياسية كانت بها وكان ممنوع على أي بائع أن يشتري ميزاناً أو مكياًلاً إلا من هذه الدار. المقرئزي، الخطط، ج١، ص ٤٦٢، ٤٦٣.

وقد جاء كلام المقريري تأكيداً لكلام ابن بطوطة حين قال: "أنه على طريق الشام في كل منزل فندق ويسمونه خان ينزله المسافرون بدوابهم، وخارج خان ساقية للسبيل وحانوت يشتري منه المسافر ما يحتاج لنفسه ودوابه". (١) ويحدثنا المقريري، أي أن هذه المنشآت كانت تقوم بأكثر من مهمة في الوقت نفسه بالإضافة إلى كونها أماكن لإقامة التجار وتأمين راحتهم وحفظ أموالهم فيها أيضاً شكلت أماكن لخرن وحفظ البضائع التي يشتريها التجار كذلك كانت تؤمن كل ما يحتاج إليه التاجر المسافر هو ودابته. وقد جرت العادة في كل من مصر وبلاد الشام في العصر المملوكي أن يبنى فوق هذه المنشآت ما يعرف بالرباع وهو عبارة عن غرف كانت تؤجر لطوائف معينة من التجار وقد اقتصر على التجار المسلمين فقط. (٢) ويذكر ابن الدقماق، أن من أهم هذه الرباع ربع صاحب برهان الدين، (الربع الكريمي). (٣) ونظراً لأهمية الوكالات التجارية فقد انتشرت هذه الوكالات في مصر وبلاد الشام وعلى طول شواطئ البحر الأحمر وفي جميع المراكز التجارية التي لها علاقات مع تجار الكارم. (٤)

أما بالنسبة لوكالات الأجانب، فقد انتشرت أيضاً في المراكز التجارية الكبرى مثل الإسكندرية وطرابلس وبيروت حتى أنها تطورت إلى أحياء فكان لكل جالية أجنبية حي خاص بها يضم وكالتها، فقد كان لجاليات البنادقة حي خاص بهم في الإسكندرية يضم وكالتهم، ويحتفظ فيه التجار بسلعهم ويدفعون عنه رسوماً للدولة المملوكية ويمارسون فيه حياتهم بكل حرية. (٥) كذلك الأمر بالنسبة لمدينة طرابلس الشام فقد كان لتجار مدينة بيزا وفلورنسا الإيطاليتين وكالات وخانات لهم في طرابلس وفي باقي موانئ البحر الأبيض المتوسط. (٦)

٣- القياس:

فكانت من المنشآت التجارية التي خدمت تجارة الكارم، وفيها كانت تعرض السلع للبيع بالجملة وهذا النوع ظهر أولاً في الشام قبل مصر، وكان كبار التجار وأمراء المماليك يتسابقون في بناء القياس ويؤجرونها للتجار بالحجرة وبأسعار مرتفعة ومن أشهر القياس التي خدمت تجار الكارم قيسارية العنبر والتي تحدثنا عنها في سياق الحديث عن الأسواق الدائمة. (٧)

١- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ١١٢. وانظر، علي، علي السيد، القدس في العصر المملوكي، ص ٢٠٥.

٢- المقريري، الخطط، ج ٢، ص ١٥١-١٥٥.

٣- ابن دقماق، الانتصار، ج ٤، ص ٨٢.

٤- ضيف، شوقي، العلاقات التجارية بين مصر والدول الإفريقية في عصر سلاطين المماليك، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٤٥.

٦- الأشقر، عبد الغني، تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي، ٢٠٦.

٧- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ٤٨.

أما **قيسارية العصفري** التي روى المقرئزي أنها كانت بمدينة مصر، ولها باب من سوق المهامزيين وباب من سوق الوراقيين، وسميت بهذا الاسم لأن العصفري وهو من أهم أنواع التوابل كان يدق فيها، أنشأها الأمير علم الدين سنجر المسروري المعروف بالخياط*، والي القاهرة، وقفها في سنة ٦٩٢هـ/١٢٩٢م، ولم تزل بيد ورثته إلى أن ولي القاضي ناصر الدين محمد بن البارزي الحموي كتابة السر في أيام السلطان المؤيد شيخ فاستأجرها مدة من الزمن وانتقل إليها العنبرين فتحولت إلى قيسارية عنبر، وذلك في سنة ٨١٦هـ/١٤١٣م، ثم انتقل منها أهل عنبر إلى سوقهم في سنة ٨١٨هـ/١٤١٥م. (١) **وقيسارية ابن ميسر الكبرى**، والتي يقول عنها المقرئزي: "أدركتها بمدينة مصر في خط سويقة وردان وهي عامرة و يباع فيها القماش والطرح ويمضي التجار إليها يومي الأحد والأربعاء، ولها خمسة أبواب وهي وقف". (٢)

وقيسارية المحلي، وهي التي ذكرها المقرئزي في خططه حين قال: "كانت وقف المارستان المنصوري، وقد خربت". (٣)

كما وأشار إليها ابن دقماق بقوله: "قيسارية المحلي سكن الصوافون، هذه القيسارية بمصر بسوق المغرلين والعطارين، تشتمل على ستة أبواب منها ثلاثة في قلبها وباب في شرقها بزقاق درب اللوازين وباب في غربها إلى زقاق أوله بسوق الصرف والباب السادس في بحريها يسلك منه إلى المطابخ، وهذه القيسارية مسكونة جميعها وليس فيها حانوت خالٍ وكان ينزل إليها في أيام أسواق مصر التجار للبيع والشراء بها". (٤)

لم يذكر لا المقرئزي ولا ابن دقماق من هو منشئ هذه القيسارية، لم يذكر سوى لقبه قيسارية المحلي وربما يعرف من هذا اللقب أن مؤسس هذه القيسارية هو التاجر الكارمي ورئيس تجار الكارم إبراهيم بن عمر برهان الدين المحلي الذي نسب إليه المقرئزي مدرسة المحلي بقوله "أنشأها رئيس التجار، إبراهيم بن عمر برهان الدين المحلي". (٥) وعلى أية حال، فجميع هذه القيساريات خربت ولم يبق من آثارها ما يدل عليها في وقتنا الحاضر.

ثانيا- المعاملات التجارية بين تجار الكارم والتجار الأجانب: كان لتجار الكارم في مصر نظم مالية خاصة ساعدت على انتعاشها وازدهارها ومنها:

أ- نظام التعامل التجاري بين تجار الكارم والأجانب: حين تزايد الطلب في القارة الأوروبية على سلع الشرق الأدنى ولا سيما سلع الكارم، حيث كثر ورود التجار الأجانب إلى موانئ مصر والشام. (٦)

١- المقرئزي، الخطط، ج٢، ص٨٩.

٢- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص٢٩٦. وأنظر، المقرئزي، المصدر السالف، ج٢، ص٨٩.

٣- المقرئزي، المصدر السالف، ج٢، ص٩١. وللمزيد، ابن دقماق، الانتصار، ج٤، ص٣٨.

٤- ابن دقماق، المصدر السالف، ج٤، ص١٧، ٢٦، ٣٧، ٤٤.

٥- المقرئزي، المصدر السالف، ج٢، ص٣٦٨-٣٦٩.

٦- القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٤١.

فصار لازماً أن ينص في المعاهدات التجارية على تنظيم حسابات التعامل المالي، ومع أن الذهب كان قاعدة التعامل المالي في القرنين السابع والثامن الهجريين / الثالث والرابع عشر الميلاديين، إلا أنه وفي القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، عادت المقايضة لتحتل مكاناً بارزاً في التعامل التجاري بين تجار الكارم والتجار الأجانب ، وربما لما تعرضت له العملة الذهبية من التلاعب في عيارها ووزنها وحجمها، مما جعلها لا تحوز على ثقة التجار. (١)

وسيتيم في هذا الفصل الحديث عن دور العملة المملوكية في تجارة الكارم، إلى أن ضعفت وحلت مكانها العملة الأوروبية التي انتشر تداولها في اليمن والحجاز وغيرها من مراكز تجارة الكارم في البحر الأحمر وعلى يد تجار الكارم.

لقد عرف عصر الدولة المملوكية ثلاثة أنواع من النقود وهي الدينار الذهبية والدراهم الفضية والفلوس النحاسية، وكان الأساس الذي تقدر به وحدات النقود هو الذهب (٢)، هذا وكانت السلع الكارمية والمبيعات تقدر على أساس العملة الذهبية والفضية. (٣) وحدث في العصر المملوكي نقص في الذهب والفضة، وكان هذا بفضل عوامل عديدة كان منها قانون العرض والطلب والحصار الاقتصادي الذي فرضته أوروبا على مصر حيث أصبح معه تدفق الأموال من هذا الطريق قليلاً نوعاً* ما ورغبة السلطان في الكسب المادي وانقطاع ما كان يرد من الفضة من بلاد الفرنج. (٤)

وقد بقيت قيمة الدينار طوال العصر المملوكي الأول تتراوح ما بين ثلاثة عشرين على عشرين درهماً ما عدا بعض السنين فقد كان ينزل عن هذا الحد. (٥) أما الدراهم التي سادت في العصر المملوكي الأول فهي الدراهم النقرة وكان عيارها ثلثين فضة والثلث نحاس وقد ضرت في سنة ٦٢٢هـ/١٢٢٥م، على أيام السلطان الكامل بن العادل الأيوبي وظلت قيد التعامل حتى تولى السلطان الظاهر بيبرس عرش السلطنة ، فأمر بضرب الدراهم الظاهرية والتي كانت نسبة الفضة فيها ٧٠% والباقي نحاس، ومع ذلك فقد ظلت الدراهم الكاملية إلى جانب الظاهرية شائعة الاستعمال حتى فسدت في سنة ٧٨١هـ/١٣٧٩م. (٦)

١- الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٤١.

٢- المقرئزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ٦٩.

٣- المقرئزي، شذور العقود في ذكر النقود ، نشر الأب انستاس الكرمل، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤٩.

٤- الفلقشندي المصدر السالف، ج ٣، ص ٤٦٣. * - ولكن هذا لا يعني أن الذهب فقد من الدولة المملوكية، فقد ظل الذهب يأتي إليها من بلاد النوبة وخاصة بعد سيطرة الظاهر بيبرس عليها سنة ٦٧٤هـ/١٢٧٥م، حيث فرض على كل مسيحي جزية مقدارها دينار ذهب واحد . وللمزيد أنظر ، المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٥٥ .

٥- العيني، عقد الجمان، ج ٢٣، ص ٤٢٩.

٦- الفلقشندي، المصدر السالف، ج ٣، ص ٤٤١.

وفي سنة ٧٤٠هـ/١٣٣٩م، زاد سعر الذهب فاضطرب السوق وساءت أحوال تجار الكارم وحيث كان السلطان الناصر محمد بن قلاوون مديناً لتجار الكارم بألف ألف دينار أي (مليون دينار) فأمر برفع قيمة الدينار إلى خمسة وعشرين درهماً بعدما كان بعشرين درهماً وسدد ما كان عليه لتجار الكارم وفي السنة نفسها فقدت الفضة من الأسواق، فأخرج السلطان الناصر محمد بن قلاوون من الخزانة السلطانية ألف درهم فضة فرقت على الصيارفة وأخذ بدلاً منها ذهباً. وفي سنة ٧٤١هـ/١٣٤٠م، أمر السلطان المنصور أبو بكر بن السلطان الناصر محمد بن قلاوون (٧٤١-٧٤٢هـ/١٣٤٠-١٣٤١م) أن يكون التعامل بين التجار بالذهب والفضة (بسعر الله) بمعنى أن الدولة تركت تسعير الذهب والفضة حراً،^(١) أن التجار كانوا قد منعوا من التعامل بالفضة وألا تكون معاملتهم إلا بالذهب.^(٢)

كان وضع النقد في الدولة المملوكية الأولى متارجحاً ومضطرباً بين الحين والآخر وكان سلاطين المماليك يتدخلون في كل مرة لإصلاح حال النقد ولكن كثيراً ما كانوا يخفقون في تحقيق التوازن في سعر النقد ذلك أنهم كانوا يتبعون خطة إصدار دنانير ذهبية ولكن ذات وزن وعتار متغير ويحدد سعر هذه الدنانير بالدراهم الفضية ذلك كان في عصر الدولة المملوكية الأولى أما في عصر الدولة المملوكية الثانية (البرجية) فقد حدد بالدراهم النحاسية.^(٣) وكان من واجب الدولة ضبط قيمة الدينار الذهبي المملوكي لأنه كان أساس التعامل المادي بين التجار.^(٤)

والواقع أن التلاعب في أوزان ومعايير النقود الذهبية والفضية وغيرها كان سمة من سمات عصر الدولة المملوكية، هذا ما شجع المتلاعبين بالنقد على توسيع نشاطهم، وكان له نتائج عميقة الأثر أدت إلى اضطراب أسعار الصرف مما أدى بدوره إلى اختلاف الأسعار، وصارت سلع الكارم تباع بسعرين سعر الذهب وسعر الفضة، وتفشى الغش بالفضة والذهب وصار التعامل بالميزان.^(٥) هذا الخل الذي أصاب النقد العربي المملوكي خاصة فيما يخص الذهب والفضة، جاء لمصلحة النقد الأجنبي (الأفريقي)، والذي تميز بثبات وزنه وعتاره، ولذا فقد حاز على ثقة التجار والمتعاملين به، بالمقابل كان سلاطين المماليك يحاولون جهدهم المحافظة على سعر صرف مرتفع للدينار المملوكي، غير أن كل هذه الجهود باءت بالإخفاق بسبب الضعف الذي اعتري الدينار ففقد قيمته النقدية المرتفعة في الأسواق وفشل بالتالي في منافسة الأفريقي.^(٦) الذي راج في سلطنة المماليك وكثر التعامل به في الأسواق التجارية ولما كانت السلطنة في حاجة دائمة إلى الذهب فقد عمدت إلى التلاعب بعتار الدنانير الذهبية.^(٧)

١- المقرئزي، السلوك، ج٢، ص٤٨٨، ٤٩٢، ٥٥٢، ٥٥١.

٢- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٠، ص٤.

٣- الأشقر، عبد الغني، تجار التوابل في مصر، ص٢١٨-٢١٩.

٤- النبراوي، رأفت محمد، السكة الإسلامية في مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، القاهرة، ١٩٩٣، ص٥٦.

٥- ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص١٢١. وانظر، ابن طولون، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٦٤، ج١، ص٢٤٢.

٦- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص٢٥٩.

٧- اسكندر، توفيق، بحوث في التاريخ الاقتصادي، ص٤٥.

فأصبحت خفيفة الوزن، كما وفرض على التجار الأجانب شراء أحمال محددة من توابل الذخيرة السلطانية بهدف الحصول على المزيد من الأفرنتي لسد النقص في الذهب في دار الضرب بالقاهرة، وخاصة بعد أن قل وروده إلى مصر من غرب إفريقيا بعد وصول البرتغاليين إلى سواحل غانا سنة ٩٠٤ هـ/١٤٩٨ م، والذين عمدوا إلى السيطرة على منابع الذهب فيها. (١)

أما في المغرب العربي، فبعد أن تفكك إلى مدن تجارية مستقلة في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي أصبح هو الممول الأساسي لذهب الغرب الأوروبي، حيث أخذ التجار الجانب يفدون إليه وقد أدى هذا إلى أن تدفع الجمهوريات الإيطالية أثمان سلع الكارم بالإفرنتي، ولكي يوازن سلاطين المماليك بين قلة ورود الذهب من غرب السودان وحاجاتهم إلى المال عمدوا إلى الحصول على كميات معلومة من ذهب البندقية كما وفرضوا عليهم قدرًا معينًا من الفضة يوردونه لدار السكة في القاهرة كل سنة. (٢) ومع ذلك فقد شحت العملة الذهبية والفضية، مما دفع سلاطين المماليك إلى التفاوض مع البندقية لدفع ثمن التوابل نحاسًا وذلك لحاجة الدولة إلى العملة واشتداد الأزمة النقدية ولا سيما بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح. (٣) أما فيما يتعلق بالبندقية فقد عالجت مسألة نقص الذهب باستخدام طريقة التعامل التجاري بالمقايضة حتى تتفادى ما يترتب على نقص العملة الذهبية من قلة ما يحصلون عليه من سلع الكارم، وإلى جانب نظام المقايضة وجد نظام نصف المقايضة وفيه تدفع نصف ثمن السلع نقدًا والنصف الآخر سلعة، وقد كانت التوابل تقايض بالعسل وزيت الزيتون والبندق واللوز إلا أن نظام المقايضة هذا قد أسهم في رفع أسعار الكارم ولو بشكل بسيط.

خلاصة القول، أن نظام التعامل التجاري في القرنين السابع والثامن الهجريين / الثالث والرابع عشر الميلاديين، كان مرتكزاً على التعامل بالذهب والفضة، إلا أنه في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، بدأ يتجه نحو الاعتماد على نظام المقايضة، هذا إلى جانب التعامل غير النقدي أي نظام الدفع المؤجل، والتعامل بالسندات وخطابات الاعتماد بالصكوك وهو الذي استمر طوال فترة الحكم المملوكي في مصر والشام. (٤)

أ- الإجراءات والرسوم الجمركية المفروضة على تجارة الكارم :

كان لكل ميناء نظام خاص في التعامل التجاري مع التجار والسفن الواردة إليه، وكانت هذه النظم تتأثر سلباً أو إيجاباً بمدى تشجيع سلاطين المماليك للتجارة والتجار. وسيتم استعراض الإجراءات الجمركية التي كانت تتم في كل ميناء لتحصيل (المكوس)، على سلع الكارم وذلك منذ استيرادها من مواطنها وحتى تصديرها إلى الغرب الأوروبي.

١- توفيق اسكندر ، بحوث في التاريخ الاقتصادي، ص ٤٥، ٨٤- ٨٦ .

٢- توفيق اسكندر، المرجع السالف، ص ٨٤-٨٦.

٣- نعيم زكي، طرق التجارة، ص ٣٦٤.

٤- اسكندر، توفيق، المرجع السالف، ص ٤٤.

مقديشو كانت من أهم الموانئ لتجارة الكارم في شرق إفريقيا، وكان من عادة أهلها أنه متى ما وصل مركب إلى المرسى، يتم السؤال عن ربان المركب والوجهة التي قدم منها وبيان بما يحمله من بضائع وعدد التجار الذين على ظهر المركب ثم يؤخذ هذا البيان ويعرض على السلطان. ومع هذا فما زال يجهل عما إذا كانت هناك رسوم تدفعها المراكب، أم كان فقط يتم الاكتفاء بعملية البيع والشراء، وإن كان المؤرخ دافيدسون يشير إلى الرسوم التي كان يتقاضها ملك بومباسا في أواخر القرن التاسع الهجري / الخامس الميلادي من تجار الكارم، فكان على التاجر الذي يحمل ألف قطعة قماش أن يدفع إلى الملك مثقالاً واحداً من الذهب كرسوم دخول. (١)

عدن فكانت من أكبر محطات التبادل التجاري بين البحر الأحمر وبين المحيط الهندي وبحر الصين، وكانت حتى سنة ٨٢٩هـ/ ١٤٢٥، آخر المطاف لسفن الهند والصين لا يتعدونها إلى البحر الأحمر، حيث اعتبر بحراً إسلامياً لا يدخله أحد غير المسلمين. وقد كان للسفن نظام معين في التعامل التجاري فعندما تصل السفينة إلى الميناء، يصعد المباشرون إلى السفينة ويسألون الناقذة وهو قائد المركب من أين هو قادم ويكتبون اسمه وأسماء التجار وجميع ما في السفينة من متاجر، ثم يخبرون الوالي بأمر المركب ويفتش كل من في السفينة من رجال ونساء تفتيشاً ذاتياً، وكانت الرسوم على الفلفل تبلغ ثلث ثمنها ولكي يضمن المفتشون دفع الرسوم كانوا يقومون بنزع قلاع ودفة السفن حتى يتم دفع هذه الرسوم. (٢) ولكي تمنع السلطات في عدن أي تاجر كارمي من الفرار بدين عليه كانت تمنعه من العودة إلى بلاده، قبل أن يطوف أحد المنادين ليعلن أن هذا التاجر سوف يغادر الميناء فمن له دين عليه فليطالبه به، وإذا لم يظهر له دائن يسمح له بالرحيل. (٣)

قليقوط* عندما كانت تصل سفينة تجار الكارم إلى الميناء، كان مراقبو الملك يصعدون على متنها ويسجلون ما عليها من بضائع، وكان جباة الضرائب يأخذون على عاتقهم مسؤولية حماية البضائع وإذا تمت عملية بيع يحصلون على ربع كمية البضاعة المباعة. (٤)

خانقو* فكان عندما تلقي السفن مراسيها، كان مفتش الجمارك يقوم بفحص الحملات وتقدير حجم الرسوم الجمركية التي تجب على السفينة وكانت نسبتها تقدر ١٠% من اللؤلؤ والكافور وسائر الأشياء القيمة وهي تؤخذ عيناً أما الأخشاب العطرية والعاج والصمغ فكان يؤخذ عليها نسبة ٣٠%، ويبدو أن هذه الرسوم لم تكن ثابتة فقد تراوحت ما بين ١٠%-٤٠%. (٥)

1- Davidson, B., The African, past, U.S.A, 1964, pp,137

٢- أبو مخرمة، تاريخ ثغر عدن، ج ١، ص ٥٩، ٦٧. انظر، ابن مجاور، صفة بلاد اليمن، ج ١، ص ١٣٨-١٣٩. عبد الرؤوف، عصام، اليمن في ظل الإسلام، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٥٦.

٣- اليمني، عمارة، تاريخ اليمن، القاهرة، ١٨٩٢، ص ١٤٤.

٤- أمين، محمد صالح، تجارة البحر الأحمر، ص ١٥٩.

5- Hirth, choo, Ju- Kua, Anew Source of Medieval Geography, London, 1896, pp,

* - قليقوط، ميناء على الشاطئ الغربي لشبه الجزيرة الهندية، واسمها الحالي كاليكوت. الميداني، عصام، أطلس العالم الجديد، ص ٧٠.

* - خانقوه، ميناء كانتون الحالي إلى الجنوب من مدينة شنغهاي الصينية الحالية. الميداني، عصام، أطلس العالم الجديد، ص ٦٧..

أما عن أهم مراكز تحصيل الرسوم من تجارة الكارم في مصر والشام، فمنذ تطور مركز مصر في مجال التجارة الخارجية ولا سيما تجارة الكارم وبفعل هذا التطور غدت مصر مركز دولي لهذه التجارة بين الشرق والغرب، ظهر (نظام المراسد) وهو عبارة عن مجموعة قوائم يدون عليها مقدار الرسوم المفروضة على السلع الصادرة والواردة. هذا النظام عمل به وساد في مصر والشام ومن أجله أنشئت مراكز تحصيل هذه الرسوم في كل من عيذاب، وجدة، والطو والقصير، وبولاق، والفسطاط والإسكندرية، ورشيد ودمياط وطرابلس وبيروت وصور. (١)

إلا أنه هناك حقيقة تاريخية يجب أن لا نغفلها في أثناء الحديث عن الرسوم الجمركية على سلع الكارم في الأراضي المصرية وفي المناطق الخاضعة للإدارة المصرية، وهي أنه لم تكن جميع المكوس في عصر المماليك من صنعهم ، بل كان بعضها مفروضاً منذ العصور السالفة ولا سيما من العصرين الفاطمي والأيوبي ، وبعضها الآخر استحدث في عصر المماليك، كما ويمكن القول أن حتى هذه المكوس المفروضة في عصر المماليك لم تكن ثابتة وإنما هي قابلة للزيادة والنقصان تبعاً لحاجة الدول إلى المال. (٢)

قد كانت الدولة الفاطمية تحصل المكوس التي كانت تفرضها على متاجر الكارم الواصلة من الهند والصين إلى عيذاب حيث كان يفرض على متاجر الكارم رسوماً مقدارها ١٠% وقد تصل أحياناً إلى ٢٥% أو أكثر. (٣) ولكن المماليك لم يسروا على نظام ثابت في تحصيل هذه الرسوم، بل على العكس فقد كان سلاطين المماليك وفي أوقات كثيرة يصدرون أوامرهم بخفض نسبة تلك المكوس على سلع الكارم وذلك تشجيعاً للتجار لزيادة نشاطهم التجاري في مصر والشام (٤)

وكان بمجرد وصول سفن الكارم إلى ميناء عيذاب يبدأ دور سلاطين المماليك في تحصيل المكوس والضرائب المفروضة حيث كان يتولى عيذاب وال من قبلهم، ينظر في شؤون تحصيل الرسوم على تجارة الكارم وناظر من قبلهم أيضاً ، ولقد تعمدت الدولة المملوكية أن يكون لها نصيب في الإشراف على ميناء عيذاب نظراً لما له من أهمية ملحوظة من الناحية التجارية، فلهذا قامت بتعين والياً مصرياً فيها إلى جانب حاكمها البجاوي (أي من مملكة البجة) * وافقت على تقسيم حصيلة الميناء السنوية بين السلطان المملوكي وحاكمها بنسبة الثلث والثلثين على التوالي. (٥)

١ - القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣ ، ص ٤٧١.

٢ - القلقشندي، المصدر السالف، ج ٣ ص ٤٧١.

٣ - المقرئزي، الخطط، ج ١ ، ص ١١١.

٤ - حسن حسن إبراهيم، النظم الإسلامية، القاهرة، ١٩٣٩، ص ٤٢٣ . وانظر، فيت، المواصلات في مصر، ص ٣٠ .

٥ - القلقشندي ، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٤٥٩-٤٦٠ . وانظر، أحمد، عبد الرزاق أحمد، الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٥٠ .

* - مملكة البجة : ويقال لهم البيجة والبياء ، وهم أقوام من بدو الصحراء الشرقية بين النيل والبحر الأحمر ويظن أنهم من بقايا الشعوب التي تألفت منها مملكة أثيوبيا القديمة ، وهم من سلالة أولاد كوش بن حام بن نوح الذين هاجروا إلى السودان بعد الطوفان. للمزيد أنظر، الحفناو، أحمد، السودان وادي النيل في ظل الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ ، ص ٢٣ .

كذلك فرض سلاطين المماليك رسوماً على سلع الكارم التي كانت تمر في الحجاز في مناطق بدر وحنين وبويب والعقبة وجسر الحساء نظراً لتبعية الحجاز للمماليك، وحيث كانت التجارة القادمة من الحجاز تخضع للرسوم قبل دخولها الموانئ المصرية^(١). وكانت القاعدة في تحصيل الرسوم هي قيمة العشر من البضائع التي يأتي بها التجار من عدن إلى الموانئ المصرية، وقد جنى المماليك من وراء ذلك مكاسب طائلة حيث بلغ مجموع الرسوم المفروضة على السفن الكارمية الواردة إليها بعد ذلك مائتي ألف دينار في السنة^(٢).

ويلاحظ أنه منذ بداية العصر المملوكي، كان سلاطين المماليك يعملون على حماية تجار الكارم من الرسوم الغير الشرعية التي تفرض عليهم في الحجاز والتي كانت تمنع تجار الكارم من الذهاب إلى الحجاز، فقد تمكن سلاطين المماليك من إلغاء بعض هذه الرسوم نظير تعويض سنوي يدفع للأشراف من حكام الحجاز، وقد بدأ ذلك في أيام السلطان الظاهر بيبرس سنة ٦٦٧هـ / ١٢٦٩م، والذي كان يدفع ٢٠٠٠٠٠ ألف درهم سنوياً لقاء عدول أمراء مكة عن تحصيل الرسوم على أموال التجار الواردين مع قوافل الحج. وبعد موت الظاهر بيبرس عادت هذه الرسوم من جديد، فقد أشارت المصادر التاريخية أنه في سنة ٦٨٣هـ / ١٢٨٦م، وصلت هذه الرسوم إلى حد كبير فقد كان يدفع عن الجمل ٥٠ درهماً في القافلة المصرية، و ٣٠ درهماً عن الجمل في القافلة اليمنية واستمر الأمر، إلى أن جاء السلطان الناصر محمد وأبطل هذه المكوس في سنة ٧١٩هـ / ١٣١٩م، وعوض عنها أمير مكة والمدينة إقطاعاً بمصر والشام^(٣).

وكانت خاتمة هذا الموضوع في مرسوم أصدره السلطان شعبان سنة ٧٦٦هـ / ١٣٦٦م بالاتفاق مع الشريف عجلان، ونفذه الولاة بعد ذلك، وأثبت المرسوم حق الأشراف في جباية بندر جدة وجباية تجار الكارم القادمين من اليمن، وتبعاً لذلك صار من حق الشريف وبرغبته وفي أحوال خاصة التنازل عن هذا الرسم أو جزء منه^(٤).

وبتدهور عيذاب في الفترة ما بين سنة ٧٦٠-٧٨هـ / ١٣٥٨-١٣٧٨م، وعلى حد تعبير المقرئزي والقلقشندي، بدا ميناء الطور والسويس يحلان محلها، لذلك أقيم بالطور مركز لجباية الضرائب لتجارة المكارم وكان يصل إلى الميناء في كل سنة حوالي ١٠٠ مركب وتؤخذ منها المكوس والتي بلغت حوالي ٢٠٠٠٠ ألف دينار في أواخر القرن التاسع الهجري / الخامس عشر ميلادي. وكان ما يحصل من رسوم في الطور على شاكلة ما يحصل في السويس^(٥) والتي كانت في نهاية هذا القرن أيضاً مقر لجمرك مهم عرف باسم "جمرك عشور" أصناف البهار والتوابل" وكان هذا الجمرك يثري الخزانة المملوكية إلى جانب جمرك الإسكندرية ورشيد ودمياط^(٦).

١- ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ١٠٨. وانظر، السليمان، علي بن حسين، العلاقات الحجازية، ص ٩.

٢- المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٣٦٥، ٣٧١. وانظر، الصيرفي، نزهة النفوس، ج ٢، ص ٣٠٣. علي بن حسين السليمان، العلاقات الحجازية، ص ٢١٢.

٣- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٥٨١، ج ٢، ص ٨٨.

٤- الجزيري، الدرر الفرائد، ص ٦٣-٦٥.

٥- ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ١٧.

٦- أباطة، فاروق عثمان، أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح، ص ١٩.

أما عن المراكز النيلية في بولاق بالقاهرة ، فكان عندما يصل المركب للمرسى يصعد عمال الجمرک ويفتشون الركاب وسلعهم، وحتى انه كان يتم تفتيش النساء بطريقة وصفها المقریزی: " بأنها قبيحة، كما وكانوا يجسون بمسلاتهم جميع ما يحمل المسافرون من أمتعة أغراض شخصية ويحل بالمسافرين والتجار من العنف ومن سوء المعاملة ما لا يوصف". ويحصلون الرسوم من التجار. (١) فقد كان يتواجد في هذه المراكز عمال الجمرک بصفة دائمة لتحصيل الرسوم، وللجمرک باب خاص بالمسافرين لفحص أمتعتهم ودفع ضريبة العشر على ما يحملون من أمتعة وبضائع، فالبضائع التي كان ثمنها ٢٠٠٠٠ ألف دينار كان يدفع عنها ٤٠ دينار، والبضائع التي ثمنها ٣٠٠٠٠ ألف دينار كان يدفع عنها ٥٠٠ دينار، هذا غير الهدايا التي كانت تدفع لرجال السلطان لتسهيل مرور البضائع وتأمين حمايتها، أما مراكز الفسطاط فكانت تحصل ضريبة العشر على البضائع الواصلة إليها فقط. (٢)

أما عن مراكز البحر المتوسط، فقد اختصت جماركهم بسلع أوروبا الواردة والمصدرة لها، فقد كان ميناء الإسكندرية سوق مباشر يجتمع فيه تجار الكارم وتجار أوروبا لتبادل البضائع والسلع التجارية بين الشرق والغرب ومع حلول عام ٧٦٧هـ / ١٣٦٥م. زود هذا الميناء بجهاز إداري يتألف من عدة موظفين رسميين من نظار وكشافين وقبانيين ومترجمين وسماسرة، وذلك بعد أن تحولت الإسكندرية من ولاية إلى نيابة لتسهيل عمليات الشحن والتفريغ وتخزين السلع، والإشراف على عمليات البيع والشراء. (٣)

وقد كان مورد هذا الثغر في اليوم حوالي ألف دينار، وهذا يعني أن إيرادات الدولة كان معظمها من جمرک الإسكندرية. (٤) وكان للإسكندرية ميناءان، الميناء الغربي القديم ويسمى ميناء السلسلة وهو ميناء خاص بسفن التجار العرب الوافدة من شمال إفريقيا، وكان ممنوعاً على السفن والأفراد الأجانب الدخول أو الخروج منه، أما السفن الوافدة من أوروبا فقد خصص لها الميناء الشرقي الذي عرف بمرسى البرج وهو محكوم بصخرة مقام عليها برج المراقبة (٥)، حيث تنزع أشعة السفن ودفتها، حتى لا يمكنها الرحيل إلا بعد دفع جميع الضرائب عن السلع الواردة والصادرة وإعطائها الأذن بذلك. (٦) وبعدها يسمح للتجار بالنزول ويتوجه التجار إلى الجمرک حيث يتم تسجيل أسمائهم وما يحملونه ففي ديوان القبان ليصير لهم حق المتاجرة في البلاد. (٧)

١- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢، ص ٤٠٤.

٢- المقریزی، الخطط المقریزية، ج ١، ص ١٠٨-١٠٩.

٣- مؤنس، أحسين، ثر ظهور الإسلام في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البحر المتوسط، ص ٥١. وانظر، الشيال، جمال الدين، تاريخ الإسكندرية في العصر الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٤٠.

٤- ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ٤١. وأنظر، عاشور، سعيد عبد الفتاح، المدينة الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٧.

٥- المقریزی، المصدر السالف، ج ١، ص ١٠٣، ١١١.

٦- القلقشندي، المصدر السالف، ج ٣، ص ٤٠٩، ٤١٠. وأنظر، المقریزی، الخطط، ج ٢، ص ١٢١.

٧- زكي، نعيم، طرق التجارة، ملحق ١٨، ص ٤٥٧.

وكانت الرسوم تنقسم إلى قسمين: رسوم العبور ورسوم الوارد والصادر على السلع الكارمية. أما رسوم العبور فكانت تفرض على السفن الأجنبية إذا كانت تحمل سلعاً لبلاد أخرى ولم تفرغها في الميناء. أما فيما يخص رسوم الوارد فكانت عبارة عن رسم دخول بما يساوي ربع قيمة السلع الواردة، وكانت هذه القيمة تنخفض إلى نسبة ٢% على سبائك الذهب الواردة، إذ ما قام التجار الأجانب بإعطائها لدار السكة لتضرب فيها الدنانير المملوكية. وكان هناك إعفاء من هذا الرسم بالنسبة لتجارة الأحجار الكريمة والجواهر والمعادن النقدية المباعة لدار السكة. أما بالنسبة لرسوم الصادر، فلم ترد نصوص صريحة في المعاهدات التجارية عن قيمة هذا الرسم التي كان يجب على التجار الأجانب دفعها للسلطنة عن بضائعهم الصادرة إلى مصر. (١)

وخلاف هذه الرسوم على الوارد والصادر، وجدت مجموعة رسوم إضافية أخرى على بضائع الكارم وغيرها من البضائع، تمثلت بضريبة القبان التي لم يرد نص بمقدارها، بالإضافة إلى ضريبة السمسرة على الأعمال التجارية والتي كانت تتم نقداً بين تجار الكارم والتجار الأجانب والتي كانت تضعف عند التعامل وفق نظام المقايضة. (٢) وقد كان دفع رسوم الوارد لا يتم إلا بعد بيع البضائع الواردة التي كان قد تم تسجيلها مع قيمتها باسم صاحبها ضمن دفاتر ديوان القبان*، ومن بعدها تتم المحاسبة في آخر الموسم قبل رحيل سفن المدة وتصدر بذلك المخالصة الجمركية التي تكون بمثابة التصريح بمغادرة مصر. (٣)

وكانت قطيا تعد مركزاً جمركياً برياً مهماً لتجارة الكارم، بعد أن احتلت مكانة السويس وصار لها جهاز إداري يضم والياً وناظراً وقاضياً وشهوداً ومباشرين ودواوين في سنة ٧٠٣ هـ / ١٣٠٤ م، وأضيف إليها أعمال كل من الشرقية* وأشمون*، وأصبحت قطيا منطقة جمارك للداخل إلى مصر عن طريق بلاد الشام والخارج منها، ونظمت لها السلطة المملوكية إدارة لتحصل على نسبة من تجار الكارم ولتأخذ منهم الزكاة ولتقوم بتفتيش أمتعتهم، ويفهم من القلقشندي أن تلك النسبة كانت تقدر بعشر ما يحمل أولئك التجار. وقد كانت قطيا كمنطقة جمركية تشكل جزءاً من ميزانية السلطنة المملوكية، ولا شك أن هذه الأموال التي كانت ترسلها قطيا إلى الخزانة السلطانية كان يأخذ جزء منها لصيانة الجسور والطرق التجارية والخانات والفنادق التي كان يستريح بها التجار بقوافلهم. (٤)

١- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٤٦٤. وانظر، فهمي، عبد الرحمن، النقود العربية، ص ١٠١-١٠٢.

٢- نعيم زكي، طرق التجارة، ملحق ٨، ص ٤٠٦.

٣- القلقشندي، المصدر السالف، ج ٣، ص ٤٦٦.

٤- عبد الحافظ، عادل، جمرك مصر الشرقي في العصور الوسطى، مقال بالجمعية المصرية للدراسات التاريخية، م ٣٧، ١٩٩٠، ص ٥٥-٧٠.

*- ديوان القبان، هو الذي كان يشرف على عمليات البيع والشراء التي كانت تتم بين تجار الكارم والتجار الأجانب وذلك عن طريق شاهدين من موظفيه لكل عملية تجارية تتم داخل الجمرك أو خارجه. أنظر، القلقشندي، المصدر السالف، ج ٥، ص ٤٦٦.

*- الشرقية، إقليم من أقاليم الدلتا الوجه البحري، عاصمتها القديمة بوابسة، سميت بالشرقية لوقعها في الجهة الشرقية من الدلتا. ومحافظه الشرقية في مصر اليوم تعد ثاني أكبر محافظة في مصر مساحة بعد محافظة البحيرة.

*- أشمون، بلدة أشمون أو ما يعرف اليوم بأشمون الرمان قاعدة إقليم الدقهلية وهي من أقاليم الدلتا الوجه البحري.

أما عن مراكز جباية الرسوم الجمركية في بلاد الشام ، فقد كان تتم جبايتها في كل من بيروت التي كانت تعد من أغنى جمارك الشام، وكانت تمر منها السلع التي تصل إلى دمشق من البحر المتوسط أو تخرج منها إلى أوروبا.(١) صور وصيدا وعكا وطرابلس ومن الجدير بالذكر أن تحصيل هذه الرسوم كان يتم لصالح نواب الشام وليس لصالح السلطان المملوكي في مصر.(٢)

وقد أدت زيادة الرسوم الجمركية وتعدد مراكز جبايتها، إلى محاولة التجار الهروب من بعض هذه المراكز وعدم الرسو فيها خوفاً من الضرائب الكبيرة، وهذا ما حدث بالنسبة لميناء عدن حيث هجره التجار بعد احتكار السلطان برسباي لتجارة التوابل في سنة ٨٣٢هـ / ١٤٢٨م، وحيث صارت الرسوم المفروضة عليها باهظة.(٣) ومع كل تلك المكوس التي كانت مفروضة على تجار الكارم ، كان تجار الكارم يدفعون مكوساً غير الرسوم التي كانوا يدفعون في المراكز الجمركية التي كان يمرون فيها، إلا أن ميزة هذه المكوس أنها لم تكن لها صفة الدوام، بل كانت تفرض عليهم وقت الحاجة لها ، كدرء خطر خارجي أو بسبب فيضان نهر النيل أو تهدم بعض المنشآت العمرانية مثل الجسور وضرورة الإسراع في إعادة أعمارها أو لفتح طريق تجاري، لذا يمكن أن نطلق على هذه المكوس تسمية (المكوس غير المنتظمة).(٤)

كما حدث في سنة ٦٤٩هـ / ١٢٥١م، عندما فرض السلطان المملوكي المعز عز الدين أيبك على تجار الكارم مكوساً تجبى منهم بسبب حاجة البلاد إلى الأموال لتأمينها داخلياً من الفتن والاضطرابات السياسية بسبب عدم رضا الأيوبيين على تولي المعز أيبك للعرش في مصر.(٥) وكما حدث أيضاً في أيام السلطان قطز الذي فرض مكوساً استثنائية على تجار الكارم بعيذاب في سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٥٩م ، حتى يتمكن من التصدي لخطر التتار.(٦)

وإلى جانب هذه الرسوم والمكوس، كان تجار الكارم يقومون بدفع الزكاة على الأموال ومتاجر الكارم إذا حال عليها الحول (مر عليها عام كامل)، تلك الزكاة كان يدفعها التجار وأصحاب الأموال على عروض تجارة الكارم الواردة إلى الإسكندرية والصادرة منها

والزكاة هي إحدى فرائض الإسلام الخمسة، إذ يجب على المسلم أن يدفع ربع العشر من ماله الذي حل عليه الحول، وقد تحدث القلقشندي عن الزكاة التي كانت تفرض على تجار الكارم على ما يدخلون به البلد من ذهب أو فضة، بقوله: "أنه كان يؤخذ على كل مائتي درهم خمسة دراهم، ثم إذا اشترى التاجر بهذا المبلغ شيئاً وعاد به لا يؤخذ منه شيء عليه حتى يجاوز سنة.(٧)

١- كرد علي، محمد، خطط الشام، ج٤، ص٢٦٨.

٢- كرد علي، محمد، المصدر السالف، ج٤، ص٢٦٩.

٣- فيت، المواصلات في مصر، ص٣٩.

٤- المقرئزي، السلوك، ج١، ص٣٨٣-٣٨٤. الخطط، ج٢، ص١٤٥.

٥- الخالدي، المقصد الرفيع، ص٦٦. المقرئزي، السلوك، ج١، ص٤٣٧.

٦- ابن الحاج، المدخل، ج٤، ص٦٧. وأنظر القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٧. وللمزيد أنظر، حسن، حسن إبراهيم،

النظم الإسلامية، ص٢١٠.

٧- القلقشندي، المصدر السالف، ج٣، ص٤٧٥.

أما عن طريقة جمع أموال الزكاة من تجار الكارم، فنسوق مثلاً عن طريقة جمع أموال الزكاة في منطقة الدلتا والوجه البحري بمصر فكان أعوان متولي الزكاة يخرجون إلى منية ابن خصيب* وأخميم* وقوص لكشف أحوال المسافرين من التجار وغيرهم فيبحثون عن جميع ما معهم وما عندهم وتقوم طائفة من هؤلاء الأعوان وبأيديهم المسال الطوال ذوات الأنصبة فيصعدون إلى المراكب ويجسسون بسالهم تلك جميع ما في المراكب من الأحمال والبضائع والأموال وتقدير قمتيها وأخذ الزكاة المتوجبة عليها. (١) وقد حرص سلاطين المماليك على تحصيل الزكاة من تجار الكارم كما حدث في سنة ٦٥٧ هـ / ١٢٥٩ م، عندما أخذ السلطان قطز ثلث زكاة الكارم معجلاً بسبب حربه ضد التتار. (٢) وفي سنة ٦٦٥ هـ / ١٢٦٦ م، استخرج السلطان الظاهر بيبرس الزكاة من تجار الكارم بسواكن. وفي سنة ٦٦٦ هـ / ١٢٦٦ م، وردت من المدينة المنورة أموال الزكاة التي قدمها تجار الكارم وضريبة العشر وعدتها مائة وثمانون جماً ومبلغ عشرة آلاف درهم، فردها السلطان الظاهر بيبرس لأنها قليلة، وأرسل معهم من يقوم باستخراج أموال الزكاة بحسب ما نص عليه الفريضة. (٣)

وقد كان تجار الكارم يقومون بدفع الزكاة عن أموالهم ومتاجرهم برضاً تام في مقابل ما كانت تقدمه لهم الدولة المملوكية من خدمات لهم ولتجارتهم، على عكس تسديدهم للرسوم الجمركية والمكوس التي كانوا يدفعون عن غير رضا وقناعة.

وخلاصة القول، أن الإجراءات الجمركية المشددة والرسوم والضرائب الباهظة المفروضة من قبل للمماليك على التجار الأجانب كانت هي الدافع وراء محاولة اكتشاف طريق آخر للتجارة، وباكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، فضل التجار الأجانب ولا سيما تجار أوروبا سلوكه رغم مخاطره والاستغناء واسطة مصر بسبب ارتفاع أسعار سلع الكارم نتيجة زيادة الرسوم وسوء معاملة السلطات المملوكية للتجار. إلا أن بعض المؤرخين يرى أنه حتى نهاية العصور الوسطى لم يسمع عن جمارك مصر ما يسيء إلى القائمين عليها من موظفين ونظار وكشافين وجباة، وظلت جمارك مصر مثلاً للدقة وحسن معاملة التجار ورعاية التجار الأجانب. (٤)

١- المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ١٧٥.

٢- اليونيني، ذيل مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، حيدر آباد، دبت، ج ١، ص ٣٧٣-٣٧٤.

٣- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٥٥٨.

*- منية ابن خصيب، المنية بكسر الميم، اسم لعدة قرى بمصر جاءت إما مضافة على الأسماء أو مضافة إلى الأفراد مثل منية ابن خصيب، والتي تقع في منطقة الأشمونين على شاطئ نهر النيل في الصعيد الأدنى، وابن خصيب هو الشخص الذي تولى حكم مصر وكان شخص وضيع يعمل في الحمام حيث يروى أن أحد الخلفاء العباسيين غضب على أهالي مصر فأمر بأن يحكمهم أحقر الناس وكان ابن خصيب هو هذا الشخص ونجح في حكم مصر وأكرم أهلها وأجزل لهم العطاء فغضب عليه الخليفة وأمر بإحضاره وقام بسمل عينيه ثم بعد ذلك عفا عنه ومنحه المنيا ملكاً له ولأولاده من بعده. الزبيدي، تاج العروس، ج ٣٩. ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ١٢٢

*- أخميم، إقليم على الضفة الشرقية لنهر النيل في الصعيد المصري. الحموي، ياقوت، معجم البلدان، ج ١، ص ٢٤٥.

٤- الفلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٦٤. ابن مماتي، أبو المكارم أسعد، قوانين الدواوين، تحقيق عزيز عطية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٣٦.

إلا أنه منذ أواخر القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، تدهورت الأوضاع في جمارك مصر وخاصة في مينائي جدة والإسكندرية، ويعلل ابن إياس ذلك بقوله: "لأن السفن الأوروبية ويقصد هنا سفن البرتغاليين بدأت تتوغل في البحر الأحمر، وراحت تطارد سفن الهند المحملة بسلع الكارم وتصادر ما تستولي عليه منها" (١) وإذا كان قد نسب إلى موظفي الجمارك في مصر التشدد في جمع الرسوم أو الدقة في التفثيش فهذا يعود إلى حالة الحرب بين الدولة المملوكية والبرتغاليين في المياه الهندية، ولم تكن تلك التصرفات إلا حرصاً من الدولة المملوكية على أمنها (٢)

ج السلع الكارمية :

تعد مصر حلقة الاتصال التجاري بين الشرق والغرب، لهذا أصبحت مركز تجمع للسلع المتبادلة بين التاجر الكارمي والتاجر الأجنبي، فكلاهما كان يشتري احتياجاته منها فضلاً عن أنها كانت تقف حاجزاً أمام التاجر الأجنبي فلا يستطيع تجاوز القاهرة إلى الجنوب المصري ، فأدى هذا إلى أن سلع الكارم كانت تصب في القاهرة والإسكندرية والشام لينقلها التاجر الأجنبي أوروبا ، هذا إذ لم يرق التاجر الكارمي بالعملية التجارية كاملةً من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك مما أدى إلى زيادة الوسطاء التجاريين من تجار الكارم، الأمر الذي دفع إلى رفع سعر السلع ويؤخذ بالاعتبار أيضاً تحكم أوروبا في الأسعار. (٣)

وقد كانت هناك ثلاث مناطق تبادلت منتجاتها فيما بينها عن طريق وسطاء من بينهم تجار الكارم لاحتكارهم تجارة التوابل و سلع الشرق الغالية الثمن . وكانت دول المحيط الهندي أول هذه المناطق وتأتي بالمرتبة الثانية مصر وكانت تقوم بتصدير، البلسم والزمرد والزبرجد والمنسوجات الكتانية والقطنية والسكر، أما ثالث المناطق فهي أوروبا التي كانت تقوم بتصدير الشب ودودة القز والمرجان والمنسوجات الصوفية والجوخية والحديد والأسلحة والشمع والفراء والملح . كما كانت مصر هي الموزع الأساسي لسلع تلك المناطق الثلاث، عن طريق القاهرة والإسكندرية حيث كان تجار الكارم يخرجون من مصر حاملين منتجاتها والمنتجات الأوروبية التي تحتاج إليها دول المحيط الهندي ويبتاعون ما تحتاج إليه الأسواق في مصر وأوروبا من مختلف موانئ المحيط الهندي. (٤)

١- ابن إياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج٥ ، ص ١٠٥ .

٢- القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٥-٤٦٦ .

٣- زكي ، نعيم، طرق التجارة ، ص ١٨٩ ، ٢٧٢ .

٤- عبد القوي ، شوقي، تجارة المحيط الهندي، ص ٢٤٥-١٥٠. المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٨٩٩. القلقشندي، ضوء الصبح المسفر، ص ٢٥٣.

ولما كان عصر الممالك قد شهد نوعاً من الازدهار التجاري بين الشرق والغرب فقد قام تجار الكارم في كل من مصر والشام بدور الوسيط لنقل أهم السلع التجارية التي كانت تلقى رواجاً في أوروبا في العصور الوسطى، ومنها :

١-التوابل (البهارات) : وكان أكثرها طلباً في أوروبا الفلفل، وقد اشتد الطلب في الحصول عليه أكثر من أي تابل آخر على الرغم من ارتفاع سعره وكان يجلب من الهند والشرق الأقصى وشرق إفريقيا، وهذا النوع كان يصدر من ميناء مقديشو، وشجرته تعطي ثمارها ثلاث مرات سنوياً. وكان هناك نوع آخر من الفلفل في مدينة ملقا حيث كان الايطاليون يبتاعونه من شمال إفريقيا وأنواعه أفضل من أنواع الفلفل الذي يأتي من الشرق الأقصى. وكانت الصين تزرع الفلفل بالإضافة على ما يرد إليها من جزر الهند الشرقية والملايو ليعاد تصدير الكل على متن السفن الواردة من الهند ومن البحر الأحمر، وكان الفلفل يدخل في علاج بعض الأمراض لتأثيره القوي، حيث ينتفع مع النظرون في علاج مرض البهاق، ويعد مدر طبيعي للبول.(١) وكان يدخل في صناعة بعض أنواع الأدوية وفي حفظ النبيذ وتتبيل الطعام (٢)

وكما كان لفلفل سيلان سمعة طيبة، إلا أن سيطرة البرتغاليين على تجارته في الهند وسيلان في أواخر القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، حجبت وصوله لمصر وأوروبا عن طريق البندقية ووصل بدلاً منه فلفل جزر الهند الشرقية والهند الصينية (٣)

أما القرفة فكانت تعد من السلع التي لم تعرف في أوروبا إلا منذ القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، وكانت تصل إليها كهدايا للملوك، أما عند العرب فقد عرفت كمادة طبية تستخدم في صناعة الأدوية (٤)، منذ العصور الأولى وكانت تستخدم مطحونة في حفظ الأطعمة والنبيذ ، وكانت تأتي من ملقا وتصل إلى القاهرة عن طريق البحر الأحمر وتعرف باسم خشب الصين، نسبة إلى مصدرها القديم فقد كانت تتوافر وبكثرة جنوب الصين ، كما كانت تنمو في الهند الصينية وعرفها الغربيون باسم أوراق الهند،وقد نقل البرتغاليون منها كميات ضخمة أواخر القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي،حيث أصبحت عنصراً من العناصر الطبية.وشجرة القرفة تشبه شجرة الصفصاف، وأجود ما فيها لحاؤها وأغصانها، ويستخرج من ثمرتها زيت يستعمله الهنود مرهما للجروح والحروق كما ويفيد في حالات الحمى، كما وتستخدم في تتبيل اللحوم وكمشروب، أما لحائها فيستخدم كوقود وكانت القرفة تفيد أيضاً المعدة وكان يستخرج منها زيت يفيد كملين للأمعاء وإن أجود أنواع القرفة هي القرفة ذات اللون الأحمر (٥)

-
- ١- الجزري، تحفة العجائب وطرفة الغرائب، دار الكتب المصرية ، مصر، ص ٤١٣ .
 - ٢- الفزويني، زكريا بن محمد، عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات، تحقيق فاروق سعد، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٩٧.
 - ٣- الدمشقي، أبو الفضل جعفر، الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق الشوربجي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٤١.
 - ٤- زكي ، نعيم، طرق التجارة الدولية ، ص ١٩٩-٢٠٠.
 - ٥- ابن البيطار، ضياء الدين أحمد، الجامع لمفردات الأدوية، القاهرة، ١٢٩١هـ، ج ١، ص ٨٤ ، ١٠٤. ويذكر ابن البيطار: أن أصل القرفة من الصين، لذا عرفت بالدار الصيني.

ومن بين التوابل الأفريقية التي كثر استعمالها أيضاً في العصور الوسطى، القرنفل والذي كثر استخدامه في الأغراض الطبية، وقد جلبت كميات كبيرة منه إلى أوروبا عن طريق موانئ شرق البحر المتوسط، وكان ثمنه باهظ جداً ، تقريباً ضعف ثمن الفلفل.(١) وكان العرب هم وسطاء نقل هذا التابل من الشرق عبر الخليج الفارسي أو البحر الأحمر إلى أوروبا، وقد ذكر ابن البيطار: "أن القرنفل من الزراعات الهند وجزيرة جاوا وسيلان" ويستخدم القرنفل لتطيب الفاكهة ومعالجة الغثيان.(٢)

أما الخلجان (الخلجان)، فشجرتة فيها عروق متشعبة ذات عقد لونها بين السواد والاحمرار، وهو يرد من الهند أيضاً وقد استخدمه الغرب في العصور الوسطى في الطب والطهي، وكان يستورد الخلجان الأحمر من بيروت والإسكندرية، أما الخلجان ذو اللون البني فكان يأتي من الصين. (٣) ويستخدم الخلجان في علاج أمراض الكلى والمعدة والقصبة الهوائية.(٤)

ويعد الزنجبيل أيضاً من أكثر التوابل تداولاً في العصور الوسطى، وكان يطرح في الأسواق على صورتين، أما أخضر وإما مخلوطاً بالسكر، كما وكان يدخل في صناعة العقاقير الطبية والطهي وحفظ وتحضير الخمور، وكن يزرع في الهند والصين وسمرقند. وزنجبيل الهند هو الذي كان يصل إلى أوروبا، وأشهر مناطق إنتاجه في الهند قاليقوت وساحل كانانور وكولام التي ينسب إليها زنجبيل كولبينو، وكان يرد لأسواق مكة زنجبيل من مدغشقر وزنجبار ويبيع بضعف سعر الزنجبيل في كولام.(٥) وهناك نوع كان يحمل إلى إيطاليا من أرض عمان ضمن أواني خزفية ويستخدم في العلاج الطبي لأمراض القصبة الهوائية.(٦) ويستخدم الزنجبيل كمشروب، حيث يجلو البرد والرطوبة من الحلق ويشفي البرد من المعدة والكبد.(٧)

-
- ١- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ٢٠٣.
 - ٢- ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية، ج ٤، ص ٧، ٨.
 - ٣- الجزري، تحفة العجائب وطرفة الغرائب، ورقة ٤١٥ ب. وأنظر، ابن البيطار، المصدر السالف، ج ١، ص ٧٩- ٨٠.
 - ٤- زكي، نعيم، المرجع السالف، ص ٢٠٥.
 - ٥- الجزري، المصدر السالف، ج ١، ورقة ٤١٥٤ ب.
 - ٦- ابن البيطار، المصدر السالف ج ٢، ص ٣٦٧.
 - ٧- ابن الوردي، خريدة العجائب وفريدة الغرائب، القاهرة، ١٨٢٣م، ج ٢، ص ٢٢٠.

٢- **العقاقير الطبية:** و هي الأدوية بمفهوم عصرنا الحالي، فقد كانت القاهرة سوقاً رائجاً لتجارة الأعشاب الطبية الواردة من الشرق، والتي كانت معروفة لأهالي القاهرة والعرب، في الوقت التي غابت عن فهم الأوروبيين، ومن بين السلع التي استخدمت كعقار طبي، **الكافور وعرق الكافور**، وترجع معرفة العرب به إلى أيام فتوحاتهم في فارس، وكان يرد من الهند وجزر الهند الشرقية، ويتم الحصول عليه بعد إحداث شق في الشجرة، فيسيل السائل أوان وأحياناً يحصلون عليه من قلب الشجرة، وكان التجار يحصلون عليه خاماً نقياً، وكان أفضل أنواعه الكافور الذي يأتي من جزيرة سومطرة والصين، ولم ينتبه الأوروبيون لكافور جزيرة سومطرة إلا بعد وصول البرتغاليين إليها سنة ٩١٢هـ / ١٥٠٦ م، وكان كافورها يصل إلى الهند عن طريق ملقا. (١) وكان الكافور يستخدم في تقوية الأعصاب والقلب والكبد، وقد كثر وجوده في حوانيت الصيدلة والعطارين في مصر وأوروبا، وكان سعره يتضاعف عند نقله بسبب مصاريف النقل وكثر الطلب عليه لفائدته الطبية مما دفع التجار إلى غشه حتى أصبح لا يفي بالأغراض الطبية المطلوبة. (٢)

ومن العقاقير الطبية التي كانت معروفة في مصر في العصور الوسطى، ثمرة ذات نواة من نوع فاكهة الخوخ والبرقوق تعرف باسم الهند الشعيرة، والمعروفة باسم الأهلilig، وكانت كثيرة الاستخدام في الطب، وأحسن أنواعها الشديدة الصفرة الضاربة إلى الخضرة. (٣) ومصدر هذه الثمرة كان الهند وساحل اللبار وخاصة مدينة كولام، وكان الغرب يحصل على هذه الثمرة من أسواق الإسكندرية التي تصل إليها من قاليقوط، وتقيد هذه الثمرة في علاج أمراض المعدة والأمعاء وعسر الهضم، ولما كثر استخدام الأهلilig في الطب ارتفع سعره مما أدى إلى الاستغناء عنه بعقاقير أخرى. (٤)

ويعد المن من حاصلات العرب، وكان يفضل منه النوع الذي يسقط على الحجر ومركز تجمعهم مكة، وأجود أنواعه المن الذي يأتي من مكة ومن شبه جزيرة سيناء، حيث يقوم الأهالي بجمعه وتصديره للقاهرة والإسكندرية ومن ثم إلى أوروبا، وكان صيادلة وأطباء الغرب في حاجة دائمة إلى المن العربي. (٥)

١- زكي ، نعيم، طرق التجارة، ص ٢٠١.

٢- الجزري، تحفة العجائب، ورقة ٤١. وانظر، ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية، ج ٤، ص ٤٢- ٤٣.

٣- الجزري، المصدر السالف، ورقة ٤١٧.

٤- الجزري، المصدر السالف، ورقة ٤١٧-٤١٨.

٥- الأشقر، محمد عبد الغني، تجار التوابل في العصر المملوكي، ص ٢٦٤.

٣- **العطور والبخور:** كما وتاجر تجار الكارم بالعطور والبخور، التي كان معظمها يرد من أسواق الشرق الأقصى وتصل إلى القاهرة عن طريق البحر الأحمر والشام، وكانت تجارتها رائجة في مصر في تلك الحقبة، وكان على قائمة هذه العطور "عود الند"، الذي يرد ذكره في سجلات التجارة بين الشرق والغرب، وكان يصدر القليل منه إلى أوروبا لكثرة الطلب عليه في الشرق، حيث كان يستخدمه الصينيون في معابدهم بعد حرقه كذلك الهنود، وكما وكان يدخل في صناعة الأثاث الفخم، ويمكن أن يعد كعقار طبي، وكانت أسواقه منتشرة في القاهرة وببيروت والإسكندرية ودمشق، وأهم أماكن تواجده إقليم "كرونى" الواقع بين الهند والصين وجزيرة سيلان، وتنتج جزيرة جاوا بإندونيسيا أفخر أنواعه والذي يعرف هناك باسم خشب كاكولا. وقد نقله تجار الكارم إلى مصر والشام ومنهما إلى أوروبا. (١)

ومن العطور الزكية الرائحة، **عطر المسك**، وهو عبارة عن مادة حيوانية مستخرجة من غدة في بطن حيوان (قط الزباد)*، وهو نوع من الظباء، تقع هذه الغدة عند سرتة، فإذا ما حكها في الحجر انفجرت وأفرغت ما بها فيخرج تجار الكارم ويقومون بجمعه، كما ويتواجد المسك أيضاً في نوع من الغزلان تعرف بغزلان المسك وكان يتم اصطيادها عن طريق نصب الشباك لها في أماكن تواجدها في المنطقة الممتدة بين هضبة التبت والصين، وكان مسك التبت أفضل من مسك الصين حيث كان تجار الكارم يذهبون إلى الجزء الشرقي من الهند بغية الحصول على أفضل أنواع المسك لنقله إلى أوروبا من دون غش. (٢) وكان مسك الصين يصل على أوروبا براً وبحراً ونظراً لطول المسافة فكان كثيراً ما يفقد جودته، أما مسك التبت فكان يصل عن الطريق البر وكانت عدن سوقه الطبيعي. (٣)

أما **العنبر**، فقد اختلفت الآراء حول مصدره، حيث يذكر بعض الرحالة العرب أن العنبر كان يوجد في قاع البحر وكانت الأمواج تلفظه على شواطئ عدن، ويذكر آخرون أنه كان ينمو في قاع البحر مثل حيوان الإسفنج وكان الموج يقوم بإلقائه على الشاطئ، بينما اكتفى البعض الآخر بالقول بأن العنبر من مستخرجات الأسماك. (٤) أما رأي سكان جزر الملديف، فهو مخالف لبقية الآراء حيث يؤكدون بأن العنبر هو إفراز طائر ضخمة ورائحته تعود لنوزع الأعشاب التي كان يلتهمها ذلك الطائر، وكان جزء منه يبقى في هذه الجزر وهو الجزء الأفضل والباقي كانت تحمله الأمواج إلى الشواطئ الأخرى، وكانت جودة العنبر تقاس بحسب الجسم الذي وجد فيه بالنسبة للحيوانات البحرية. (٥)

١- الجزري، تحفة العجائب، ورقة ٤٢١.

٢- ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية، ج ٤، ص

٣- ابن البيطار، المصدر السالف، ج ٤، ص ١٥٥.

٤- الجزري، المصدر السالف، ورقة ٣٢٥.

٥- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ٢٢٩.

*- قط الزباد، نوع من أنواع الظباء يعيش في التبت والصين ويرعى الحشائش وله نابان معقوفان كأنياب الفيل أنظر، الجزري، المصدر السالف، ورقة ٢٤١.

وقد قام مؤرخو العرب بتحديد مواقع إنتاج العنبر وكانت معظمها تقع على شاطئ المحيط الهندي وعلى طول خط يبدأ من الشاطئ الشرقي لأفريقيا عند مدينة بربرة، وينتهي في الصين، وكان إقليم سوهار يعد من أفضل مناطق إنتاج العنبر على شاطئ بلاد العرب الجنوبي، وهناك نوع آخر من العنبر يرد من جزيرة سيلان ويعرفه العرب باسم برسيلا، هذا يصل العنبر إلى أوروبا عن طريق البحر الأحمر والخليج الفارسي، ويتم الحصول عليه من أسواق الإسكندرية وبيروت. ومن استخدامات العنبر بالإضافة إلى كونه من العطور الزكية الرائحة، فهو يعد مقو للقلب (١)، وفي الشرق يدخل العنبر بصناعة العقود والمساح والأزرار، كما ويدخل في صناعة الحرير والنسيج الفاخر الذي تصنع منه الوسائد. (٢)

كذلك **خشب الصندل** كان له سوق رائجة في الشرق ولاسيما في البلاد التي تحرق الخشب المعطر داخل معابدهم أثناء الاحتفالات الدينية، وأثناء حرق جثث الموتى، لذا غلا ثمنه، وكانت تزخر به أسواق كاله - بالهند، أما مصادره فكان يأتي من سومطرة وجاوا والهند الصينية. (٣)

أما مواد الصباغة، فكانت من أهم سلع الكارم، ومن أشهرها كانت **مادة النيلة**: وهي المادة التي تعطي لوناً أزرقاً داكناً وكانت تجلب من فارس أو من الهند، كما ولاحظ تجار الكارم وجودها وبكميات كبيرة في كل من إقليم كرمان بإيران وكابول وكمباي وفي هرمرز. (٤)

كذلك من المواد الداخلة في الصباغة والتي تاجر بها تجار الكارم كانت **الفترة**، التي كانت تصل إلى أوروبا من جنوب شبه الجزيرة العربية وعدن والإسكندرية. وبذكر الصباغات، لا بد من ذكر أهمية **الشب ودودة القز**، كعنصر رئيسي في مواد الصباغة، إلا أنه لم يتم الحديث عنهم بإسهاب وذلك لأن الشب من منتجات بلاد المغرب وإيطاليا واليونان مصر، أما دودة القز فكانت توجد في أوروبا. (٥)

٤- **الأحجار الكريمة الثمينة**: كانت من أهم السلع التي تعامل فيها تجار الكارم، ومن هذه الأحجار الكريمة كان **الفيروز** الذي كان يرد من نيسابور وخراسان. (٦)

واللازورد حيث كان يرد من بلوخرستان والهند الصينية، و**الياقوت** الذي اشتهرت به سيلان، وبحسب رواية ابن بطوطة " يوجد الياقوت في جميع أرض سيلان والأرض جميعها ملك للملك فمن يريد الياقوت لابد له من شراء قطعة أرض ويبحث فيها عن الياقوت الذي يكون في أحجار بيضاء، وهذه الأحجار يتكون من داخلها الياقوت وتعطي هذه الأحجار لطائفة من الصانع فيحكونها حتى تنفلق عن أحجار الياقوت". (٧)

١- ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية، ج٣، ص١٣٤.

٢- طرخان، إبراهيم، الممالك الجراكسة، ص٢٧٣. وللمزيد أنظر، المقرئزي، الخطط، ج٢، ص١١٧-١١٨.

٣- زكي، انعيم، المرجع السالف، ص٢١٣.

٤- متز، آدم، الحضارة الإسلامية ج٢، ص٢٦٤-٢٦٥.

٥- زكي، نعيم، المرجع السالف، ص٢٣٥.

٦- متز، آدم، الحضارة الإسلامية، ج٢، ص٢٧٣.

٧- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص٣٩٦.

وللياقوت خواص طبية حيث يمنع نزيف الدم إذا ما وضع على المكان المصاب بالإضافة لاستخدامه كحلي^(١)، لتزين أصابع الملوك، كذلك يعمل حجر الياقوت على التخفيف من حدة الانفعالات ويشرح الصدر، كما انه يعين العرافين والمنجمين، كما أن للسحرة ولع به، أسعاره مرتفعة وأفضل أنواعه الياقوت الأحمر الذي يرد من سيلان لأنه لا يتكلس، بعكس الياقوت الأصفر والأخضر، ويعد من السلع الكارمية التي يكثر الطلب عليها في الشرق والغرب.^(٢)

كذلك **العقيق**، ذو اللون الأحمر والذي كان ترصع به السيوف العربية والخناجر والعقود وكان يشكله الصانع المهرة حسب الطلب، وينقل إلى أسواق الإسكندرية لبيع لأوروبا وقد قام البرتغاليون بنقل كميات كبيرة منه إلى البرتغال بعد وصولهم إلى الهند. وتوجد أنواع منه في أفغانستان واليمن، والشرق الأقصى والأدنى.^(٣)

أما **اللؤلؤ**، فكان يستخرج من بحر عمان والبحر الأحمر، ومن الهند وسيلان، ولكن أفضل أنواعه العماني والفارسي، وكان يصدر معظمه للخارج، وقد كان ملوك الهند يعتبرون أن اللؤلؤ في قاع المحيط الهندي من أملاكهم، ولما وصل البرتغاليون للهند كانت سفنهم تصل مرتين في كل سنة لحمل اللؤلؤ، وكان لؤلؤ كولام يصل لحساب تجار الكارم ويصدر للخارج.^(٤) وأجود أنواع اللؤلؤ هو اللؤلؤ المدحرج والذي يسمى القار وهو في نفس الوقت أغلى أنواع اللؤلؤ وتدعى اللؤلؤة المتدحرجة بالجوهر القارة، أي المستديرة التي لا تضريس فيها ولا اعوجاج فيها وتكون نقية اللون.^(٥) فبالإضافة ذكر الأحجار الكريمة كسلع من سلع الكارم، لابد لنا أن لا نغفل عن ذكر المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والماس، **فالذهب** كثر تداوله بين مختلف طبقات المجتمع رغم ارتفاع قيمته، بل أكثر من ذلك فقد كان الذهب يستعمل كعملة رئيسية سادت في العالم كله، كما وكانت تقيم به السلع.^(٦) فضلاً عن أهميته في عملية التبادل التجاري، وكان يوجد بكميات كبيرة في جزر المحيط الهندي وغرب ووسط أفريقيا وفي مصر مع بداية العصور الوسطى عندما كان معدن الذهب وفيراً في العالم العربي.^(٧) وقد ذكر القزويني: " أنه كان يوجد بكثرة في بلاد واق الواق "^(٨).

١- النيفاشي، أحمد بن يوسف، أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، تحقيق محمد يوسف حسن، محمد بسيوني خفاجي، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٤١-٢٤٢.

٢- الجزري، تحفة العجائب، ورقة ٣١٨. وأنظر، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ١، ص ٤٣٢-٤٣٣.

٣- الجاحظ، عمرو بن بحر، كتاب التبصير بالتجارة، القاهرة، ١٩٣٥، ص ١٢.

٤- القلقشندي، المصدر السالف، ج ١، ص ٤٣٢.

٥- سوية، يحيى، الجواهر وصفاتها، تحقيق عمار عبد السلام، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٦.

٦- القزويني، عجائب المخلوقات، ص ٢٤٤.

٧- المسعودي، أبو الحسن بن علي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، القاهرة، ١٣٤٩، ج ١، ص ٩٤. وأنظر، مئز، آدم، الحضارة الإسلامية، ج ٢، ص ٢٦٩-٢٧٠.

٨- القزويني، المصدر السالف، ص ٢٣.

*- بلاد الواق الواق، وهي جزيرة بورينو الحالية تقع في بحر الصين واهلها يتخذون من الذهب سلاسل لكلاهم وأطواق لقردتهم نظراً لكثرتهم في بلادهم. القزويني، المصدر السالف، ص ٢٣.

كذلك كانت الفضة من المعادن النفيسة التي استعملت كحلي وضرب النقود، وقد كانت متوافرة في جزر المحيط الهندي الشرقية.(١)

٥- سلع أخرى: كما تعامل تجار الكارم بتجارة بعض أصناف المنسوجات سواء الحريرية أو الصوفية أو الكتانية أو القطنية أو المنسوجات المطرزة بخيوط الذهب والفضة، فقد حمل تجار الكارم أفخر أنواع القطنيات والحرير والكشمير من الهند إلى أوروبا وكانت جميع هذه السلع ترد عن طريق البحر الأحمر.(٢)

كذلك كانت بلاد الشام الأكثر تصديراً للمنسوجات القطنية والصوفية إلى أوروبا، وكان التجار الأوروبيون يأخذون من الشام كميات كبيرة من الأقمشة الجاهزة لسد حاجة السوق عندهم من هذه المنسوجات وخاصة أن أصحاب المناصب الرفيعة في الكنيسة الأوروبية والأمراء كانوا يرتدون الملابس المصنوعة والمطرزة بالذهب والفضة والقטיפ والأتلس (الساتان) وكل هذه المنسوجات كانت ترد من الشام، وقد أنتجت مدن شامية كثيرة مثل تلك المنسوجات منها حلب ودمشق وحمص وطرابلس وصور وإنطاكية، وتفاخرت طرابلس بأن لها ٤٠٠٠ نول حرير لإنتاج المسوجات الحريرية وكثير الطلب في أوروبا على الحرير الشرقي المعروف بالبروكار والذي كان يجلب من دمشق وطرابلس والإسكندرية.(٣)

ومن بين السلع الأخرى، كانت الأخشاب، حيث حمل تجار الكارم الخشب إلى مصر والذي استخدم في صناعة السفن والمباني والأثاث، وأفضل أنواعه كان خشب الساج وخشب جوز الهند والذي يعرف في بعض المناطق بخشب النارجيل وهو من أجود أنواع الأخشاب الشرقية وأمتنها ومناطق نموه غابات جنوب الهند وبورما وسيام وجزر الهند الشرقية.(٤) كذلك كان يرد إلى مصر من الهند عن طريق تجار الكارم خشب الأبنوس وهو من الأخشاب الفخمة والذي يدخل في صناعة التحف والأثاث الفخم.(٥)

أما الخزف والبورسلين، فأفضل أنواعهما ما كان يرد من الصين وهما على درجة عالية من الشفافية واللون والوضوح، حيث كان الإنتاج الصيني يلاقي رواجا في أسواق الشرق والغرب.(٦) كانت تحفل بهما أسواق الإسكندرية وبيروت ورغم ارتفاع أسعارهما فإن الطلب يكثر عليهما في أوروبا.(٧)

١- موريس، لومبارد، الجغرافية التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة الأولى، ترجمة عبد الرحمن حميدة، دمشق ١٩٧٩، ص ١٤٧.

٢- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ٢٤٥.

٣- الحويري، محمود محمد، الأوضاع الحضارية في بلاد الشام، ص ١٣٦.

٤- حورانين جورج فاضلو، العرب والملاحة في المحيط الهندي، ص ٢٤٠-٢٤٧.

٥- ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية، ج ١، ص ٨.

٦- عبد القوي، شوقي، تجارة المحيط الهندي، ص ٢٣٤. وانظر، زكي، نعيم، المرجع السالف، ص ٢٤٤.

٧- زكي، نعيم، المرجع السالف، ص ٢٥٠.

ومن بين السلع الأخرى التي تعامل بها تجار الكارم وحملوها معهم من الشرق إلى الغرب ، **العاج** ، والذي كان من أهم مصادره أفريقيا والهند وقد حفلت به أسواق شرق البحر المتوسط ولاسيما الإسكندرية وبيروت ، على أن مصادر **العاج** في أواخر العصور الوسطى فكانت من أفريقيا فقد وخاصة من الحبشة إذ أن عاجها كان يفوق عاج الهند من حيث انه كان أطول وأثقل، ومع كثرته في الهند إلا أنهم أيضا كانوا يستوردونه من الحبشة.(١)

وقد استخدم المماليك **العاج** الوارد من الحبشة والهند في التطعيم والترصيع وتزيين منابر المساجد وصنع قطع الأثاث الفخم وأيدي المقاعد والعصي، كما وأن **العاج** المطحون كان يدخل في تحضير بعض العقاقير الطبية.(٢) كذلك كان للمعادن مثل **الحديد** و**النحاس** نصيب في تجارة الكارم، حيث كان الحديد ينتج في جميع دول المحيط الهندي، وكان أجود أنواعه المنتج في شرق إفريقيا، وكانت الهند أكثر المناطق تقدماً في صناعة الحديد حيث كان يتم فيها صناعة أجود أنواع السيوف والمعروفة بالسيوف الهندية أو (المهند) نظراً لمتانتها وحدتها.(٣)

كما اشتهر جنوب غرب الهند بوجود الكثير من مناجم **النحاس**، حيث حظيت صناعة النحاس الهندية بعناية كبيرة لدرجة أن تجار الكارم كانوا يفضلون الأوعية والمصنوعات النحاسية الواردة من الهند على غيرها من المصنوعات النحاسية.(٤) كذلك كان تجار الكارم يقومون بتجارة الرقيق الأسود، حيث كانوا يقومون ب جلب العبيد الأسود إلى القاهرة من أسواق أفريقيا والحبشة والسودان وبلاد النوبة، وكان تجار الكارم يحصلون على عمولة شحن عن نقل العبيد الأسود وشحنهم على متن سفنهم الخاصة.(٥) وقد ازدهرت هذه التجارة على يد تجار الكارم في أرجاء المحيط الهندي وساحل شرق أفريقيا، وإن لم تكن بالصورة التي شهدتها شرق البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، فقد كانت تجارة العبيد الأسود قطرة في إناء بالنسبة لتجارة الرقيق الأبيض، حيث كانت تجارة الرقيق الأبيض نشطة وبشكل ملحوظ في تلك الفترة عند اعتماد الخلفاء العرب على الرقيق الأبيض في الجيش والأعمال الأخرى.(٦)

وخلاصة القول، أن التاجر الكارمي كان مضطراً أن يتاجر بجميع أنواع السلع القابلة للمتاجرة بها، على الرغم من انه اصطلاح على أنه التاجر الذي اشتغل بتجارة التوابل وما يتبعها من سلع الشرق الغالية والنفيسة.(٧)

١- أميل لودفيغ، النيل ، ترجمة عادل زعتير، القاهرة، ١٩٥١ ، ص ٢٤١

٢- المسعودي، مروج الذهب، ج ٣ ، ص ٨ . وانظر، حسن، محمد حسن، فنون الإسلام، ص ٥٠٤-٥٠٥.

٣- عبد القوي، شوقي، تجارة المحيط الهندي، ص ٢٢٩.

٤- عاشور، سعيد عبد الفتاح، مصر في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٢٠٥.

٥- المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٩. وانظر، أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، ج ٤، ص ٥٣.

٦- دافيدسون، بازل، إفريقيا تحت أضواء جديدة، ترجمة جمال أحمد، بيروت، د.ت، ص ١٧.

٧- القلقشندي، ضوء الصبح المسفر، ص ٢٥٣.

رابعاً- السفن والمراكب التجارية:

كان لتجار الكارم أسطول من السفن البحرية والنهرية خاصة بهم، وهذا ما يفسر السرعة التي نمت وتطورت بها تجارتهم (١)، وقد اختلفت مراكب الكارم بعضها عن الآخر، سواءً البحرية أو النهرية. واختلفت تلك السفن عن بعضها في حجمها وطريقة تصنيعها وأشكالها وأسمائها، وذلك تبعاً لاختلاف الظروف الطبيعية والمناخية بين منطقة وأخرى. حيث استعمل تجار الكارم السفن الصغيرة للملاحة الساحلية بينما قاموا باستعمال المراكب ذات الحجم الكبير للملاحة في البحار الكبيرة والمحيطات مثل الملاحة في المحيط الهندي والبحر المتوسط. ويعطي المؤرخ العربي النويري صورةً عن الطقوس الملاحية المتبعة عند تجار الكارم قبل وأثناء عملية الإبحار في المحيط الهندي: "ومراكب بحر اليمن (البحر الأحمر) ليست مسمرة مثل مراكب بحر الروم (البحر المتوسط) بل مخيطة بالقنبار وهو ليف من قشر شجر النارجيل وذلك لما في بحر اليمن من جبال المغناطيس التي إذا شمها الحديد طار إليها بسرعة لعشقه لها". (٢) تدل هذه الرواية على أنه كان شائعاً في العصور الوسطى أن في البحر الأحمر مغناطيساً يجذب إليه السفن المسمرة بمسامير من الحديد. وهذا الكلام أكدته أيضاً القزويني في قوله: "إن السبب هو خوف الملاحين من جبال المغناطيس والتي هي جبال كثيرة قد علا ماء البحر عليها". (٣) ولكن هذا الكلام يحتمل الخطأ بدليل أن المؤرخ أن السفن اليونانية والرومانية كانت مصنوعة بمسامير من حديد في ذلك الوقت، وكانت تبحر في البحر من دون أن يصيبها أي أذى. (٤) بينما المؤرخ المسعودي فيقدم تفسيراً لسبب استخدام خيوط الليف بدل المسامير في صناعة السفن وتثبيت الألواح، والسبب عنده هو أن ماء البحر كان يذيب الحديد فتترك المسامير في ماء البحر وتضعف، بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في البحر الأحمر الأمر الذي يؤدي إلى صدأ المسامير. (٥) وبالتالي اهترائها وضعفها مما يؤدي بالنتيجة إلى غرق السفن. ومع ذلك فإن بعض الباحثين يرون أن هذا الرأي وإن بدا منطقياً ومعقولاً إلا أنه من الناحية العلمية غير صحيح وذلك لأن درجة ملوحة البحر الأحمر لا تختلف كثيراً عن درجة ملوحة البحر المتوسط ومع ذلك تستخدم المسامير في صناعة السفن المبحرة فيه. (٦)

١- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٥٢٥. وانظر، ابن خلدون، العبر، ج ٧، ص ٤٥١.

٢- النويري، الإلمام الأمور المقضية، ج ١، ورقة ١١٢٢-١٢٧ ب.

٣- القزويني، عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات، ص ٢٣١.

٤- حوراني، جورج فاضلوا، العرب والملاحة، ص ٢٥٤. وانظر، العبادي، أحمد مختار، سالم، السيد عبد العزيز، البحرية الإسلامية، ص ٢٥٦.

٥- المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٦٥.

٦- العبادي، أحمد مختار، سالم، السيد عبد العزيز، المرجع السالف، ص ٢٥٧. وانظر، ماهر، سعاد، البحرية الإسلامية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٩٦.

أما الباحث جورج فاضلوا حوراني، فقد ذكر أن السبب يعود إلى غلاء الحديد اللازم لصناعة السف في مصر في عصر المماليك، ولكن هذا الكلام رفضه بعض الباحثين وادعوا أن مصر في عصر المماليك كانت تستخدم وبكثرة المسامير الحديدية في صناعة السفن التي كانت تبخر في البحر المتوسط، بينما كان يتم استعمال الخيوط الليفية في صناعة سفن البحر الأحمر، هذا الكلام يؤكد أن نظرية غلاء سعر الحديد لم تكن هي السبب في استخدام الخيوط في تلك الصناعة. (١) بل هناك تعليلاً آخر أكثر منطقيةً أوردته كل من الجغرافي الإدريسي والرحالة ابن بطوطة وهو أن هياكل السفن المخيطة بخيوط الليف تكون مرنة فإذا اصطدمت بالشعاب المرجانية المنتشرة في البحر الأحمر وهي التي أطلق عليها اسم الجبال المغناطيسية، فإن نسبة تحطم تلك السفن تكون أقل من المراكب المصنوعة من المسامير الحديدية، كما أنها تستطيع الرسو على الشواطئ الرملية والصخرية بسهولة ويسر. (٢) ومما يؤيد هذا الرأي أن مصر كانت تصنع كلا النوعين من السفن. (٣)

كما تطلبت صناعة سفن البحر الأحمر والمحيط الهندي أنواعاً خاصة من الأخشاب والتي يجب أن تمتاز بالصلابة والمتانة والمقاومة وتحمل العوامل الجوية السيئة، حيث كانت ألواح الهياكل تصنع من خشب الساج أو خشب جوز الهند، حيث يقول المسعودي: "إن سفن البحر الأحمر والمحيط الهندي كانت تبني من خشب الساج لأنه يمتنع عن البلاء إذا كان في ماء البحر، فهو يبقى أكثر من مائتي سنة إذا ظل في الماء، فإذا خرج منه كان أسرع إلى التلف وإن لم يتطرق إليه أحد إلا بعد حين". (٤) وكانت هذه الهياكل تثبت إلى جانب بعضها وتربط بخيوط الليف التي كانت تغرز من خلال الثقوب وبشكل جيد ومتين. (٥) ويقول ابن بطوطة: "إن سفن البحر الأحمر كانت تخاط بحبال الليف وهي من صنع أهل عيذاب ويسمونها جلبة وهي ملفقة الإنشاء ولا يستعملون فيها المسامير وإنما يخيطنون الخشب بالليف ويضعون خلالها دسراً من عيدان النخل ثم يطلونها بأشحم والنورة". (٦) وكان غرضهم من دهن تلك السفن بمواد دهنية مثل دهن الخروع أو السمن هو تليين عودها وكي ترتبط مع بعضها. أما أشربة هذه المراكب فهي مصنوعة من خوص شجر المقل (الدوم). (٧) ومراكب البحر الأحمر والمحيط الهندي كان لها قلوب مربعة الشكل مصنوعة من خيوط الكتان. (٨) ومنها المراكب المسماة السمبوك، وهي مراكب صغيرة تتبع لمراكب تجار الكارم. (٩)

١- حوراني، جورج فاضلوا، العرب والملاحة، ص ٢٥٥. ماهر، سعاد، البحرية الإسلامية، ص ١٩٧.

٢- الإدريسي، نزهة المشتاق، ص ٦٤. ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص ٧٠. ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٢٧٧.

٣- ماجد، عبد المنعم، تاريخ الحضارة الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٧٦-٧٧.

٤- المسعودي، مروج الذهب، ج ١، ص ١٨٩.

٥- ماهر، سعاد، المرجع السالف، ص ١٩٣.

٦- ابن بطوطة، المصدر السالف، ص ١٥٨-١٥٩.

٧- ابن جبير، المصدر السالف، ص ٤٤، ٦٥.

٨- النويري، الإمام بالأمور المقضية، ج ١، ص ١٢٦.

٩- ابن بطوطة، المصدر السالف، ص ٣٧٧-٣٧٨.

أما بالنسبة لمراكب البحر المتوسط فهي مختلفة كل الاختلاف في طبيعة بنائها وأنواعها عن مراكب البحر الأحمر. (١) ومن أنواعها كان البركوس، والجمع براكيس وهذا النوع من مراكب البحر المتوسط ورد ذكره عند المؤرخ الأصفهاني حيث قال: "إن البركوس استعمل لنقل المتاجر والأموال وكانت حمولته من الرجال حوالي خمسة وعشرين رجلاً". (٢)

والنوع الثاني البطسة، وهي سفن كبيرة الحجم كثيرة القلوع قد يصل عدد القلوع فيها إلى أربعين قلعة. (٣) وهناك أيضاً الزورق، والجمع زوارق، وقد وضع النويري الزوارق والقوارب في قائمة مراكب البحر المتوسط وحددت وظائفها في نقل البضائع والعمالة. (٤) وذكر المسعودي أن هذه المراكب كانت تستعمل في البحر المتوسط كمراكب للتجارة ونقل الحمولة. (٥) ووجد أيضاً نوع من المراكب عرف بالقرقور والجمع قراقير أو قراقر، وهي سفن متعددة الصواري والأشرعة وهي من المراكب الكبيرة التي كانت تستعمل في تموين الأسطول ونظراً لضخامتها فقد كانت بطيئة الحركة وهي مستديرة الشكل ولها نتوءات كثيرة على جانبيها لتحميها من الاحتكاك بأرصفة الموانئ. (٦) وهناك القيرة والجمع نقائر، وهي كانت تستعمل في نقل المتاجر وقد ضمها النويري إلى قائمة السفن المبحرة في البحر المتوسط: "فهذه مراكب البحر الرومي التي يسافر في بعضها الفرنج والمسلمون ببضائعهم إلى سواحل الشام وهي من نوع المراكب الصغيرة التي تستعمل في نقل المسافرين والمتاجر من الإسكندرية إلى ميناء رشيد أو إلى الموانئ الأخرى المجاورة". (٧)

أما عن طريقة صناعة تلك المراكب، فكانت تتم بعد تقطيع الخشب وتركه ليجف حتى تظهر الشقوق وحتى يسهل ملؤها بالشمع المذاب أو القار، ثم تكسى تلك الألواح من الخارج بطبقة جديدة من الشمع المذاب. (٨) وكانت مراكب البحر المتوسط من ذوات المسامير كما سبق وذكرناه. (٩)

أما مراكب الصين، فيصفها ابن بطوطة: "مراكب الصين ثلاثة أصناف، السفن الكبيرة منها وتسمى "الجنوك"، ومفردتها جنك. والمتوسطة الحجم وتسمى "الزو" والصغيرة منها وتسمى الواحدة منها "الككم". (١٠) ويكون في المراكب الكبيرة منها اثنا عشر قلعة وقلعها من قضبان الخيزران منسوجة كالحصص ويديرونها بحسب اتجاه الريح، وإذا رسوا تركوها واقفة في مهب الريح، ولا تصنع هذه المراكب إلا في مدينة الزيتون في الصين. (١١)

-
- ١- العبادي، أحمد مختار، تاريخ البحرية، ص ١٩٢، ١٩٣، ٥١٢، ٥٦٦.
 - ٢- الأصفهاني، الفتح القسي في الفتح القدسي، تحقيق محمد محمود، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٤٦١.
 - ٣- الحموي، محمد ياسين، تاريخ الأسطول العربي، القاهرة، د.ت، ص ٤٠.
 - ٤- النويري، الإمام بالأمور المقضية، ج ١، ص ١٢٣.
 - ٥- المسعودي، مروج الذهب، ج ١، ص ٧٨.
 - ٦- ماهر، سعاد، تاريخ البحرية، ص ٣٦٣.
 - ٧- النويري، المصدر السالف، ج ١، ص ١٢٤.
 - ٨- ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص ٧٠.
 - ٩- سرور، محمد جمال، دولة بني قلاوون، ص ٢١٦.
 - ١٠- ابن بطوطة، تحفة النظائر، ص ٣٧٧-٣٧٨. وكان يطلق اسم مراكب الصين ليس على المراكب القادمة من الصين وإنما على مراكب الكارم التي تحمل تجارة الصين. المسعودي، مروج الذهب، ج ١، ص ٢١٦.
 - ١١- ابن بطوطة، المصدر السالف، ص ٣٧٨.

أما عن طريقة تصنيع تلك السفن، فإن الصانع كانوا يقومون بصنع حائطين من الخشب يصلون فيما بينها بأخشاب موصولة بالعرض والطول بمسامير فإذا ما التأم الحائطان بهذا الخشب صنعوا على أعلاها فرش الركب الأسفل ودفعوها في البحر وأتموا العمل، وعلى جوانب هذا الخشب تتوضع المجاديف وكان للمركب أربعة ظهور، وفيها أيضاً غرف التجار والبيوت* والمصري* (١) أما في الهند فكان فيها مكان يقال له البدكور، وكان أشبه بدار صناعة السفن التجارية الكبيرة، ليسافروا بها إلى عدن وتكون محملة بالفلل وأنواع من بضائع الكارم. (٢) وهذه المراكب كانت تسمى بأسماء أصحابها أو بأسماء ربانها، وكثيراً ما كانت تسمى بأسماء خاصة، وكان لكل مركب "ريس" يعمل وكيلاً لصاحب المركب فيقوم بعقد الاتفاقيات مع التجار عموماً ومع الركاب وينظر في أمر بضائعهم. (٣) أما المراكب الخاصة بالسلطان فيعين عليها من يتجسس على الركاب وعلى بضائعهم وكان يقود تلك المراكب ملاحان يديران السفينة وقد اصطلح على تسميتهم بالنوتية. (٤)

وقد اختلفت المراكب النيلية عن مراكب البحرية من حيث الشكل والحجم وكيفية الصنع، فمن المراكب النيلية الكار*، وهو نوع من أنواع المراكب الكبيرة تشبه البارجة في مفهومنا الحالي وقد استخدمت في نقل المؤن والأطعمة. وكان هناك التايا وهي سفن شراعية كبيرة الحجم استعملت أيضاً في نقل بضائع الكارم. (٥) والجرم (الجرومة)، زورق* من زوارق اليمن مسلح ومكشوف طويل الشكل مخصص لتفريغ شحنات السفن وتخليصها إذا جنحت بعيداً عن الشواطئ الرملية وكانت تجره الحبال، وكان هذا النوع من الزوارق يستعمل في نهر النيل. (٦) وقد وصفه المقرئزي عندما قال: " بأنه ةينقل حمولة المراكب الكبار التي يتعذر دخولها إلى دمياط بينما تصير مراكب بحر الملح واقفة بأخر البحر قريباً من ملتقى البحرين". (٧)

١- ابن بطوطة، تحفة النظار، ج ١، ص ٣٧٨.

٢- النويري، الإلمام بالأمر المقضية، ج ١، ص ١٢٣.

3- Goitein, Amediterranean Society, V, I.,P, pp 312

٤- الأشقر، محمد عبد الغني، تجار التوابل، ص ٣٤٥.

٥- الأشقر، محمد عبد الغني، المرجع السالف، ص ٣٤٧.

٦- النخيلي، درويش، السفن الإسلامية، ص ٢٢.

٧- المقرئزي، الخطط، ج ١، ص ٢٢٣.

*- البيوت، مجموعة من الغرف مع لوازمها تكون ما يعرف باسم جناح. ماهر، سعاد، تاريخ البحرية، ص ١٩٨.

*- المصري، جمع مصري، وهو عبارة عن غرف نوم البحارة والركاب مع الحمامات. ماهر، سعاد، المرجع السالف، ص ١٩٨.

*- الكار، لفظة لاتينية مأخوذة من كلمة carrir وتعني حمل وقد أطلقت الكلمة على السفن الكارمية التي تنحدر في نهر النيل حاملة الطعام. ابن منظور، لسان العرب، ص ٤٩٦٦.

*- نوتي، كلمة من أصل لاتيني، ومعناها الملاح الذي يقود السفينة، ونوتي لغوياً من نات ينوت، أي يتمايل، وسمي بذلك لأنه يتمايل مع السفينة. خانكي، جميل، البحرية المصرية، ص ١٢.

*- زورق، لفظ فارسي معرب وتفسيره في المعاجم بأنه مركب صغير يستخدم في الأغراض الحربية. النويري، الإلمام بالأمر المقضية، ج ١، ص ١٢٣-١٢٤.

وهناك العشارى، وجمعها عشاريات وهي نوع من المراكب الصغيرة التي كانت تسير في البحر الأحمر والبحر المتوسط وكانت تستخدم بكثرة في نهر النيل في وقت الحرب فتكون مسلحة بالذخيرة والعتاد، أما في وقت السلم فهي تستخدم في نقل البضائع والمسافرين.(١)

شغلت مراكب الكارم في نهر النيل دوراً مهماً في خدمة تجارة الكارم، فحملت البضائع التي تأتي من بلاد الشرق إلى مدينة قوص ومنها إلى القاهرة التي تواصل رحلتها خلال فرع رشيد وخليج الإسكندرية حتى ميناء الإسكندرية حتى يتم تصديرها من هناك إلى أوروبا. وذكر ابن بطوطة: "أن بنيل مصر من المراكب ٣٦ ألفاً تمر صاعدةً ومنحدرةً إلى الإسكندرية ودمياط". (٢) كما ذكر ابن سعيد المغربي الذي قام بزيارة لمصر في القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي، "أنه لم يبصر على نهر ما أبصره على ساحل النيل من المراكب التجارية التي تمر بساحل الفسطاط". (٣)

وقد ذكر ابن شاهين الظاهري "أنه أحصى ما بساحل الفسطاط من المراكب فكانت تنيف على ألف وثمانمائة مركب. (٤) ويمكن أن يكون كل ما ذكره ابن بطوطة وابن شاهين وابن سعيد، بشأن هذا الكم الهائل من المراكب التي تعمل صعوداً وهبوطاً في نهر النيل ليست كلها تابعة لتجار الكارم وإنما هي مراكب اتخذت لنقل المسافرين بين مختلف المدن المصرية فضلاً عن استخدام بعض المراكب للنزهة في نهر النيل.

حرص تجار الكارم على أن تحوي مراكبهم على كامل تجهيزات السلامة حيث أنها كانت تضم قطع الغيار التي تحتاج إليها المراكب من مجاديف وحبال وبكرات وقلوع وصواري. (٥) كذلك حوت تلك المراكب على ألواح من الخشب وعلى الزفت لإصلاح الثقوب التي قد تصيب المركب وهو في البحر بعيداً عن الميناء مما استلزم وجود عدد من الغواصين على متن كل سفينة. (٦)

وهنا لا بد من الإشارة، إلى نوع من آخر من السفن والذي كان يقوم بمهمة نقل السلع الكارمية في الصحراء، ألا وهي الجمال التي كانت بمثابة سفينة الصحراء والتي اعتمدت كوسيلة لحمل سلع الكارم ونقلها في الطرق البرية، فكانت معظم السفن البحرية تصل إلى البحر الأحمر إلى ميناء عيذاب ومنه كانت البضائع تنقل على الجمال لتصل إلى أسوان، كذلك تظهر أهمية الخيول والبغال والحمير فيبدو أن استخدامها كان شائعاً. (٧)

-
- ١- عبادي، عبد الفتاح، سفن الأسطول الإسلامي، القاهرة، ١٩١٤، ص ٧. وانظر، النخيلي، درويش، السفن الإسلامية، ص ٩٥-٩٦.
 - ٢- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٢٦، ٦٩.
 - ٣- المغربي، ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، بيروت، ١٩٧٠، ص ١١٣.
 - ٤- ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص ٢٧-٢٨.
 - ٥- ابن منكلي، الأحكام الملوكية، تحقيق عبد العزيز عبد الدايم، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣١.
 - ٦- النويري، الإمام بالأمور المقضية، ج ١، ص ٣٧٨-٣٨٨.
 - ٧- ابن بطوطة، تحفة النظار، ص ٣١٣.

الفصل السادس

عوامل انهيار تجارة الكارم، وموقف الممالك منها

أولاً- العوامل الخارجية:

- أ- دور البابوية في المقاطعة الأوروبية لتجار الكارم .
- ب- نجاح قراصنة الغرب في ضرب تجارة الكارم رغم الحماية المملوكية لها.
- ج- تحويل تجارة الكارم من عدن إلى جدة.
- د- تحول طرق التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح واحتكار البرتغاليين لتجارة التوابل، وإخفاق الممالك في التصدي لهم.

ثانياً- العوامل الداخلية:

- أ- احتكار تجارة الكارم من قبل لسلطين الممالك .
- ب- احتكار إصدار النقد من قبل لسلطين الممالك، ونهاية تجارة الكارم.

لقد بلغ تجار الكارم زمن الدولة المملوكية درجةً عظيمةً من النفوذ والعلم والجاه والثراء، فمن أين جاءهم الانهيار والفناء؟ إن الإجابة عن هذا السؤال، تتطلب دراسة الأحداث الخارجية والظروف الداخلية التي أدت إلى أفول نجمهم وانهيار تجارتهم. وقبل دراسة هذه الأحداث، لا بد أن نقر أنه كان هناك بعض الظروف الطبيعية التي كانت عقبة في وجه تجارة الكارم، ولكن بالتصميم والجهد استطاع تجار الكارم التغلب عليها، حيث أنها كانت بمثابة خطر يهدد تجارتهم، فلم تكن الملاحة يسيرة في المحيط الهندي والبحر الأحمر، لكثرة العواصف والشعاب المرجانية في البحر الأحمر والرياح التي تصادف مراكب الكارم المتجهة شمالاً. (١)

وقد أمكن التغلب على ذلك بالاتجاه شرقاً عن طريق رحلة نيلية تكملها القوافل ويصور كتاب سلسلة التواريخ، مشاكل الملاحة في المحيط الهندي والبحر الأحمر بقوله: "لم تكن المراكب تسير فيه بسهولة لصعوبته وكثرة جباله الثابتة فيه، وهو بحر مظلم لا خير فيه". (٢)

أولاً- العوامل الخارجية:

لقد تعددت العوامل التي تسببت في انهيار تجارة الكارم والتي نستطيع حصرها في التالي:

أ- دور البابوية في المقاطعة الأوروبية لتجار الكارم:

في سنة ٦٨٩هـ/١٢٩٠م، جاء بعض الصليبيين الإيطاليين إلى ميناء عكا، وعبروا عن حماسهم الصليبية بطريقة همجية: فهاجموا المسلمين وقتلوا عدداً من التجار الكارم المسلمين الذين اعتادوا دخول هذه المدينة الخاضعة لسيطرة الصليبيين لأغراض تجارية منذ زمن بعيد. وهكذا كانت حماقة الصليبيين الجدد الوافدين من إيطاليا سبباً في انهيار فترة السلام القلق الذي كان بين الصليبيين والسلطنة المملوكية. وكان على الصليبيين هذه المرة أن يسددوا الثمن الأذى الذي ألحقوه بالتجار المسلمين غالباً هذه المرة، وخاصةً بعد أن رفض السلطان المنصور قلاوون الأعذار التي ساقها الفرنجة حول هذه الاعتداءات، وقرر تأديب عكا ومن فيها، فكتب إلى البلاد الشامية لتجهيز ما يلزم لحصار مدينة عكا. (٣) خرج المنصور قلاوون بنفسه على رأس الحملة العسكرية الزاهية لحصار عكا، إلا أنه توفي في الطريق وكان هذا في شهر ذي القعدة من سنة ٦٨٩هـ/تشرين الثاني ١٢٩٠م، فكان على الحملة أن تتأجل إلى حين. (٤)

١- زيادة، نيقولا، الرحالة العرب، ص ٦٥. وأنظر، خسرو، ناصر، سفر نامه، ص ٧٣.

٢- الفارسي، سليمان، السيرافي، أبو زيد حسن، سلسلة التواريخ، رحلة إلى الصين والهند، باريس، ١٨٨١، ص ١٣٦-١٣٧.

٣- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٧٥٣-٧٥٤.

٤- ابن حبيب الحلبي، تذكرة التنبيه، ج ١، ص ١٣٥.

تولى الحكم السلطان الأشرف خليل بن قلاوون في ٧ ذي الحجة سنة ٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م، وجلس على عرش السلطنة المملوكية دون أن تمر البلاد بالاضطرابات المعتادة التي كانت تحدث في كل مرة يتولى فيها سلطان جديد، وبعدها تفرغ السلطان الجديد، لاستكمال ما كان أبوه المنصور قلاوون قد بدأه، وهو القضاء على فلول الفرنج في عكا. (١) وبعد تجهيزات دقيقة تحرك جيش المماليك من مصر في ربيع الأول من سنة ٦٩٠هـ/ آذار ١٢٩١م، ووصل عند أسوار عكا، بعد مسيرة شهر تقريباً، وهناك وصلت معدات الحصار من دمشق وكان عددها اثنين وتسعين منجنيقاً، من بينها منجنيق ضخيم يسير على مائة عجلة سمي بالمنصوري، وقد استغرق نصبها حوالي الأربعة أيام، كذلك بلغ تعداد هذه الحملة حوالي ستين ألف فارس ومائة وستين ألفاً من المشاة. (٢)

وفي الوقت نفسه جاءت جموع الفرنج إلى عكا عن طريق البحر للمساعدة في مقاومة الحصار. وفي داخل المدينة المحاصرة أيقن الفرنج أن نهايتهم قد حانت، فبدؤوا بتوجيه جملة من الاستغاثات العاجلة إلى أوروبا، إلا أنها لم تلقى قبولاً إلا عند الملك إدوارد ملك انكلترا، الذي أسرع بإرسال مجموعة من الفرسان الانكليز، وجاءت لمساعدتهم قوات من قبرص أيضاً بيد أن هذا كله، لم ينفع أمام قوة جيش الأشرف خليل الذي اقتحم المدينة بعد أربع وأربعين يوماً من حصارها ورفعت الأعلام الإسلامية فوق أسوار عكا، وهرب الفرنج في لبحر، وهلك منهم خلق كثير في الازدحام. (٣) وهكذا سقطت عكا في يوم الجمعة ١٧ جمادى الأولى سنة ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م، بعد أن ظلت في أسر الفرنج الصليبيين على مدى تاريخ الوجود الصليبي تقريبا، ماعدا سنوات قليلة أثناء الحملة الثالثة. (٤)

ومما لا شك فيه أن استعادة المسلمين لمدينة عكا كان بمثابة الضربة القاضية التي نزلت بالصليبيين في بلاد الشام، فبعد عكا سقطت بقية المعاقل والمدن الصليبية ببلاد الشام تباعاً، وبذلك خلصت بلاد الشام للسيادة العربية مرة أخرى. بيد أن القضاء على بقايا مستوطنات الفرنجة في المنطقة العربية سنة ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م، لم يكن يمثل النهاية الحقيقية لقصة الحركة الصليبية، فقد لجأت فلول الهاربين إلى جزيرتي قبرص وروُدس، ليحاولوا من هناك بعث الحياة في جسد الحركة الصليبية الميت طوال القرنين التاليين.

١- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٧٥٦.

٢- المقرئزي، المصدر السالف، ج ١، ص ٧٦٤.

٣- ابن أبيك الداواري، كنز الدرر، ج ٨، ص ٣٠٨-٣١٠. وأنظر، ابن حبيب الحلبي، تذكرة التنبيه، ج ١، ص ١٣٧-١٣٨.

٤- المقرئزي، المصدر السالف، ج ١، ص ٧٦٣-٧٦٥. وأنظر، النويري، نهاية الأرب، ج ٣١، ص ١٩٧-١٩٩.

كما أن البابوية وأنصارها لم يكفوا عن صياغة مشروعات صليبية جديدة بهدف السيطرة على المنطقة العربية، والتحكم في طرق التجارة العالمية ومحطاتها. فقد تعرضت تجارة الكارم لحركة مقاطعة من دول أوروبا، هدفها ضرب اقتصاد مصر ليسهل ضربها عسكرياً، وكان هذا نتيجة لموقف البابوية من سقوط عكا في أيدي المماليك، فعمدت إلى وضع القيود في وجه تجارة الكارم، ومصادرة أملاك كل من يزود المسلمين بالمواد الحربية ولو اضطر الأمر إلى الاستغناء عن شراء سلع الكارم وخاصة الفلفل. (١) وقد استجابت المدن الإيطالية في بادئ الأمر، لقرار مقاطعة الاتجار مع مصر خوفاً من قرارات الحرمان الكنسي التي هددتهم بها البابوية، (٢) برغم ما كان لهذه المدن من مصالح مع تجار الكارم. (٣)

وامتنعت سفن المدن الإيطالية عن التردد على الإسكندرية التي تكدست فيها سلع الكارم في الفترة من ١٣٢٣هـ/١٣٢٣م، إلى سنة ٧٤٤هـ/١٣٤٤م، إلا أن قرارات البابوية لقيت من جانب التجار الأجانب فقد أوضحت البندقية للبابا كلمنت السادس في ٧٤٥هـ/١٣٤٤م، أن ذلك كان ضربة قاضية لاقتصادها، (٤) فرضخ البابا واقتصر الحظر على المواد الحربية. (٥)

وتذكر المراجع العربية والأجنبية بالعديد من الأمثلة التي تشير إلى دور البابوية في المقاطعة الأوروبية لتجار الكارم، فمنذ سقوط عكا، عمدت البابوية إلى إحياء قرارات الكنيسة الداعية إلى حرمان المماليك من المواد الحربية ولو أدى الأمر إلى وقف التعامل معهم تجارياً، وبهذا وقع الضرر على تجارة الكارم. وتعدى الأمر إلى منع شراء سلع الكارم المكدسة في اليونان، تنفيذاً لقرار البابا نيقولا الرابع (٦٨٧-٦٩٢هـ/١٢٨٨-١٢٩٢م)، الذي نص على مقاطعة تجارة الكارم في مصر. (٦) كما وأعلن البابا بونيفاس الحادي عشر (٧٠٣-٧٠٦هـ/١٣٠٣-١٣٠٦م)، أن بإمكان البنادقة تزويد مصر بالسلع التي لا تشملها قرارات المنع كالمنسوجات مقابل الفلفل. (٧) وبذلك أصبحت البندقية أهم شريك لمصر في تجارة الكارم بين الشرق والغرب. (٨)

-
- ١- الخادم، سمير، الشرق الإسلامي، ص ٤٢٠.
 - ٢- عبد الدايم، عبد العزيز محمود، الصراع بين القوى المسيحية ودولة المماليك، مقال في كتاب مصر وعالم البحر المتوسط، ص ١٥٣.
 - ٣- الغيث، محمد علي، الشرق والغرب من الحروب الصليبية إلى حرب السويس، القاهرة، د.ت، ص ٥٦-٥٧.
 - ٤- عبد الحميد، سعد زغلول، تاريخ الإسكندرية، ص ٢٩٦.
 - ٥- عبد الحميد، رأفت، العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٢٢.
 - ٦- الأشقر، محمد عبد الغني، تجار التوابل في مصر، ص ٤٠١.
 - ٧- لبيب، صبحي، سياسة مصر التجارية، ص ١٢٢.
 - ٨- الخادم، سمير، المرجع السالف، ص ٤٢٥.

غير أن البابا كلمنت الخامس (٧٠٥-٧١٤هـ/١٣٠٥-١٣١٤م)، كان قد أصدر مجموعة قرارات تمنع من إرسال كافة السلع إلى مصر في سنة ٧٠٨هـ/١٣٠٨م، ومن يخالف ذلك يتعرض للحرمان الكنسي. (١) وبتكليف منه، قام فرسان القديس يوحنا في نفس السنة، بمراقبة وتعقب التجار المتعاملين مع مصر. (٢) وفي سنة ٧١٠هـ/١٣١٠م، نقل فرسان القديس يوحنا مقر قيادتهم من قبرص إلى رودس، وتعقبوا المراكب المتجهة من وإلى مصر، بتكليف من البابوية، وفي نفس السنة حذر سفراء ملك قبرص هنري، التجار في مجمع فيينا، بعدم التوجه إلى مصر حتى لا تتعرض لهم مراكب الملك الذي يقوم بتنفيذ أوامر البابا بونيفاس الثامن. (٣)

كذلك أمر البابا يوحنا الثاني والعشرون ملك قبرص هيو الرابع في سنة ٧٢٣هـ/١٣٢٣م، بواصلة القرصنة، وبذلك اضطربت تجارة الكارم بفضل قرارات المنع البابوية. (٤)

أما عن موقف المدن الإيطالية إزاء هذه القرارات، فقد قامت جنوة على أثر سقوط عكا سنة ٦٩٠هـ/١٢٩١م، وتنفيذاً لقرارات البابا نيقولا الرابع، بقطع علاقاتها التجارية مع مصر، كذلك قامت أيضاً بفرض الغرامات على بعض التجار في السنة نفسها، لإرسالهم بضائع إلى الإسكندرية ضاربين بقرارات سلطان جنوة والبابوية عرض الحائط. (٥) وفي الوقت نفسه صادرت سلطات جنوة سفينة تابعة لمدينة بيزا، كانت في طريق العودة من الإسكندرية، وهي محملة بالتوابل، وطبقت سلطات جنوة، على السفينة قوانين الكنيسة التي تقضي بالقبض على كل من يتعامل مع تجار الكارم ومصادرة بضاعته. (٦) إلا أن جنوة عدلت عن تنفيذ قرارات البابوية بمنع سفنها من التعامل مع تجار الكارم منذ سنة ٧٠٤هـ/١٣٠٤م، فحدثت عدة مناوشات بينها وبين القوى المكلفة من قبل البابوية، (٧) ففي سنة ٧١٢هـ/١٣١٢م، صادر فرسان القديس يوحنا مركباً جنوباً عائداً من الإسكندرية محملاً بالتوابل، فاشتبكت جنوة معهم، فقام البابا كلمنت الخامس بتحذيرهم بعدم التعرض لفرسان القديس يوحنا. كما اصطدمت جنوة مع الملك هيو الرابع، بسبب ملاحقته للمراكب الجنوبية وتوقيفها. (٨)

١- الأشقر، محمد عبد الغني تجار التوابل، ص ٤٠٢.

٢- الخادم، سمير، الشرق الإسلامي، ص ٤٢٦.

٣- عبد اللطيف، محمد الصغير، العلاقات التجارية، القاهرة، د.ت، ص ١٦٩.

٤- الأشقر، محمد عبد الغني، المرجع السالف، ص ٤٠٢.

5- Heyd, histoire du commerce, II, P. 34.

6- Heyd, Histoire du commerce, II, P.35.

٧- الخادم، سمير، المرجع السالف، ص ٤٣٢.

٨- الأشقر، محمد عبد الغني، المرجع السالف، ص ٤٠٣.

أما عن مدينة بيزا، فقد نفذت قرارات البابوية بحظر تصدير المواد الحربية إلى مصر، كذلك كانت البندقية حانقة على مصر بعد سقوط عكا، وخاصةً بعد مصادرة السلطات المملوكية لإحدى مراكبها في غزة وكان على متن المركب حمولة من المعادن الثمينة وبسبب القبض على مواطنيها، إلا أنها حاولت في سنة ١٣٠٢هـ/١٣٠٢م، الحصول على ترخيص من البابوية يسمح لها بتصدير، الذهب والفضة والقصدير والنحاس والمنسوجات والزعفران إلى مصر مقابل التوابل، ولكن البابوية رفضت السماح لها بأي تعامل مع تجار الكارم. (١)

بل أكثر من ذلك فقد عمد البابا يوحنا الثاني والعشرون سنة ١٣٢٢هـ/١٣٢٢م، إلى إصدار قرارات الحرمان الكنسي، على من يثبت تعامله مع تجار الكارم، مما دفع البندقية إلى كتابة شكوى إلى البابا توضح فيها أن لها الحق في أن تحمل إلى مصر البضائع التي لا تدعم قوة المماليك ولا تسهم في زيادة قوتهم العسكرية، غير أن البابا أعلن أن كافة السلع يحظر تصديرها إلى مصر. (٢) فاضطرت البندقية إلى الخضوع إلى قرارات البابوية، فأصدرت في محرم سنة ١٣٢٣هـ/١٣٢٣م، قراراً يقضي بحظر التعامل مع المماليك في مصر وبلاد الشام. (٣) واستمرت هذه المقاطعة لأكثر من إحدى وعشرين سنة، لم ترسل خلالها البندقية أية سفينة تجارية إلى ميناء الإسكندرية منذ سنة ٧٢٣هـ-٧٤٤هـ/١٣٢٣-١٣٤٤م. (٤)

ورغم هذه المقاطعة الطويلة، إلا أنها كانت تقوم ومن وقت لآخر، وبطريقة غير مباشرة بإرسال البضائع إلى مصر عن طريق قبرص أو كريت، أو آسيا الصغرى، كما بذلت قصارى جهدها حتى تسمح لها البابوية بمعاودة التعامل مع مصر حتى لا يؤدي ذلك إلى خراب البندقية وبالفعل سمح البابا كلمنت السادس للبندقية، في يناير ١٣٤٤/رمضان ٧٤٥هـ، بإرسال سفنها إلى الإسكندرية على شرط أن تقوم بنقل البضائع المسموح بها فقط، وفي سبيل الحصول على هذا الترخيص دفعت البندقية مبالغ طائلة للبابوية. (٥) وهذا لا يعني أن حظر التعامل مع مصر قد تم رفعه إذا كانت البابوية تتشدد في موقفها بهدف إضعاف مصر وحرمانها من مصدر قوتها وراثتها والقضاء على تجار الكارم. وكان الهدف من موقف البابوية أيضاً هو الحصول مبالغ طائلة لقاء إصدار تراخيص التعامل مع سلطنة المماليك. (٦)

١- الأشقر، محمد عبد الغني، تجار التوابل في مصر، ص ٤٠٤.

2- Heyd, Histoire du commerce, II, P.43.

٣- الخادم، سمير، العلاقات بين الشرق والغرب، ص ١٥٦.

4 - Heyd, Histoire du commerce, II, P.45

٥- الخادم، سمير، المرجع السالف، ص ٢٩.

٦- الأشقر، محمد عبد الغني، المرجع السالف، ص ٤٠٥.

إلا أنه في سنة ٧٦١هـ/١٣٥٩م، سحب البابا أنوست السادس كافة التراخيص، على اعتبار أن هذه التراخيص كان يمكن سحبها لإعادة تطبيق قرارات تحريم التعامل مع تجار الكارم في حالة نشوب نزاع بين الفرنجة والمماليك. (١)

وهذا يعني أن البابوية نجحت في منع تصدير الحديد وخشب السفن والأسلحة وغيرها، وفي وقف التعامل التجاري لفترة محددة ولكنها لم توقف التعامل التجاري بشكل عام ذلك أن الرغبة في الربح المادي، والأوضاع المضطربة في الطريق البري الآسيوي، كل ذلك جعل المدن الإيطالية تعاود التعامل مع مصر باعتبار أن الإسكندرية وموانئ بلاد الشام، ظلت تنعم بالأمان، ومع أن البابوية قد تساهلت في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، إزاء التعامل مع مصر وذلك بإصدار بعض التراخيص، إلا أن هذه الفترة شهدت أيضاً بعض الاضطرابات بسبب دعم البابا أوربان الخامس، لملك قبرص بطرس الأول الذي جرّ الدول الأوروبية للقيام بحملة على مصر في سنة ٧٦٧هـ/١٣٦٥م، (٢) ومع أن المدن الإيطالية لم تتحمس لذلك في بادئ الأمر، إلا أنها تحت ضغط البابوية خضعت للأمر الواقع. (٣)

ب- نجاح قراصنة الغرب في ضرب تجارة الكارم (الحملة الصليبية على الإسكندرية): ظلت دولة المماليك البحرية مهيبية الجانب، إلى أن جاء عهد أولاد الناصر محمد بن قلاوون، حيث بدأت تظهر على الدولة المملوكية، أولى عوامل التدهور والذي كانت بدايته بكارثة طبيعية لا نظير لها، فقد جاء عام ٧٤٨هـ/١٣٤٧م، لتشهد مصر وبلاد الشام، ذلك الوباء المرعب الذي اجتاح أرجاء البلاد المعروفة في ذلك الحين من أقصاها إلى أدناها مكتسحاً في طريقه كل بقاع الأرض، من آسيا حتى أوروبا، إذ انتقلت العدوى من آسيا مع قوافل التجارة العالمية، لتصيب المنطقة العربية، بهذا الوباء الكاسح الذي عرفه المؤرخون المسلمون، باسم "الفناء الكبير". وقد حفلت المصادر التاريخية العربية بالكتابات التي سطرتها أقلام المؤرخون المسلمين، في وصف أهوال ذلك الفناء الكبير. (٤)

١- الخادم، -سمير، العلاقات بين الشرق والغرب، ص ٤١١.

٢- ماجد، عبد المنعم، العلاقات بين الشرق والغرب، قنص ٢٠٧-٢٠٨.

٣- عطية، عزيز سوربال، العلاقات بين الشرق والغرب، ص ٩٠-٩٢.

٤- المقرئ، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ٣٧-٣٨. وأنظر، السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج ٢، ص ٢٩٧-٢٩٨. وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٢٠٤. وابن أبيك الدواداري، كنز الدرر، ج ٩، ص ٣٥٨-٣٥٩.

الذي أخذ يحل في البلاد في خريف سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م، ثم اشتدت وطأته مع بداية العام التالي، وظل ينشر مخالفه في البلاد حوالي العامين، وتراوح عدد ضحاياه، ما بين عشرة آلاف وعشرين ألف نسمة يومياً. حيث تفرغ بعض الناس لتغسيل الموتى، بينما تفرغ البعض الآخر لصلاة على ضحايا الوباء الذين كانوا يدفنون جملةً في حفرة واحدة. (١)

وقد شمل هذا الوباء جميع الكائنات الحية، حسب روايات المؤرخين، فقد أمتد أثره إلى ".....حيثان البحر، وطير السماء، ووحش البر...."، كذلك فسدت الزراعات بسبب تواجد الديدان، وتسممت الأسماك في الأنهار والترع والبحيرات، وكان طبيعياً أن ينشغل الناس بهذا الوباء عن سائر اهتماماتهم، وألا يكون بمقدورهم مزاوله أعمالهم اليومية، فركدت الحياة تماماً، وتعطلت أحوال الناس، كما أن المؤسسات التجارية، مثل الخانات والقياسر والوكالات وفنادق التجار الأجانب كانت خاوية لا تجد من يسكنها أو ينزل بها، وزهد الناس في أموالهم وبذلوا للفقر. (٢) قضى هذا الوباء الرهيب على حوالي ثلثي السكان في مصر، وأقمرت المدن والقرى وخلت القاهرة من سكانها، وهرب السلطان وحاشيته ومن استطاع اللحاق به من أبناء الطبقة الحاكمة والأعيان إلى سرياقوس حيث ظنوا أنهم آمنون من خطر الموت. ونظراً لموت هذا العدد الكبير من الناس انخفضت الأسعار بدرجة كبيرة، ولم تجد الغلال من يطحنها، كما تدنت أسعار الذهب والفضة، ومع حلول عام ٧٥٠هـ/١٣٤٩م، بدأت حدة الوباء تتناقص، ولم يلبث أن انتهى بشكل نهائي، بيد أن آثاره ونتائجه ظلت قائمة ولفترة طويلة. كانت النتائج والآثار السلبية لذلك الوباء خطيرة للغاية، على البناء السياسي والعسكري لدولة المماليك، مثلما كانت بالغة الخطورة بالنسبة للبناء السكاني والاجتماعي والاقتصادي للبلاد. فمن الناحية الاجتماعية والسكانية، تجلت هذه التأثيرات السلبية في تدهور أعداد السكان بشكل رهيب وظهر هذا بوضوح في انخفاض أعداد القرى وتقلص مساحات المدن، واختفاء عدد من الأسواق. (٣)

أما النتائج والآثار الاقتصادية " للفناء الكبير"، فكان بعضها فورياً ومباشراً، على حين كان بعضها الآخر على شكل تيار تحتوي يقوض أركان الدولة على مدى سنوات طويلة. إذ تدهور الإنتاج الزراعي وارتفعت الأسعار، كما انخفض الإنتاج الصناعي كماً وكيفاً، بالشكل الذي أدى إلى تقليص النشاط التجاري الداخلي، كما انهار النظام النقدي وفقد الدينار الذهبي والدرهم الفضي المملوكي قوتهما في أسواق التجارة العالمية والداخلية على حد سواء، وبدأت عملات المدن الإيطالية تفرض سيطرتها على الأسواق. (٤)

١ - قاسم، قاسم عبده، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، القاهرة، ط٢، ص ٤٦-٤٧.

٢ - المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ٣٧-٣٨.

٣ - قاسم، قاسم عبده، المرجع السالف، ص ٢٤٧.

٤ - المقرئزي، السلوك، ج ٤، ص ٩٤١-٩٤٤.

هكذا كان "الفناء الكبير"، كارثةً أضيفت إلى مصائب البلاد في عصر أولاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذي شهد سيطرة الأمراء الكبار على مقاليد الحكم ومنافساتهم الدامية. وإذا كان عصر أولاد الناصر محمد قد شهد كارثةً طبيعيةً أضافت إلى متاعب البلاد والعباد جديداً. فقد شهد عصر الأحفاد من السلاطين الأطفال كارثةً عسكريةً برهنت على تدهور الهيبة العسكرية لسلاطين المماليك، عندما تفرغ الحكام والأمراء لممارسة لعبتهم المضلة في التآمر والنزاع على السلطة.

هذه الكارثة العسكرية هي الحملة العسكرية الصليبية التي قادها ملك قبرص بطرس لوزينان سنة ١٢٦٧هـ/١٣٦٥م، لنهب الإسكندرية وتدميرها، والقضاء على أهم موانئ تجارة الكارم في مصر وبلاد الشام. فالواقع أن طرد الفرنجة على أيدي القوات المملوكية، بقيادة السلطان الأشرف خليل بن قلاوون، وفتح عكا سنة ٦٩٠هـ/١٢٩١م، لم يكن نهاية للصراع الإسلامي / الصليبي فقد ظلت فلول القوى الصليبية في قبرص ورودرس وأوروبا عموماً أسيرة لوهم العودة إلى المنطقة العربية مرة أخرى. فعلى الرغم من انشغال ملوك وحكام الغرب الأوروبي بمشكلاتهم وهمومهم السياسية الداخلية، إلا أنه ما زالت تسيطر عليهم فكرة العودة إلى مملكة بيت المقدس اللاتينية، فهي أرض الأحلام للغرب الأوروبي الكاثوليكي، وللبابوية معهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كانت التجارة الكارمية تمثل مورداً هاماً من موارد الثروة والدخل لدولة المماليك، فحاولت البابوية فرض الحصار الاقتصادي على مصر والقضاء بشكل نهائي على تجارة الكارم فيها، وبالتالي إضعاف قوة الدولة المملوكية والعمل على القضاء عليها، حتى لا تبقى حاجزاً بينهم وبين تحقيق حلمهم في العودة إلى مملكة بيت المقدس.(١)

وصارت قبرص مركزاً للقرصنة الصليبية تحت قيادة آل لوزينان، وأخذت تهدد سفن التجارة الإسلامية وتحاول قطع خطوطها من ناحية، كما صارت مركزاً لمراقبة الشواطئ المصرية والشامية، وشن الغارات السريعة والمفاجئة عليها بين الحين والآخر من ناحية ثانية. ومنذ أن استولى ريتشارد الأول ملك انكلترا (قلب الأسد)، على جزيرة قبرص، في أواخر القرن الثاني عشر الميلادي، في خضم أحداث الحملة الصليبية الثالثة، ظلت الجزيرة تلعب دوراً هاماً في الصراع الإسلامي الصليبي. إذ كانت بمثابة مركز التجمع والتموين للحملة الصليبية البحرية، وخاصة بعد طرد الصليبيين من بلاد الشام نهائياً في عام ١٢٩١م صارت قبرص قاعدة لشرادم الصليبية وفلولهم الهاربة من فلسطين، كما باتت محط آمال البابوية وأنصارها في إحياء المشروع الصليبي.(٢)

١- كانتور، نورمان، التاريخ الوسيط(قصة الحضارة _ البداية والنهاية)، ترجمة قاسم عبده قاسم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦، ج٢، ص٤٠٨-٤٠٩.

٢- قاسم، قاسم عبده، علي، علي السيد، الأيوبيون والمماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٩٥.

وبدأ ملوك قبرص من آل لوزينان يقدمون المشروعات الصليبية ضد مصر، ثم جعلوا من الجزيرة مركزاً لتحقيق هذه الأهداف. وتحقق الهدف وكانت الغارة التي شنّها بطرس لوزينان على الإسكندرية سنة ٧٦٧هـ/١٣٦٥م، وكان التوقيت مناسباً، إذ كان السلطان المملوكي الجالس على العرش طفلاً في الثانية عشرة من عمره وهو السلطان الأشرف شعبان حفيد السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وحوله مجموعة من الأمراء المتنازعين على السلطة وعلى رأسهم الوصي على العرش الأمير يلبغا الخاصكي الذي عرف بظلمه وغطرسته وكرهية الناس له. (١) وفي ظل هذه الظروف لم يكن غريباً أن تلعب الخيانة دورها، إذ تذكر المصادر التاريخية أن أحد الموظفين بمدينة الإسكندرية وهو شمس الدين بن غراب، قد سهل للعدو دخول المدينة. (٢) وقد اتهم هذا الرجل بأنه كان جاسوساً للملك بطرس الأول ملك قبرص.

على أية حال، فوجئ أهالي المدينة بالجنود الصليبيين داخل مدينتهم أثناء صلاة الجمعة، الثاني والعشرين من شهر محرم سنة ٧٦٧هـ/ ١٠ تشرين الأول ١٣٦٥م، بعد أن ظلوا يدافعون عن مدينتهم عدة أيام. وقام الصليبيون بتدمير شامل للمدينة ومبانيها، ونهبوا كل ما وقعت عليه أعينهم، وأخذ الناس يفرون من المدينة بشكل جنوني بينما انقضّ عليهم جنود الحملة من كل جانب انقضاضاً وحشياً، ولم يفرقوا بين المسلمين وغيرهم من النصاري واليهود، وعاثوا في المدينة فساداً تخريباً طيلة ثلاثة أيام. (٣)

وقد علق المقرئزي على ما حلّ بالإسكندرية من جراء حملة بطرس الأول فقال: " فكانت هذه الواقعة، من أشنع ما مرّ بالإسكندرية، من الحوادث، ومنها اختلت أحوالها، واتضع أهلها، وقلت أموالهم، وزالت نعمهم ". وحدث في أثناء ذلك أن سيدة مسيحية مصرية عجوزاً كانت ابنة قسيس وكانت حارسة كنيسة مجاورة لمنزلها، اضطرت إلى دفع كل ما تملك للصليبيين حتى لا يهدموا الكنيسة. (٤)

١ - المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٨٣-٨٤.

٢ - " أمر شمس الدين بن غراب بقتل باب الديوان مما يلي المدينة بحجة منع التجار من أخذ بضائعهم من الديوان فتضيع الحقوق التي عليها، فذلك امتنعت الرماة من تلك الجهة من السور، وبذلك رأى العدو الجهة خالية فدخل البلد منها، وقيل أن ابن غراب المذكور كان متعاملاً مع صاحب قبرص عليها وإن صاحب قبرص أتاها قبل الوقعة بيوم في زي تاجر آواه ابن غراب ". أنظر، محمد بن قاسم بن محمد النويري السكندري، الإلمام بأعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في واقعة الإسكندرية، دار الكتب المصرية، ملحق بالجزء الثالث - القسم الأول من كتاب السلوك للمقرئزي، ص ٤١٣-٤٣٢.

٣ - المقرئزي، المصدر السالف، ج ٣، ص ١٠٦-١٠٧.

٤ - المقرئزي، المصدر السالف، ج ٣، ص ١٠٥-١٠٨.

وعندما أحس بطرس الأول بقرب وصول جيش المماليك، من القاهرة سارع بالفرار هو وجنوده بعد أن أخذوا معهم عدداً كبيراً من الأسرى منهم: "المسلم والمسلمة، والنصراني والنصرانية، واليهودي واليهودي...."، ويبدو أن غنائمهم التي نهبوا كانت من الكثرة بحيث اضطر الصليبيون إلى إلقاء بعضها في البحر تخفيفاً للحمولة. (١)

كانت تلك الغارة من غارات القرصنة، وذكر المؤرخون أن ملك قبرص تصرف كما يتصرف اللصوص، إذ أنه لم يستمر في احتلال الإسكندرية، ولم يبق لمواجهة الجيش المملوكي، حقيقة أنه خرب المدينة، ولكنه "..... دخلها لصاً وخرج منها لصاً.....".

لم تطمئن الجمهوريات التجارية الإيطالية، وقطالونيا الإسبانية، لما أسفرت عنه الحملة من نتائج، إذ كانوا يأملون في توطيد مركزهم التجاري في الشرق، لكن الذي حدث عكس ذلك، فقد تعرضت أملاكهم في الإسكندرية للدمار، فضلاً عن توقف تجارتهم مع مصر. إذ أن نهب الإسكندرية كاد يدمرهم باعتبارهم دولاً تجارية. (٢) لهذا سارعت إلى إرسال رسلها إلى السلطان شعبان لتؤكد له عدم اشتراكها في تلك الحملة. ولكن السلطان رفض أن يسمح لها بالمتاجرة في بلاده إلا إذا أعاد ملك قبرص أسرى المسلمين، فوعده الرسل بذلك، وذهبوا إلى مدينة الماغوصة (فما جوستا)، حيث وجدوا الملك القبرصي يعد العدة، لغزو بيروت، فأقنعوه بضرورة العدول عنها، وما زالوا عليه حتى وافق على ذلك وسمح لأسرى الإسكندرية بالعودة إلى بلادهم. (٣) شعر الملك بطرس الأول بتلك النتائج السلبية لحملته، فسعى إلى إجراء مفاوضات مع المماليك بواسطة رسل جنوبيين وبنادقة، وتبادل السفراء مع القاهرة للوصول إلى حل ودي وتناسي الأحقاد القديمة، غير أن الجانبين كان لهما من الدوافع ما منعهما من الإقدام على هذه الخطوة. وظل المماليك يراوغون حتى تيسر لهم بناء أسطول لغزو قبرص نفسها، بينما واصل بطرس الأول غاراته على ساحل بلاد الشام، إلا أن هذه الغارات فشلت في تحقيق أهدافها. حيث أخفقت غاراته التي نفذها ضد ميناء طرابلس في عام ٧٦٩هـ/١٣٦٧م، حيث دمرت أسطوله عاصفة عاتية فلم يصل من الأسطول إلى طرابلس سوى خمس عشرة قطعة، أعملت يد النهب في المدينة قبل أن يعودوا إلى قبرص. (٤)

١- المقرئزي، السلوك، ج٣، ص ١٠٥-١٠٨.

2- Heyd, Histoire du commerce, II, P.285.

٣- المقرئزي، المصدر السالف، ج٣، ص ١١٨-١١٩، ١٢٢-١٢٣.

٤- ابن حبيب الحلبي، تذكرة التنبيه، ج٣، ص ٣١٢.

كانت تلك الغارة، بمثابة المسمار الأخير في نعش دولة المماليك الأولى وإيذاناً بنهاية ذلك النمط من الحكم المتهافت للسلطين الأطفال من أحفاد الناصر محمد بن قلاوون. كما وتعد هذه الغارة نهايةً لتلك الحملات الصليبية المتأخرة التي وضعت نصب عينيها احتلال الأراضي المقدسة، والتي كان من نتائجها ارتفاع أسعار التوابل والمنسوجات الحريرية وغيرها من سلع الكارم، التي أضحى الناس في الغرب يألّفونها، نظراً لأن كمياتها قد نفدت ولم يرد غيرها. (١)

وكانت هذه الحملة نهاية الحملات الصليبية المتأخرة ضد العالم الإسلامي، إذ أن شغف الملك بطرس الأول في الحروب الصليبية، أزعج رعاياه الذين خشوا استنفاد موارد الجزيرة، وعندما أعد أحد فرسانه أمر اغتياله في عام ١٣٦٩هـ/١٣٧٠م، لم ينهض أحد لإنقاذه، وزالت بوفاته شخصية من شخصيات الحروب الصليبية التي حركها ودفعها التعصب الديني. (٢)

وشعر المماليك بما حلّ ببلادهم من المجاعة والغلاء بسبب تعطيل طرق التجارة نتيجة الغارات على سواحل بلاد الشام، فمالوا إلى الصلح مع قبرص، وتم عقد الصلح في عام ١٣٧٢هـ/١٣٧٠م، وجرى تبادل الأسرى، وأعيد فتح كنيسة القيامة أمام الحجاج المسيحيين، واستعادة المسيحيون في الشرق حريتهم.

كانت غزوة الإسكندرية، من أهم أعمال القرصنة الغربية التي نجحت في ضرب تجارة الكارم، وعلى حد تعبير النويري، "إن هدف هذه الغزوة الحقيقي اقتصادي". (٣) لحرمان المماليك من مورد مهم إذا ما تم الاستيلاء على الإسكندرية. (٤) التي كانت أغنى مدن البحر المتوسط خاصة بعد أن عادت للطريق التجاري عبر الأراضي المصرية حيويته. (٥) توالى بعدها غارات القبارصة على سواحل الشام والإسكندرية، وأخذوا بمهاجمة سفن تجار الكارم، والاستيلاء على ما فيها من توابل وسلع أخرى، كل هذه الغارات وأعمال القرصنة التي مارستها البابوية بمساعدة ملك قبرص، وبالتعاون مع مملكة أراجون وجزيرة رودس ومملكة الحبشة والبرتغال، أسهمت في شل تجارة الكارم، وعرقلة جهود المماليك المبذولة لحماية تجارة الكارم في مصر فأقفرت أسواق الشرق من بضائع الكارم، وتحولت التوابل إلى لشبونة عاصمة البرتغال، عن طريق رأس الرجاء الصالح، ونافست البرتغال مصر في رخص أسعار التوابل، فضلاً عن توافرها. (٦)

١- قاسم، قاسم عبده، علي، علي السيد، الأيوبيون والمماليك، ص ١٩٧.

٢- رينسمان، ستيفن، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة السيد الباز العريني، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨١، ج ٣، ص ٧٥٠.

٣- النويري، الإمام بالأعلام والأمور المقيضة، ج ١، ورقة ٣٨٢-٣٨٣ أ.

٤- إبراهيم، سهير محمد، حملة بطرس الأول على الإسكندرية، ماجستير، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٩٧.

٥- الأشقر، محمد عبد الغني، تجار التوابل، ص ٤٠٧.

٦- ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٢٠٠، ٣٢٤، ٣٣٣، ٣٣٦. وأنظر، ديل، شارل البندقية، ص ١٤٦.

ويمكن القول، أن غزو الإسكندرية من قبل لملك قبرص بطرس الأول، كان العامل الأول والأهم، بين قائمة العوامل التي أدت إلى انهيار تجارة الكارم في مصر وبلاد الشام في العصر المملوكي، حيث مثلت بداية النهاية لهذه التجارة التي كانت السند الأساسي لدولة المماليك مادياً ومعنوياً. بالإضافة، لما ذكر سابقاً فقد أسهمت مجموعة عوامل أخرى في انهيار تجارة الكارم في مصر في العصر المملوكي، ولكن بما أن المدة التاريخية التي تعالجها رسالة الدكتوراه هذه محصورة بين أعوام ٦٤٨-٧٦٧ هـ / ١٢٥٠-١٣٦٥ م، فسيتم تناول باقي العوامل بشيء من الاختصار، لتوضيح الفكرة والإلمام بكامل الموضوع، فيما يخص انهيار التجارة الكارمية. فمن العوامل التي كان لها تأثير في انهيار تجارة الكارم بعد غزوة الإسكندرية، كان:

ت- تحويل تجارة الكارم من عدن إلى جدة:

كان تحول تجارة الكارم من عدن إلى جدة التي تخضع لحكم المماليك الذين أحكموا قبضتهم على تجارة الكارم فيها، كدخول الفأر في المصيدة. كانت عدن مركزاً لتجارة سلع الكارم، وقد اعتنت الدولة الرسولية في اليمن (٣٦٠-٨٥٨ هـ / ١٢٢٨-١٤٥٤ م، ثم الظاهرية (٨٥٨-٩٢٣ هـ / ١٤٥٤-١٥١٧)، بالعلاقات الطيبة مع حكام الهند وسيلان ومصر، إلا أن هذه العلاقات ما لبثت أن ساءت بين مصر واليمن بسبب سوء معاملة ملوك اليمن لتجار الكارم ومصادرة أموالهم وبضائعهم، مما دفع تجار الكارم إلى الخروج من عدن باتجاه الهند أو باتجاه جدة، كما جعل هذه التصرف قادة السفن يتفادون عدن والإبحار مباشرةً إلى موانئ أخرى على البحر الأحمر لتفريغ شحناتهم.(١)

وهكذا تمهدت الأمور لكي تصبح جدة مركزاً لتجارة الكارم في هذه الفترة، ولكن هل كانت جدة مؤهلة لتقبل هذا التطور الجديد؟ يمكن الرد على هذا السؤال ببحث علاقة أمراء الحجاز وجدة ومكة وينبع بكل من مصر واليمن، فلقد كان الحجاز تابعاً للمماليك يتولى الحكم فيه بنو قتادة نيابةً عن السلطان الذي كان يحق له توليتهم وعزلهم وهم في نفس الوقت في تطاحن مستمر، مما كان له أسوأ الأثر على تجارة الكارم، ففي سنة ٧٨٨ هـ / ١٣٨٦ م، ولى السلطان برقوق عنان بن رميثة إمارة مكة.(٢) مما أغضب محمد بن عجلان الذي سيطر على جدة، فنهب ما فيها من مراكب لتجار الكارم كانت متوجهة من اليمن إلى مصر، كما نهب ما فيها من متاجر ولم يستطع عنان تهدئة الأمور فعزله السلطان برقوق وعين بدلاً عنه علي بن عجلان في سنة ٧٨٩ هـ / ١٣٨٧ م.(٣)

١- عليان، محمد عبد الفتاح، الحياة السياسية في عهد دولة بني رسول باليمن، دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٣، ص ١٢٩.

٢- الفاسي، العقد الثمين، ج ١، ص ٤٣، ٧٨.

٣- الفاسي، المصدر السالف، ج ٣، ص ٤٤١، ٤٤٠، ج ٤، ص ٦٩-٧٠.

إلا أن عنان لم يصغ للأمر السلطان، ولم يسمح لعلي بدخول مكة وتوجه إلى جدة ونهب تجار الكارم فيها.(١)

وفي شعبان سنة ٧٩٨هـ/تموز ١٣٩٦م، استطاع حسن بن عجلان أن يوطد الأمر لنفسه بالقضاء على مناوئيه من الأمراء بعد هزيمتهم، وجاء تجار الكارم ومقدمهم التاجر عبد الرحمن بن جميع إلى جدة أثناء الحرب بين الأمراء، فعدلوا عنها إلى ينبع.(٢) مما دفع حسن بن عجلان، بعد ذلك للعمل على حفظ الأمن في جدة لترغيب تجار الكارم بالعودة إليها، وسرعان ما عاد تجار الكارم إلى جدة وزاد عددهم، إلا أنه سرعان ما ضاق تجار الكارم بالعودة إليها، ذرعاً بالأمير حسن بن عجلان، وخاصةً بعد قيامه بتحصيل رسوم إضافية، من التجار ففي سنة ٨١٩هـ/١٤١٦م، قام بتحصيل مبلغ ١٣٠٠٠ دينار من سفن الكارم مقابل تمكينهم من السقاية بجدة، كذلك أخذ من سفن الكارم سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م، مبلغ ١٠٠٠٠ دينار مقابل إصلاحها قرب جدة.(٣)

والآن يمكن الإجابة عن تساؤلنا السابق بصدد عما إذا كان الحجاز مستعداً لقبول التطور الجديد بتحول تجارة الكارم إليه بدلاً من عدن. فنقول أن التزامات أمراء مكة المالية تجاه السلطنة المملوكية، كانت تدفع هؤلاء الأمراء إلى فرض واستخدام الوسائل غير المشروعة مع تجار الكارم لسداد تلك الالتزامات خوفاً من العزل، وقد نتج عن هذا أن تعدد دفع الرسوم على سلع الكارم في جدة، وارتفع ثمنها فأصبح يساوي خمسة أضعاف ثمنها في الهند.(٤)

هذا علاوة على احتكار تجارة الكارم، الأمر الذي أدى إلى إحكام السيطرة على تجار الكارم عند حضورهم إلى جدة التي أصبحت الميناء الوحيد الذي تركزت فيه تجارة الكارم تبعاً للمراسيم التي أصدرتها السلطنة المملوكية حينذاك.(٥)

١ - الفاسي، العقد الثمين، ج٣، ص٤٤٠-٤٤١، ج٤، ص٦٩-٧٠.

٢ - الفاسي، المصدر السالف، ج١، ص٤٣. ج٣، ص٣٢٨. وأنظر، ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات، ج٧، ص٣٠٣.

٣ - الفاسي، المصدر السالف ج٢، ص٤٨٠، ٤٨١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥١٢، ٥٢٢.

٤ - المقرئزي، السلوك، ج٣، ص٣٦٥. ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص١٧.

٥ - المقرئزي، المصدر السالف، ج٣، ص٣٧١-٣٧٣.

ث- تحويل طريق التجارة إلى رأس الرجاء الصالح:

لا يهمننا في هذا المجال البحث عن مراحل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح بقدر ما يهمننا إبراز انعكاسات هذا الحدث وما نتج، عنه من انهيار لتجارة الكارم مصدر ثراء وقوة الدولة المملوكية. فمنذ مطلع القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، سعى البرتغاليون إلى الوصول إلى الهند عن طريق جديد للتعامل معها تجارياً دون وساطة تجار الكارم، فعمدوا إلى مطاردتهم على ساحل إفريقيا الغربي، وأصروا على انتزاع تجارة الكارم من أيديهم. وقد تم لهم ذلك عن طريق جمع المعلومات عن مصادر تجارة الكارم وطرقها وإمكانات القوى التي سيواجهونها. (١) فاستولى ملك البرتغال يوحنا الأول في سنة ٨١٨هـ/ ١٤١٥م، على مدينة سبته. (٢)

وعهد ابنه هنري الملاح، تمكن الرحالة بارثليمو دياز في سنة ٨٢١هـ/ ١٤١٨م، من الوصول إلى الشطر الجنوبي لإفريقيا وأطلق عليه يوحنا الثاني اسم رأس الرجاء الصالح. (٣) وقد تمكن الرحالة البرتغالي بيرودي كوفلهام في سنة ٨٩٣هـ/ ١٣٨٧م، من الوصول إلى مصر وأبحر منها إلى سواكن ثم اتجه جنوباً على عدن، ثم واصل رحلته إلى الهند. (٤) وعند عودته عرج على الساحل الشرقي لإفريقيا فمر بزيلع ثم اتجه إلى مالي، (٥) وتمكن من جمع المعلومات عن تجارة الكارم وطرقها لتطويق المسلمين وانتزاع تجارة الكارم منهم. كل هذه الجهود مهدت الطريق، أمام الرحالة فاسكو داجاما للدوران حول رأس الرجاء الصالح والمرور بالساحل الشرقي لإفريقيا حتى وصل إلى موزمبيق، حيث وجد بحاراً هندياً من كمباي، فاتخذة مستشاراً له لأنه خبيراً بالتوابل وسماسرتها، (٦) بعدها وصل إلى مالندي (في كينيا حالياً)، وهناك طلب من صاحبها أمداده بملاح يعرف الهند فبرشه إليها فوصلها في سنة ١٤٩٨م، وتقول المصادر التاريخية أن هذا الملاح هو أحمد بن ماجد الذي قاد أسطول داجاما من مالندي إلى قاليقوط. (٧)

١- محمد أمين، عبد الأمير، السيادة الإسلامية في الخليج العربي والغزو البرتغالي، مقالة في محاضرات الموسم الثقافي، العدد، الإمارات، ١٩٨٩، ص ٨١-٨٢.

٢- أباطة، -فاروق عثمان، أثر تحول التجارة العالمية، ص ٣٨.

٣- أبو مخرمة، قلادة النحر، ج ١، ص ٦٧.

٤- العدوي، إبراهيم، نهر التاريخ الإسلامي، ص ٥٢٧.

٥- الحويري، محمود محمد، ساحل شرق إفريقيا، ص ٧٣.

٦- الأشقر، محمد عبد الغني، تجار التوابل، ص ٤٢١.

٧- الأشقر، -محمد عبد الغني، المرجع السالف، ص ٤٢٢.

وفي صفر من سنة ٩٠٥هـ/ أيلول ١٤٩٩م، وصل داجاما إلى لشبونة ولكنه لم يتمكن من شراء التوابل، بسبب ممانعة ملك كلكتا، لأن داجاما استولى على بعض سفن الكارم فيها وأمر بإغراق السفن ومن عليها. (١) مما دفع ملك البرتغال امانويل إلى إرسال حملة إلى كلكتا لقصف سفن الكارم هناك وأثبتت الحملة تفوق الأسطول البرتغالي، ثم أرسل حملة أخرى سنة ٩٠٨هـ/ ١٥٠٢م، للمرابطة عند مدخل البحر الأحمر لمهاجمة سفن الكارم ومنع خروج سفن الكارم المصرية إلى الهند ولمنع دخول سفن الهند إلى البحر الأحمر، ليقطع أي اتصال بين سواحل اللبار ومصر ولضمان احتكار البرتغاليين لتجارة الشرق ولمنع السفن الأخرى من المتاجرة إلا بتصريح من قبل للبرتغال. وقد عمد ملك البرتغال إلى قطع الطريق أمام تجار الكارم في مصر وإجبار التجار البنادقة إلى المجيء إلى لشبونة لشراء التوابل. (٢)

وبذلك استطاع البرتغاليون احتكار تجارة الشرق والسيطرة على مصادرها الأصلية. (٣)

ولاشك أن تفوق البرتغاليين الحربي ساعدهم على تحقيق هدفهم في تثبيت أقدامهم على سواحل المحيط الهندي لمواجهة السفن والمراكز التجارية في الخليج العربي البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي. (٤) لم تقدر سفن الكارم على مواجهتهم فاضطروا إلى ترك تجارة الهند والصين. (٥) وبذلك تحولت تجارة الشرق إلى لشبونة ولم تعد هناك حاجة إلى وساطة تجار الكارم. (٦)

ثانيا- العوامل الداخلية:

١- احتكار الممالك لتجارة الكارم ومصادرة التجار:

كانت تجارة الكارم إحدى الوسائل التي لجأت إليها السلطنة المملوكية لحل أزمتها المالية، فلقد رأى المماليك، أنه ليس من المعقول أن تضع حياتها تحت رحمة تجار الكارم، حيث كانت الدواوين غير قادرة على صرف مستحقات السلاطين. (٧)

١- عبد العليم، أنور، ابن ماجد الملاح، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٤٦.

٢- طرخان، إبراهيم علي، دولة المماليك الجراكسة، ص ٢٩.

٣- الأشقر، محمد عبد الغني تجار التوابل، ص ٤٢٥.

٤- المعلوف، اسكندر، التجارة عند العرب ومجاورهم، مقالة بمجلة المقتطف، العدد ٧٧، ديسمبر، ١٩٣٠، ص ٥٣٢.

٥- أبو مخرمة، قلادة النحر، ج ١، ص ١٠٠.

٦- باتولداف، تاريخ الحضارة الإسلامية، ترجمة حمزة طاهر، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٤٧.

٧- غانم، حامد زيان، الأزمت الاقتصادية والأوبئة في مصر في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٤٤. وانظر، يوسف، جمال جرجس، الاحتكار في الدولة المملوكية الثانية، دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٨٥، ص ١٥٦.

وكان الحل هو نزول السلطنة إلى ميدان تجارة الكارم بهدف زيادة مواردها، للخروج من الأزمات المالية التي شهدتها عصر سلاطين المماليك بصورة عامة، وعصر السلطان برسباي بصورة خاصة (٨٢٥-٨٤١هـ/١٤٢١-١٤٣٧م)، الذي قرر استغلال جزء من أموال السلطنة في تجارة الكارم، فأصدر عدة مراسيم، جعلته التاجر الوحيد لسلع الكارم، وخاصة التوابل وبذلك احتكر تجارة الكارم، وأصبح الاحتكار نظاماً سارت عليه الدولة حتى سقوطها، فما هي الأسباب التي دفعت السلطان برسباي إلى احتكار تجارة الكارم؟ من الباحثين من يربط تلك السبب بفساد النظام الإقطاعي في أواخر عصر الدولة المملوكية الأولى، وعجزه عن الوفاء بالتزامات الدولة، بعد أن أهملت شؤون الري والصرف (١) ومنهم من يربطها بالحاجة الملحة إلى الأموال لتغطية نفقات الحروب أو أن برسباي أغرته المكاسب المادية فتوسع في احتكار تجارة الكارم (٢).

ومهما كانت الأسباب، فإن المراسيم الأولى التي صدرت لتنظيم تجارة الكارم بجدة، لم تستهدف الاحتكار، وإنما كان هدفها الحصول على أكبر قدر ممكن من الرسوم، فقد عمل برسباي على تركيز التجارة في جدة للحصول على العشور من التجار، والتي حصلها أول مرة، سعد الدين ابن المرة، وجاء بها إلى القاهرة في محرم من سنة ٨٢٩ هـ / تشرين الثاني ١٤٢٥م، وكان مقدارها ٧٠٠٠٠٠ دينار، ورغبة في الزيادة، أمر برسباي بمنع التجار من السفر مباشرة إلى الحجاز إلى الشام، من دون المرور بمصر، حتى يعاد تحصيل رسوم جديدة على ما معهم من سلع الكارم وتهديد من يخالف بالقتل أو المصادرة، فكان التجار يأتون إلى مصر مجبرين لتحصل منهم الرسوم (٣) وهكذا يظهر من المراسيم الأولى هدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الرسوم، بدليل أن السلطان برسباي، أعفى تجار الكارم في ربيع الآخر من سنة ٨٣١ هـ / شباط ١٤٢٨م، أثر شكواهم من زيادة قيمة الرسوم على بضائعهم من جدة إلى مصر، في مقابل دفع ثلاثة دنانير ونصف عن كل حمل، هذا غير ما يدفعونه من رسوم حسب العادة (٤) ولكن سرعان ما ألغى السلطان برسباي هذا العفو في المحرم من سنة ٨٣٢ هـ / تشرين الأول ١٤٢٨م، وألزم التجار بالحضور إلى القاهرة تحت الحراسة وبذلك أحكم السيطرة على تجارة الكارم ثم احتكرها، وبدأ بتركيز تجارة الكارم في الأسواق المصرية فقط، وألزم التجار بالحضور ببضائعهم إلى القاهرة " وحجر على الفلفل أن يشتري لغيره ولا يباع إلا في الإسكندرية بعد أن يكتفي السلطان (٥).

١- ليبب، صبحي، التجارة الكارمية، ص ٤٢.

٢- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ٢٩٤.

٣- المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٣٧١، ٣٨٢.

٤- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ٦٢٨. وانظر المقرئزي، المصدر السالف، ج ٣، ص ٣٨٥.

٥- ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج ٢، ص ٤٦٨.

وهكذا كانت الخطوة الأولى للاحتكار، والتي تمثلت في أن السلطان أصبح هو البائع الوحيد لتجارة الكارم في الإسكندرية والقضاء على منافسة تجار الكارم، وإلزام التجار الأجانب بقبول الشراء بالسعر الذي يحدده السلطان. ورغم ذلك شارك تجار الكارم في تجارة الكارم، ولكن تحت إشراف السلطنة من ناحية، وبالسعر الذي تحدده والكمية التي تحددها مع إعطاء الأولوية لتصرف التوابل الشريفة على التجار الأجانب من ناحية أخرى، حتى عهد السلطان قايتباي الذي شهد عهده التوسع في الاحتكار الذي أصبح يشمل سلعاً أخرى غير التوابل مثل الأخشاب ومواد الصباغة والبورسلين، هذا الاحتكار الذي قضى على تجارة الكارم في مصر وزوال تجار الكارم الذين كانوا يمثلون طبقة اجتماعية بارزة في المجتمع المصري، بعد أن أصيب نشاطهم التجاري في الصميم. (١)

٢- احتكار إصدار النقد من قبل لسلطين المماليك ونهاية تجارة الكارم:

كذلك تعرض تجار الكارم للمصادرات التي قامت بينها وبين تجارة الكارم علاقة عكسية، فكلما زادت حدة المصادرات، توقف نشاط التجار لقلة المال لديهم، (٢)

وقد تعددت صور وأشكال المصادرات التي كان من بينها سياسة فرض البضائع على التجار، حيث كانت الدولة تشتري السلع بأبخص الأسعار ثم تبيعها لهم بأسعار مرتفعة وتجبرهم على شرائها، مما أدى إلى ذهاب رؤوس أموالهم وكساد أسواقهم، وقد دأب المماليك على عمليات فرض البضائع، وألزم التجار بإيراد ثمنها في الحال، مما اضطر أغلب التجار إلى بيع هذه البضائع بنصف ثمنها حتى يجمعوا المبلغ المطلوب منهم. (٣)

ومن ناحية أخرى أثر نظام فرض البضائع على حركة الأسواق ولجأ التجار إلى الهروب وإغلاق محلاتهم، وكان القائم بعمليات فرض البضائع هو الديوان الخاص (٤)، أو المتجر السلطاني وبالتالي كانت عائدات عملية فرض البضائع تذهب إلى المتجر السلطاني، الذي كان متشدداً في جمع الأموال من التجار على حد تعبير الدلجي الذي ندد بذلك ووصفه بأنه: "الأيدي الغاصبة الخاطفة التي كانت مسئولة على التجار". (٥)

وتمدنا المصادر المملوكية بالكثير من الأمثلة عن تعرض تجار الكارم لعمليات المصادرة والفرض، ففي سنة ٦٩٤هـ/ ١٢٩٤م، فرضت البضائع بأسعار مرتفعة على التجار. (٦)

١- ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج ١ ص ٥١٥. نزهة النفوس، ج ٢، ص ٢٨٥، ٣١٧.

٢- الشر بيني، نعيم، المصادرات، ص ٤٣٩.

٣- المقرئزي، السلوك، ج ٣، ص ٤٧٢. وأنظر، جرجس، جمال، الاحتكار، ص ١٧٧.

٤- عمر، علي محمد، ديوان الخاص السلطاني في مصر زمن الناصر محمد بن قلاوون، مجلة التاريخ والمستقبل، مجلد ٢، كلية آداب المنيا، ١٩٨٨، ص ١٣٠.

٥- الدلجي، أحمد بن علي، الفلاكة والمفلكون، تحقيق خليل صادق، مصر، ١٣٢٢، ج ٢، ص ٥٣.

٦- المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ٣٨.

كذلك فرض النشو ناظر الخاص للسلطان الناصر محمد، على التجار أقمشة وأخشاب وأمرهم بشرائها بثلاثة أمثال قيمتها في سنة ٧٣٣هـ/١٣٣٢م. (١)

كما قام النشو بالاستيلاء على ذهب تجار الكارم المضروب في دار الضرب وأعطاهم بدلاً منه بضائع وكان ذلك في ٧٣٦هـ/١٣٣٥م. (٢)

والسنة نفسها فرض عليهم شراء بعض الأخشاب في مقابل أن يدفع كل تاجر ١٥٠٠ دينار، (٣)

مما جعل المقرئ يقول: " أن الناصر محمد شره إلى المال فرمى البضائع على التجار". (٤)

كذلك قام السلطان علي بن شعبان بمصادرة بعض التجار في سنة ٧٧٩هـ/١٣٧٧م، عن طريق رمي البضائع عليهم. (٥) وفي سنة ٧٧٨هـ/١٣٨٦م، فرض السلطان برقوق، بضائع على تجار الكارم، مقابل مبلغ من المال لدفع نفقة الجند، (٦)

وقد اتهم المؤرخ ابن تغري بردي السلطان الناصر فرج ووزرائه برمي البضائع على تجار الكارم وبأسعار مرتفعة. (٧)

وعلى عهد السلطان برسبای زادت حدة المصادرات بسبب الاحتكار، إذ كان السلطان يشتري البضائع من التجار في بداية السنة، ثم يفرضها عليهم في نهايتها بالضعف. كذلك صادر برسبای التاجر نور الدين التبريزي، على مبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار بسبب وشاية رجال الدولة وأمر بضرب عنقه في جمادى الأولى سنة ٨٣٢هـ/شباط ١٤٢٨م. (٨)

كما أنه رمى ١٠٠٠ حمل من فلفل المتجر السلطاني، على تجار الكارم بسعر مائة دينار للحمل على الرغم من أنه اشتراه منهم بخمسين ديناراً في بداية السنة. (٩)

كان لسياسة المصادرات تلك أثر على تغيير العملة التي تطرق إليها الفساد مما جعلها لا تحوز ثقة التجار، وقد أدى تلاعب السلاطين بالعملة وزناً وحجماً وسعراً منذ أواخر الدولة المملوكية الأولى إلى مصادرة تجار الكارم عن طريق دفع ما فرض عليهم من بضائع. (١٠)

-
- ١- المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ٣٦٠، ٣٩١، ٣٩٣.
 - ٢- المقرئ، المصدر السالف، ج ٢، ص ٤٠٩، ٤١٤.
 - ٣- المقرئ، المصدر السالف، ج ٢، ص ٤٢٠، ٤١٢، ٤٣٥.
 - ٤- المقرئ، الخطط، ج ٢، ص ٣٠٦.
 - ٥- المقرئ، الخطط، ج ٣، ص ٢٩١. وأنظر، الشربيني، البيومي إسماعيل المصادرات، ص ٤٤١.
 - ٦- ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ٦٨٠.
 - ٧- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٣، ص ١٥١.
 - ٨- السخاوي، الضوء اللامع، ج ٣، ص ٥١.
 - ٩- الصيرفي، نزهة المشتاق، ج ٣، ص ٣٤٦.
 - ١٠- المقرئ، المصدر السالف، ج ٤، ص ٣٩٦. وأنظر، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٤١.

فترتب على ذلك نقص الأموال وفساد الأسعار، وقد عمد بعض السلاطين إلى تخفيف قيمة العملة ليجبروا التجار على تخفيض أسعار بضائعهم، وهذا ما حدث في سنة ٨٢٠هـ/١٤١٧م، عندما خفض المؤيد شيخ قيمة الأفرنتي إلى مائتين وثلاثين درهماً وكان قبل ذلك بمائتين وستين درهماً، فعم الضرر بتجار الكارم.(١)

وتكررت هذه العملية في سنة ٨٢١هـ/١٤١٧م، عندما أمر أيضاً بتخفيض العملة وبناءً عليه أمر التجار بتخفيض أسعار بضائعهم تبعاً لانخفاض سعر العملة، مما أغضبهم وقلت البضائع الواردة والمعروضة.(٢)

فأدى ذلك إلى إغلاق الأسواق والحوانيت وكساد التجارة وعدم ثبات الأسعار، وإلى تدهور أوضاع تجار الكارم الذين لم يبقوا على ثرائهم أكثر من ثلاثة أجيال فقضي بذلك على البنية الأساسية لأحد المقومات الاقتصادية للدولة.(٣)

وخوفاً من المصادرات، قام تجار الكارم باكتناز ثرواتهم النقدية، فأثر ذلك على العملة وأدى إلى نزوب الذهب والفضة في الأسواق، مما أوجد أزمة نقدية.(٤)

لم تنتضح مساوئها إلا بعد عهد السلطان جمقمق، وانتشار نظام المقايضة، حتى أن السلطان الغوري، فاوض التجار البنادقة لاستبدال النحاس بالبهار والتوابل.(٥)

وقد بلغ من ضعف القوة الشرائية للعملة المملوكية أن رفض التجار التعامل بها، وحسبنا دليلاً على ذلك أن السلطان العثماني سليم الأول، أرسل إلى السلطان الغوري مخاطباً إياه بأن قيمة العملة المملوكية قد انحطت.(٦)

أما عن نهاية تجار الكارم، فمنذ احتكار السلطان برسباي لتجارتهم وهم في كفاح لتقرير مصيرهم وإيجاد حل لهذا الاحتكار الذي أدى إلى فقرهم، ناهيك عن المشقة التي كانوا يلاقونها في تنقلاتهم ذهاباً وإياباً. فقد عمد السلطان برسباي إلى التخلص منهم وشدد عليهم في بيع توابلهم، ثم جاء بعده السلطان قايتباي الذي أعلن احتكاره الكامل لتجارة التوابل، وحذر من بقي من تجار الكارم من التعامل مع التجار الأجانب، فاقصر عملهم على جلب السلع من الهند، وأصبح تجار الكارم مندوبين لدى السلطنة بالعمولة.(٧)

١-المقريزي، السلوك، ج٤، ص٣٩٦.

٢-المقريزي، المصدر السالف، ج٤، ص٤٣٨.

٣-عاشور، سعيد عبد الفتاح، العصر المماليكي، ص٣١٦، ٣١٩. طرخان، إبراهيم علي، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٦٨، ص٥٢٢-٥٢٣.

٤-الشربيني، البيومي إسماعيل، المصادرات، ص٤٣٩.

٥-اسكندر، توفيق، نظام المقايضة، ص٤٥. وأنظر زكي، نعيم، طرق التجارة، ص٣٦٢.

٦-النبراوي، رأفت محمد، أسعار السلع الغذائية والجوامك في مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، السعودية، ١٩٩٠، ص١٣، ٤٠، ٤١، ٥٦.

٧-ليبب، صبحي، التجارة الكارمية، ص٤٣.

وفي الوقت نفسه رفع قايتباي بعض تجاره من القائمين ببيع التوابل السلطانية إلى المكانة التي كانت لتجار الكارم من قبل، رغم قلة خبرتهم، فتضاءلت مكانة التاجر الكارمي حتى أصبح تاجر عاديًا.^(١)

ورغم تحذيرات السلطان ظلت العلاقة وثيقة بين تجار الكارم وبعض التجار الأجانب سرًا، ولما اشتدت المراقبة عليهم هجروا مصر وتمركزوا في الحجاز والبحر الأحمر والهند، ومارسوا تجارة متواضعة في موسم الحج، وعمل بعضهم في تجارة النحاس وتصديره للهند واليمن، ثم ما لبث أن احتكر السلطان المعادن، ففضى نهائياً عليهم.^(٢)

ومنذ سنة ٨٨٩هـ/١٤٨٤م، وتجار الكارم أصبحوا لا يظهرون بكثرة في الأسواق، ولم تذكر المصادر عنهم شيئاً باستثناء من تحول منهم للعمل لدى السلاطين كمنسوبون أو عملاء مثل ابن عليبة.^(٣)

الأمر الذي يعني أن نهاية تجار الكارم كانت على يد السلطان قايتباي وفي ذلك يقول ابن إياس: " أن الكارمية منذ ذلك الوقت مجرد مندوبين لدى السلطان بالسواق، يكسبون عيشهم في ركابه بعد التحكم بمصيرهم، واختار السلطان بدلهم بعض الأفراد من العائلات الكبيرة، إلا أن جهدهم اقتصر على حدود وظيفتهم، ثم داهم مصر وصول البرتغاليين للهند، واقتصر عمل التجار على الأسواق المحلية".^(٤)

وهكذا كانت نهاية تجار الكارم الذين لم يستطيعوا الوقوف في وجه المماليك والدفاع عن أنفسهم وتجارهم، كذلك لم يكن بمقدورهم التصدي للبرتغاليين الذين أطاحوا بتجارة الكارم، بسبب المماليك من جهة، وتفوق البرتغاليين الحربي من جهة أخرى الذين جاءوا مسلحين لانتزاع تجارة التوابل والقضاء على المسلمين من جهة أخرى، وذلك على عكس أوروبا التي استطاع تجارها الوقوف ضد البابوية والدفاع عن مصالحهم وتجارهم.^(٥)

١- ليبب، صبحي، التجارة الكارمية، ص ٤٣.

٢- ضومط، أنطوان، الدولة المملوكية، ص ٢٢١.

٣- ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ١١٥٤.

٤- ابن إياس، المصدر السلف، ج ٤، ص ٣٣٩، ٣٢٠.

٥- الغنيمي، عبد الفتاح مقلد، دور مصر الحضاري في القارة الإفريقية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٩٤.

الملاحق والخرائط

الملاحق:

- ملحق رقم واحد: قائمة بأسماء أشهر تجار الكارم.
- ملحق رقم اثنان: شجرة عائلة آل كويك.
- ملحق رقم ثلاثة: شجرة عائلة آل الخروبي.

الخرائط:

- خريطة رقم (١): دولة المماليك في أقصى اتساع لها.
- خريطة رقم (٢): الطريق البحري من الصين والهند إلى الخليج العربي.
- خريطة رقم (٣): الطريق البحري من الشرق الأقصى إلى البحر الأحمر ومراكزه في مصر والشام.
- خريطة رقم (٤): الطريق البري من وسط آسيا والهند إلى بلاد البلقان وآسيا الصغرى والشام.
- خريطة رقم (٥): الطرق البري والنهري داخل مصر.
- خريطة رقم (٦): مراكز المحيط الهندي.
- خريطة رقم (٧): الطرق البحرية القادمة من الهند والصين إلى البحر الأحمر وبالعكس.

٣- الدور الحضاري لتجار الكارم :

أ- جهود تجار الكارم في انتشار الإسلام خارج مصر المملوكية:

انتشرت الثقافة العربية الإسلامية بقوتها الذاتية في غرب إفريقيا والحبشة وجزر الهند الشرقية وسومطرة وجاوا وملقا* وكشمير وباكستان وبلاد الصين وكان حامل لواء هذه القوة الذاتية جماعات من التجار وأصحاب الطرق الصوفية.(١) وكان تجار الكارم من بين هذه الجماعات التجارية، على الرغم من أن هؤلاء التجار لم يكونوا محترفين للدعوة ولكنهم اجتذبوا الناس أينما نزلوا في بلادهم، بالمثل الطيب والقُدوة الحسنة، فكان التاجر الكارمي مثال الصدق والأمانة، وصار بهذا الخلق مثلاً أعلى لانتشار ثقافة العرب في البلاد التي وصل إليها تجار الكارم.(٢) فكان التاجر الكارمي إذا دخل قرية وثنية، يلفت النظر بوضوئه وانتظامه في المواظبة على الصلاة.(٣) وبذلك ساهم التاجر الكارمي وبطريقة غير مباشرة في نشر الإسلام والثقافة العربية والمعتقدات الإسلامية في تلك المناطق الوثنية، حيث خرجت جماعات من أصحاب الطرق الصوفية في ركب قوافل الكارم المارة ببلادهم وأخذت تدعو الناس للإسلام على امتداد طرق القوافل، ونجح نفر من أولئك الصوفية بالاشتراك مع تجار الكارم في دعوة الناس للدخول في الدين الإسلامي.(٤)

ومنذ القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي ، أصبحت تمبكتو، مركزا للدراسات الإسلامية بسبب التيار الإسلامي الذي امتد إلى جوف السودان من مصر، (٥) وذلك عن طريق الحملات التي بدأها سلاطين الأيوبيين ومن بعدهم المماليك لتسوية علاقاتهم مع مملكة دنقلة النوبية المسيحية. ولما كان لتجار الكارم سلطان تجاري في إفريقيا مهد لهم هذا الاستيلاء على مقاليد الحكم، وبسط نفوذهم من منطقة بحيرة تشاد إلى منطقة القبائل في السودان الغربي وحدود مصر وبلاد النوبة، مما سهل بدوره نشر الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، فقد كانت قوافل الكارم تسير من مدينة إفريقية إلى أخرى فاختلط التجار أهالي تلك البلاد في الأسواق وتبادلوا معهم السلع والأفكار والعادات الاجتماعية وامتزجوا فيما بينهم حتى أن بعض التجار العرب ارتبطوا مع أهالي تلك البلاد بروابط مصاهرة، واستقروا في إفريقيا ليكونوا حلقة وصل بين تجار الكارم في مصر وبلاد الشام وأسواق غرب إفريقيا (٦)

١- ظهرت الطرق الصوفية، مثل القادرية والرفاعية ثم المولوية في نهاية القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي انظر، العدوي، إبراهيم أحمد، تاريخ العالم الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٢، ج ١، ص ٣٣٣.

٢- سيد العرافي، سر الختم، ملامح الحضارة الإسلامية في بلاد السودان الأوسط والغربي، الخرطوم، د.ت، ص ٦٠١.

٣- حسن، حسن إبراهيم، انتشار الإسلام، ص ٣٣-٥٥. وانظر، الشلبي، أحمد، موسوعة التاريخ الإسلامي، ج ٦، ص ١٦٣-١٦٤.

٤- ارنولد، توماس، الدعوة إلى الإسلام، ترجمة حسن إبراهيم حسن، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣٨٦، ٣٨٥.

٥- هي جميع الأقاليم النهرية والصحراوية الواقعة جنوب مصر والصحراء الكبرى. العدوي، إبراهيم أحمد، المرجع السالف، ص ٤٩.

٦- الحويري، محمود محمد، أسوان في العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٠٣ وأنظر، عابدين، عبد المجيد، دراسات سودانية، الخرطوم، د.ت، ص ٥.

* ملقا، تقع في الجزء الجنوبي الغربي من شبه جزيرة ماليزيا، وكانت تعرف قديماً بولاية ملاكا، أول من اكتشفها أمير أندونسي من جزيرة سومطرة، وهي كانت ما تزال من أهم الموانئ التجارية في ماليزيا ترسو فيها سفن الهند والصين وهي سنغافورة حالياً. انظر، أبو خليل، شوقي، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٤، ص ٢٧.

وهذا يعني أن تجار الكارم كانوا عدة الدعوة الإسلامية في هذه البلاد التي لم يكن للمسلمين فيها سلطة سياسية، ولكن كان لتجار الكارم فيها الكلمة والسلطان.(١)

أما عن الدور الذي شغلته تجار الكارم في نشر الإسلام والثقافة العربية في الحبشة، فمن المرجح أن الإسلام وصل إلى الحبشة عن طريق الهجرات العربية التي استطاعت أن تشكل جالية عربية مع نهاية القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي،(٢) وقد دخل هؤلاء الدعاة الحبشة بصحبة تجار الكارم، ووجدوا من الأمراء والحكام الترحيب بسبب نشاطهم التجاري واشتغالهم بتجارة الرقيق ومساعدتهم ملوك الحبشة (٣) وان الذي ساعدهم على نشر الدعوة طول إقامتهم في البلاد واختلاطهم مع الأهالي، حتى أسلم على أيديهم كثير من أهل الحبشة خاصة الطبقات الفقيرة من الأحباش التي كانت مثقلة بالضرائب .(٤) وقد اصطدمت حركة انتشار الإسلام على يد تجار الكارم بأطماع البرتغاليين بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح سنة (٩٠٤ هـ / ١٤٩٨ م)، فقد ساعد البرتغاليين الأحباش على التخلص من العرب المسلمين (٥) إلا أنه سرعان ما أدرك الأحباش خطر البرتغاليين وأطماعهم في البلاد، وأدركوا أنه من الخير لهم أن يخضعوا للحكام العرب المسلمين من أن يستمروا في الانصياع للبرتغاليين.(٦) ذلك أن العرب المسلمين في الحبشة كانوا هم سادة التجارة التي زادت من عددهم وشجعت غيرهم على الاقتداء بهم وأكسبتهم ثروة ونفوذاً، مما جعل المسيحيين من الأحباش يعتقدون أن العرب المسلمين أعظم منزلة من السواد الأعظم من بني وطنهم، وهكذا انتشر الإسلام وغدا المسلمون يؤلفون ثلث السكان في الحبشة بفضل تجار الكارم.(٧)

أما في جنوب شرق آسيا ، فقد أدى نشاط تجار الكارم واستقرارهم في موانئ الشرق الأقصى إلى انتشار الإسلام ومبادئ الثقافة العربية في جزر الهند الشرقية.(٨)

-
- ١- طرخان، إبراهيم علي، راسات في تاريخ افريقية الإسلامية "إمبراطورية وصنغى الإسلامية"، جامعة الرياض، ١٩٨١، ص ١٢.
 - ٢- الحيمي، الحسن بن أحمد، سيرة الحبشة، تحقيق مراد كامل، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٥٢.
 - ٣- عمار، حامد، علاقة الدولة المملوكية بالدول الإفريقية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٥٦، ص ٤٥. وأنظر، زكي، عبد الرحمن، تاريخ الدول الإسلامية ، ٣٤.
 - ٤- يذكر الباحث التاريخي آرنولد : أن قبائل الجلا الحبشية التي تتصف بالوحشية وشراسة الطبع قد أسلمت على يد تجار الكارم . للمزيد أنظر ، Arnold , T.W. The Preaching of Islam , London , 1935 , p.p 348-349.
 - ٥- رياض، زاهر، مظاهر العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٣٦-٥١.
 - ٦- زكي، عبد الرحمن، الإسلام والمسلمون في شرق إفريقيا، القاهرة، د.ت، ص ٢٥، ٢٦.
 - ٧- زكي، عبد الرحمن، تاريخ الدول الإسلامية، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٤٥. وأنظر، حسن، أحمد محمود، الإسلام والثقافة العربية ، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٥٩.
 - ٨- السامر، فيصل، الإسلام في اندونيسيا ، القاهرة ، د.ت ، ص ٤٧٩ .

كما وانتشر الإسلام في الجزء الشمالي لجزيرة سومطرة، وغدت مدينة أنجية في الجزء الشمالي الغربي منها مركزاً للدعوة الإسلامية ونشر مبادئ الثقافة العربية في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، وأسلم ملكها على يد تجار الكارم والدعاة المسلمين وتبعه عدد من السمو طربين، فقد ذكر الباحث الإنكليزي توماس أرنولد: "أن عالماً عربياً يسمى عبد الله عارف زار سومطرة وأن أحد أتباعه من التجار اسمه برهان الدين، قام بجولة للدعوة إلى الإسلام". وهذا يدفع إلى الاعتقاد أن هذا التاجر، هو إبراهيم بن عمر برهان الدين المحلي، كما ذكر الرحالة الايطالي ماركو بولو عند زيارته لجزيرة سومطرة في سنة (٦٩٣هـ / ١٢٩٢م)، "أن تجار الكارم استطاعوا أن يقنعوا السكان المتمدينين بالإسلام" كذلك كانت جزيرة جاوا منذ القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، مركزاً مهماً لتجارة الكارم، مما مهد إلى انتشار الإسلام بين أرجائها، إذ يقول ماركو بولو: "أن معظم سكانها وثنون وكثيراً منهم اعتنقوا الإسلام على يد تجار الكارم، الذين كانوا يترددون عليهم على الدوام" (١) وغدت جاوا مركزاً إسلامياً ومنها انتشر الإسلام في شبه جزيرة ملقا وفي الملايو*، وأصبحت ملقا منذ القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي سوقاً لتجارة الكارم، فنالت بدورها حظاً من التعاليم الإسلامية على يد تجار الكارم والدعاة الذين انتشروا في أرجائها. وتحول السلطان محمد شاه الذي تولى عرش ملقا في سنة (٦٧٦هـ / ١٢٧٦م) إلى الإسلام على يد تاجر من جدة اسمه عبد العزيز، مما يدفع إلى الاعتقاد أيضاً أن عبد العزيز هو التاجر الكارمي عبد العزيز بن منصور الكولمي. (٢) كما كان لتجار الكارم الفضل في انتشار الإسلام في جزر البهار أو ملوكس* التي تقع على طريق التجارة المتجه شرقاً إلى الصين في القرن الثامن الهجري/الخامس عشر الميلادي، (٣) وفي الوقت نفسه وصل الإسلام إلى المنطقة الغربية من سيليز، عن طريق التجار القادمين إليها أي تجار الكارم الذين وصلوا إلى جزيرة بورينو(ثالث أكبر جزيرة في العلم وهي مقسمة بين ماليزيا واندونيسيا وبروناي) عبر الطريق التجاري وقد تلقى سلطانها أحمد تعاليمه الإسلامية على يد تاجر كارمي من الطائف وزوجه ابنته. ثم واصل الإسلام انتشاره حتى وصل إلى جزر الفلبين وغرب التبت ولاداخ* شمالي كشمير، لا يزال يعيش في لاداخ بعض المسلمين يذكرون أنهم أحفاد تجار الكارم من أمهات من لاداخ والتبت تزوجن هؤلاء التجار واعتنقن الإسلام.(٤)

- ١- السامر، فيصل، الإسلام في اندونيسيا، ص ٤٧٩ زيتون، محمد محمود، المسلمون في الشرق الأقصى، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢١. وأنظر، زكي، عبد الرحمن، المسلمون في العالم اليوم، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٥١. و للمزيد أنظر سميث، دنيس، اندونيسيا، ترجمة حسن محمود، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٥٣.
- ٢- بولو، ماركو، رحلات ماركو بولو، ترجمة عبد العزيز جاويد، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٨٤، ٢٨.
- ٣- علي، محمد محمد، انتشار الإسلام، مقالة في الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، م١، السعودية، ١٩٩٢، ص ٢٩٣.
- ٤- مخول، قيسر أديب، الإسلام في الشرق الأوسط، ترجمة نبيل صبحي، بيروت، ١٩٦٦، ص ٥٣.
- *- الملايو، هي دولة ماليزيا اليوم. انظر، العدوي، إبراهيم أحمد، تاريخ العالم الإسلامي، ج ١، ص ٣٤٦.
- *- الكولمي، نسبة إلى ميناء كولام بالهند. انظر، المقرئ، السلوك، ج ٢، ص ١٣٢-١٣٣.
- *- جزر البهار أو ملوكس، أو جزر الملوك، تقع باندونيسيا وتتألف من مقاطعتين: مالكو الشمالية ومالكو الجنوبية، وهي غرب المحيط الهادي. انظر، الموسوعة الحرة، جزر الملوك، ص ٤-٥.
- *- لاداخ، أو تبت الهند الصغيرة، والتي تعد من بين أعلى الهضاب المأهولة بالسكان في العالم، تقع على ارتفاع ٣٠٠٠ م فوق سطح البحر، تبعد أكثر من ٦٠٠ كم عن شمال نيودلهي في ولاية جامو كشمير بالهند. انظر، لاداخ أرض القمر، مقالة في جريدة الاتحاد الأمارتية، ٢٠٠٦، ص ١، ٢.

أما بلاد السند (باكستان)، فقد كان لتجار الكارم دورهم الكبير في نشر الإسلام والثقافة العربية فيها، بعد دور الفرق الدينية التي عملت على نشر الإسلام هناك، فقد تحولت أسرة Sammas التي حكمت بلاد السند (٧٥٢-٩٢٨ هـ / ١٣٥١-١٥٢١ م)، إلى الإسلام على يد تجار الكارم الذين بفضل جهودهم المتضافرة أصبحت هذه البلاد إسلامية خالصة، كذلك كان لتجار الكارم دور في نشر الإسلام بين المغول، فقد كان تجار الكارم يدخلون بلاط الإيلخانات حاملين معهم الكثير من الهدايا الفاخرة من حلي وجواهر وعطور وملابس حريرية، كما قاموا بتشييد المساجد والخانقاعات، فكان تأثيرهم كبير على البلاط المغولي، مما ساعد على نشر الإسلام بينهم . فعندما التقى الإيلخان بركة بن جوجي بن جنكيز خان ملك مغول القفجاق * الذي اعتلى العرش في سنة (٦٥٤ هـ / ١٢٥٦ م)، ببعض تجار الكارم القادمين من بخارى، شرحوا له تعاليم الإسلام، وانتهى الأمر بإسلامه وذلك أثناء وجوده في بلاد ما وراء النهر قبل اعتلائه عرش البلاد.(١)

وخلاصة القول، أن تجار الكارم ساهموا في انتشار الإسلام في إفريقيا وآسيا والهند حتى جنوب الصين وفي كل مكان وصلت إليه تجارتهم نقلوا إليه إسلامهم وثقافتهم وأفكارهم العربية الأصيلة وتركوا بصمة واضحة في حياة الشعوب التي تعاملوا معها، وقد روى أرنولد توماس: "إن المسلمين لم يأتوا كغزاة، استخدموا السيف لتحويل الناس إلى الإسلام وإنما جاءوا ببساطة تجاراً وظفوا كل ذكائهم وحضارتهم في خدمة دينهم لا لزيادة جاههم ونفوذهم أو تكديس ثروة شخصية لأنفسهم".(٢)

ب- الدور الثقافي والمعماري لتجار الكارم:

لم يكن دور تجار الكارم في الحياة الثقافية وفي البناء والعمران، أقل من دورهم في المجال الاقتصادي فالتاجر الكارمي تاجر مسلم، يخدم الإسلام والمسلمين بنشاطه التجاري والمالي، ويبدل من ماله الكثير في سبيل الثقافة الإسلامية، وينهل من علوم الإسلام وثقافته وينشرها في أصقاع المعمورة ما وسعه الجهد لذلك فإن جهودهم في مجال الثقافة جديرة بأن يسجلها التاريخ لهم . فتروي كتب التراجم أن بعض تجار الكارم اشتغلوا بتدريس علم الحديث والفقه والإفتاء وعلم التفسير وعلم العروض في مدن قوص والقاهرة والإسكندرية ودمشق وحلب وطرابلس.(٣)

١- عبد الحليم، رجب محمد، ظهور الإسلام وانتشاره، مقال بالموسوعة الجغرافية، م ١، ص ١٠٩.

٢- توماس، أرنولد، الدعوة إلى الإسلام، ص ٢٩١-٢٩٢.

٣- أبو مخرمة، تاريخ ثغر عدن، ص ٥٢، ابن تغري بردي، المنهل الصافي، ج ١، ص ٣٢٠، الدليل الشافي، ج ١، ص ٥٠٤،

ج ٢، ص ٨١٩، ابن كثير، البداية والنهاية في التاريخ، ج ١٤، ص ١٥٦٦، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٤٠٥،

ابن حبيب الحلبي، بدر الدين، درة الأسلاك في دولة الأتراك، مخطوط بدار الكتب، القاهرة، ج ٢، ورقة ١٠٠ أ.

*- بلاد القفجاق، تشمل كل الدول الواقعة في جنوب روسيا وغرب آسيا وسيبيريا، وعرف المغول هذه البلاد بمغول القبييلة الذهبية . أنظر ، القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ٣٠٦.

كما وتروي بعض المصادر أن كثيراً من تجار الكارم حفظوا القرآن إلى جانب الكثير من الكتب القيمة في ذلك العصر مثل كتاب الحاوي والتنبيه والموطأ، كما حفظ بعضهم الشعر والنثر، وكان لهم بعض الدواوين في المدائح النبوية. (١) وبرع بعض تجار الكارم في كثير من العلوم، حيث كان لهم مشاركة في النحو والتاريخ والأدب والحساب والمقابلة والمنطق وعلم والبلاغة وعلم الجبر والبيان (٢) كذلك درس بعض تجار الكارم الطب والكيمياء وعلم الفلك والنجوم، ولعل أهم ما قصدوا إليه من تعلم الكيمياء والاشتغال بها هو تحويل المعادن إلى ذهب وهو عمل تجاري في آخر الأمر (٣) كذلك كان بعضهم يجيد النسخ بالخط الحسن والكتابة الجيدة للأوراق وكان لديه خبرة بخطوط العلماء ومنهم من كان حريصاً على اقتناء الكتب النفيسة وبعضهم كان يتاجر فيها (٤) وكان بعضهم يحرص على عقد حلقات العلم للطلبة والتجار والفلاسفة لمناقشة الطلبة والرد على الفلاسفة ومعارضة القصاصد. (٥) ومنهم من وازب على حضور مجالس العلماء والسلطين. (٦) كذلك كان بعضهم يعير الكتب ويكثر العطاء للشعراء والفقهاء حرصاً منه على نشر العلم. (٧) ومن بين تجار الكارم من خطب بجامع الخلفية الحاكم بأمر الله والجامع الأزهر بالقاهرة. (٨) كذلك كان لتجار الكارم دور في مجال العمران والبناء فقد شيّدوا بعض المنشآت التجارية والعلمية والمدارس الدينية والربط والخانقاوات، بالإضافة إلى القصور التي عاشوا فيها، كما كان لهم دور واضح في مجال الإصلاح والترميم. وسيتعرض البحث هنا لأهم المنشآت العلمية التي قام تجار الكارم بتشبيدها لتكون حسنة من حسناتهم في مجال النهوض بالعلوم الدينية وغيرها، وعلى رأس هذه المنشآت تأتي المدارس تروي المصادر التي ترجمت لتجار الكارم أن بعضهم قام بإنشاء المدارس التي اندرست جميعاً، مثل تاج الدين الرهابي الذي أوقف مدرسة بمصر لتدريس الحديث. (٩) كما أوقف كل من عبد العزيز الكولمي ومحمد بن الكويك مدرسة بالإسكندرية (١٠)، كما أوقف عبد اللطيف الاسكندراني مدرسة ثالثة بالمدينة نفسها. (١١)

-
- ١- المقرئزي، السلوك، ج٤، ص٧٠٢، الخزرجي، العقود للؤلؤة، ج١، ص٣١٦-٣١٧.
 - ٢- السخاوي، الضوء اللامع، ج١، ص٣٢٨-٣٢٩. المقرئزي، المصدر السالف، ج٤، ص٧٠٢.
 - ٣- السخاوي، المصدر السالف، ج٦، ص٢٩، ج٨، ص١٢١.
 - ٤- المقرئزي، المصدر السالف، ج٤، ص٧٠٢. ابن تغري بردي، الدليل الشافي، ج٢، ص٥٨٣-٥٨٤.
 - ٥- ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج٣، ص٦٨-٦٩. السخاوي، المصدر السالف، ج٣، ص١٠١، ج٤، ص١١٦.
 - ٦- السخاوي، المصدر السالف، ج٩، ص١٧٠.
 - ٧- ابن تغري بردي، المصدر السالف، ج٢، ص٨١٩.
 - ٨- السخاوي، المصدر السالف، ج٥، ص٥٦، ج٧، ص٢٠٤.
 - ٩- ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٤، ص١٥٦. وانظر، ابن حجر العسقلاني، المصدر السالف، ج٣، ص١٨٦.
 - ١٠- المقرئزي، المصدر السالف، ج٢، ص١٣٢-١٣٣.
 - ١١- ابن حبيب الحلبي، درة الأسلاك، ج١، ورقة ١٠٠.

ويذكر ابن شاهين: " أن التاجر عبد اللطيف بن رشيد التكريتي عمر بالإسكندرية أيضا مدرسة وجعلها مسجدا ودارا للحديث، أنفق عليها من ماله حرصاً منه على تدريس العلوم الدينية وخاصة علم الحديث ". (١) وهذا نص تأسيسها " بسم الله الرحمن الرحيم " وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا " أوقف هذا المسجد المبارك ودار الحديث، العبد الراجي رحمة ربه عبد اللطيف بن رشيد التكريتي لتلاوة الكتاب العزيز وقراءة الأحاديث النبوية وطلب العلم الشريف على مذهب الإمام ابن عبد الله محمد إدريس الشافعي رحمة الله عليه في المحرم سنة ثمان وسبعين وستمائة هـ / مايو ١٢٧٩م، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه " (٢) ولم يصل منها سوى نص تأسيس هذه المدرسة. وقد ذكر كل من ابن تغري بردي والسخاوي، أن التاجر علي بن عز الدين بن عبد العزيز الخروبي، أوقف مدرسة بالفسطاط لدراسة علوم الدين. (٣) وبالرجوع إلى المقرئزي، تبين أن هذه المدرسة هي المدرسة الخروبية نفسها التي أنشأها جده بدر الدين محمد بن علي الخروبي والتي ذكرها المقرئزي: " أن حفيده علي بن عز الدين عبد العزيز الذي أعاد تجديدها". (٤)

كذلك أنشأ التاجر الكارمي محمد بن صلاح الدين الخروبي المدرسة الخروبية التي جاء على ذكرها المقرئزي قائلا: " هذه المدرسة بخط الشوق قبلي دار النحاس من ظاهر مدينة مصر أنشأها عز الدين محمد بن صلاح الدين أحمد بن محمد بن علي الخروبي وهي أكبر من مدرسة عمه بدر الدين، إلا أنه مات سنة (٧٧٦ هـ / ١٣٧٤م)، قبل استيفاء ما أردا أن يجعل فيها، فليس بها مدرس ولا طلبة" وقد ذكر علي مبارك في كتابه الخطط التوفيقية: "أن الباقي من المدرسة هو ضريح سيدي شاهين المغربي الكائن على يسرة السالك في طريق مصر القديمة". (٥). كذلك أنشأ التاجر محمد بن صلاح الدين أحمد بن علي تاج الدين الخروبي ، المدرسة الخروبية والتي ذكرها المقرئزي قائلا : " أنشأها تاج الدين محمد بن صلاح الدين أحمد بن محمد بن علي الخروبي، كما أنشأ بيتا كبيرا مقابل بيت أخيه عز الدين علي شاطئ النيل وجعل فيه هذه المدرسة وهي ألطف من مدرسة أخيه وبجوارها سبيل ومكتبة ، ووقف عليها أوقافا وجعل بها مدرس للحديث فقط، ومات بمكة في آخر شهر المحرم سنة خمس وثمانين وسبعمائة هـ/ مارس ١٣٨٣م. وهذا يعني أن عائلة الخروبي كانت قد أنشأت في مصر زمن الدولة المملوكية ثلاث مدارس لتعليم علوم الدين تحمل اسم الخروبية. (٦)

١- ابن شاهين الظاهري ، زبدة كشف الممالك ، ص ٤١ .

٢- زغلول، سعد، تاريخ الإسكندرية ، ص ٣٠٩ .

٣- بن تغري بردي ، الدليل الشافي، ج ١ ، ص ٤٦٠ . وانظر، السخاوي، الضوء اللامع، ج ٥، ص ٢٤٠ .

٤- المقرئزي، الخطط، ج ٢ ، ص ٣٣٦٩ .

٥- مبارك، علي، الخطط التوفيقية، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٨٨١، ج ٦، ص ١٥ .

٦- المقرئزي، المصدر السالف، ج ٢، ص ٣٦٩ .

كذلك انشأ التاجر الكارمي إبراهيم بن عمر المحلي، مدرسة المحلي ، وجاء على ذكرها المقرئ حين قال: "هذه المدرسة على شاطئ النيل داخل صناعة التمر ظاهر مدينة مصر، أنشأها رئيس التجار برهان الدين بن عمر المحلي ابن بنت العلامة محمد بن اللبان والذي ينتهي نسبه إلى طلحة بن عبد الله أحد العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم جميعاً، وقد جعل هذه المدرسة بجوار داره".* (١) واستغرق بنائها مدة سبع سنوات و قد أنفق على بنائها ما يزيد على الخمسين ألف دينار وجعل بجوارها مكتبةً وسبيلاً، ولم يجعل عليها مدرساً ولم يكن فيها طلبة، بسبب وفاته سنة (٨٠٦هـ/١٤٣٠م)، وأخذ ماله من قبل للسلطان الناصر فرج برقوق (٢) ما يدفعنا إلى الاعتقاد أن عدم استمرار الوقف على المدرسة وتعطيل الدراسة بها يعود إلى ما أخذه السلطان فرج من ثروة التاجر الكارمي برهان الدين ، الذي كان قد أنشأ هذه المدرسة خدمة للثقافة وطلاب العلم آنذاك. (٣) كذلك قام التاجر الكارمي ابن راحة ببناء مدرسة بدمشق حملت اسمه وهي المدرسة الرواحية*. (٤) كذلك اهتم تجار الكارم بتشييد الخانقوات والتي كان من أهمها خانقاه المؤيد شيخ المعروفة بالخانقاه الخروبية ، والتي قال عنها المقرئ : " هذه الخانقاه بساحل الجيزة، كانت منظره من أعظم الدور وأحسنها ، أنشأها زكي الدين أبو بكر بن علي الخروبي كبير تجار الكارم ، ثم توارثها من بعده أولاد الخروبي، ولم تنزل لهم إلى أن نزلها السلطان المؤيد شيخ في سنة اثنتين و عشر وثمانمائة هـ/ ١٤١٩م" (٥) وأقام بها وأقتضى رأيه أن يجعلها خانقاه فاستدعى ابن الخروبي ليشتريها منه فيتبرع بما يخصه منها ، فقدم إلى الأمير سيف الدين أبي بكر بن المسروق الاستادار بجعلها خانقاه، فأخذ الأمير أبو بكر في عملها حتى كملت في آخر السنة واستقر في مشيختها شمس الدين محمد بن المكتبي الدمشقي الحنبلي وخلع عليه يوم السبت سنة ٨٢٣هـ/ ١٤٢٠م. (٦) كما ذكر السخاوي أن التاجر محمد ابن مزلق أنشأ خانقاه وأوقفها، والتاجر الكارمي إبراهيم بن عليبة أنشأ جامعاً بالقاهرة. (٧)

١- هذه الدار "دار التمر"، التي ذكرها المقرئ بمدينة مصر من خارجها وتعرف اليوم بدار صناعة التمر، وقد وقفها

القاضي عبد الرحيم بن علي البيساني على فكاك الأسرى المسلمين ببلاد الفرنجة. انظر، المقرئ ، الخطط ، ج ٢، ص ٣٦٨

٢- محمد محمد أمين ، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ، القاهرة ، د.ت ، ص ٢٤٠ .

٣- المقرئ ، المصدر السالف، ج ٢، ص ٤٢٦-٤٢٧ .

٤- النعيمي، عبد القادر، الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق جعفر الحسيني، دمشق، ج ١، ١٩٤٨، ص ١٩٩ .

٥- المقرئ، المصدر السالف، ج ٢، ص ٤٢٦-٤٢٧ .

٦- أمين، محمد محمد، فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٨٠،

٧- السخاوي، الضوء اللامع، ج ٨، ص ٤١، ج ١١، ص ٧٣ .

*- المدرسة الرواحية، قال ابن كثير في من مات سنة ثلاث وعشرين وستمائة، واقف هذه المدرسة بدمشق أبو القاسم هبة الله بن محمد المعروف بابن راحة كان أحد التجار ذوي الثروة والمال، وقد ابتنى المدرسة الرواحية داخل باب الفراديس شرقي مسجد ابن عروة بالجامع الكبير بدمشق ووقفها على المذهب الشافعي، وفوض تدريسها إلى الشيخ تقي الدين بن صلاح الشهرزوري، انظر، النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس، ج ١، ص ١٩٩ .

وقد شيد تجار الكارم بعض القصور والدور التي لا تقل في الفخامة عن قصور الأمراء والحكام، إذ يروي النويري: أن قصور تجار الكارم كانت تقع على الطريق المؤدي إلى البحر، وقد تميزت هذه القصور بالحصانة والمتانة حيث امتنعت عن القبارصة عند نزولهم الإسكندرية في سنة (٧٦٧هـ/١٣٦٥م)، ثر الحملة الصليبية المعروفة بحملة القبارصة على الإسكندرية والتي سيتم الحديث عنها في الفصل السادس من الأطروحة بالتفصيل باعتبارها أحد أسباب انهيار تجارة الكارم في مصر. ولذا سلمت من أعمال النهب والتخريب. (١) كما تروي المصادر أن " برهان الدين المحلي بنا بظاهر مصر على شاطئ النيل داخل قاعة الفاضل بالقاهرة، قصرًا يعرف بدار المحلي، فكان في غاية الحسن والروعة واشتمل على ثلاث قاعات مصطفة وعدة غرف وأروقة، والكل مفروش بالرخام الملون والزخرفة العالية الإتقان وكان أعجوبة الدهر في الإتقان المعماري وكثرة الزخارف والرخام، وقيل أن ما أنفقه في بناء هذا القصر قد بلغ خمسين ألف مثقال ذهباً، حيث أن قاعاته زينت بالرخام المثلث وجاءت زخرفته بمختلف النقوش والألوان. ومبلغ خمسين ألف مثقال ذهباً هو الرقم الذي ورد في معظم المصادر التاريخية العائدة للحقبة المملوكية، عن تكاليف بناء بعض عمائر العصر المعروفة مثل مسجد السلطان المؤيد شيخ، وقد احترق هذا القصر في سنة ٨٣٦هـ/١٤٣٢م. (٢)

كما شيد التاجر الكارمي محمد بن سلام السكندري، داراً جلييلة بجزيرة الفيل، استأجرها القاضي ناصر الدين البارزي وأضاف إليها مباني عظيمة وصارت دار ملكية، أقام بها السلطان المؤيد شيخ ثم عادت الدار إلى أصحابها (٣) كذلك شيد التاجر الكارمي عبد الرحمن بن سويد الرباط التكريتي بدمشق غربي الرباط الناصري على سفح جبل قاسيون. (٤)

أما في مجال الإصلاح والترميم، فتروي المصادر أن التاجر عمر بن علي المحلي جدد جامع عمرو بن العاص، عندما تداعى إلى السقوط حتى عاد تقريباً كما كان عليه". (٥) كما كان للتاجر الكارمي محمد بن علي بن مزلق مآثر في تعمير وإصلاح طريق الشام وبناء عدد من الخانات عليها وأوصى بماله بعد وفاته لتعمير المدينة المنورة. (٦) وهكذا كان لتجار الكارم مآثر وأيادٍ بيض على المجتمعات التي عاشوا فيها لما كانوا يتمتعون به من أخلاقٍ حميدة وكرم واضح.

-
- ١- النويري السكندري، الإلمام بالأعلام والأمور المقضية، رقم ١٢٣، ٢٨١.
 - ٢- المقرئزي، الخطط، ج ٢، ص ٣٧٨-٣٦٩. وانظر، ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج ٢، ص ٢٩٠.
 - ٣- السخاوي، الضوء اللامع، ج ٩، ص ٨٣.
 - ٤- النعيمي، عبد القادر، الدارس في تاريخ المدارس، ص ١٩٣.
 - ٥- المقرئزي، المصدر السالف، ج ٢، ص ٩٧.
 - ٦- السخاوي، المصدر السالف، ج ٨، ص ٧٣.

٤- المعاملات المالية لتجار الكارم:

لقد كان نشاط التاجر الكارمي سواءً في مصر أو غيرها من دول آسيا وإفريقيا أو في البحر الأحمر والمحيط الهندي مفخرةً لتاريخ التجارة جهاداً واجتهاداً ، حيث شق التاجر الكارمي طريقه في عصر يلهبه الحماس الديني ويضعفه جشع السلطات في استخلاص الرسوم الجمركية وتهدهه أخطار التنقل البري والبحري و مخاطر الطبيعة والإنسان، وجاهر التاجر الكارمي وسيطر على البحر الأحمر ودعم نشاطه في المحيط الهندي، ووصل إلى الصين كما التقى في موانئ مصر على المتوسط مع التاجر الأوروبي ، وتوغل في أفريقيا فوصل إلى بلاد التكرور وجعلها مجالاً مفتوحاً للنشاط التجاري لسلع الكارم، وإن ظلت أهم نقط ارتكازه في البحر الأحمر، ولقد كافح التاجر الكارمي في سبيل تنظيم العلاقات التجارية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، كما تصدى لخطر القراصنة، فكون القوافل وسلح السفن، كما وتصدى أيضاً للأهوال الملاحية في البحر الأحمر فضلاً عن تحديه لمشاق الطريق الصحراوي في عيذاب وصحراء سيناء (١)

وبفضل هذه الجهود التجارية والمكانة المالية الرفيعة التي وصلوا إليها أمكننا التعرف على نظامهم وأسلوب تعاملهم التجاري، والذي كان أهمهم نظام دفاتر الحسابات، مما جعل القضاء الإسلامي يعتبر هذه الدفاتر المالية حججاً على أصحابها من تجار وصيارفة وسماسرة. (٢) وهكذا تكونت على يد التاجر الكارمي القوة الموجهة في الطبقة الوسطى التي تحكمت في تجارة الشرق المارة في البحر الأحمر ومصر. ومن هنا فضل التاجر الكارمي إتباع نظام المشاركة في التجارة والدخول في مشاركات تجارية، كنوع من الحماية وتقادي الأخطار مما يزيد فرصة المتاجرة والربح ويشارك التجار معا في تمويل التجارة برؤوس أموالهم، كما يشتركون في الإدارة والسفر والإقامة، ويتحمل كل شريك نصيبه في الربح والخسارة مثل باقي الشركاء. (٣)

لهذا فقد عرف تجار الكارم مبدأ المشاركة لأكثر من واحد في التجارة، وقد عرف الشركاء باسم " المضاربين " والمضاربة أو المقايضة أو القراضة – كانت نوع من أنواع الشراكات. وفيها يدفع الشخص مالاً لآخر ليتاجر فيه ، ويتضمن عقد الشراكة .أيضاً على أن يكون الربح بينهما حسب العقد ، والخسارة تكون على صاحب رأس المال ، وقد يكون الربح النصف أو الثلث أو الربع للتاجر ويعتبر رأس المال هنا أمانة لدى التاجر الذي هو في الوقت نفسه وكيل صاحب المال. (٤)

١- ابن خلدون، العبر، ج٧، ص٤٥. وأنظر، صبحي، لبيب، التجارة الكارمية، ص٢٨.

٢- ابن الشحنة، أبو الفضل محمد، كتاب لسان الحكام في معرفة الأحكام، الإسكندرية، ١٢٩٩هـ، ص٧٦.

٣- عباس، فوزي حامد، الحياة الاقتصادية في مصر العليا، ص١٤٢.

وعقد الوكالة بينهما غير ملزم فيستطيع أحدهما أن ينسحب من الشراكة بعد حصوله على حقوقه. وأحياناً كان العقد ينص على أن يكون الربح أو الخسارة كلها لصاحب رأس المال، وكيل هنا ليس سوى أجير بالراتب أو بالعمولة، وقد ظل هذا النظام معمولاً به حتى انهيار التجارة الكارمية.^(١) ولم تكن العمليات التجارية بالشراكات والعقود مقصورة على تجار الكارم فيما بينهم، بل شملت كذلك تجار الكارم والتجار الأجانب، بل أن تجار الكارم أنفسهم كانوا في وضعهم التجاري أحياناً وكلاء لشراكات ووكلاء بالعمولة والمشاركة بالأرباح ومن أمثلة هذا عقد شراكة بين تاجر كارمي وتاجر أجنبي ونص العقد على أن يكون ثلاثة أرباع الربح للتاجر الكارمي والربع للتاجر الأجنبي وتشغيل المال للأجنبي وصاحب رأس المال كان التاجر الكارمي، ويتوضح أمر هذه الشراكة من نص حفظه المقريري وابن حجر العسقلاني عن شراكة أو مقايضة، بين تاجر كارمي وتاجر أجنبي وكان رأس مالها ما قدمه التاجر الكارمي من مال وقدر بحوالي عشرين ألف دينار، أما تشغيل المبلغ فيقوم به التاجر الأجنبي، وإن دلت رواية المقريري وابن حجر العسقلاني على شيء فإنها تدل على أن تلك الشراكة كان رأس مالها قد استخدم في عملية مقايضة تمت بين التاجر الكارمي والتاجر الأجنبي والسلطان الذي كان مديناً بمبلغ ستة عشر ألف دينار لذلك التاجر الأجنبي الذي كان بدوره مديناً للتاجر الكارمي بمبلغ عشرين ألف دينار، ثم دفع التاجر الأجنبي أربعة آلاف دينار، وأحيل التاجر الكارمي على السلطان ليسترد باقي رأس ماله فيما بعد وهو ستة عشر ألف دينار، ولا يسعنا هنا إلا إيراد هذا النص كما ورد عند المقريري وابن حجر : " كان السلطان الملك الناصر محمد عليه لبعض الفرنج مبلغ قيمته ستة عشر ألف دينار ثمن أشياء ابتاعها منهم ولم يكن عنده حاصل فأرسل وزيره كريم الدين إلى تجار الكارم ليقترض منهم فحضرُوا إلى بابهِ فتفاوضوا مع الفرنج الذين يطالبون بالمال، فاتفق أنهم كان لهم قبل الفرنج بقية من بضائع قدر عشرين ألف دينار فطالبوهم فوعدوهم أن يعطوهم المبلغ الذي عند كريم الدين (أعني السلطان الناصر) فأحضرهم وأحال للكارمية بالمبلغ وكتب لهم به إسهاداً وألزم الفرنج بتكملة باقي ما عليهم للكارمية فانصرف الكل شاكرين وبلغ الناصر أنه أي كريم الدين أوفاهم".^(٢) كما وعرف تجار الكارم نوعاً آخر من الشراكات التجارية، كان يضم أعضاء الأسرة الواحدة الراغبين في الاشتراك برؤوس أموالهم في التجارة، كما ضمت في بعض الأحيان كل من له علاقة بالأسرة عن طريق النسب والزواج، ثم ضم بعد ذلك أغراباً عن الأسرة. وينقسم أعضاء هذا النوع من الشراكة إلى قسمين قسم يشترك أعضائه برؤوس أموالهم، والقسم الثاني يشترك أعضائه بجهودهم أي الفئة العاملة، وينص في العقد بأن يكون ربع الربح للعاملين وثلاثة أرباع الربح لأصحاب رؤوس الأموال. هذا النوع الذي تحدث عنه المقريري وتطور مع مرور الوقت إلى أن أصبح بإمكان الشريك العامل إبقاء نصيبه من الربح ليتجمد فيصير مبلغاً ضخماً لرأس المال فيصبح حينئذ مشتركاً في الشراكة برأس مال وتصير له وظيفتان وربحان^(٣)

1- GOITEN, STUDIES IN ISLAMIC HISTORY, PP341.

٢- الجزيري، تاريخ الفقه على المذاهب الأربعة، القاهرة، ١٩٣٥، ج ١، ص ٤٣ .

٣- المقريري، السلوك، ج ١، ص ١٠٣-١٠٤ . وانظر، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ١، ص ٤٣٠، ج ٢، ص ٤٠٤، ١٠٤.

ويستطيع أصحاب رؤوس الأموال من تجار الكارم أن يشتركوا في عدة شراكات وأن يوزعوا أموالهم على هذه الشراكات لأنه في اعتقادهم أن وضع رأس المال كله في صفقة واحدة - قد يعرضهم لضياع أموالهم إذا ما أصيبت السفينة بكارثة ما. ولذا نرى التاجر الكارمي يوزع رأس ماله على عدة صفقات لضمان عدم الخسارة، كما وحرص تجار الكارم على إرسال سفنهم ضمن أسطول واحد وفي حراسة واحدة ليسهل الدفاع عنها ضد القراصنة، وكان تجار الكارم يتفقون على المنافع والفوائد وكان لهم مقاييس ونظم لضمان حقوق الأفراد، مما ساعد على تطورهم.(١) هذه العمليات التجارية بين هؤلاء التجار تدل على مساهمة التاجر الكارمي في تطور تجارة الكارم بل هي شاهد إثبات على مدى ما وصلت إليه الثقة والأمانة في التجارة بين تجار الكارم والتجار الأجانب، حيث بلغت مكانة مرموقة، ومن الواضح أن التعاون بين تجار الكارم كان أقل حدة مما كان بين التجار الأجانب في أواخر العصور الوسطى.(٢)

ولما كان الشرق هو رائد التجارة منذ العصور الوسطى المبكرة، فإنه يمكن أن يقال أن التاجر الكارمي هو الذي مهد للأحداث التطور الذي شمل النظم والقوانين التجارية التي سادت العالم منذ انتهاء العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة.(٣) بل وأكثر من ذلك فقد عرف التاجر الكارمي نظام إبرام عقود التأمين للدفاع عن نفسه وتجارته.(٤) ولقد ساهم التاجر الكارمي أيضاً في تطوير عمليات المصارف التي عملت بدورها على تسهيل التعامل المالي والتجاري النقدي وغير النقدي بالسندات وخطابات الاعتماد بالصكوك، والاستبدال النقدي.(٥)

فلقد أسهموا في الوظيفة المصرفية بنشاط وافر فكانوا يستبدلون العملات ويتاجرون بالنقد والأجل ويتقبلون الودائع وصكوك الدفع ويتساهلون في منح القروض للعملاء، وإذا ما دققنا في البحث عن الأسباب وراء مشاركة تجار الكارم في هذه الأعمال المصرفية، وعن الأسباب الكامنة وراء هذه المساعدات لوجدنا أن تدفق الأموال وبشكل كبير على تجار الكارم نتيجة نشاطهم التجاري أدى إلى ظهور الحاجة إلى إيجاد وسائل لنقل هذه الأموال من بلد إلى آخر وإيجاد أماكن لحفظها وتداولها وصرفها وقت الحاجة مما أدى إلى ظهور النظام المصرفي الذي بدأ بيوتات مالية ثم وبتوافق التجار فيما بينهم تكونت المصارف، وتمكنوا من توسيع عمليات الصيرفة وقبول الودائع من التجار.(٦)

١- أشتور، التاريخ الاقتصادي، ص ١٣٠.

٢- جواتين، دراسات في التاريخ الإسلامي، ص ٢٩٠.

٣- يعقوب، جورج، أثر الشرق في الغرب، ترجمة فؤاد حسين علي، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٥٢. وأنظر، عاشور، سعيد عبد الفتاح، المدنية الإسلامية وأثرها في الحضارة الأوروبية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٢٧.

٤- زكي، نعيم، طرق التجارة، ص ٢٦٠.

٥- الصكوك، الصك: كلمة عربية من أصل فارسي أخذها الأوروبيون عن العرب فأصبحت في الإنكليزية باسم CHECK. فهمي، عبد الرحمن، النقود العربية، ماضيها وحاضرها، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٨٣.

٦- لبيب، صبحي، التجارة الكارمية، ص ٣٨.

ثم أخذت الصيارفة في التوسع حتى شملت تحويل النقود بطريق الصكوك، وكانت هذه الطريقة نافعة في تسهيل وتطوير العمل التجاري، وقام التاجر الكارمي بتعبير النقود من حيث جودتها ووزنها، كما قام بتحويل النقود أو صرفها لأغراض تجارية، ولم يكن سعر التحويل يعتمد على النقود وحدها بل على حالة السوق التجارية وعلى سعر الذهب والفضة، وتزايدت أعمال الصيارفة نتيجة لانتشار الأعمال التجارية. فأخذ تجار الكارم يقدمون القروض ويقبلون الودائع ويتوسطون بين الناس، ودار ضرب النقود مقابل حصولهم على نسبة معينة، وكان التعامل المالي يجري على يد الصيارفة الكارمية.^(١) فيعطي الناس المال للصراف، ويحصلون على صك بما دفعوه، وكلما اشتروا بضائع سدد ثمنها بهذه الصكوك محولة على الصراف، (٢) وقد اعتبرت هذه الصكوك وسجلات الحسابات حجاً على أصحابها من تجار وصيارفة لا تقبل النقض في القضاء الإسلامي.^(٣)

ولقد ساد أيضاً في هذه الحقبة التعامل بالسندات المالية، بعد أن بدا للناس أنها أفضل الوسائل لحماية أموالهم، لأنهم كانوا يخشون في كثير من الأحيان مصادرات الولاة لأموالهم، تلك المصادرات التي انتشرت في مصر المملوكية لحاجة السلاطين إلى الأموال، فعمد الناس إلى إيداع أموالهم عند كبار تجار الكارم للمتاجرة بها، وهؤلاء التجار هم في نفس الوقت القائمون بالعمليات المصرفية، ولهم مبان خاصة بهم هي المصارف، وكان الصيارفة يسكون دفاتر خاصة بالحسابات الرسمية للدولة وغير الرسمية للعملاء.^(٤) كذلك تعامل تجار الكارم "بالسندات المالية المحولة للغير"، التي تزامن ظهورها مع زيادة النشاط التجاري، وهذا النوع من السندات قد تكون مؤجلة الدفع ولكن ترد دفعة واحدة. وقد تكون مقسطة وردها على أقساط كان يتطلب استخدام الصكوك المصرفية المعروفة باسم "السفنتجات"، وهذه الطريقة المالية بالإضافة إلى صفتها المصرفية كانت تعد أضمن طريقة لحفظ المال من الضياع أو المصادرة،^(٥) وقد استخدم تجار الكارم هذه الوسيلة في المعاملات المالية والتجارية ليس في مصر فقط، بل توسعت دائرة نشاطهم التجاري وعرفوا التعامل بالنقد وعقد القروض في كل من مصر واليمن وبلاد التكرور. وقد استلزمت عملياتهم التجارية والمالية هذه إيجاد مصرف عام لهم، وجرت العادة أن تقوم مصارف الكارم بمنح القروض للسلاطين والأمراء لقاء خطابات الضمان، كما كانت هذه المصارف تقوم بضمان عمليات المقارضة بين تجار الكارم والتجار الأجانب.^(٦)

١- لبيب، صبحي، التجارة الكارمية، ص ٢٨.

٢- فهمي، عبد الرحمن، النقود العربية، ص ٨٣.

٣- ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج ٢، ص ١٣٢. وأنظر، ظاظا، حسن، عاشور، السيد، اليهود ليسوا تجارا بالمنشأة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٣.

٤- ابن حجر العسقلاني، المصدر السالف، ج ٢، ص ١٣٢.

٥- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ٢٧١-٢٧٢. وأنظر، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج ٤، ص ٤٠٥.

٦- المقرئزي، السلوك، ج ٢، ص ١٠٣-١٠٤.

*- السفنتجات، يكتبها المصرفي، وتختص بالدفع المؤجل، وهي التي تعرف الآن باسم SHUK ومنها كلمة SHEQUES شيكات.

وعرف تجار الكارم كذلك عمليات التمويل التجاري بالسندات المالية " المؤجلة الدفع " على آجال طويلة أو قصيرة ، ويبدو أن تجار الكارم لجئوا إلى هذه العمليات لإمكان استغلال جزء كبير من رؤوس أموالهم في التجارة، وكان التسديد يتم أحياناً بعد البيع ، حيث يرد التاجر أصل المال وربحه بعد البيع (١) كما وعرف تجار الكارم نظام مصارف الودائع للتسليف على ودائع عينية ، وكانوا يلجأون إليه إذا احتاجوا إلى أموال إضافية لتجارتهم.(٢)

وببساطة يمكن القول، أن تجار الكارم كانوا هم أرباب المال والأعمال المصرفية في الشرق في العصور الوسطى وإنهم واضعو أصول تأسيس المصارف والأعمال المصرفية الأوروبية الحديثة.

٥- مواسم تجارة الكارم:

أما بالنسبة لمواسم التجارة الكارمية، فقد فرضت الطبيعة نفسها على تجار الكارم في تحديد مواعيت البدء بالنشاط التجاري الكارمي بين الشرق والغرب ، فالبحر المتوسط لا يفتح للتجارة إلا مرتين في العام من أواسط نيسان إلى أواسط أيار، ومن أواسط تشرين الأول إلى أواسط تشرين الثاني (٣)، فكانت الرياح الموسمية عاملاً مهماً لتجار الكارم في الإبحار عند خروجهم من البحر الأحمر حتى دخولهم المحيط الهندي، كذلك عند عودتهم من المحيط الهندي ودخولهم ثانية البحر الأحمر (٤)

وكان لفيضان نهر النيل في شهر أيلول من كل عام دور كبير في نشاط تجارة الكارم ، حيث يسمح الفيضان بدفع السفن من القاهرة إلى الإسكندرية في فرع رشيد.(٥) وسوف نتتبع خط إبحار سفن الكارم من مراكز إنتاجها في جزر المحيط الهندي إلى البحر الأحمر ثم نهر النيل إلى البحر المتوسط حيث مراكز تصديرها إلى أوروبا ، وأثر الظروف الطبيعية في هذا الإبحار فإذا ما بدأنا بالمحيط الهندي فنلاحظ أن الملاحة فيه تقوم أساساً على نظام الرياح السائدة فيه والتي سهلت على تجار الكارم عبور هذا المكان من العالم ، ففي شهر كانون الأول من كل عام كانت تهب الرياح الموسمية الشتوية الشمالية الشرقية وتستمر في هبوبها في ثبات ملحوظ حتى نهاية شهر شباط . ومن شهر نيسان حتى أيلول كان يحدث العكس حيث كانت تهب الرياح الموسمية الصيفية الجنوبية والجنوبية الغربية . (٦)

١- ابن تغري بردي، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور، تحقيق وليم بوير، كاليفورنيا، ١٩٤٢، ص ٣٣٢.

٢- ابن تغري بردي، المصدر السالف، ص ٣٣٢.

٣- ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص ٢٠٨.

٤- سالم، السيد عبد العزيز، تاريخ البحرية المصرية، ص ١٩٨.

٥- صبرة، عفاف سيد محمد، علاقة البندقية بمصر والشام، ص ١٧.

٦- بوري، غداور، تاريخ الحضارات (القرون الوسطى)، ترجمة يوسف أسعد واعظ، بيروت، ج ٣، د.ت، ص ٢٤٢-٢٤٣.

وهكذا كانت الرياح الموسمية الشتوية تساعد في وصول سفن الكارم من سواحل الهند إلى عدن طوال فصل الشتاء، بينما تصلها السفن من سواحل أفريقيا طوال فصل الصيف. (١) فكانت عدن الميناء الرئيسي الذي تنهي عنده السفن العاملة في المحيط الهندي رحلاتها الموسمية الصيفية والشتوية فتفرغ حمولتها من البضائع الكارمية ، وتقفل عائدة بمنتجات الشرق الأدنى وأوروبا، أما البضائع الكارمية فتنتقل على سفن أخرى في البحر الأحمر. (٢)

حيث كانت سفن الكارم تخرج من عدن لتدخل البحر الأحمر مع بدء فصل الصيف ، وللملاحة في البحر الأحمر نظام خاص، فهي تخضع في جزئه الجنوبي لنظام الرياح الموسمية الشتوية وفي قسمه الشمالي للرياح المنتظمة الشمالية المستمرة طيلة أيام السنة. (٣)

هذه الأحوال الجوية كانت تعوق الملاحة الشراعية عن التقدم صعوداً في البحر الأحمر، ولذا كانت السفن الواصلة من الهند شتاءً تفرغ حمولتها في ميناء عدن لتحمل مرة أخرى على سفن أصغر حجماً لتدخل البحر الأحمر مع بداية فصل الصيف وتسير بالمجداف بالقرب من السواحل حتى يمكنها الإرساء في حالة هبوب الرياح الشديدة. (٤) وكانت سفن الهند الشراعية تبدأ رحلاتها في أواخر فصل الخريف وتدخل البحر الأحمر مباشرة لتنتهي رحلاتها الموسمية في ميناء جدة بدلاً من ميناء عدن وكان على هذه السفن أن تستفيد من خبرة الملاحين العرب (٥)، في البحر الأحمر فتصل جدة في فصل الشتاء وقبل حلول فصل الربيع ، ومن ثم إلى ميناء الطور وهناك كانت السفن المحملة ببضائع الكارم تسلك الطريق البري أي طريق القوافل إلى القسطنطينية . ثم تأخذ الطريق النهري إلى الإسكندرية في موسم فيضان النيل. (٦) وعلى هذا الأساس كانت الدول الأوروبية التجارية تنظم رحلات سفنها التجارية على ميناء البحر المتوسط ووقت عودتها وفق البرنامج الزمني لمواسم التجارة الكارمية في موانئ الشرق . وقد أطلق على هذه الرحلات التجارية الموسمية لقب رحلات المدة ، وكانت المدة تعني أيضاً أسطولاً أو قافلة من المراكب تسير معاً لتأمين الحماية المتبادلة بمواكبة أو عدم مواكبة السفن الحربية. (٧)

-
- ١- زيادة، نقولا، الرحالة العرب ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ١٨٣
 - ٢- المقرئزي، السلوك ، ج ٣، ص ٣٦٥.
 - ٣- القوصي، عطية، تجارة البحر الأحمر ، ص ١٢. وأنظر، صبرة، عفاف السيد، علاقة البندقية بمصر والشام، ص ١١٦-١١٧
 - ٤- صبرة، عفاف السيد، المرجع السالف، ص ١١٦.
 - ٥- متز، آدم، الحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٣٦٨.
 - ٦- الشيال، جمال الدين، تاريخ مدينة الإسكندرية، ص ٨٧.
 - ٧- زيتون، عادل سليمان، النشاط التجاري للمدن الإيطالية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط في القرنين الثالث والرابع عشر الميلاديين، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٦٧.

وكانت المدة لكل رحلة يعاد النظر فيها كل سنة بعد عودة المراكب من الشرق ، وكانت السلطات البندقية تتشدد في وجوب التقيد بمواعيد المدة بالاتفاق مع السلطات المملوكية ولا تسمح بتمديد إقامة المراكب في الثغور المملوكية عامة وثغر الإسكندرية بشكل خاص إلا عند اضطراب الأحوال الجوية التي كانت تمنع المراكب التجارية من الخروج من الميناء والإبحار في اليوم المحدد. ولما كانت بضائع الكارم ولاسيما الفلفل تنقل مرتين في السنة إلى موانئ مصر على البحر الأحمر، واحدة في شهر أيلول والثانية في شهر أيار، فقد عمدت البندقية إلى تنظيم رحلاتها الموسمية المعروفة بالمدة لتتواجد مراكبها التجارية مرتين في السنة في ميناء الإسكندرية لتحمل منها التوابل إلى أوروبا.(١) وإذا كانت العوامل الطبيعية والظروف الأحوال الجوية المتمثلة بالرياح الموسمية ، تعد من بمثابة العامل المباشر في تحديد مواسم تجارة الكارم كما سبق ، فإنه من الصعب أن ننكر أهمية العامل الديني المتمثل بموسم الحج والذي ساهم مساهمة كبيرة في تحديد مواسم تجارة الكارم ، فلقد كان موسم الحج يشكل فرصة كبيرة لتكتل متاجر الكارم في كل من جدة ومكة ، حيث كانت تصل أفواج الحجاج من مختلف بلاد الإسلام ، وحيث كانت تعقد الصفقات التجارية الكبيرة، وخير دليل على ذلك هو قيام السلطان الأشرف شعبان بإبطال المكوس المفروضة على المتاجر التي يحملها الحجاج إلى مكة وإن كان قد استثنى من ذلك " تجار الكام والهند والعراق".(٢) الذين يعتبرون مكة من أهم مراكزهم لتشغيل أموالهم والاتجار على أوسع نطاق، وكان موسم الحج أيضا فرصة كبرى لتعامل تجار الشام مع التاجر الكارمي أكبر موزع لتجارة الشرق في أسواق البحر الأحمر وبخاصة أسواق الحجاز حيث كان يتم توزيع متاجر الشرق إلى الشام وأسواقها عن طريق تجارها بعد شرائها من تجار الكارم. واستفاد تجار الكارم أيضاً من انتظام القوافل البرية بين بغداد والحجاز والمغرب، حيث كان موسم الحج هو موسماً تجارياً للمسلمين في العالم الإسلامي كله.(٣)

ولا ننسى ارتباط تجارة الفلفل الوثيق بموسم الحج ، فتجارة الفلفل كانت إلى حد كبير في مكة في هذا الموسم، حيث كان تجار الفلفل يعودون بصحبة الحجاج ومعهم كميات من الفلفل، كما إننا نلاحظ اشتغال بعض الحجاج في موسم الحج بتجارة الكارم.(٤)

١- سلطان، سامي سعد، أسس العلاقات الاقتصادية بين الشرق الأدنى والجمهوريات الإيطالية ، ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٠٤

٢- الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد المكي، شفاء الغرام بإخبار البلد الحرام، نشر فستفلد، نيزبرج، ج ١، ص ٢٥٨.

٣- المقريري، السلوك، ج ٢، ص ٧٢٥.

٤- المقريري، المصدر السالف، ج ٢، ص ٧٢٥.

ويؤكد المقريري هذا بقوله: " أن الفلفل قد عز وجوده بمصر في سنة ٧٤٨هـ/١٣٤٧م، حتى بلغ رطل الفلفل الواحد بستة وأربعين درهماً فابتيع عند قدوم الحجاج الرطل بخمسة دراهم "(١)، وهناك دليل آخر على مدى ارتباط تجارة الفلفل بموسم الحج هو أنه عندما تحول طريق الحج إلى الطريق الشمالي منذ سلطنة الظاهر بيبرس بعد سنة ٦٧٠هـ /١٢٧١م، تحولت معه تجارة الفلفل بمصر، على حسب رواية المقريري والقلقشندي.(٢)

ويستنتج مما سبق، أن تجار الكارم كان لهم بصمات واضحة في الحياة الاجتماعية التي عاشوها داخل كيان الدولة المملوكية، و كما أن دولة المماليك قدمت لتجارة الكارم الدعم و الحماية فإن تجار الكارم قدموا خدمات جليلة للمجتمع المملوكي و للدولة المملوكية فقد أفادوا المجتمع الذي حضنهم و ساعدتهم في ازدهار تجارتهم، و قدموا له الدعم المادي للدولة لتبقى صامدة في مواجهة الأخطار الخارجية، كما و سبق أن ذكر، كما قاموا بتقديم الدعم المالي للمشاريع العمرانية في مصر و الشام، كذلك أسهموا في نقل الثقافة و التراث العربي و الفكر الحضاري للشعب العربي إلى المناطق التي زاروها، بل إنهم ذهبوا إلى أبعد من هذا فأثروا في الناس و تمكنوا من نشر الإسلام بين صفوفهم، و خلاصة القول، أن تجار الكارم لم يكونوا مجرد تجار يسعون لتحقيق مكاسب مادية فقط، بل كانوا أشخاص مؤثرين و متأثرين بما يجري حولهم سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

١- المقريري، السلوك، ج ٢، ص ٧٢٥ .

٢- القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٥٦ .

فهرسة المصادر المراجع العربية والمعرّبة والأجنبية

الخاتمة

كانت تجارة الكارم بالنسبة لدولة المماليك البحرية إحدى أهم ركائز الاقتصاد فيها، بل وأكثر من ذلك كانت تعد المصدر الأول الأساسي للدخل في الدولة المملوكية سواءً في مصر أو بلاد الشام ومصدر ثراءٍ للخرينة المملوكية. وتعد العامل الأهم في قائمة العوامل التي أسهمت في بناء قوة الدولة المملوكية في مصر والشام وسبباً من أسباب نجاحها العسكري ووقوفها بوجه أعدائها من مغول وفرنجة.

عرف المماليك ومنذ قيام دولتهم في مصر والشام أن المال والجاه هما السبيل لبقائهم في البلاد وتقوية دولتهم وللحصول على ذلك المال كان لا بد لهم من دعم اقتصاد البلاد التي سيطروا عليها ولاسيما التجارة التي كانت نشطة في مصر والشام من زراعة وصناعة كانت تعاني من ضعف وإهمال وعدم اهتمام بها، فقطاع الزراعة في مصر وبلاد الشام لم يحظ باهتمام سلاطين المماليك فلم توليه العناية المطلوبة ولم تقدم المساعدات للفلاح المصري والشامي الذي ظل يعاني من سيطرة أصحاب السلطة على أرضه وتعبه ومحصوله الزراعي، كذلك نظام إقطاع الأراضي ومنحها للأمرء المماليك كان له دور في تدني مستوى الإنتاج الزراعي فالأراضي الزراعية الخصبة وذات الإنتاجية العالية كانت تذهب للأمرء وقادة الجيش ومن له حظوة عند السلطان وتصبح من أملاكه الخاصة وله حرية التصرف بها كيفما يشاء، ولا يبقى للفلاح سوى الأراضي البور والتي بحاجة لدعم مالي من الدولة التي لن تأبه بأحوال الفلاح وأسهمت بزيادة بؤسه وشقائه مما أدى إلى تأخر الزراعة وعدم إمكانية إسهامها في دعم اقتصاد البلاد أما الصناعة فكان حالها خلال الحكم المملوكي لمصر وبلاد الشام أفضل من حال الزراعة من حيث عدم تدخل السلطة المملوكية في شؤون الصناعيين وأصحاب الحرف، بالمقابل لم تقدم الدعم الضروري والكبير للصناعيين والحرفيين والسبب هو عدم وجود صناعات كبرى تغري المماليك بالسيطرة عليها أو بالمشاركة فيها فإذا ما كان لبعض الصناعات التي قامت في مصر وبلاد الشام كصناعة الصابون وصناعة السكر وصناعة بعض أنواع الأقمشة نصيب من التطور والازدهار بفضل جهود فردية قام بها أصحاب تلك الصناعات ونجحوا في تأسيس وإقامة منشآت صناعية ولو كانت صغيرة ومحدودة الإنتاج أما التجارة فهي المجال الاقتصادي الوحيد الذي حظي بدعم وتشجيع المماليك حيث وجد سلاطين المماليك بالتجارة سواء الداخلية أو الخارجية، ضالتهم وصرفوا في سبيل تطويرها جل طاقتهم وعملوا على تقديم كل المساعدات الممكنة لإنعاشها فأمنوا لها الطرق التجارية وقدموا الحماية لقوافلها وتصدوا لأخطار القراصنة وقطاع الطرق وقدموا كافة التسهيلات التجارية الممكنة لتجار الكارم، الأمر الذي كفل تطوير تجارة الكارم وتوسيع نشاطها فكثرة المبادلات التجارية بين تجار الكارم والتجار الأجانب وعم الازدهار والرخاء في البلاد وكثر تدفق الأموال على الخزينة السلطانية بفضل تلك التجارة الأمر الذي انعكس إيجاباً على كافة نواحي الحياة داخل الدولة المملوكية في مصر والشام ولاسيما العسكرية حيث أنه وبفضل ماكسبه المماليك من أرباح من خلال تجارة الكارم تم لهم الاهتمام بتسليح الجيش وبناء أسطول بحري كبير يضاهي الأساطيل الأوروبية ويستطيع الوقوف بوجهها، فعلى شأن الدولة المملوكية بين الأمم

واستطاعت الصمود ورسم ملامح قوية للمرحلة التاريخية الجديدة التي عاشتها مصر وبلاد الشام زهاء ثلاثة قرون وبسبب النشاط التجاري الكبير الذي شهدته تجارة الكارم في العصر المملوكي أصبح تجار الكارم من أغنى الطبقات الاجتماعية في البلاد ومن أعلاها شأنًا، الأمر الذي استغله سلاطين المماليك فراحوا يتوددون لهؤلاء التجار بغية تقديم المساعدات المالية لهم إما بالرضا بحجة رد الجميل للدولة المملوكية وإما بالإجبار وبالتهديد بالقتل أو السجن أو بمصادرة الأموال، فهناك كثير من الروايات التاريخية التي تتحدث عن أن كثيرا من التجار الكارم وبكامل رضاهم قاموا بتقديم القروض المالية للدولة المملوكية وبتسليح الجيش المملوكي وتجهيز الكثير من الحملات العسكرية لملاقاة الفرنجة كما وتحدثت تلك الروايات التاريخية عن قيام بعض سلاطين المماليك بإجبار تجار الكارم على تقديم الأموال للسلاطين لتأمين متطلباتهم الشخصية، أو دفع بعض ديونهم الخاصة، وهذا كثيرا ما كان يتم بالإكراه والتهديد كما انعكست الأوضاع المالية الممتازة لطائفة تجار الكارم إيجابا على الحواضر الديار المصرية والشامية، وبخاصة مدن القاهرة والإسكندرية ودمشق وحلب وطرابلس، حيث بذل هؤلاء التجار مبالغ طائلة في الأعمال الخيرية والصدقات، فأنفقوا بسخاء على إقامة الفنادق والخانات والمدارس والخوانق والبيمارستانات وتهودوا بمد يد العون للمؤسسات التعليمية في كل مكان تواجدوا فيه ولم يكن غريبا والحالة تلك، أن تتوفر لتجار الكارم فرص التدخل في الشؤون السياسية والمالية لسلاطين المماليك فقدموا القروض لتمويل الاستعدادات الحربية هذا في أوقات الحرب أما في أوقات السلم فكثيراً ما نجح تجار الكارم كانوا يحرصون على إقامة علاقات طيبة مع جميع حكام البلاد التي تعاملوا معهم، كما كانوا يتحاشون التظاهر بالعداء أو التأييد لأي من الأطراف المتنازعة بل وكما تمت الإشارة ساهموا في حل الأزمات السياسية والاقتصادية التي كانت تقوم بين سلاطين المماليك وملوك المناطق المجاورة لهم ولاسيما في الخلافات المتكررة التي نشبت بين ملوك اليمن وسلاطين المماليك، وغالبا ما كان السلاطين يختارون مبعوثيهم إلى اليمن من بين كبار تجار الكارم ذلك النشاط التجاري الكبير الذي شهدته تجارة الكارم أدى إلى تعاظم ثرواتهم المالية، فبنما كانت ثروة التاجر المصري أو الشامي تقدر ما بين عشرة آلاف دينار وثلاثين ألف دينار، أصبحت ثروة الكارمي تصل أحيانا إلى حدود مليون دينار وأكثر، الأمر الذي دفع بعض سلاطين المماليك إلى التفكير بالسيطرة على تلك التجارة سواء من خلال فرض الرسوم الجمركية على متاجر الكارم حيث كان يفرض على متاجر الكارم رسوما جمركية مقدارها ١٠% وقد تصل أحيانا إلى ٢٥% أو أكثر ولم يسر المماليك على نظام ثابت في تقدير هذه الرسوم، بل كانت تخفض أحيانا إلى أقل من ذلك تشجيعا لتجارة الكارم وكان لسلاطين المماليك نصيب في الإشراف على الموانئ التي تمر بها سفن الكارم ولاسيما تلك التي كانت تشهد نشاطا تجاريا واضحا مثل عيذاب حيث تعمد سلاطين المماليك أن يكون لهم نصيب في الإشراف على هذا الميناء لما كان له من أهمية في تجارة الكارم فعينت واليا مصرية إلى جانب الميناء البجاوي ووافقت على تقسيم حصيلة الميناء السنوية بين السلطان وحاكم عيذاب بنسبة الثلث والثلثين على التوالي فجنى المماليك من وراء ذلك مكاسب طائلة، حيث بلغ متحصل الرسوم المفروضة على السفن الكارمية فيما بعد مائتي ألف دينار سنويا

كذلك قام سلاطين المماليك بمشاركة تجار الكارم بالتجارة نفسها، وفيما بعد خلال السنوات الأخيرة من تاريخ حكم المماليك البحرية قام سلاطين المماليك باحتكار التجارة لصالحهم وتغيب الدور الأساسي لتجار الكارم في هذه التجارة وتحويلهم إلى مجرد وسطاء بين سلاطين المماليك والتجار الأجانب بعد ما كانوا هم أصحاب التجارة الحقيقيون كان لتجارة الكارم عدة إيجابيات قامت بها على مسرح الحياة في مصر وبلاد الشام، منها أنها عرفت سكان المناطق التي وصل إليها تجار الكارم على حضارة العالم العربي أسهم تجارها بنشر الثقافة العربية والفكر العربي والدين الإسلامي في تلك البلاد مثل الهند والسند والصين، حيث كان للتجار الكارمي سمعة طيبة تمتع بها أسهمت في جذب سكان تلك البلاد إليهم فاقتنعوا بأفكارهم وحدثت عملية تبادل فكري وتجاري وحضاري بين سكان تلك البلد وبين تجار الكارم كذلك كان لتجارة الكارم فضل بتحسين الأحوال الاقتصادية في بلاد الشام عن طريق الإكثار من المبادلات التجارية بين التجار الشاميين وتجار المدن الإيطالية وتسويق البضائع الشامية عبر الموانئ الإيطالية إلى باقي أنحاء الدول الأوروبية ومع ذلك كان نشاط التجار الشاميين بتجارة الكارم محدود وضئيل جيدا في بداية العصر المملوكي وذلك بسبب السيطرة الفرنجية على المدن الساحلية الشامية واقتصار نشاط تلك المدن الأوروبية فقط وقصر التبادل التجاري على البضائع الشامية إلى أوروبا وبالعكس فقط دون استيراد بضائع الشرق والتي كانت مرغوبة جدا في أوروبا والتي كانت تصل إليهما عن طريق ميناء الإسكندرية المصري فقط.

وعلى رغم كل الإيجابيات التي عكستها تجارة الكارم على واقع الحياة في مصر وبلاد الشام وبكل مجالاتها ، إلا أنه كان لها بعض السلبيات ومن السلبيات التي أفضت إليها تجارة الكارم على واقع الحياة في مصر وبلاد الشام أنها لفتت نظر الغرب الأوروبي إلى أهمية الموقع الجغرافي لمصر ولا سيما لموانئها المطلّة على البحر الأبيض المتوسط مما رسخ لديهم وبشكل لا يقبل الشك فكرة احتلال مصر والسيطرة على مقدراتها الجغرافية والحيوية فجاءت محاولاتهم الأخيرة والتي تجسدت بغزو الإسكندرية ذلك الميناء المهم في تجارة الكارم ، حيث أقدم ملك قبرص على غزو الإسكندرية والسيطرة عليها ، هذه الحملة التي كانت بداية النهاية لتجارة الكارم في مصر والشام.